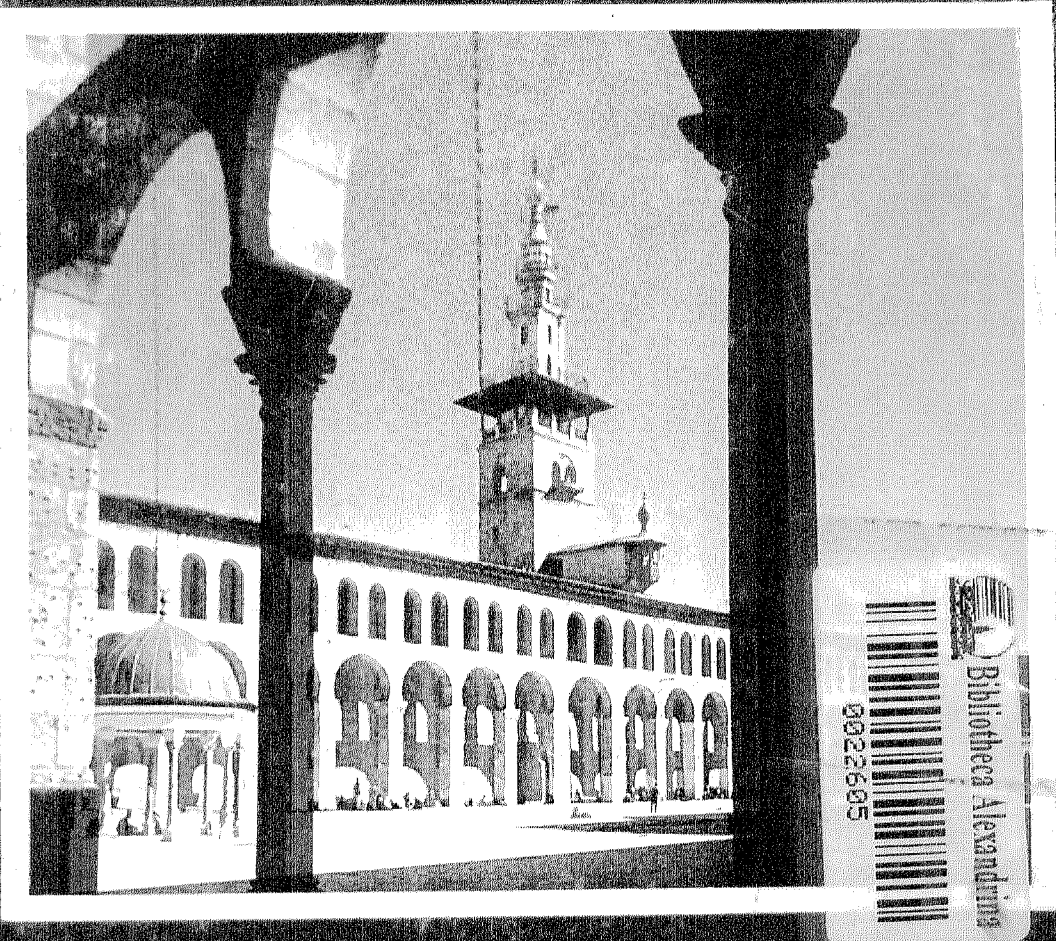
الدكتور يوسف العش

الدولة الأموية

والأحداث التي سبقتها ومهدت لها ابتداء من فتنة عثمان

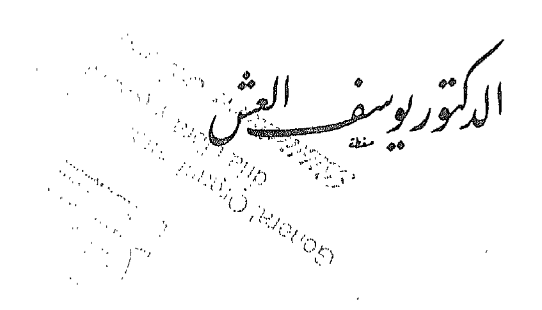


دار الفكر

بسم الله الرحمن الرحيم

الدولة الأموية

والأحداث التي سبقتها ومهدت لها
ابتداء من فتنة عثمان



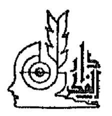
الدكتور يوسف العش

الدولة الأموية

والأحداث التي سبقتها ومهدت لها ابتداء من فتنة عثمان

دار الفكر
دمشق - سورية

تصوير ١٩٩٢م



الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٥ م

ط ١ ١٩٦٥ م

سورية - دمشق - شارع سعد الله الجابري - ص.ب (٩٦٢) - س.ت ٢٧٥٤

هـاتف ٢١١٠٤١ ، ٢١١١٦٦ - برقيـاً : فكر - تلكس Tx FKR 411745 Sy

نبذة عن حياة المؤلف المرحوم

الدكتور يوسف العش

ولد المرحوم الدكتور يوسف العش في طرابلس (لبنان) في عام ١٩١١ م ، وهاجر مع عائلته إلى مدينة حلب حيث أمضى فترة دراسته الإعدادية والثانوية والتي أنهاها في دمشق .

أوفد إلى فرنسا حيث درس مادة الآداب في جامعة السوربون في باريس وعاد إلى دمشق في عام ١٩٣٥ م حيث عين مديراً لدار المكتبة الظاهرية ، وانتقل في عام ١٩٤٦ م إلى القاهرة حيث عمل سكرتيراً للجنة الثقافة لدى جامعة الدول العربية فمديراً لمعهد المخطوطات فيها . وقد تابع في هذه الأثناء تحضيره لشهادة الدكتوراة في الآداب حيث حصل عليها في عام ١٩٤٩ م .

عاد إلى سورية في عام ١٩٥٠ م حيث عمل في عدد من الوظائف منها أمين عام للجامعة السورية ومديراً عاماً للإذاعة السورية ، وأستاذاً في كلية الآداب ومن ثم أستاذاً في كلية الشريعة وعميداً لها . وتوفي في شهر نيسان من عام ١٩٦٧ م وهو يشغل هذا المنصب .

وكان المرحوم عالماً وأديباً وباحثاً . ومن الكتب والأبحاث المنشورة له :

- تصنيف العلوم والمعارف (١٩٣٧ م) .
- الخطيب البغدادي (١٩٤٥ م) .
- قصة عبقري (١٩٤٦ م) .

- فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية (١٩٤٧ م) .
- ترجمة كتاب الدولة العربية وسقوطها لولهاوزن (١٩٥٦ م) .
- الدولة الأموية والأحداث التي سبقتها ومهدت لها ابتداء من فتنة عثمان (١٩٦٥ م) .
- كتاب بالفرنسية عنوانه (١٩٦٥) :

Les Bibliothéques Publique Arabes un Moyen-Âge.

- الدولة العباسية وسقوطها (١٩٦٧ م) .
- تاريخ الأديان (١٩٨٢ م) .
- نشر عدداً من الأبحاث التي تتعلق بنشاطات الشعوب وأسبابها .

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

على التاريخ أن يسجل الحوادث تسجيلاً صحيحاً دقيقاً ، وأن يفسرها تفسيراً صالحاً ، فيذكر العوامل التي وجهتها وأعطتها صفتها وحددت طبيعتها .

والحادث التاريخي إنما يحدث في بيئة جغرافية وزمنية لها صفتها الخاصة ، وفي شروط مادية واقتصادية لها طبيعتها ، وفي وسط من أفكار وأنظمة وعقائد ومذاهب لها اتجاهاتها ونزعاتها ، وبين جماعات من الناس لها ميولها ونفسياتها وطبائعها وأخلاقها ، ويشترك في ذلك الحادث أفراد يلعبون دورهم فيه برغباتهم وطبائعهم ونفوسهم . فالحادث التاريخي يتكون إذن من مجموعة تلك العوامل التي تداخلت فيه ، فإذا هو ما هو .

وإذن فعلى التاريخ أن يبين لنا كيف تكوّن هذا الحادث من مجموعة تلك العوامل ، وأن يحدد لنا أثر كل عامل منها في الحادثة التاريخية . ولا ريب أن مهمته هذه غاية في الصعوبة . فمن السهل عليه أن يسجل الحادثة كما وقعت . أما أن يشفع تسجيلها بذكر العوامل التي جعلتها تقع كما وقعت ، فذلك حمل ثقيل ينوء تحته . لكنه حمل لابد له من أن يتحمله مهما كان ثقيلاً .

ولنحدد هذه العوامل في بداية البحث ، ولننتبه إليها ، ولنجعلها نصب أعيننا . إن من العوامل التي توجه حوادث التاريخ بصفة خاصة :

أولاً : عامل الجماعات في نزعاتها وطبائع أهلها ، ونشاطها أو خمولها ، واتساقها أو تنافرها .

ثانياً : عامل الأفراد المشاركين في حوادث التاريخ من حيث رغباتهم وطبائعهم ومصالحهم .

ثالثاً : العامل المادي الاقتصادي .

رابعاً : عامل الأفكار والعقائد والمذاهب والأنظمة التي تسود الجماعات .

خامساً : العامل الزمني .

سادساً : العامل الجغرافي .

ولكل عامل من هذه العوامل أثره في حوادث التاريخ ؛ وهي عوامل قد تتشابك أحياناً ؛ ومن الصعب التفريق بينها وتمييز أحدها تمييزاً واضحاً عن الآخر . لكنها إن عرف أثرها ، اتضحت حوادث التاريخ وظهرت أسبابها وبرزت نتائجها .

وسنحاول خلال بحثنا هذا أن نكتشف أثر هذه العوامل ، وأن نستخرجها من خضم الحوادث ، حتى إذا استطعنا أن نبرزها ، كان عرضنا للتاريخ أوضح وأعمق ، بل لعلنا نستطيع أن نفهم منه أشياء كان من العسير فهمها ، وأن نضبط سير حوادث كانت عسيرة الضبط قبل ذلك .

ولا ريب أن بيان أثر كل من هذه العوامل يوضح المسؤوليات التاريخية ، ويبرز قيمة الحوادث التاريخية ، ويوثق حكمنا على المشاركين في تلك الحوادث ، ويهيئ لنا سبيل الوصول إلى الحق فيها .

ولقد حاول الكثيرون أن يصموا تاريخنا بكثرة الفتن والحروب والمكائد

والاضطرابات . وليس هنا مجال الرد عليهم ، غير أن النظرة الصحيحة إلى التاريخ من خلال عوامله العديدة تعطي البيان الواضح عن أن هذه الوصمات لا أصل لها صحيحاً ، وأن كل ما في الأمر أن هنالك تفاعلات في المجتمع الإسلامي العربي كانت تأخذ طريقها ، ولا بد أن تأخذ طريقها في ذلك المجتمع ، وأن هذه التفاعلات سنة من سنن الله ، ﴿ ولن تجد لسنة الله تبديلا ﴾ . وهي تفاعلات تحدث في كل أمة ، بل إن الأمم الأخرى كانت تتلقاها بعنف أكثر مما تلقاها به المسلمون والعرب . وتاريخ الأمم الأخرى ممزوج بالحروب والفتن والاضطراب أكثر من التاريخ العربي ، فهذا تاريخ فرانسة وألمانيا منذ الثورة الفرنسية (وفرانسة وألمانيا من أعظم الأمم التي ساهمت في تاريخ العالم) إن تاريخهما مليء بالحروب : حروب الثورة الفرنسية ، حروب نابليون ، حرب ١٨٧٠ ، حرب ١٩١٤ ، حرب ١٩٣٩ . كل ذلك في مدى لا يتجاوز قرناً ونصف القرن . والضحايا التي وقعت في هذه الحروب تتجاوز أضعافاً مضاعفة ضحايا الحروب في تاريخنا بأجمعه .

وأياً كان فمتى عرفت أسباب الحروب بطل العجب منها . والمهم في تاريخ الأمم ألا تمنع الحروب الشعب من التقدم والحضارة والإنشاء . أما تاريخنا فالحروب لم تمنعه من ذلك أبداً ، كما سيظهر للقارئ ، مع أن ما نورده في كتابنا هذا إنما هو التاريخ السياسي ؛ وفي التاريخ السياسي يكون الدور الإنشائي والحضاري أقل بكثير منه في تاريخ الحضارة والفكر والأنظمة وما يتبعها من فقه أو قانون ومن علم أو صناعة .

إن غايتي في هذا التاريخ ليست تحسينه وتظريفه وتجميله ، فلن يكون آنذاك تاريخاً بل تقريظاً ومديحاً . إنما قصدي أن أبين حقائق ذلك التاريخ بياناً صحيحاً ، وأن أفسرها بعواملها الكامنة والظاهرة ، وأن

أستعرض التيارات المختلفة التي تحكمت فيها ، بحيث يرى القارئ مراحل تاريخنا في هذا العصر أمامه بيّنة بتياراتها وعواملها الخفية والظاهرة وحوادثها الأصيلة .

وليست غايتي أن أعرض تفاصيل ذلك التاريخ ، بل سأتعمد ألاّ أدخل في التفاصيل ، اللهم إلا ما يظهر منها الحقائق الأصلية ، أو يقدم شواهد عليها . وتفاصيل الحوادث في تاريخنا كثيرة ، والكتب القديمة ممتلئة بها ، بل الكتب الحديثة قد أوردتها ولم تقتصد فيها . والذي يطلع على التاريخ ليست رغبته في أن يعرف التفاصيل ، بل أكثر همه أن يعرف الحقائق الأصلية والتيارات الكبرى ، مثله مثل الذي يزور مدينة كبرى إنه لا يعرف المدينة بزيارة أكبر عدد من شوارعها الصغيرة ، بل بمعرفة المنشآت الكبرى فيها والشوارع المشهورة والمتاحف والمعالم الأساسية . أما التفاصيل في التاريخ ، فيبحث عنها المؤرخ ليدل على نظريته ، أو ليتفهم الوقائع ، ويضعها موضعها الصحيح . وكتابنا هذا ليس للمؤرخين بل للتاريخ ، وليس للمختصين بل للمطلعين .

وسأخالف قاعدتي في عدم الإتيان بالتفاصيل في حادثة واحدة ، هي حادثة الفتنة التي حدثت في عصر عثمان ، ففي هذه الحادثة سأحاول الوصول إلى نظرة جديدة . ولا بد لي في سبيل ذلك من أن أتوسع وأدخل في التفاصيل ، لأستشهد بها ، فتظهر تلك النظرة واضحة مبنية على الشواهد التامة والوثائق الكاملة .

ويتبع طريقتي في عرض الحوادث مفصلة أو مختصرة طريقتي في الإشارة إلى المصادر ، ففي بحث الفتنة سأعمد إلى ذكر المصادر المعتمدة بتفاصيلها وصفحاتها وأجزائها . أما حين اختصار حوادث التاريخ ، فلا

لزوم للإشارة إلى المصادر وتحديد صفحاتها ، فلن أذكر حين الاختصار إلا الحوادث المعروفة ، أما إذا تعرضت لحادثة غير معروفة ، أو استشهدت بنصوص جديدة ، فسأذكر مصادر هذه الحادثة وتلك النصوص .

ومجمل القول : إنه ـ فيما سوى حادثة الفتنة ـ لن يكون الجديد في هذا الكتاب الإتيان بالوثائق غير المعروفة أو بالحوادث المجهولة . إنما قد يكون في تفهم الوثائق والحوادث المعروفة تفهماً صحيحاً وبيان العوامل الأولى للحوادث ، مع الربط بين الأسباب والمسببات ومعرفة التفاعل الذي حدث بين مختلف تلك العوامل وما آل إليه ذلك التفاعل .

فتح الله علينا سبيل إدراك الحق وبيانه حق البيان .

المجتمع والحكومة والاقتصاد في صدر الإسلام

ينبغي لنا ، ونحن نقصد الشروع في حوادث الفتنة التي حدثت في عصر عثمان ، أن نستعرض العوامل التاريخية التي كان لها دور في سير تلك الفتنة . ونحن نختار من تلك العوامل أهمها وأبرزها أثراً ، فلنستعرضها هنا وهي :

١ ـ نظام الحكم في عهد الراشدين .
٢ ـ تكوين المجتمع العربي .
٣ ـ النظام المالي في عهد الراشدين .

وهنالك عوامل أخرى تلعب دورها في تلك الحوادث ، لكنها ترد حين سرد تلك الحوادث وتظهر منها ، فنحن إذن نشرع في عرض أوضاع تلك العوامل البارزة ، تاركين العوامل الأخرى إلى مكانها في البحث ، حيث تظهر بأثرها الخاص فيه .

١ ـ نظام الحكم في عهد عمر بن الخطاب

إذا أردنا أن ندرس تاريخ صدر الإسلام دراسة دقيقة ، وجب أن نعرف نظام الدولة التي قامَ عليها هذا العصر ، فذلك النظام يعطي العصر قيمته ، وهو الذي يوجهه ، وهو الذي يحدث فيه تياراته المختلفة ، بل إن

هذا النظام إن أخذناه في نهاية عصر عمر بن الخطاب ، فإننا نستطيع أن نفهم به دولة الإسلام قاطبة ، في أمورها الكبرى : فالنظام الذي كان في عهد عمر ، هو النظام الذي كان أصلاً ترتكز عليه شؤون الخلافة ، وهو يفسر لنا كثيراً من الحوادث في صدر الإسلام ، بل في عهد الدولة الأموية .

على أن هذا النظام لم يوضع دفعة واحدة ، بل على دفعات ، يأتي قسم منه في زمن ، ثم يتبعه قسم آخر بعد ذلك ، والحوادث هي التي تعطي الفكرة عنه ، وهي التي تسجله . وقد كانت الحوادث تسير بسرعة كبيرة ؛ ولو لم يكن على رأس الدولة الإسلامية آنذاك رجلان ، يصغر لفظ العظمة أمام شأنهما ، لأضرّ تيار الحوادث بما يوضع من أنظمة ، فأوجد فيها السقم بحيث تضطرب فلا تستبين ، لكن أبا بكر وعمر ، قاما خير قيام بما يقتضي الأمر منهما ، بعبقرية ندر وجود مثلها في التاريخ ، وتابعهما عثمان في السنوات الست الأولى من خلافته خير متابعة ، إلى أن حدثت الفتنة ، ولئن كانت الأمور تجري سريعة ، لقد كان فكر الخلفاء الثلاثة يسري بسرعة الحوادث ، ولعل الحوادث كانت تسبق فكرهم حيناً ، لكنهم كانوا دوماً صافي التفكير ، منظمين ، بعيدي المدى ، عميقي النظر .

لعل عمر بن الخطاب باعتباره أقام على الخلافة مدة طويلة ، هو الذي وضع أكثر أقسام هذا النظام ، وهو الذي حفظ هذا النظام بأقسامه ، عن أن يتجه اتجاهاً خاطئاً ، ولو استمر عهده بصفاته الأصيلة ، لكان ذلك النظام أدق ، وأصلح ، وأوسع .

الخلافة :

ونبدأ من هذا النظام بذكر الخلافة . وضع نظام الخلافة أبو بكر ،

بشورى من الصحابة ، بل النظام بأجمعه ، وضع باستشارة الصحابة ، وآرائهم .

ما هو نظام الخلافة ؟

الخليفة هو خليفة النبي (ﷺ) ، وهذا المعنى يعطينا اتجاه الخلافة ، فخليفة النبي (ﷺ) يسير على سيرته ، وله سلطانه أيضاً ، اللهم إلاّ النبوة التي يختص بها صاحب الرسالة ، والرسول (ﷺ) كان يقوم على المصالح العامة ، ويوجهها ، وكان ينظر في شؤون الدين ، ويوجهها أيضاً . فللخليفة إذن أن يقوم بهذين الأمرين ، والخليفة إذن يجمع بين الإمامة والإمارة : الإمامة في الدين ، والإمارة في الدنيا ، وكل ذلك يتخذ صفة المصلحة العامة التي تقام باسم الله ، فكل شيء نسبته إلى الله سبحانه وتعالى ، فالمال مال الله ، والحق حق الله ، والمسجد مسجد الله .

على أن الخليفة وإن كان يمثل سلطان الله في الأرض ، إلاّ أنه لم يعين بتفويض من الله ، بل إن الرسول (ﷺ) لم يعين خليفة ، وإذن فلا بد للخليفة من أن يستمد سلطانه من جهة من الجهات ، وهذا السلطان يستمده فعلاً من الأمة ، فهو إذن ممثل للشعب وللأمة . والله سبحانه وتعالى ، يعطي الشريعة الصالحة للشعب والأمة . والخليفة يمثل ذلك الشعب والأمة ، إنه يمثل شرع الله بين الناس .

يجب أن يوافق الشعب على خليفته ، فإذا لم يوافق عليه ، لم يكن خليفته . والموافقة تكون بالبَيْعة ، فالبيعة لابد منها للخليفة ، وهو يستمد سلطانه منها : هذه البيعة يعقدها أهل الحل والعقد ، يعقدها الصحابة وذوو الرأي والحجا من الأمة ، يعقدها أصحاب الأمر في الأمة .

وإذا كان الشعب هو الذي يوافق على الخليفة ، ويعطيه السلطان ،

فلـه أن يبين للخليفـة خطـأه ، إن أخطـأ . ولـه أن يشـارك الخليفـة في السلطان ؛ غير أنه تبين أن هذه المشـاركـة في السلطـان تكون ضمن الحـدود التي يرسمها الخليفة . فالخليفة يختار من الأمـة أشخـاصـاً يستشيرهم . فيكوّن بذلك مجلس شورى له ؛ وليس الشعب هو الـذي يختـار مجلس الشورى . ثم إن الخليفة يستشير مجلسه ، لكن الكلمة الأخيرة له ، فهو الذي يقضي نهائيـاً بما يقضي بـه . على أن الشعب والأمـة يحـاسبـانـه على مـا يقضي بـه . وقـد أرادت فئة من الشعب أن تحاسب عثمان بن عفان على أعماله .

يتدخل الشعب إذن ، في إعطاء السلطان للخليفة بمبايعته ، وفي بيـان خطـأ الخليفـة إن أخطـأ ، وفي مشـاركتـه الشـورى . وكل ذلـك ينم عن ديمقراطية في هذا النظام . على أنه ينم عن الفردية أيضاً ، ذلـك أن الخليفـة هو صاحب الرأي الأخير ؛ فما يقضي به هو الذي يطاع . وهذا النظام ، هو نظام ديني قبل كل شيء ؛ ذلك أن الخليفة يستمـد سلطـانـه من الله ، ينفـذ أوامر الله بتنفيـذ أحكام القرآن والسنـة ؛ والبيعـة إنمـا تكـون على الكتـاب والسنة . وهذا أمر تظهر فيه الناحية الدينية الغـالبـة على النظـام . على أن النـاحيتين الـديمقراطيـة والـدينيـة تتجليـان في شيء آخر كل التجلي ، وهـو المسجد . فمقام الخليفة إنما هو في المسجد ، يقضي أموره فيه ، ويذيع أحكامه منـه ، ويتصل بـالوفود فيـه ، ويقيم الصـلاة والخطبـة فيـه . والمسجـد بيت الله ، وبيت النـاس جميعـاً ، فهو للشعب ، وهو للخليفـة ؛ فهـو إذن مركـز ديني ، ومركز شعبي . والخليفة حينما يقضي بخطـة جـديـدة ، فـإنمـا يعلنهـا للنـاس من على المنبر ، فكأن المنبر هـو الجريـدة الرسميـة التي تـذاع فيهـا القوانين .

ولا ريب أن النـاس يستمعون إلى الخليفـة ، وهو يـذيـع من على المنبر

أحكامه ، فيستطيع بعضهم أن يدلي برأيه في هذه الأحكام ؛ وبذلك تظهر صفة الديمقراطية في الحكم .

ونعود إلى الفردية في ذلك الحكم ، فنجد أن السلطان هو سلطان الفرد ، لكنه ليس سلطان الفرد كما هو عند الأمم الأخرى . فسلطان الفرد عند الأمم الأخرى سلطان وراثي ، أما هنا فهو سلطان غير وراثي ، لا يتصل بإنسان معين ، ولا بجماعة معينة . وهذه ناحية أخرى من نواحيه الديمقراطية ، فهو شعبي ، فأي رجل من رجال الشعب يستطيع أن يكون خليفة ، إن صحت له مزايا الخليفة .

على أن الخليفة واسع السلطان كل السعة ، فليس في النظام الراشدي توزيع للسلطات ، وتحديد لها . ومن المعلوم ، أن السلطات اليوم هي ثلاث : السلطة التشريعية ، والسلطة التنفيذية ، والسلطة القضائية . أما في حكم الراشدين ، فالسلطات الثلاث في يد الخليفة ، وهو الذي ينيب عنه فيها : يستطيع أن ينيب عنه قاضياً ، لكن القاضي تابع له ، ويستطيع أن يستبدل به شخصاً آخر متى أراد . والتشريع للخليفة أيضاً ، إلاّ أنه في حدود القرآن والسنة ، أما الناحية التنفيذية ، فهي له ، واسعة كل السعة ، لا تحديد فيها ، إلاّ ما يحدده الشرع . أما منصب الوزارة الذي نراه في الأنظمة الأخرى فليس له وجود في هذه الدولة بالاسم ، لكنه موجود فعلاً ؛ فالخليفة كان يستعين بالعارفين من الصحابة . وكان وزير أبي بكر هو عمر ، ووزيرا عمر علي وعثمان . وينتدب الخليفة من الصحابة على الأعمال رجالاً ، يثق بهم ، ويوليهم أموره . ينتدب على الصدقات ، والأعطيات ، والقضاء ، والإمارات ، والجيش ، وما أشبه ذلك . إلاّ أن الخليفة كما ترون ، هو الرأس ، وهو الكل في الكل ، أما الآخرون ، فيعملون معه ، وليست لهم صلاحيات محدودة .

الولاية :

وضع عمر بن الخطاب نظام ولاية الأمصار الإسلامية في عهد الراشدين ؛ بشكله النهائي . أما أبو بكر فقد وضع مبادئ هذا النظام الأولى ، بإرساله الجيوش للفتوح ، وعلى رأسها قائد الجيش . وقائد الجيش عند أبي بكر ، هو الذي يدير المقاطعات التي يفتحها . على أن عمر بن الخطاب ، وضع نظام الولاية بشكل مستقر ، ففي عهده سمي الوالي أو العامل بالأمير ، (وأول من سمي بالأمير هو المغيرة بن شعبة) ، ثم سرى هذا اللفظ على غيره من القواد والولاة . والأمير كان له في أول الأمر سلطان الخليفة في مقاطعته ، وفي يده السلطات الثلاث : التشريعية فيما لا يرجع فيه إلى الخليفة ، والتنفيذية في شؤون ولايته ، والقضائية فيها أيضاً . لكن عمر عزل هذه السلطات بعضها عن بعض ، وفصلها فصلاً ، وترك للأمير السلطة التنفيذية ، وسلطة الإمامة في المسجد : فصل عنه القضاء ، فعيّن قضاة في الأمصار ، وفصل عنه الخراج ، فعيَّن أصحاباً للخراج والصدقات . والقاضي يفصل الخصومات بين الناس ، وهو الذي يوزع الفيء ، أو ينظر في توزيعه ، وهو الذي يشرف على اليتامى والأرامل وأموالهم . أما عامل الخراج (صاحب الخراج) فهو الذي يشرف على تنظيم العطاء ، وجمع أمواله ، وأموال الصدقات . على أن هؤلاء الولاة والقضاة والعمال ، مرجعهم ومردهم إلى الخليفة ، فهو الذي يعينهم ، وهو الذي يعزلهم . واستمر النظام على هذا الشكل ، حتى أواخر عهد الخلفاء الراشدين .



٢ ـ تكوين المجتمع : القبائل العربية

ينبغي لنا أن ندرس المجتمع العربي ، قبل الدخول في حوادث التاريخ . فهذا المجتمع العربي ، هو الذي لعب دوره في تاريخ صدر الإسلام ، وكان أثره كبيراً جداً . والمجتمع العربي آنذاك يتمثل لنا بالقبيلة ، فذلك المجتمع مشكل من القبائل ، ونظامه كان في الأساس مبنياً على القبيلة ، بل إن صدر الإسلام وضع بعض القواعد الاقتصادية على أساس القبيلة نفسها . هذا والقبائل لعبت دورها في الفتنة التي حصلت ، وكانت في دورها هذا مفتاحاً لتلك الفتن ، والقبائل في آخر الأمر هي التي عملت عملها في سقوط الدولة العربية ، دولة بني أمية .

وعلينا أن ندرس وضع القبائل قبل الإسلام ، فهي مفتاح دراستنا لهذا العهد ؛ وندرسها بصفة خاصة في القرن السادس الميلادي ، أي في العصر الجاهلي . نرى في ذلك العصر أن العرب قد جعلوا أساس مجتمعهم تفريعه إلى قبائل ، بل إنهم جعلوا أساس القبائل وفروعها أساساً نسبياً من لحمة دموية ، فأسسوا مجتمعهم إذن على فكرة العلاقة الدموية ، بل إنهم ذهبوا في ذلك مذهباً بعيداً ، فهم أرادوا أن يصعدوا في نسبهم إلى أقدم العصور ، فسلسلوا ذلك النسب حتى إسماعيل وإبراهيم . ولا ريب أنهم لم يستطيعوا أن يعطوا سلسلة عن النسب القديم ، تامة صحيحة ، بل إن نسب القبائل ، كما أوردوه ، قد يكون دخله بعض الاضطراب ، فإن من القبائل من كان يلجأ إلى قبيلة أخرى ، يحتمي بها ، ويصبح مولى لها ، ثم يضيع نسبه ، فيصبح من القبيلة نفسها ، وهو كان بعيداً عنها من ناحية القرابة الدموية .

ويهمنا حين دراسة القبائل أن ننظر في هذه القبائل ، هل كانت متحضرة ، أم بدوية ؟ وهنا لا بد لنا من أن نقسم القبائل أقساماً ثلاثة :

فمن القبائل من كانت دخلت في الحضارة ، بمعنى يقارب الحضارة المعروفة آنذاك ، فأسست ملكا بعد أن أسست مدنا .

وفرع آخر من القبائل سكن الحضر ، بمعنى أنه أقام في المدن ، وليس من الضروري أن تكون هذه المدن مدنا متحضرة كالفرع الأول ؛ لكن أهلها ليسوا على كل حال بدواً يعيشون في الخيام .

أما الفرع الثالث : فهم أهل البادية ، وهؤلاء قبائل متنقلة ، يعيشون في الخيام ، وليس لهم مستقر دائم .

إذا عرفنا هذا التمييز ، استطعنا أن نستعرض القبائل العربية بوضوح ، ولننظر إلى الناحية الجغرافية قبل كل شيء ، فالعرب منذ عهد بعيد كانوا قد انقسموا إلى قسمين : قسم شمالي ، ويمتد من الحجاز حتى الشام . وقسم جنوبي ، وهو في اليمن وحضرموت .

وهذا التقسيم الجغرافي ، يقابله أيضاً تقسيم في النسب : فعرب الشمال هم عدنانيون ، وينتسبون إلى إسماعيل بن إبراهيم . وعرب الجنوب ، ويدعون باليمانيين ، لعلهم من بقية العرب العاربة .

لنتناول بالبحث أولا عرب الشمال : هؤلاء عرب يقسمون إلى فرعين : (مضر) و (ربيعة) .

ومضر أقامت في شمالي الجزيرة العربية الغربي . وربيعة أقامت في شمالها الشرقي . على أن ربيعة اضطرت إلى أن تمتد إلى الشرق تماماً . وإلى أن ترتفع إلى الشمال كما سنرى .

ولنستعرض القبائل المضرية : هذه القبائل قسم منها سكن الحاضرة ، وأقام في المدن ، ونذكر من هذا القسم قبيلة (بني كنانة) ، ومنها

(قريش) في مكـة ، و (هُـذَيل) في جبـال قريبـة من مكـة . ومن مضر (ثَقِيف) ، أقامت في الطائف . فكنـانـة وثقيف هي قبـائل يمكن أن تعـد حضرية ، بمعنى أنها ليست بدوية . وهي ذات تجـارة ، لاسيا منهـا قريش ، التي أقامت في مكة ، فقد كانت ذات تجارة كبيرة ؛ وكان بعض أفرادها على غنى خـاص ، كأبي سفيـان ، والـوليـد بن المغيرة ، وعثمان بن عفـان ، ومن شابههم .

ومن مضر قبائل بدوية . ومن أول هذه القبائل : قبيلـة (بني تَمِيم) ، وهي قبيلة ذات شأن وقوة وبأس ، أقامت في وسط الجزيرة ، لكنها أقامت في منطقة بالبادية ، خيراتها قليلة ، فاعتمدت على الرحلة والغزوات . وهـذه القبيلـة امتـدت ، فـدفعت قبيلتين من ربيعـة همـا : (بكر) و (تَغْلِب) . دفعتهما واستـولت على أراضيهما ، فنزحتـا إلى العراق ، وأقـامتـا فيـه ، كما سنرى . ومن مضر ، قبيلـة كبيرة هي قبيلـة (قيس) ، وهي ذات شـأن عظيم من الناحية الحربيـة ، حتى غلب اسمهـا حينـاً على مضر ، فكان يقـال بنو قيس ، ويقصد بهم حينا مضر .

من قيس (هَـوازِن) ، وهي مقيمـة في شرقي الطـائف ، و (سُلَيْم) أقامت في شرقي المـدينـة ، و (غَطَفـان) أقـامت في شمالي خيبر ، وغطفـان تحوي قبيلتين : هما (عبس) ، و (ذُبيان) ، وهما قبيلتان تقاتلتا مـدة من الزمن .

بهـذا التعـداد نستطيع أن نتصور موقع مضر في الجزيرة العربيـة ، فهي قد اتسعت إلى شمال الجزيرة العربية وشرقها ، فـدفعت قبيلـة ربيعـة ، وإلى غربها فكادت تصل إلى البحر الأحمر .

أما فرع ربيعة ، فجميعـه يسكن البـاديـة ، اللهم إلاّ (بنو حنيفـة) .

أقامت ربيعة ـ كما قلنا ـ في شرق الجزيرة العربية . ومن فروعها فرع كبير ، هو فرع (وائل) ، ومن وائل : بكر وتغلب ، وقد رأينا أن بني تميم دفعوا بكراً وتغلب ، فانتقل قسم منهم إلى العراق : تغلب بكاملها تقريباً ، وبكر بقسم كبير منها .

أما بقية بكر ، فأقامت غرب بحر العرب ، وامتدت من الأحساء حتى العراق ، في مناطق مختلفة ؛ وكانت بدوية في حياتها ، واستمرت الحرب بين تغلب وبكر للمرعى ولشيء آخر ، يرجع أغلبه إلى أن دولة الفرس كانت تثير الحزازات بين بكر وتغلب ، لتتمكن منهما جميعاً .

ومن ربيعة بنو حنيفة ، أقاموا في اليمامة ؛ وفي اليمامة مدينة أو مدينتان صغيرتان ، كان بنو حنيفة يحيطون بهاتين المدينتين ، وسكن قسم منهم فيهما ، على أن الغالب على ربيعة البداوة وعيشة الشظف والتنقل .

وإذا كان بنو حنيفة قد أسسوا في اليمامة دولةَ هوْذَة ، فتلك دولة ذات شأن صغير . وبقي عندنا من القبائل الكبرى لربيعة قبيلة (بني عبد القيس) : أقامت في البحرين وامتدت بعض الامتداد على أطرافه ، ولكنها استمرت على حياتها البدوية . وبقي معنا أيضاً فرع أخير : وهو فرع (بني أَسْد) ،وهؤلاء كان امتدادهم من جهات ربيعة إلى شمال الجزيرة العربية ، لكن (بني طيء) أتوا إلى أماكنهم ، فصاروا يدفعونهم شيئاً فشيئاً ، بحروب معهم ، وقتل فيهم ، حتى استولوا على كثير من أراضيهم . وبنو أسد عاشوا معيشة البادية إلا أنهم من الناحية الحربية ، لم يكونوا بمستوى غيرهم من البدو .

هذا قول مختصر عن قبائل عدنان ، وعن توزعهم في أنحاء الجزيرة العربية . فقبائل عدنان إذن قسمان : قسم أهل حضر متوسط ، لم يبلغوا

درجة الدولة والحضارة ، وقسم أهل وبر وبدو ، ما فتئوا يعيشون عيشة الترحل والشظف ، وهم الأكثرية .

أما عرب الجنوب ، فهم في الأصل أصحاب حضارة ، وحضارتهم ترجع إلى عهد بعيد : أول حضاراتهم الحضارة المعينية، بدأت بالألف الثاني قبل الميلاد ، أو قبله بقليل ، ثم ظهرت الحضارة السبئية منذ القرن التاسع قبل الميلاد ، والحضارة الحميرية قبل الميلاد بقليل . وزالت الحضارة المعينية ، وبقيت الحضارتان : السبئية والحميرية ، وتعاصرتا معاً ، وكونتا فرعين من العرب ، فانتسبت السبئية إلى كهلان ، والحميرية إلى قحطان . أما كهلان ، فقد أصابها حادث مفجع ، وهو سيل العرم ، فهذا السيل خرّب سد مأرب ، فنقض مدنا كثيرة . ولم يعد الكهلانيون يستطيعون المعيشة في اليمن ، فنزحوا عنها . ولا يعرف المؤرخون على الضبط متى حصل انهيار سد مأرب . ولنقل بالتقريب إنه حدث في أوائل التاريخ المسيحي . على أن انهيار سد مأرب لم يكن السبب الوحيد الذي جعل كهلان تنزح من اليمن ، بل إن تجارة كهلان ، كادت تموت بأثر من البيزنطيين واليونان . فقد استطاع هؤلاء أن يصلوا إلى بعض المناطق التي كانت تستفيد منها كهلان ، فخف عمل كهلان ، وخف مالها ، وأتاها السيل ، فهاجرت .

ولنذكر الآن قبائل كهلان وهجرتها :

من قبائل كهلان : قبيلة كبيرة جداً ، هي قبيلة أَزْد ، ومنها الغساسنة ، أقاموا في جنوب الشام ، وأسسوا ملكا ، هو ملك بني جَفْنَة ، ومنها الأوس والخَزْرَج ، قبيلتان هاجرتا إلى شمال مكة ؛ وأقامتا في المدينة ، فكانتا من أهل الحضر ، على أنها كانتا على خلاف فيا بينهما . وهذا الخلاف منعهما من تكوين حكم جديد ، ومن الوصول إلى حضارة كحضارة

الغساسنة ، ووقعت الواقعة بينهما ، وبين المضريين لأنهما دخلتا في أراضي مضر .

ومن كهلان : لَخَمْ ، وهذه ارتفعت إلى جهات الشمال ، ووصلت إلى غرب العراق ، فكونت فيه مملكة كبيرة ، هي مملكة الحيرة . ووقفت مملكة الحيرة أمام مملكة غسان ، فتصارعتا . وحرك الصراع بينهما الأجانب ، فمن جهة كانت فارس تحرك مملكة الحيرة ، ومن جهة أخرى كان الروم يحركون الغساسنة . ونعود إلى الأزد ثانية فنراهم يؤلفون حكما في عمان ، هو حكم الجلندي في آخر العصر الجاهلي . على أن هذا الحكم ، لا يبدو لنا حكما متحضراً كما ينبغي ، وهذا الفرع من الأزد يلعب دوراً في التاريخ الإسلامي ، كما سنرى ، لكن نظرة القبائل إليهم ليست حسنة .

ومن كهلان أيضاً ، كندة ، وهؤلاء أرادوا أن يكوّنوا ملكا عضوداً ، فانتقلوا إلى شمال الجزيرة العربية ، وحاولوا الاستيلاء على نجد وضم القبائل المتخلفة إليه . وكادوا يصلون إلى ذلك ، لولا أن الإسلام ظهر ، فقضى على مملكتهم وهم على كل حال كانت لهم سيطرة على القبائل المضرية ، من غير كنانة وثقيف . ومن كهلان أيضاً : طيء ، وهي قبيلة رأيناها تطرد بني أسد عن مواقعها في شمال الجزيرة العربية ، وأقامت هنالك ، وعاشت عيشة بدوية ، ولم تتحضر ، وبقيت من قبائلها قبيلة إلى اليوم تدعى قبيلة شمر .

أما قحطان فبقي معظمها في اليمن ، وانقضت دولتها بأثر أجنبي أتى من الحبشة ، ومنها بنو الحارث ، ومذحج ، ومراد ، وَهْمدان . وهنالك قبيلة منها هاجرت إلى بلاد الشام ، وهي قبيلة بني كلب ، ولعبت دوراً مهماً كما سنرى . وقبيلة أخرى هاجرت إلى شمال البحر الأحمر ، هي قبيلة عُذْرَة ، وأقامت بين المضريين تقريباً . فمن القبائل الكهلانية والقحطانية

إذن قبائل بدوية وقبائل حضرية ، ويجب أن ننتبه حين البحث إلى هذا التقسيم ، بين بدو وحضر .

☆ ☆ ☆

٣ ـ النظام المالي في عصر الخلفاء الراشدين

ذكرنا أن النظام في عصر الخلفاء الراشدين يتصف بسمة من سمات الاشتراكية . وسيتبين ذلك معنا الآن ونحن نبحث في النظام المالي لتلك الدولة .

إن ركائز ذلك النظام من الناحية المالية هي موارده ، ارتكزت الدولة عليها فكوّنت لها مجتمعاً ميالاً إلى الاشتراكية ، يتميز نظامها المالي بأن معظم الأرض فيه للدولة ، والذي يبقى للأفراد إنما هو ما امتلكوه سابقاً ، ملكاً خاصاً لهم ، لا ما أتت به الفتوح .

هذا النظام المالي يتميز أيضاً بأن الناس ينبغي أن يعيشوا فيه على مستوى من الحياة لا بد منه ، لا يرقى إلى درجة الترف ، ولا يهبط إلى درجة الفقر . والفقير ينبغي أن تنظر الدولة في أمره ، وأن تعطيه حقه . هذا هو النظام الإسلامي الذي وضع أصوله القرآن الكريم والسنة ، لكنه نظام أعطاه صفته التفصيلية الخليفة عمر بن الخطاب ، الذي استفاد من تنظيمات البلاد المفتوحة ومن أنظمتها . فجاء نظامه مستوياً وناضجاً مع الفكرة الإسلامية ، ومتطلبات الأقاليم المفتوحة .

كانت البلاد التي في حكم الرومان وفي حكم الفرس تدفع ضرائب بمقدار كبير . لكن الشعب كله لا يدفع الضرائب . فهناك طبقة متميزة من الناس

لا تؤدي شيئاً إلى خزانة الدولة . وهناك طبقة أخرى يعطيها الناس ضرائب من أموالهم لتعيش على حسابهم ، وهي طبقة رجال الدين . والضرائب عديدة في هذه الأراضي يئن منها الشعب . وكان على الشعب أن يقدم لحكامه ما يعيشون منه ببحبوحة كبيرة ، أما هو (أي الشعب) فقد كان يعمل ويقدم ثمرة عمله خالصة وكأنها لقمة سائغة لهم .

ثم أتت الفتوح ، فاستولى المسلمون على قسم كبير من الأراضي التي كانت تحت حكم الفرس والروم ، وكان حكم الفتح والحرب يقضي بأن تكون هذه الأراضي ومن عليها للفاتحين ، وطلب الصحابة الذين اشتركوا في الفتح من أمرائهم في الأجناد كسعد بن أبي وقاص ، وأبي عبيدة ، وعمرو بن العاص أن يوزعوا الأراضي بينهم كما فعل رسول الله ﷺ بأرض خيبر ، فاستأذن هؤلاء الولاة الخليفة عمر بهذا الأمر ، فنظر عمر بثاقب رأيه في الموضوع : إذا وزع الأراضي على الفاتحين ، فماذا يبقى لمن يأتي بعدهم ؟ وماذا يبقى للفتوح المستقبلة من مال ينبغي أن يصرف عليها ؟ وماذا يكون حال أولئك الفاتحين ، وهم لا بد أن يتفرغوا لأراضيهم وحرثها وإدارتها فيتلهوا عن الفتوح المقبلة ؟

الواقع أن الأمر كان خطيراً جداً . وقد نظر عمر في مصلحة الدين والأمة قبل كل شيء .. لعل ظاهر الأمر أن هؤلاء الفاتحين لهم الحق في اقتسام الأراضي . لكن هل هذا يوافق روح الإسلام ؟

وأخذ هذا الأمر وقتاً كبيراً من عمر وتفكيراً واسعاً ؛ وقد كان عليه أن يماشي روح الإسلام دون أن يخالف النص القرآني والسنة . فرجع إلى القرآن فوجد آيتين : إحداهما تقرر تقسيم الأراضي ، وهي تتصل بمنطقة وأرض خاصة . والأخرى تشير إلى نوع من التعداد يشمل الأمة جميعاً ، وقد ذكر

بمناسبة موضوع لا يتصل بقرية خاصة بل بالقرى جميعها ، بالتعميم إذن دون التحديد .

قال الله تعالى : ﴿ ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى ، فلله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كي لا يكون دُولة بين الأغنياء منكم . وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ، واتقوا الله ، إن الله شديد العقاب . للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلاً من الله ورضواناً وينصرون الله ورسوله ، أولئك هم الصادقون . والذين تبوؤوا الدار والإيمان من قبلهم يحبون من هاجر إليهم ، ولا يجدون في صدورهم حاجة مما أوتوا ، ويؤثرون على أنفسهم ، ولو كان بهم خصاصة . ومن يوق شح نفسه ، فأولئك هم المفلحون . والذين جاؤوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ، ولا تجعل في قلوبنا غلاً للذين آمنوا ، ربنا إنك رؤوف رحيم ﴾ .

هذه الآية تتعلق بالفيء من أهل القرى عامة ، لا من قرية خاصة محددة نص عليها القرآن لحالة خاصة . والآية تشمل طبقة الفقراء ، والمساكين ، والمسافرين ، ثم المهاجرين ، ثم الأنصار ، ثم الذين يأتون من بعد ذلك . فهي تشمل الأمة الإسلامية . وتوقف عمر عند هذه الآية وقال : يجب أن تبقى تلك الأراضي للأمة جميعها وأن تحبس عليهم بكاملها .

على أن عدداً من الصحابة ما كانوا يرون هذا الرأي ، وكانوا يتمسكون بالآية التي رخصت بتقسيم الأراضي في وقعة خيبر ، ومنهم : عبد الرحمن بن عوف ، والزبير وبلال بن رباح . وكان بلال أشد رفاقه في هذا الأمر ، فقد كان يعارض في حبس الأراضي على المسلمين .ولم يستطع عمر أن يقنع هؤلاء

الصحابة ، ولو أنه كان إلى جانبه عدد من الصحابة الآخرين كعلي بن أبي طالب ، وعثمان ، ومعاذ ، وعبد الله بن عمر ، وطلحة .

واضطر عمر في آخر الأمر إلى أن يحتكم إلى الأنصار ، فاختاروا خمسة من الأوس ، وخمسة من الخزرج ، وعرض عليهم الخليفة وجهة الخلاف ، وذكر لهم الأخطار التي تقع من توزيع الأراضي على الفاتحين فاعتبروا ذلك وقالوا : الرأي ما رأيت يا أمير المؤمنين . وهكذا استقر الرأي على ما وجده عمر بن الخطاب بحصافة عقله وفهمه لروح الشريعة .

وكتب عمر إلى الأمصار بما استقر عليه الرأي . وقال : يأخذ الفاتحون حصتهم من الغنائم . أما الأراضي المفتوحة عنوة ، فتبقى ملكاً للمسلمين ، ويؤخذ دخلها أي خراجها ويوزع على الأمة .

والصعوبة الثانية التي اعترضت عمر أتت من توزيع الدخل . فما هي الأصول التي يجب أن يُرتكز عليها في توزيع الدخل ؟ هل يوزع المال على الناس بالتساوي ؟ أم يقسم حسب منازل الناس ؟ واتجه رأي عمر إلى التقسيم على منازل الناس وطبقاتهم . وقال عمر : إني لا أرى أن من هاجر مع الرسول ﷺ يستوي في الفيء مع رجل قاتل الإسلام ثم دخل فيه . وخالفه في هذا الرأي علي بن أبي طالب . ولكن الخليفة تغلب على رأي المخالفين ، وأقر نظام التوزيع على المنازل . ووضع ترتيب هذا الأمر ، وهو ترتيب فيه شقان : حاجة الناس إلى مال ينفقونه ، ثم أقدميتهم في الإسلام ونصرته . بدأ عمر أولاً فقدم المحتاجين : كالقارئ للقرآن وكالفقير المحتاج يأخذان حصة تكفيهما . ثم اعتبر بعد ذلك الأسبقية إلى الإسلام والقرابة من رسول الله ﷺ .

بعد أن وضعت هذه الأصول ، ظهرت صعوبة جديدة . وهي : كيف

يُحصى الناس ، والأمة جميعها تشترك في هذه الأموال ؟ وهي كبيرة واسعة فكيف تحصى ؟ .

وهنا أشار العارفون على الخليفة بأن يضع ديواناً للناس ، أي سجلاً تسجل أسماؤهم فيه . ولنذكر بهذه المناسبة أن الشعر ديوان العرب ، بمعنى أنه سجل العرب . وكان هؤلاء العارفون قد وجدوا مثيلاً لهذا السجل عند كسرى . فوضع عمر ديواناً سماه (ديوان العطاء) ، يُسجل فيه أسماء من يستفيدون من المال .

ولنتصور الآن كيف استطاع الخليفة ومساعدوه أن يحصروا أسماء الناس في هذا السجل . كان لا بد لهم من تقسيم الناس إلى زمر معينة ينتسبون إليها ليحصوا فيها ، فلا يفلت منهم أحد ، والناس آنذاك كانوا منتسبين إلى عشائرهم ، فلا يمكن أن يحصوا إلا بتلك الأصول القبلية . نعم يمكن أن يحصى المحاربون بتقسيمهم على فرقهم التي يتبعونها ، لكن الفرق نفسها كانت موزعة على القبائل . فلا مجال إذن لوجه آخر في الإحصاء . وهكذا حوى ذلك السجل أسماء المسلمين المستحقين ؛ كل في قبيلته وعشيرته . وأنت ترى أن هذا الحصر لا بد أن يثبت الناس في قبائلهم ، وهو تثبيت أتى عفواً غير مقصود .

كانت حالة المجتمع تثبت الفرد في قبيلته ، ثم أتى الإسلام فألغى العصبية ، وآخى بين الناس ، حتى إذا جاء النظام المالي ، عاد فثبّت النظام القبلي عفواً ، إذ لم يكن من سبيل آخر غيره للإحصاء . ونتج عن هذا ما نتج كما سنرى .

وكانت أمام عمر مشكلة أخرى : كيف يحصي غير العرب من المسلمين ؟ اتبع عمر في هذا أسلوباً كان معروفاً في العصر الجاهلي ، وهو أن للقبائل مواليها ينتمون إليها ، ومولى القوم منهم ، فإذا أسلم إنسان وانتمى إلى قبيلة عربية ،

كان له ما لها وعليه ما عليها ، فأدرج اسمه مع أسماء أبناء القبيلة . وهكذا فعل عمر . على أنه لم يجعل هذا النظام لزاماً بل قال : إن أراد قوم من الأعاجم أن يكوِّنوا لأنفسهم عصبة مستقلة فليفعلوا ذلك ، ولتكن حصتهم هي حصتهم كما لو كانوا من موالي القبيلة العربية . على أنه ينبغي أن نتخيل وضع من يسلم ، أليس من مصلحته أو أليس فخراً له أن ينتسب إلى قبيلة عربية ويكون له ما لها وعليه ما عليها ؟ لا ريب أن الأعاجم فضلوا حين توزيع العطاء أن ينتسبوا إلى القبائل العربية من أن يشكلوا زمراً خاصة بهم . ولنتخيل أن الأمم الحاكمة كانت آنذاك تعتبر الشعوب المحكومة شعوباً أحط منها فلا تقبل أن تنسبها إليها ؛ أما عمر بن الخطاب ففتح للأعاجم هذا السبيل فوجدوه امتيازاً كبيراً ما كانوا يحلمون به . وهكذا نفهم كيف انتسبوا إلى القبيلة العربية دون أن يروا حرجاً في ذلك بل امتيازاً . ونتج عن هذا أن النظام المالي أصبح نظاماً عربياً . فالتوزيع أصبح على أساس القبائل العربية . وسيكون لهذا أثره في تاريخ الإسلام ، وفي تاريخ الدولة الأموية خاصة .

كلامنا كله ينصب على الخراج . فالأراضي التي أصبحت ملكاً لله أي للأمة تركت في أيدي الفلاحين الأصليين يستغلونها ، ويعملون عليها ، ثم يدفعون خراجها . على أنه كان إلى جانب الخراج ضرائب أخرى أولها الجزية . ولن نقف كثيراً عند هذا التعبير نفسه ، فقد كان يختلط في أول الأمر بالخراج ، فكانت الجزية قد تستعمل للخراج ، وقد يستعمل الخراج بمعنى الجزية إلى أن استقر الاصطلاح بصفته النهائية ، فأصبحت الجزية ما يؤخذ على الرقاب ممن لم يسلموا ، واستعمل الخراج على ما يدفع عن الأرض . والجزية ضريبة لحماية غير المسلمين والدفاع عنهم ، وهم لا يشتركون في الحرب . وتؤول إلى بيت المال وتوزع مع العطاء . ويؤول إلى بيت المال أيضاً خمس

الركاز وهو ما تنتجه الأرض من معادن وكنوز . ويعطي المسلمون العشر من محصول أراضيهم ، إن كان لهم أرض ورثوها ، وتؤخذ الأعشار من التجار . ويضم كل ذلك لبيت المال . أما الصدقات والزكاة ، فتدخل بيت المال ، لكنها لا توزع مع العطاء ، فهي توزع على الفقراء والمساكين لأنها حقهم المعلوم . وهي تؤخذ كل سنة مرة من مال الأغنياء ، بحيث يدخل مال الأمة كل أربعين عاماً في يد الفقراء ، يتصرفون فيه ويستفيدون منه .

اجتمع في بيت مال المسلمين إذن ثروة هائلة كانت ترده من هذه الجهات المختلفة التي عددناها ، وكانت توزع هذه الثروة دوماً ، ولا يبقى في بيت المال إلا القليل الذي لا بد منه لحاجة مقبلة . وكان عمر يحض عماله على أن يوزعوا الأموال في حينها ، وأن لا يفقروا الناس بتأخير التوزيع .

قام عمر بعمل هائل في الإحصاء في ديوان العطاء ، وفي مساحة أراضي الخراج . فقد انتدب عثمان بن حنيف ، وحذيفة بن اليمان لمساحة سواد العراق ، فعرفت أراضيه وأحصيت . وهو عمل فذ يسجل بالفخر لهذين الصحابيين .

وجملة القول إن النظام المالي لدولة الخلفاء الراشدين ، كان نظاماً يتسم ببعض سماته بصفة الاشتراكية ، لأن الشعب بمجموعه يشترك بواردات الدولة وتوزع عليه . وكان تنظيماً يتسم ببعض سماته بصفة القبلية ، لأن التوزيع هو على أساس قبلي .

ماذا يستخلص مما تقدم عن تكوين الدولة في عهد الخلفاء الراشدين ؟

إن المقدمة التي قدمناها تجد تفسيرها الآن . فالدولة هي كما ذكرنا دولة شورى ، تأخذ من الشعب حكمها وقوتها ، وهي دولة ترتكز على حكم الدين قبل كل شيء .

وهي دولة ميالة إلى الاشتراكية بتنظيمها المالي وهي دولة عربية بتوزيعها المالي والعسكري . وهي إلى جانب هذا وذاك دولة يحكمها فرد في يده السلطان . ولئن كان يستند إلى الشورى ، أو إلى البيعة ، فإنه يستطيع أن يتخذ ما يشاء من قرارات ، وللأمة أن تحاسبه على هذه القرارات إن أخطأ فيها .

وجملة القول إن هذا النظام نظام ديني يستند إلى الشورى ، ويسلم السلطان إلى فرد ينتخبه أهل الحل والعقد من العرب ، على أن يقره مجموع الشعب ، ويكون مسؤولاً أمامه . أما الأراضي فمعظمها ملك للأمة جمعاء . والمال جميعه يجب أن يدخل إلى أيدي الفقراء كل أربعين عاماً مرة ، ينفقونه على أنفسهم . وغاية النظام أول الأمر وآخره صلاح الأمة في الدين والدنيا .

هذه المقدمة الموجزة تيسر لنا سبيل الدخول إلى حوادث التاريخ ، وتيسر لنا تفهم حوادث الفتنة التي وقعت في عهد عثمان .



الفتنة
منذ
حتى آخر موقعة الجمل

١ ـ نقد مصادر البحث في الفتنة

ليس بين حوادث تاريخنا حادثة حصل الاختلاف بشأنها كالحادثة التي أدت إلى مقتل الخليفة عثمان بن عفان ، وإلى وقعة الجمل وصفين ، بل سميت بالفتنة لما فتنت به الناس ، ولما امتحنت به دينهم وأخلاقهم وثباتهم على المبدأ والعقيدة . ولقد كانت فتنة حقاً ، فهي قد مزقت الناس شيعاً وأحزاباً ، وكانت مبدأ التنازع والاختلاف في الإسلام ، بل كان الرجل يعرف بموقفه منها فيقال له : ما قولك بعثمان هل قتل ظالماً أو مظلوماً ؟ وبجوابه يعرف .

والمصادر عن الفتنة والأخبار فيها كثيرة جداً تملأ المجلدات ، ويخيل للقارئ أنه يجد فيها تفاصيل الحادثة بدقائقها وتفاصيلها وأبطالها وتطورها ونزعاتها . ولقد كتب معاصرونا من المؤرخين عنها الكثير ، وذهبوا فيها مذاهب شتى . فوقفوا فيها مواقف مختلفة ، كل يجد في الحوادث ما يؤيد قوله ونزعاته ، ويسند رأيه واتجاهه : بين مؤيد لعثمان ومخالف له ، وبين شاك في موقفه ومدافع عنه ، وبين طاعن في الصحابة أنهم تخاذلوا عنه أو حرّضوا عليه ، ومدافع عنهم أنهم لم يقصروا نحوه حين دعت الحاجة .

والواقع أن لكل مؤرخ منهم حجة يستند إليها ويأخذ بها . ومنهم من يجمع بين المتناقضات فيدافع تارة ويهاجم أخرى ، يحاول أن يستنفد الأخبار ، وأن يضع كلاً منها في موضعها ، مع أنها متناقضة متضاربة لا يمكن أن تجتمع .

حِقاً إن حوادث الفتنة لم تعرف على جليتها . ولا يجوز للمؤرخ أن يستند إليها إلا إذا ميز الصحيح من الباطل منها ، فهل حاول أحد من المؤرخين أن يرفع التناقض فيها ، وأن يميزها أصنافاً ؟ لا أدري ، بل كل ما أعلم أن المؤرخين ما زالوا ينبشون أخبارها ليضعوا الخبر إلى جانب الخبر ، وليستزيدوا من الحوادث ، دون تنقية لها ، أو ضبط لصحتها .

وكيف يكون الضبط ؟ ينبغي قبل كل شيء أن نصنف الأخبار تصنيفاً بحسب رواتها ، لنستطيع أن نقابل بين نزعات هؤلاء الرواة ، عسانا أن نميز صاحب الصدق منهم من الذي يحاول الزيغ ، وأن نكتشف فيهم من كان أقرب من غيره إلى ضبط الأخبار الصحيحة . وتلك هي الخطوة الأولى ، فما دام المؤرخ غير عارف بمصادر الأخبار التي بين يديه ، وغير مقدّر لصحتها ، فهو لا يستطيع أن يبني عليها تاريخه . فأول عمل يجب أن نفعله هو أن ننظر في المصادر التي بين أيدينا ، وأن نصنفها ، وأن نعرف صحيحها من كاذبها . وهذا هو النقد الخارجي في التاريخ ؛ ويليه بعد ذلك النقد الداخلي للأخبار من حيث هي أخبار تتلاءم وتنسجم في صحتها وضبطها ، وتتسق في منطقها .

لقد كتب الأقدمون عن مقتل عثمان كثيراً . ولعل أول من أفرد الفتنة بالتصنيف هو أبو مخنف لوط بن يحيى (ـ ١٥٧) ، فإن له « مقتل عثمان »[١] . وتبعه سيف بن عمر التميمي (ـ نحو ١٨٠) فكتب كتاب « الفتوح الكبير والردة » و « كتاب الجمل ومسير عائشة وعلي »[٢] . ووضع أبو عبيدة معمر بن المثنى (ـ ٢٠٧) كتاب « مقتل عثمان »[٣] . ووضع معاصره محمد بن عمر الواقدي

---

(١) الفهرست لابن النديم ص ١٣٦ .

(٢) الفهرست ص ١٣٧ .

(٣) وفيات الأعيان لابن خلكان ٢ : ١٢٨ .

(ـ ٢٠٧) « كتـاب الردة والـدار »[٤]، ومحوره مقتـل عثمان في داره . ثم إن علي بن المدائني (ـ ٢٢٥) أخرج كتـاب « مقتل عثمان »[٥]. ولعل عمر بن شبَّـه (ـ ٢٦٢) هو من أواخر الأقدمين الذين أفردوا بالتأليف « مقتل عثمان »[٦].

ونحن نرى من هذا العرض السريع أن كبار الأخباريين الأقدمين تصـدوا للحادثة ، فأفردوا فيها التآليف ، فهي حادثـة لها قيمتها عنـد المؤرخين . ولم يسلم كتـاب من كتبهم هـذه من عوادي الـدهر ، فليس بين أيـدينـا منهـا أي كتـاب . لكن المؤرخين الـذين تلوهم حفظـوا لنـا بعض مـا في هـذه الكتب ؛ فالبلاذري يروي لنا قسماً من أخبار أبي مخنف والواقدي ؛ والطبري يحفـظ لنـا الجزء الأكبر من أخبار سيف بن عمر والواقـدي . ويفعل مثلـه ابن عسـاكر في ترجمة حافلة لعثمان[٧] وهي ترجمة لم تنشر بعد ، ولم يطلع عليها معاصرونـا من المؤرخين .

وهكذا نستطيع أن نقول : إننا نعرف بعض المعرفـة مـا ذكره أبو مخنف ، وسيف ، والواقدي عن الفتنة . فإذا جمعنا أقوال كل منهم على حدة ، وجدنـاهم يتجهون اتجاهات مختلفة . فأبو مخنف وهو شيعي لا يعز عليـه أن يظهر عثمان بمظهر الخليفة الـذي كثرت سقطـاتـه[٨] فـاستحق مـا استحقـه[٩]، وأن يبين أن طلحة بن عبيـد الله كان من المؤلبين على عثمان ، والثـائرين عليـه[١٠] . ويؤثر

(٤) الفهرست ١٤٤ .

(٥) الفهرست ١٤٩ .

(٦) الفهرست ١٦٣ .

(٧) في تاريخ دمشق لابن عسـاكر ، نسخة الظـاهرية تـاريخ ١١ ، من الورقـة ٧٢ إلى ٢١٩ وهي ترجمة حافلة .

(٨) أنساب الأشراف للبلاذري الجزء الخامس ص ٣٠ ، ٣١ ـ ٣٣ ، ٣٦ ـ ٣٧ ، ٤٠ ـ ٤٣ ، ٤٨ ، ٥٧ ، ٥٨ .

(٩) نفس المصدر ، الجزء الخامس ٥٩ ، ٦٢ .

(١٠) نفس المصدر ، الجزء الخامس ٧١ ، ٧٧ ، ٧٨ .

أن يظهر علي بن أبي طالب بمظهر من يعطف على عثمان ، ويدافع عنه مع غضبه من أفعاله وأقواله[١١] .

أما الواقدي فنرى في رواياته التشنيع على عثمان ، حتى إن الطبري تورع من نقل كثير من أخباره لبشاعتها[١٢] . وما نقله عنه فيه الكثير من الطعن على عثمان[١٣] . ويزيد البلاذري عنه في تلك الأخبار الطاعنة[١٤] . ولا يتورع الواقدي عن إظهار الصحابة بمظهر المتآمرين على عثمان[١٥] . ويخص بالذكر منهم طلحة[١٦] . ثم هو لا يهمه أن يظهر أن علي بن أبي طالب مخالف لعثمان حانق منه[١٧] . أما محمد بن أبي بكر فهو عنده القاتل أو المباشر بالقتل[١٨] . كل ذلك بروايات يرويها عن شيوخه وشيوخ شيوخه[١٩] .

ونجد سيف بن عمر ينتحي جانباً عن أبي مخنف والواقدي ، فيعرض تسلسلاً تاريخياً ليس فيه تهمة للصحابة بل تبرئة لهم كما سنرى .

ومن عجب أن المؤرخين القدماء والمحدثين عرضوا جنباً إلى جنب أخبار هؤلاء المؤرخين الثلاثة ، وكأنها في اتجاه واحد وبيان موحد ، مع أنها متضاربة متناقضة . ولا ريب أن من يريد أن يجد في تلك الأخبار المختلفة المتعاكسة

---

(١١) نفس المصدر ، الجزء الخامس ، الصفحات السابقة وخاصة ص ٦٢ ، ٧١ .

(١٢) تاريخ الطبري ، مطبعة الاستقامة ١٩٣٩ ، ٣ : ٣٩١ .

(١٣) المصدر السابق ٣ : ٣٩٧ و ٤٠٠ ، ٤٠٥ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ .

(١٤) أنساب الأشراف ، الجزء الخامس ٢٥ ـ ٢٩ ، ٣١ ، ٣٤ ، ٥٧ .

(١٥) تاريخ الطبري ٣ : ٣٧٥ ، ٣٩٨ وأنساب الأشراف ٥ : ٦١ .

(١٦) تاريخ الطبري ٥ : ٤١١ في خبرين مختلفين .

(١٧) تاريخ الطبري ٥ : ٤٠٩ ، ٣٩٨ ، أنساب الأشراف ٥ : ٦٠ .

(١٨) أنساب الأشراف ٥ : ٨٢ ، ٩٧ .

(١٩) انظر أخباره الأخرى عن الفتنة في تاريخ الطبري ٣ : ٣٩١ ، ٣٩٣ ، ٤٠٠ ، ٤١٠ وأنساب الأشراف ٥ : ٦١ ، ٦٢ ، ٦٦ ـ ٦٧ ، ٧٢ ، ٧٧ .

تأييداً للنظرية التي يتخيلها ويدافع عنها ، ألفاها تقدم له كل ما يرغب . لكن هل يحق للمؤرخ أن يجمع بين المتناقضات ؟ لا ! فلا بد له من أن يدل على نزعات المؤرخين -حين ينقل منهم ، ليحذر القارئ من تحزبهم أو طعنهم أو سوء ظنهم .

على أن لنا أن نتساءل ، ونحن أمام هذه المصادر المتنازعة المختلفة ، أيها نعتمد وبم نأخذ ؟ إن أهل الجرح والتعديل من المحدثين الذين تصدوا للكشف عن أحوال العلماء من حيث الثقة بقولهم وأقوالهم يحذروننا من الواقدي كل التحذير . فالنسائي[٢٠] والشافعي[٢١] يتهمانه بالكذب والوضع ، وهي أشد تهمة تلصق بمن يروي الأخبار . ويحض البخاري[٢٢] والدولابي والعقيلي وأبو حاتم الرازي[٢٣] على عدم الأخذ برواياته ، ويقول الذهبي : « استقر الإجماع على وهن الواقدي »[٢٤] . فإذا اعتمدنا آراء المحدثين وجب علينا أن نضرب بما قاله الواقدي عرض الحائط . أما رأيهم في أبي مخنف ، فأقل عنفاً من الواقدي ، لكنهم لا يوثقون أخباره ، ويرون أنه ضعيف[٢٥] . ولا يثقون أيضاً في سيف بن عمر التيمي ، ويعدونه ضعيفاً ، ويتركون الرواية عنه ، لأنه متهم بالزندقة[٢٦] .

مجمل رأي أهل الجرح والتعديل من المحدثين أنهم لا يثقون بالمؤرخين الثلاثة الذين حفظت روايتهم عن الفتنة . ويجب أن نعجل فنقول : إن أقوال

---

(٢٠) في تهذيب التهذيب طبعة دائرة المعارف العثمانية ٩ : ٣٦٦ .

(٢١) في تهذيب التهذيب ٩ : ٣٦٧ .

(٢٢) في تهذيب التهذيب ٩ : ٣٦٤ .

(٢٣) المصدر السابق ٩ : ٣٦٧ .

(٢٤) المصدر السابق ٩ : ٣٦٨ .

(٢٥) في لسان الميزان لابن حجر ، طبعة دائرة المعارف العثمانية ٤ : ٤٩٢ .

(٢٦) في تهذيب التهذيب ٤ : ٢٩٥ ـ ٢٩٦ .

أهل الحديث عن المؤرخين يجب ألا تجعل ميزاناً نهائياً في التاريخ ، لأن المحدثين يتشددون كثيراً في موازينهم : فإذا فرضنا تلك الموازين على التاريخ سقط قسم كبير منه .

لنرجع إلى ميزان ثان : إن المحدثين يتساهلون في الرواية عن الضعفاء في الحديث ، إن كانت روايتهم تؤيد أحاديث صحيحة موثقة . ولا بأس إذن في التاريخ بأن نأخذ بهذا الجانب من التساهل عند المحدثين ، فنجعله وسيلة لنا إلى تحري الحقائق التاريخية ومعرفتها .

يجب علينا إذن أن نجد أخباراً صحيحة عن الفتنة ، نقيس عليها ما ورد عن الواقدي وأبي مخنف وسيف ، فما اتفق معها مما أورده هؤلاء عددناه حرياً بالأخذ به ، وما خالفها ألقيناه ونبذناه ، وتلك طريقة ليست صالحة في الحديث فقط ، بل هي مقبولة في التاريخ .

بل التاريخ يضيف إلى ذلك إضافة يحرص عليها كل الحرص ، فيجب أن نأخذ بها ، وهي أنه يثق بأقوال شاهدي العيان أكثر من ثقته برأي البعيدين عن الحادث .

مهمتنا إذن أن نجد سرداً لحادثة الفتنة مروية عن الثقات الصادقين ، ومأخوذة عمن شاهد تلك الحوادث ، أو كان قريباً منها ، لنجعل ذلك السرد معياراً لنا في قبول الروايات الأخرى أو رفضها .



٢ ـ الروايات القديمة الجامعة

لأخبار الفتنة ونقدها

إن هنالك أخباراً مقطَّعة عن الفتنة موثوقة الرواية ومروية عن شاهدي العيان . وهي لا تعرض لنا الحادثة على نسق تاريخي ، بل تعطي جزءاً صغيراً من الحادثة دون أن تصلها بالحوادث الأخرى . إن هذه الأخبار المجزأة حرية بأن تفيدنا في ميزاننا بمقابلتها بمثيلها من الأخبار ، وبتصحيح هذه الأخبار بها ، لكنها ليست حرية بأن تصبح معياراً عاماً .

على أن من حسن الحظ أن الفتنة قد وردت مروية بروايات قديمة غير مقطعة ، وبسياق تاريخي يكاد يكون تاماً ، وهو يحيط بكثير من ظروف الحادثة ، فهي حرية بأن تكون معياراً دقيقاً ؛ فلنستعرض تلك الروايات ذات السياق التاريخي ، ولننظر أيها أُخذ من شاهد عيان .

تقدم لنا المصادر التي بين أيدينا سبع روايات منها ، تسرد لنا قصة الفتنة سرداً متتابعاً تاريخياً ؛ وكل منها ترد منسوبة إلى راوٍ أول شهد الحادثة أو اتصل بمن شهدها ، فذكرها كما يعرفها أو كما يتخيلها . وتلك الروايات السبع القديمة منسوبة للرواة الآتين :

١ ـ يزيد بن أبي حبيب (٥٣ ـ ١٢٨) وهو مفتي أهل مصر في زمانه .

٢ ـ محمد بن شهاب الزهري (٥٨ ـ ١٢٤) وهو محدث الديار الشامية .

٣ ـ أبو خنيس سهم الأزدي الذي حضر الحادثة ، وعاش حتى عصر عمر بن عبد العزيز .

٤ ـ سعيد بن المسيب (١٣ ـ ٩٤) أحد الفقهاء السبعة في المدينة .

٥ ـ الأحنف بن قيس (ـ ٧٢) وهو سيد بني تميم الذي طبقت شهرته في الحلم والعقل . وكان معاصراً للفتنة وقريباً منها .

٦ ـ أبو سعيد مولى أبي أُسيد الأنصاري وقد شهد الفتنة وعرف أحوالها .

٧ ـ الزبير بن العوام وهو الصحابي المعروف .

وكم كان يهمنا أن تكون تلك الروايات السبع صحيحة النسبة إلى رواتها ؛ إذن لكانت كنزاً يكشف عن الفتنة . لكنها وللأسف ليست في مستوى واحد من الصحة . فالرواية المنسوبة إلى سعيد بن المسيب[٢٧] يجب استبعادها . فهي بعد التحري تظهر موضوعة ، فقد نص الحاكم النيسابوري أن أحد رجال سندها قد أسقط من السند رجلاً واهياً وأنها منكرة[٢٨]. والواقع أنها لا تنبئ عن الاحترام الذي يكنه سعيد بن المسيب للصحابة في أقواله الأخرى الصحيحة .

أما رواية الزهري ففي إسنادها ضعف يقف عنده المحدثون[٢٩] إلا أن هذا الضعف يظهر أوضح من حيث نقدها الداخلي . فهي تجعل طلحة بن عبيد الله شريكاً مع الثائرين على عثمان ، وهو موقف يخالف كل المخالفة خروجه على علي بن أبي طالب طلباً للثأر لعثمان ، فلا يعقل أن يكون بين

---

(٢٧) ونصها في تاريخ الإسلام للذهبي ٢ : ١٣٧ والرياض النضرة للمحب الطبري ٢ : ١٢٣ ـ ١٢٦ وتاريخ دمشق لابن عساكر نسخة الظاهرية تاريخ ١١ ، ١٨٥ .

(٢٨) تهذيب التهذيب ٩ : ٣٩٢ .

(٢٩) مثلاً في سند رواية الزهري يونس بن يزيد الأيلي . ويرى أحمد بن حنبل أن في حديثه عن الزهري منكرات (تهذيب التهذيب ١١ : ٤٥٠) انظر نص الرواية في أنساب الأشراف للبلاذري ٥ : ٨٨ ـ ٩١ وتاريخ الطبري ٣ : ٤٨٥ و ٥١٩ وتاريخ الإسلام للذهبي ٢ : ١٦٨ .

الثائرين ، ثم يطالبهم بدمه ، بل يحاربهم مع عائشة فيقتل منهم عدداً كبيراً كما سنرى .

ورواية يزيد بن أبي حبيب واهية أيضاً من حيث السند[٣٠]، وفيها أخبار غريبة لم ترد في الروايات الأخرى .

وأياً كان فروايتا الزهري ويزيد بن أبي حبيب هما لرجلين لم يشهدا الحادثة ويجب أن تقدم عليهما روايات شهود الحادثة إن كانت صحيحة النسبة إليهم .

أما الرواية عن الزبير فهي منكرة مروية عن غير المعروفين[٣١] .

ومن حسن الحظ أن الروايات الثلاث الأخرى أتت عن رجال شهدوا الحادثة ، ورويت بأسناد حسنة لا تتعرض للنقد أو الطعن ، على قلة الروايات التاريخية التي يخلو سندها من التجريح والتضعيف .

والعجيب أيضاً أن تلك الروايات الثلاث تتجه وجهة واحدة في سرد الحادثة ، وتؤيد إحداها الأخرى كما سنرى ، فلنستعرضها الواحدة بعد الأخرى .

---

(٣٠) مثلاً بين رواتها عبد الله بن لهيعة الذي يقول عنه ابن خزيمة إن حديثه لا يخرّج إذا انفرد به (تهذيب التهذيب ٦ : ٣٧٧) وهو قد انفرد بهذه الرواية .

(٣١) أوردها الطبري في تاريخه ٣ : ٤٠٢ بسند عن عيسى عن ابن اسحق ، وفيه عمرو بن حماد (وكان يتهم في عثمان وعنده مناكير : تهذيب التهذيب ٧ : ٢٣) وفيه حسين بن عيسى وأبوه وهما مجهولان لم ترد لهما ترجمة إلا أن يكون هذا الأب هو عيسى بن مسلم أخا سليم القاري وهو مجهول أيضاً وحديثه منكر : تهذيب التهذيب ٢ : ٣٦٤ . ولم يذكر المزي في التهذيب (النسخة الأزهرية) ٩ : ١٥٨ أحداً حدث عن ابن إسحق اسمه عيسى . وعادته استيفاء أسماء الرواة المعروفين .

٣ ـ عرض رواية أبي سعيد

أول الروايات الصحيحة وأهمها رواية أبي سعيد مولى أبي أُسيد الساعدي الأنصاري[٣٢]. وأبو سعيد هذا قد شاهد الحادثة بنفسه ، ونقلها عنه أبو نضرة الذي كان يعرف أبطالها أيضاً ، وقد اجتمع بهم ؛ كطلحة وعلي بن أبي طالب[٣٣]. بل إن أبا نضرة الذي نقلها عن أبي سعيد كان قريباً من وقعة الجمل[٣٤]، ولعله اشترك فيها . ووقعة الجمل حدثت بعد سنة من مقتل عثمان . فما قولك برواية حسنة الإسناد ينقلها معاصر للحادثة وقريب منها ، بل لعله مشارك فيها ، ينقلها عن رجل شاهدها أوشاهد قسماً منها بنفسه ، أليست حرية بأن تعتبر أساساً يعتمد ؟ ستقول نعم ؛ على أني سأزيد في الثقة بها معياراً آخر ، وهو مقابلتها بالأخبار الجزئية عن الحادثة التي وردت في كتب الحديث الصحيحة ، وبمقابلتها بالروايتين الأخريين الواردتين عن شهود أيضاً للحادثة ، بحيث يزول أي شك فيها .

وإليك نص تلك الرواية[٣٥] التي تبدأ بأخبار وفد المصريين الذي جاء إلى المدينة محتجاً على أفعال عثمان في سنوات خلافته الأخيرة :

---

(٣٢) نصها في تاريخ الطبري ٣ : ٣٩٠ و ٤١٤ والرياض النضرة للمحب الطبري ٢ : ١٢١ ـ ١٢٣ وتاريخ دمشق لابن عساكر نسخة الظاهرية تاريخ ١١ ، ١٦٧ ، وقسم منها في تاريخ الإسلام للذهبي ٢ : ١٣٦ وفي ذكر أخبار أصفهان لأبي نعيم (ليدن ١٩٣٦) ٢ : ١٨٨ وأنساب الأشراف ٥ : ٩٦ و ٥ : ٩٣ .

(٣٣) تاريخ الإسلام للذهبي ٤ : ٢٢٥ .

(٣٤) ويوم هزم أصحاب عائشة فيها أتاه رجل من أصحاب علي فأعلمه أن علياً أمن الهاربين : انظر التاريخ الكبير للبخاري ٤ : ٣٥٥ ـ ٣٥٦ .

(٣٥) روى خبرها الطبري ٣ : ٣٩٠ ، ٤١٤ بالإسناد الآتي : يعقوب بن إبراهيم قال حدثنا معتمر بن سليمان

القسم الأول : اجتماع عثمان بالوفد القادم من مصر احتجاجاً عليه :

« سمع عثمان أن وفد أهل مصر قد أقبلوا عليه ، فاستقبلهم وكان في قرية له خارجة عن المدينة ، فلما سمعوا به أقبلوا نحوه إلى المكان الذي هو فيه ، وكره أن يقدموا عليه المدينة ، فأتوه فقالوا له : ادع بالمصحف : فدعا بالمصحف ، فقالوا له : افتح السابعة ، وكانوا يسمون سورة يونس السابعة ، فقرأها حتى أتى على هذه الآية : ﴿ قل أرأيتم ما أنزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حراماً وحلالاً ، قل آلله أذن لكم أم على الله تفترون ﴾[٣٦] . فقالوا له قف : أرأيت ما حميت من الحمى ؟ (أي منعت أن يرعى الراعون حيث تَرْعى إبلك) آلله أذن لك به أم على الله تفتري ؟ فقال : أمضه نزلت في كذا وكذا ، فأما الحمى فإن عمر حمى الحمى قبلي لإبل الصدقة ، فلما وُلِّيتُ زادت في إبل الصدقة فزدت في الحمى لما زاد في إبل الصدقة . أمضه . فجعلوا يأخذونه بالآية فيقول : أمضه نزلت في كذا وكذا . والذي يتولى كلام عثمان ... ابن ثلاثين سنة . ثم أخذوه بأشياء لم يكن عنده منها مخرج فعرفها فقال : أستغفر الله وأتوب إليه ، وقال لهم : ما تريدون ؟ قالوا : نأخذ ميثاقك وكتبوا عليه

= التيمي قال حدثنا أبي قال حدثنا أبو نضرة عن أبي سعيد مولى أبي أسيد الأنصاري . أما يعقوب بن إبراهيم فهو أبو يوسف الدورقي الحافظ الثقة وترجمته في تهذيب التهذيب ١١ : ٢٨١ . ومعتمر بن سليمان ثقة أيضاً وترجمته في تهذيب التهذيب ١٠ : ٢٢٧ . أما أبوه فهو سليمان بن طرخان الحافظ من خيار أهل البصرة وترجمته في تهذيب التهذيب ٤ : ٢٠١ ـ ٢٠٢ . وأبو نضرة من الثقات وترجمته في تهذيب التهذيب ١٠ : ٣٠٢ . أما أبو سعيد صاحب الخبر فقد ترجم له الحاكم في كتاب الأسامي والكنى نسخة الأزهرية مصطلح الحديث (١٣٨) ٩٠٣٢ ، الورقة ١٩٦ . وذكر في ترجمته أنه أورد مقتل عثمان . وأورد سنده إليه في تلك الرواية وسنده يتفق مع سند الطبري من معتمر . وهنالك قسم من هذه الرواية يتفق سنده اعتباراً من سليمان التيمي في ذكر أخبار أصفهان لأبي نعيم ٢ : ١٨٨ وخلاصة عنها بلفظ يختلف وبسند يتفق اعتباراً من أبي نضرة في أنساب الأشراف ٥ : ٩٦ .

(٣٦) سورة يونس الآية ٥٩ .

شرطاً ، وأخذ عليهم ألا يشقوا عصا ، ولا يفارقوا جماعة ما قام لهم بشرطهم أو كما أخذوا عليه . وقال لهم : ما تريدون ؟ قالوا : نريد ألا يأخذ أهل المدينة عطاء . قال : لا ! إنما هذا المال لمن قاتل عليه ولهؤلاء الشيوخ من أصحاب رسول الله ﷺ ، فرضوا بذلك وأقبلوا معه إلى المدينة راضين . فقام فخطب فقال : إني والله ما رأيت وفداً في الأرض هم خير لحوباتي (لحالي) من هذا الوفد الذين قدموا علي . وقال مرة أخرى : خشيت من هذا الوفد من أهل مصر ، ألا من له زرع فليلحق بزرعه ، ومن كان له ضرع فليحتلبه . ألا إنه لا مال لكم عندنا ، إنما هذا المال لمن قاتل عليه ولهؤلاء الشيوخ من أصحاب رسول الله ﷺ ، فغضب الناس ، وقالوا : هذا مكر بني أمية » .

هذا هو القسم الأول من النص ، وفيه يظهر أن عثمان والقادمين من أهل مصر حكّموا بينهم كتاب الله . وهذا ما يظهر في نص آخر مقتطع صحيح السند[٣٧] عن محمد بن سيرين العالم المشهور حيث يقول : « فعرض عليهم كتاب الله فقبلوه » . ويظهر فيه أيضاً بعض الشروط لا كلها . وبقية هذه الشروط وتحديدها في كلام ابن سيرين حيث يقول : « واشترطوا جميعاً أن المنفي يُقْلَب ، والمحروم يعطى ، ويوفر الفيء ، ويعدل في القسم ، ويستعمل ذو القوة والأمانة[٣٨] » . وعلينا أن نشير أن هذا القسم الأول من النص يدل على أن عثمان لم يستطع أن يبرر كل أعماله لوفد مصر ، وأن القضية الأساسية هي قضية توزيع مال الفتوح ، وهي قضية مهمة كما سنرى .

---

(٣٧) في أنساب الأشراف ٥ : ٩٣ عن عمرو بن محمد الناقد (وهو ثقة كما في تهذيب التهذيب ٨ : ٩٣) عن محمد بن إبراهيم بن أبي عدي (وهو ثقة كما في تهذيب التهذيب ٩ :١٢) عن عبد الله بن عون (وهو ثقة أيضاً كما في تهذيب التهذيب ٥ : ٣٤٦) . ويرد عن إسماعيل بن أبي خالد (ـ ١٤٦) تفصيل أكبر للمناقشة في تاريخ الإسلام ٢ : ١٢٠ .

(٣٨) ويرد عن أبي مخنف نص الاتفاق مشابهاً لهذا ويحدد التاريخ بذي القعدة ٣٥ . انظر أنساب الأشراف ٥ : ٦٢ .

القسم الثاني : العثور على كتاب بخاتم عثمان يأمر بقتل بعض أفراد الوفد :

« ثم رجع الوفد المصريون راضين ، فبينا هم في الطريق إذا هم براكب يتعرض لهم ، ثم يفارقهم ، ثم يرجع إليهم ، ثم يفارقهم ويسبقهم . قالوا له : مالك ؟ إن لك لأمراً ، ما شأنك ؟ فقال : أنا رسول أمير المؤمنين إلى عامله بمصر . ففتشوه ، فإذا هم بكتاب على لسان عثمان ، عليه خاتمه ، إلى عامله بمصر : أن يصلبهم أو يقتلهم أو يقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف . فأقبلوا حتى قدموا المدينة ، فأتوا علياً ، فقالوا : ألم تر إلى عدو الله ؟ إنه كتب فينا بكذا وكذا وأن الله قد أحل دمه ، قم معنا إليه . قال علي : والله لا أقوم معكم ، فقالوا : فَلِمَ كتبت إلينا ؟ فقال : والله ما كتبت إليكم كتاباً قط . فنظر بعضهم إلى بعض ثم قال بعضهم لبعض : ألهذا تقاتلون ، أو لهذا تغضبون ؟ فانطلق علي فخرج من المدينة إلى قرية ، فانطلقوا حتى دخلوا على عثمان ، فقالوا : كتبت فينا بكذا وكذا ، فقال : إنما هما اثنتان : أن تقيموا عليّ رجلين من المسلمين ، أو يميني بالله الذي لا إله إلا هو : ما كتبت ولا أمللت ولا علمت . وقد تعلمون أن الكتاب يكتب على لسان الرجل ، وقد ينقش الخاتم على الخاتم ، فقالوا : فقد والله أحل الله دمك ، ونقضت العهد والميثاق . فحاصروه » .

وهذا القسم الثاني مهم غاية الأهمية ، يكشف لنا عن حقائق ظلت مطموسة إلى يوم الناس هذا .

أولها قصة الراكب . وفي قصة الراكب عجب وأي عجب . فهو ليس رسولاً عادياً قد أرسل بمهمة سرية ، وطلب إليه أن يتجنب الناس في طريقه ، وأن يبلغ هدفه دون أن يلتفت إليه إنسان ، كما هو شأن المرسلين

بـأمر خطير يجب ألا يعرف . إنما هو راكب كان يقصـد أن يُعرف أمرُه ، فهو كان يتعرض لهم ثم يفـارقهم ثم يرجع إليهم ثم يفـارقهم ويسبقهم . ومن يفعـل هكـذا ؟ أليس شخصـاً يريـد أن يلفت النظر إليـه ، وأن يثير الشبهـة ، وأن يلتقط فيسأل عما معه ؟ وكأنه كان يقول : انظروا إلي ، اعرفوني ، اسألوني عما معي . وقد حصل ذلك فأمسك وسئل . وسنرى في نص آخر كيف أن أمر هذا الرسول ليس عادياً ، بل دبر تدبيراً من بعض رجال الوفد نفسه .

وثـانيـة الحقـائـق التي تنكشف من هـذا القسم الثـاني أمر علي بن أبي طالب ، وأن الوفد قد تلقى منه كتباً تحثه على المجيء إلى المدينة ومنـاجزة عثمان . هذه الكتب غير صحيحة ، فعلي يقول : « والله ما كتبت إليكم كتـابـاً قط » . فهنالك إذن تزوير على لسانه وكتاب كتب باسمه لتهييج الناس .

ولم يكن الكتاب الذي كُتب بـاسمـه هو الوحيـد ، ففي نص آخر صحيح الإسنـاد كما يقـول ابن كثير[٣٩] : « قـال مسروق (لعـائشـة) هـذا (أي قتـل عثمان) عملـكِ ، أنتِ كتبت إلى النـاس تـأمرينهم أن يخرجوا إليـه ، فقـالت : لا والذي آمن بـه المؤمنون وكفر بـه الكافرون مـا كتبت لهم سوداء في بيضـاء حتى جلست مجلسي هذا » . ويعلق الأعمش فيقول : « فكانوا يرون أنـه كتب على لسانها » .

والحقيقة الثالثة التي تظهر من هذا القسم الثاني من النص ؛ أن عثمان بعـد أن ينفي أن يكـون قـد كتب الكتـاب ، يلفت النظر إلى أن الخـاتم ليس خاتمه ، بل هو خـاتم منقوش على مثـال خـاتمـه ، وهـذا نوع من التزوير يمكن حدوثه . وفي هذا القول تأييـد لأمر المرسَل بـالكتـاب . فليس مرسِلـه شخصـاً

(٣٩) البداية والنهاية لابن كثير ٧ : ١٩٥ ويذكر سنده ويقول : وهو صحيح الإسناد . ويـأتي الخبر بسنـد آخر في أنساب الأشراف للبلاذري ٥ : ١٠٣ .

يريد أن يوقع الوفد في أيدي أمير عثمان على مصر ، أي أنه ليس مروان الذي يحمل خاتم الخليفة ويكتب باسمه كما تشير إليه النصوص المروية عن الواقدي وغيره من المؤرخين المُضَعَّفين في هذه الحادثة . فعثمان ينفي أن يكون الكتاب بخاتمه نفسه .

هذه الحقائق الثلاث تبين لنا أن وراء الحادث مؤامرة تحاك ، وليس أبطالها ـ كما تدعيه النصوص المزيفة ـ الصحابة في المدينة ، كعلي وطلحة والزبير وعائشة ، بل رجالاً آخرين مزورين لا يظهرون أنفسهم . وسيظهر لنا أمرهم فيما بعد .

القسم الثالث : منع الوفد الماء عن عثمان ونقاشه لهم[٤٠]:

« وأشرف عثمان ذات يوم فقال : السلام عليكم ؛ فما سمع أحداً من الناس رد عليه إلا أن يرد رجل في نفسه ، فقال : أنشدكم بالله هل علمتم أني اشتريت (بئر) رومه من مالي يستعذب بها ،فجعلت رشائي منها كرشاء رجل من المسلمين ؟ قيل : نعم . قال : فَعَلامَ تمنعونني أن أشرب منها حتى أفطر على ماء البحر ؟ وقال : أنشدكم الله هل علمتم أني اشتريت كذا وكذا من الأرض فزدته في المسجد ؟ قيل : نعم . فقال : فهل علمتم أن أحداً من الناس منع أن يصلي فيه قبلي ؟ وقال : أنشدكم الله هل سمعتم نبي الله ﷺ يذكر كذا وكذا ـ أشياء في شأنه ـ وذكر الله إياه أيضاً في كتابه المفصّل ، ففشا النهي فجعل الناس يقولون : مهلاً عن أمير المؤمنين . وفشا النهي وقام الأشتر يومئذ أو في يوم آخر[٤١] فقال : لعله قد مُكر به وبكم . فوطئه الناس حتى لقي كذا وكذا . ثم

(٤٠) يرد هذا النص في الطبري في مكان آخر من تاريخه ٣ : ٤١٤ وما بعدها . أما في الرياض النضرة ففي ٢ : ١٢٢ .

(٤١) والأصح أن ذلك وقع يوم ناقش الوفد عثمان في شأن الكتاب . فهناك رواية أخرى عن أبي نضرة عن =

يقول أبو سعيد مولى أبي أسيد الذي يقص هذه القصة : فرأيته أشرف عليهم مرة أخرى فوعظهم وذكّرهم ، فلم تأخذ فيهم الموعظة ، وكان الناس تأخذ فيهم الموعظة في أول ما يسمعونها فإذا أعيدت عليهم لم تأخذ فيهم » .

هذا القسم الثالث من النص فيه إشارة أيضاً إلى المؤامرة التي حيكت ضد عثمان ، وذلك حينما يقول مالك الأشتر ، وهو قد لعب دوراً كبيراً بعد ذلك : « لعله قد مكر به وبكم » . أما ما ورد في هذا القسم من استشهاد من عثمان لأعمال قام بها في عهد الرسول ﷺ ، فنرى كتب الصحاح تشير إلى هذا الاستشهاد بنصوص متقطّعة ترد في أسانيد أخرى ، ومنها ما يشبه هذا النص ويدل على صحته(٤٢) .

القسم الرابع : رؤية عثمان رسول الله ﷺ في المنام وانتظاره الموت :

« ثم إنه فتح الباب ووضع المصحف بين يديه ، وذاك أنه رأى من الليل أن النبي ﷺ يقول : أفطر عندنا الليلة » .

في هذا القسم يختصر أبو سعيد الموقف اختصاراً ، لكنه لا يتجاوز ـ فيما أورده عن المنام الذي رآه عثمان ـ النصوص الأخرى الكثيرة التي وردت من طرق عديدة ، وذكر مختلفها بأسانيدها ابن عساكر(٤٣) ، وذكر بعضها دون

= أبي سعيد في أنساب الأشراف ٥ : ٩٦ تقول : وحلف (عثمان) على الكتاب الذي وجدوه ؛ فقال الأشتر : أي قوم ارجعوا ، فوالله إني لأسمع حلف رجل قد مكر به ومكر بكم . فقال رجل : انتفخ سحرك يا أشتر .

(٤٢) عن عيسى بن يونس عن أبيه في النسائي والترمذي وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن في مسند أحمد بن حنبل انظر المسند لأحمد بن حنبل تحقيق شاكر ، الحديث ٤٢٠ وما علقه عليه . وعن ثمامة بن حزن القشيري في المسند ٥٥ ورواه الترمذي والنسائي . يورد ابن عساكر في تاريخ دمشق (نسخة الظاهرية ، تاريخ ١١ ، من الورقة ١٦٠ إلى الورقة ١٦٤) عدداً كبيراً من الأحاديث المؤيدة لهذا بطرق مختلفة كثيرة وكذلك انظر كنز العمال ٦ : ٣٨١ ـ ٣٨٣ ففيه طرق عديدة .

(٤٣) تاريخ دمشق (نسخة الظاهرية ، تاريخ ١١ ، الورقة ١٧٧ ـ ١٧٨) .

الإسناد المحب الطبري[٤٤]. واعتقاد عثمان بالمنام الذي رآه ، واستسلامه له ، يفسر لنا أَمْرَهُ أبناءَ الصحابة والمدافعين عنه بأن يذهبوا إلى بيوتهم ، كما ورد في نصوص كثيرة بطرق مختلفة أوردها ابن عساكر[٤٥].

القسم الخامس : كيف قتل عثمان ومن قتله :

« ودخل على عثمان رجل ، فقال : بيني وبينك كتاب الله ، فخرج وتركه . ثم دخل عليه آخر فقال : بيني وبينك كتاب الله ، والمصحف بين يديه ، فأهوى إليه بالسيف ، فاتقاه بيده فقطعها ـ لا أدري أبانها أم قطعها ولم يَبِنْها ـ فقال : أما والله إنها لأول كف خطت المفصَّل (القرآن)[٤٦] ، وأخذَت ابنة الفرافصة حليلها فوضعته في حجرها ، وذلك قبل أن يقتل فلما أُشعر أو قتل تجافت عنه ، فقال بعضهم : قاتلها الله ما أعظم عجيزتها ، فعلمت أن أعداء الله لم يريدوا إلا الدنيا » .

بهذا القسم ينتهي ما ذكره أبو سعيد عن مقتل عثمان .

---

(٤٤) الرياض النضرة ٢ : ١٢٧ .

(٤٥) تاريخ دمشق الورقة ١٧٩ ـ ١٨٠ وأورد قسماً منها الذهبي دون إسناد في تاريخه ٢ : ١٣٥ .

(٤٦) وفي رواية أخرى تتفق مع هذه اعتباراً من سليمان التيمي : دخل المصريون على عثمان فضربه أحدهم على يده فقطر من دمه في المصحف على « فسيكفيكهم الله » فقال عثمان عند ذلك : أما والله إنها لأول يد خطت المفصّل (أنساب الأشراف ٥ : ٩٣) .

٤ ـ عرض رواية سهم الأزْدي

ولنستعرض الآن رواية سهم المكنى بأبي خُنيس ، وهو رجل من الأزد شهد مقتل عثمان ، وكان الوحيد الذي لقيه عمر بن عبد العزيز من بين من شهدوا قتل عثمان ، ثم لقيه ثور بن يزيد الرحبي الكلاعي العابد المحدِّث (ـ ١٥٣) ، فاستعاد منه الحديث الذي حدث به عمر بن عبد العزيز ، فرواه[٤٧] له .

قال ثور بن يزيد الرحبي : « أخبرني (سهم) أنه كان مع عثمان بن عفان يوم حُصر في الدار ،فزعم أن ركب الشقاء من أهل مصر أتوه قبل ذلك فأجازهم ، وأرضاهم ، فانصرفوا » .

وهذا القول المختصر يوافق ما ذكره أبو سعيد في القسم الثاني من روايته حيث يقول : « ثم رجع الوفد المصريون راضين » . ويستأنف سهم قائلاً عنهم :

« حتى إذا كانوا ببعض الطريق انصرفوا (لعله يريد رجعوا) ، وخرج

---

(٤٧) تاريخ دمشق (ظاهرية تاريخ ١١) الورقة ١٨٩ ـ ١٩٠ وإسناد هذا الحديث حسن ، فالرحبي ثقة (تهذيب التهذيب ٢ : ٣٣) وإسماعيل بن عياش يحتج به في حديث الشاميين خاصة (التهذيب ١ : ٣٢٤) وهذا الحديث للشاميين وقد روى هذا الحديث بهذا السند محمد بن عائذ صاحب المغازي وهو ثقة (التهذيب ٩ : ٢٤١) .

عثمان بن عفـان فصلى إمّا صـلاة الغـداة و إمّـا صـلاة الظهر ، فحصبـه أهـل المسجد ، وقذفوه بالحصا والنعال والخفاف » .

وهذا تفسير وتفصيل لقول أبي سعيد : « فغضب النـاس وقـالوا هـذا مكر بني أمية » . ثم يقول ثور نقلاً عن سهم :

« فـانصرف (عثمان) إلى الـدار ومعـه طلحـة بن عبيـد الله ، والزبير بن العـوام ، ومروان بن الحكم ، وأبـو هريرة ، والمغيرة بن الأخنس ، في أنـاس لا أحفـظ من ذكر منهم إلا هؤلاء النفر ، فـأشرفـوا على ظهر البيت ، فـإذا هم بركب أهل الشقاء قد دخلوا المدينة ، وأقبل ناس حتى قعدوا على باب الـدار ، عليهم السلاح . فقال عثمان لغلام له يقال له وثـاب : خـذ مكتلاً[٤٨] من تمر .. فانطلق بها إلى هؤلاء القوم ، فإن أكلوا من طعامنا فلا بـأس بهم ، وإن شفقت منهم فدعهم وارجع ، فـانطلق بـالمكتل ، فلما رأوه رشقوه بـالنبل ، فـانصرف الغلام وفي منكبه سهم ، فخرج عثمان ومن معـه إليهم ، فـأدبروا وأدركوا رجلاً يمشي القهقرى فقلت له : ما القهقرى ؟ قال : ينكص على عقبيـه كراهيـة أن يُولي ، فأخذناه أخذاً فأتينا به عثمان بن عفان فقال : يـا أمير المؤمنين إنّـا والله ما نريد قتلك ، ولكن نريد معاتبتك ، فـأعتب قومـك وأرضهم ، قـال : يـا أبا هريرة فلعلهم يريدون ذلك ؛ فخلوا سبيله ، قال : فخلينا سبيله » .

وهذه القصة ليست في حديث أبي سعيد إلا أنها لا تخالفـه بل هي تفصيل في حـادثـة خـاصـة . ويفهم منهـا أن قسماً من أهل مصر أتوا يراقبون عثمان في داره . ثم يقول سهم :

---

(٤٨) المصدر السابق .

« وخرجت عائشة أم المؤمنين فقالت : الله الله يا عثمان في دماء المؤمنين ؛ فانصرف إلى الدار » .

وتلك حادثة أخرى ليست في حديث أبي سعيد لكنها لا تخالفه . ولعل عائشة خشيت الاصطدام بين الطرفين بعد خروج عثمان بأصحابه على المراقبين للقصر الظاهرين بمظهر العاتبين فقالت قولها . أما ما يرويه سهم بعد هذه الحادثة ففيه قطع وإغفال لحادثة الكتاب ؛ فكأنه يريد عدم التعرض لها ، أو لعله لم يحضرها . والذي يورده هو استشارة عثمان لأصحابه عما يفعل . قال سهم :

« فلما أصبح صلى بنا الغداة ، فقال : أشيروا عليّ ، فلم يتكلم أحد من القوم غير عبد الله بن الزبير فقال : يا أمير المؤمنين أشير عليك بثلاث خصال فاركب أيهن أحببت : إما أن نهل بعمرة فتحرم عليهم دماؤنا . ويكون إلى ذلك قد أتانا مددنا من الشام ـ وقد كان عثمان كتب إلى أهل الشام عامة وإلى أهل دمشق خاصة : إني في قوم قد طال فيهم عمري واستعجلوا القدر ، وقد خيروني بين أن يحملوني على شوارف[٤٩] إلى جبل الدخان ، وبين أن أنزع لهم رداء الله الذي كساني ، وبين أن أُقيدهم[٥٠]، ومن كان على سلطان يخطئ ويصيب ، وأن يا غوثاه ، ولا أمير عليك دوني ـ وإما أن نهرب على نجائب سراع لا يدركنا أحد حتى نلحق بمأمننا من الشام ، وإما أن نخرج بأسيافنا ومن شايعنا ، فنقاتل فإنا على الحق وهم على الباطل . قال عثمان : أما قولك أن نهل بعمرة فتحرم عليهم دماؤنا ؛ فوالله لئن لم يكونوا يرونها اليوم عليهم حراماً لا يحرّمونها إن أهللنا بعمرة . وأما قولك أن نخرج نهرب إلى الشام ؛

(٤٩) شوارف أي نوق مسنة هرمة . ورد خبر الشارف في الطبري ٣ : ٤٠٠ .

(٥٠) أقيدهم أي أتركهم يقتصون مني كما اقتصصت من غيري وورد خبر الإقادة في الطبري ٣ : ٤٠٨ .

فوالله إني لأستحي أن آتي الشام هارباً من قومي وأهل بلدي . وأما قولك نخرج بأسيافنا ومن تابعنا ، فنقاتل فإنا على الحق وهم على الباطل ؛ فوالله إني لأرجو أن ألقى الله ولم أهرق محجمة[٥١] من دم المؤمنين[٥٢] » .

وهذا الخبر لم يرد في حديث أبي سعيد غير أنه لا يخالفه ، وهو تفصيل زائد عليه . ثم يضيف سهم ما يلي :

« فمكثنا أياماً ثم صلينا الغداة ، فلما فرغ أقبل علينا فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : إن أبا بكر وعمر أتياني الليلة ، فقالا لي : صم يا عثمان ، فإنك مفطر عندنا ، فإني أشهدكم أني قد أصبحت صائماً وأعزم على من كان يؤمن بالله وباليوم الآخر إلا خرج من الدار سالماً مسلماً » .

وهذا القول يشابه ما تقدم عن أبي سعيد ، إلا في أن الرؤيا هنا هي مع أبي بكر وعمر دون الرسول ﷺ . ثم يقول سهم :

« فقلنا : يا أمير المؤمنين إن خرجنا لم نأمنهم على أنفسنا ، فائذن لنا فلنكن في بيت من الدار يكون فيه حماية ومنعة ؛ فأذن لهم فدخلوا بيتاً ، وأمر بباب الدار ففتح ، ودعا بالمصحف فأكب عليه ، وعنده امرأتاه ابنة الفرافصة الكلبية وابنة شيبة » .

وفي هذا الكلام تفصيل لما ورد مقتضباً عن أبي سعيد ولا تعارض بين الاثنين . ويستمر سهم فيقول :

---

(٥١) قارورة يتخذها الحجام .

(٥٢) نُسب شبيه بتلك الاقتراحات إلى المغيرة بن شعبة في تاريخ الإسلام للذهبي ٢ : ١٣٤ . وروي أن عبد الله بن الزبير قال : قلت لعثمان قاتلهم فوالله قد أحل الله لك قتالهم ، فقال : لا أقاتلهم أبداً : تاريخ الإسلام ٢ : ١٣٥ .

« فكان أول من دخل عليه محمد بن أبي بكر الصديق ، فمشى إليه حتى أخذ بلحيته فقال : دعها يا ابن أخي فوالله إن كان أبوك ليلهف[٥٣] لها بأدنى من هذا ؛ فاستحى فخرج وهو يقول : أشعرته[٥٤] وأخذ عثمان ما امتعط[٥٥] من لحيته فأعطاه إحدى امرأتيه ، ثم دخل رومان بن وردان ـ عداده في مراد ـ رجل قصير أزرق مجدور هو في آل ذي أصبح ، معه جرْز[٥٦] من حديد فاستقبله فقال : على أي ملة أنت يا نعثل ؟ فقال عثمان : لست نعثل ولكني عثمان بن عفان ، وأنا على ملة إبراهيم حنيفاً مسلماً وما أنا من المشركين ، فقال : كذبت ، فضربه بالجرْز على صدغه الأيسر ، فقتله . وأدخلته بنت الفرافصة بينها وبين ثيابها » .

أما ما وقع بعد ذلك فلا حاجة إلى سرده هنا ، اللهم إلا أنه بعد مقتل عثمان وقع صدام في داره بين الثوار وأصحاب عثمان . والتفصيل في هذه الفقرة أوسع مما ورد عن أبي سعيد في حال وأقضب في حال ، وكلاهما يكمل الآخر .

ونحن نرى أن سرد سهم للحادثة ، لا يتعارض مع سرد أبي سعيد في شيء ، ولا يختلف إلا في التفاصيل ، أو في الدخول بأمور لا يوردها الطرف الآخر ، فهما يكملان أحدهما الآخر ، شأن الروايات التاريخية الصحيحة .

---

(٥٣) ليلهف أي ليحزن من أخذ لحيته بأدنى شدة مما يفعل ابنه بها . وفي خبر صحيح الإسناد عن الحسن البصري فقال عثمان : قد أخذت منا مأخذاً أو قعدت منا مقعداً ما كان أبو بكر ليقعده أو ليأخذه ، فخرج وتركه (تاريخ الطبري ٣ : ٤١٥) .

(٥٤) أشعرته أي أصبته في جسمه ويقصد لحيته .

(٥٥) أي تساقط .

(٥٦) عمود .

٥ ـ عرض رواية الأحنف بن قيس

أما رواية الأحنف بن قيس فتتسق مع الروايتين السابقتين وتكملها من حيث انقطعتا . والأحنف بن قيس من حكماء العرب ، وممن اشتهروا بالحلم ، فصار يضرب المثل به ، وهو من الثقات[٥٧] وقد توفي حوالي عام ٧٠ ، وأدرك النبي ﷺ ، والرواية عنه ذات إسناد صحيح[٥٨] . وقد اقتطع منها النسائي قسماً فرواه مطولاً ومختصراً[٥٩] . وهذا نص الرواية كاملة ، قال الأحنف :

« قدمنا المدينة ونحن نريد الحج ، فإنا لبمنازلنا نضع رحالنا إذا أتانا آت فقال : قد فزعوا وقد اجتمعوا في المسجد ، فانطلقنا ، فإذا الناس مجتمعون في نفر في وسط المسجد ، وإذا علي والزبير وطلحة وسعد بن أبي وقاص ، وإنّا كذلك إذ جاء عثمان بن عفان فقيل : هذا عثمان قد جاء وعليه مليئة له صفراء قد قنّع بها رأسه ، فقال : أههنا علي ؟ قالوا : نعم ، قال : أههنا الزبير ؟ قالوا : نعم ، قال : أههنا طلحة ؟ قالوا : نعم ، قال : أنشدكم بالله الذي لا إله إلا هو أتعلمون أن رسول الله ﷺ قال : من يبتع مربد بني فلان غفر الله له ، فابتعته بعشرين أو بخمسة وعشرين ألفاً ، فأتيت النبي ﷺ فقلت : يا رسول

---

(٥٧) ترجمته في تاريخ الإسلام ٣ : ١٢٩ ـ ١٣٣ وتاريخ ابن عساكر ٧ : ١٠ ـ ٢٤ وله ترجمة مطولة في تاريخ حلب لابن العديم نسخة أحمد الثالث ٢ : ١٦٧ ـ ١٧٩ .

(٥٨) رواها الطبري في تاريخه ٣ : ٥١٠ ـ ٥١٢ عن يعقوب بن إبراهيم وهو ثقة (تهذيب التهذيب ١١ : ٣٨٠) عن عبد الله بن إدريس وهو ثقة في كل شيء (التهذيب ٥ : ١٤٤) عن حصين بن عبد الرحمن السلمي الثقة المأمون (التهذيب ٢ : ٣٨١) عن عمرو بن جأوان من الثقات (التهذيب ٨ : ١٢) عن الأحنف .

(٥٩) انظر مسند أحمد الحديث ٥١١ .

الله قد ابتعته . قال : اجعله في مسجدنا ، وأجره لك ، قالوا : اللهم نعم . وذكر أشياء من هذا النوع[٦٠] » .

وقد رأينا أن حديث أبي سعيد موافق في مجمله لهذا .

« قال الأحنف : فلقيت طلحة والزبير ، فقلت : من تأمراني به وترضيانه لي ؟ فإني لا أرى هذا الرجل إلا مقتولاً . قالا : علي ، قلت : أتأمراني به وترضيانه لي ؟ قالا : نعم . فانطلقت حتى قدمت مكة ، فبينا نحن بها إذ أتانا قتل عثمان ، وبها عائشة أم المؤمنين فلقيتها ، فقلت : من تأمرينني أن أبايع ؟ قالت : علي ، قلت : تأمرينني به وترضينه لي ؟ قالت : نعم ، فمررت على علي بالمدينة فبايعته ، ثم رجعت إلى البصرة ، ولا أرى الأمر إلا قد استقام ، فبينا أنا كذلك إذ أتاني آت فقال : هذه عائشة وطلحة والزبير ، قد نزلوا جانب الخريبة فقلت : ما جاء بهم ؟ قالوا : أرسلوا إليك يدعونك يستنصرون بك على دم عثمان ، فأتاني أفظع أمر أتاني قط ، فقلت : إن خذلاني هؤلاء ، ومعهم أم المؤمنين وحواري رسول الله ﷺ لشديد ، وإن قتالي رجلاً ابن عم رسول الله ﷺ قد أمروني ببيعته لشديد ، فلما أتيتهم ، قالوا : جئنا لنستنصر على دم عثمان رضي الله عنه قتل مظلوماً ، فقلت : يا أم المؤمنين أنشدك بالله أقلت لك : من تأمرينني به ، فقلتِ : علي ، فقلتُ : أتأمرينني به وترضينه لي ؟ قلتِ : نعم ؟ قالت : نعم ، ولكنه بدل ، فقلت يا زبير يا حواري رسول الله ﷺ ، يا طلحة أنشدكما الله أقلت لكما ما تأمراني ؟ فقلتما : علي ، فقلت : أتأمراني به وترضيانه لي ؟ فقلتما :

(٦٠) وبقيته وتفصيله في مسند أحمد الحديث ٥١١ . وفي كنز العمال ٦ : ٣٨١ ـ ٣٨٢ طرق مختلفة لهذا الحديث وأورد في ٦ : ٣٨٣ ما يشبه هذا الحديث في متنه عن أبي عبد الرحمن السلمي عن عثمان بن حزن القشيري . وورد هذا الحديث مفصلاً عن حصين عن عمر بن جأوان عن الأحنف بن قيس في أنساب الأشراف ٥ :٦ .

نعم ، قالا : نعم ولكنه بدل ، فقلت : والله لا أقاتلكم ومعكم أم المؤمنين وحواري رسول الله ﷺ ولا أقاتل رجلاً ابن عم رسول الله ﷺ أمرتموني ببيعته » .

وهذا النص لا يرد في حديث أبي سعيد وفي حديث سهم بل يكملها ، وهو ينفي الخلاف السابق بين علي والزبير وطلحة ، وبين علي وعائشة ؛ ويدل على أن عائشة والزبير وطلحة يعتقدون أن علياً بدَّل بعد خلافته ، أي أنه لم يقم بالشروط التي بويع عليها ، وأن عائشة كانت راضية عنه خليفة بعد أن ورد خبر مقتل عثمان إلى مكة حيث كانت .

وبعد فمن الواضح أن الروايات الثلاث متفقة منسجمة تتكامل بصيغتها جميعاً ، وبما أنها روايات لأشخاص شهدوا الحادث ، وكانت لهم يد فيه ، وبما أن من نقلوا إلينا هذه الروايات أشخاص موثقون لا يكذبون ، فلنا تاريخياً أن نتخذ هذه الروايات أساساً لنا نعتمد عليه ، ونثق بما فيه ، ونقابل الروايات الأخرى به ، فإن تضاربت معه قطعنا بأنها غير مطلعة على حقيقة الحادث .

٦ ـ الأسس التي تستنتج من الروايات الثلاث

ما هي الأسس الأولى للحادث التي نخرج بها من هذه الروايات ، والتي ينبغي أن نعارض بها الروايات الأخرى ؛ فإن شذت عنها دلت على أنها لا تأخذ بالحقائق الأولى ؟

أول الأسس : أن عثمان بن عفان رد عن نفسه كثيراً من التهم التي وجهت إليه ، واستغفر لبعض أعماله التي أقر بأنها خطأ أخطأه ، ورضي الثائرون عليه بما وعدهم من تصحيحها .

ثاني الأسس : أن عثمان لم يغير وعده ، ولم يرسل أي كتاب إلى عامله في مصر في قتل الثوار .

ثالث الأسس : أن عثمان كان يستطيع أن يقاتل الخارجين ويردهم ، لكنه لم يرد أن يهرق أي دم في الدفاع عن نفسه ، ولم يرد أن يترك المدينة ، وكان موقفه سلبياً ، بل رضي بالقتل لمنام رآه .

رابع الأسس : أن الصحابة الأولين كانوا إلى جانب عثمان يوالونه ويشدون أزره ، وأبناؤهم معه .

خامس الأسس : أنه لم يكن في ذهن طلحة والزبير الاستيلاء على الخلافة ، وما كانا يطمعان بها بعد عثمان ، بل كانا يريان أن علياً هو الأصلح لها .

سادس الأسس : أن عائشة كانت على رأيها في ذلك .

سابع الأسس : أن عائشة وطلحة والزبير خرجوا يطالبون بدم عثمان

لاعتقادهم أنه قتل مظلوماً ، ويعتقدون أن علياً بدل في موقفه ، ولعلهم يرون ذلك لأنه ما فعل شيئاً لأخذ الثأر لعثمان .

ثامن الأسس : أن بين أهل المدينة عدداً من الناقمين على عثمان لأمور مادية ؛ فقد أراد أن يمنع عنهم المشاركة في أموال الفتوح ، وأن معظم هؤلاء الناقمين أو بعضهم هم ممن تركوا أراضيهم وزرعهم ومواشيهم فأموا المدينة يقاسمون في أموال الفتوح .

تاسع الأسس : أن بين الثائرين على عثمان من هم مدفوعون بالغيرة على الدين .

عاشر الأسس : أن هنالك يداً خفية تلعب من وراء الستار لتوقع التفرقة بين المسلمين ، فهي التي وضعت الكتب على لسان الصحابة ، وهي التي زورت الكتاب المرسل إلى عامل عثمان على مصر ، وهي التي كانت تستعجل الأمور .

حادي عشر الأسس : كان بين الثوار رجال من الصحابة ناقمون : كمحمد بن أبي بكر ، ولعل منهم محمد بن أبي حذيفة ، وعمار بن ياسر . لكن الأمر لم يبلغ بهم حد الاشتراك في قتل عثمان .

هذه هي الأسس التي يتبين أنها الهادية لنا في النظر في الأخبار عن فتنة عثمان ، فلنتخذها عماداً لنا ، ولننظر في المصادر الأخرى التي بين أيدينا عن الفتنة ، غير الروايات الثلاث الصحيحة ، ولنعارضها بها .

كنا ألفينا نوعين من تلك المصادر :

أولها : مصدر الإخباريين القدماء الذين ألفوا في الفتنة ، وبلغتنا أخبارهم في الكتب التي بين أيدينا وهم : الواقدي وأبو مخنف وسيف .

ثانيهما : مصدر ساردي قصة الفتنة الآخرين من شاهدي العيـان ، أو ممن اتصل بشاهدي العيـان ، وهم : يزيـد بن أبي حبيب ؛ والزهري ، وسعيـد بن المسيب ، والزبير بن العوام .

وكنـا رأينـا أن هؤلاء وهـؤلاء من الفئتين من المصـادر لا يمكن أن تعتبر أخبارهم صحيحة ، أو جديرة بالثقة من جهة إسنادها . وقـد رأينـا الضعف في رجال السند الوارد فيها ، ولذلك لم نتخذ تلك الروايات معتمـداً نحتج بـه . إلاّ أن النهج التاريخي ونهج المحدثين لا يمنعاننـا من الاعتضـاد بهـا ، أي الاستنـاد إليها إن جـاءت في اتجـاه الأسس التي وصلنـا إليهـا من الأخبـار الصحيحـة أو الحسنة المرويـة عن شهود الواقع . فهل هي في ذلـك الاتجـاه ؟ إنهـا بـاستثنـاء واحدة منها تخالف تلك الأسس وتعارضها ، والرواية الوحيدة بينهـا التي تسير في ذلك الاتجاه هي رواية سيف ، فتلك الرواية تعرض حوادث الفتنـة عرضـاً لا يختلف عن تلـك الأسس إلاّ في بعض التفـاصيـل التي كثيراً مـا يختلف رواة الأخبار في شأنهـا . فنحن إذن ملزمون من حيث النهج التـاريخي أن نهمل كل الروايات من الفئتين ، ونحن ملزمون بالرجوع إلى رواية سيف بن عمر والنظر في الاستفادة منها لتجلية بعض المشاكل الملتبسة أو غير الواضحة .

والواقع أن الروايات الثلاث المعتمدة ولا سيما رواية أبي سعيد تثير مشكلـة دون أن تجد لها حلاً ما . تلك المشكلة هي وجود يـد خفيـة حركت الفتنـة ، وأثارت الثائرين ، وكانت خلفهم في تحريضهم كلما هـدأت الأمور ؛ فهي التي زورت الرسائل عن لسان الصحابة ، وهي حريـة بـأن تكون زورت الكتـاب عن لسان عثمان إلى عامله بمصر .

إن المستقرئ لحوادث الفتنة وأسبابها يشعر كل الشعور بأن هنالك يداً من وراء الفتنة ؛ وهو يزداد شعوراً بذلك حينما يطلع على النصوص الصحيحة التي طرحت قضية وجود هذه اليد .

٧ ـ أسباب الفتنة إجمالاً

إذا بحثنا في أسباب الفتنة إجمالاً دون تخصيص ، أي إذا استخلصنا تلك الأسباب من مختلف الروايات الصحيحة والمزيفة ، وجدناها لا تفسر لنا تطور الحوادث بما تطورت به . فلنتناول أسباب الفتنة كما وردت في تلك الروايات مجملة ، ولنرَ هل تفسر لنا واقع الفتنة .

نجمل فيما يلي أسباب الفتنة كما وردت في تلك الروايات .

كان في عهد عثمان ساخطون عليه ؛ فعثمان بن عفان كان يتتبع الصحابة وغير الصحابة ، ويحاسبهم على أعمالهم ، ويناقشهم فيها . فمنهم من تضرر بتتبعه لهم ، ومنهم من جار عليه بالقول والفعل . فعبد الله بن مسعود كان يأمل أن يعهد إليه بجمع المصاحف فهو القارئ العارف ، لكنه عهد بهذا الأمر إلى زيد بن ثابت .

وهذا عمار بن ياسر يختلف مع عباس بن عتبة بن أبي لهب ، ويقع بينهما كلام ؛ فيضربهما عثمان . وهذان محمد بن أبي بكر ومحمد بن أبي حذيفة يختلفان مع عثمان . وهناك ساخطون على عثمان من أهل المدينة من ذوي اللهو والعبث ؛ فقد تفاقم في عهد عثمان نوع من العبث واللهو ؛ فنفاهم عثمان من المدينة وأقصاهم عنها ؛ فسخطوا عليه . وهناك المتزهدون الذين رأوا الأموال الكثيرة التي تنصب على المسلمين من الفتوح فيستهلكونها ، ويقيمون البيوت الضخمة ، ويتخذون من وسائل الرفاهية ما لم يكن معهوداً في الإسلام . وعلى رأس هؤلاء المتزهدين أبو ذَر الغفاري ، وكانوا يرون إشارة في القرآن الكريم إلى

﴿ الذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله ﴾ فيثورون على الأغنياء ويطلبون إليهم أن يعطوا أموالهم للفقراء ، وأن لا يكنزوها فتثور النعرات . فينفي عثمان أبا ذر إلى الربذة فيغضب عليه . ثم هناك طبقة العمال المعزولين الذين أخرجوا من ولايتهم ووضع بدلهم من بني أمية ؛ منهم عمرو بن العاص ، وكان على مصر فعزل من ولايتها ، فكان غاضباً على عثمان .

وبعد كل هؤلاء يوجد أشخاص غيورون من مكانة بني أمية التي أدركوها مع عثمان . فبنو أمية بلغوا في عهد عثمان مجدهم ، فالولاية لهم والأموال بين أيديهم يتصرفون فيها ، والخليفة يغدق عليهم ويحبهم .

إن السخط على عثمان كان سائراً بين عدد من الناس إذن . وهذا السخط له أسبابه ويمكن أن يستفاد منه . وإلى جانبه أحدث عثمان بعض الجديد في الشؤون الدينية ، فمثلاً قدَّم الخطبة في العيد على الصلاة ، وسمح للناس بإخراج زكاتهم بأنفسهم ، وأقطع بعض القطائع لأصحابه ، وفعل غير ذلك . فوجد بعض الناس أنه أبدع أشياء ما كانت معروفة ، وأخذوا عليه ذلك .

تلك خلاصة أسباب الفتنة كما توردها الأخبار . فهل ذلك كاف لبعث الفتنة التي حصلت ، والنتائج التي انتهت إليها ؟ لننظر في هذا الشأن بوضوح . إن كل ما حدث لعثمان فيما ذكرناه ، حدث مثيله لعمر بن الخطاب أو بعض مثله . فلم يكن كل الصحابة راضين عن عمر ، وتتبعهم عمر بشدة أقوى مما كان يتتبعهم عثمان . وأقام عمر الحدود دون أي تساهل ، وكان شديداً في معاملته للناس ولنفسه ؛ فكان بين الناس عدد كبير من الساخطين ، ثم إن عمر أحدث أشياء جديدة في الدين وتابعه الناس عليها كما تابعوا عثمان ، حتى قال ابنه عبد الله : « لقد عتبوا على عثمان أشياء لو فعلها عمر لما عتبوا

عليه[٦١] » . وبالرغم من أفعال عمر لم تحدث الفتنة في عهده ، ولم يثر على عمر إنسان . فظن بعض الناس أن الناس ثاروا على عثمان لأنه كان ضعيفاً معهم وملايناً ، والواقع أنه وإن كان قد بلغ من الكبر عتياً فلم يكن ضعيفاً في حدود الله ، لكن لم يكن له طبع عمر ، ولم تكن له هيبته ، على أن الطبع والهيبة لا يؤخران الثورات ولا يمنعان الناس من الاحتجاج . فلو كانت الأسباب التي ذكرناها هي التي دعت إلى الثورة في عهد عثمان لما كانت قسوة عمر بمانعة لثورة شبيهة بها أن تنبعث .

الواقع أن هذه الأسباب لا يمكن أن تكون الأسباب الحقيقية للثورة ، وما هي إلاّ ظواهر الأمر ، فلنرجع إلى الأقوال الصحيحة ولنر فيها ما أخذه الثوار على عثمان بالواقع . لو أخذنا ما ادعي على عثمان من تقصير وخطأ في أقوال الثوار أنفسهم ، لما وجدنا ما يدعو إلى الثورة . وعثمان كان قادراً على أن يدافع عن أعماله وأن يبين أنه محق فيها . ولنرَ ما أخذ عليه ولننقل ذلك من الأقوال الصحيحة[٦٢] .

فقد أرسل عثمان علي بن أبي طالب إلى المصريين فقال : « ما الذي نقمتم عليه ؟ فقالوا : نقمنا عليه أنه محا كتاب الله (يعني كونه جمع الأمة على مصحف) ، وحمى الحمى ، واستعمل أقرباءه ، وأعطى مروان مائة ألف ، وتناول أصحاب رسول الله ﷺ . فرد عليهم عثمان : أما القرآن فمن عند الله ، إنما نهيتكم عن الاختلاف [فيه] ، فاقرؤوا على أي حرف شئتم ، وأما الحمى فوالله ما حميته لإبلي ولا لغنمي ، وإنما حميته لإبل الصدقة . وأما قولكم إني أعطيت مروان مائة ألف فهذا بيت مالهم فليستعملوا عليه من أحبوا . وأما

---

(٦١) تهذيب التهذيب ٧ : ١٤١ .

(٦٢) في تاريخ الإسلام ٢ : ١٢٠ عن إسماعيل بن أبي خالد وهو أحد الحفاظ الثلاثة وقد أدرك اثني عشر صحابيا وتوفي سنة ١٤٦ .

قولكم تناول أصحاب رسول الله ﷺ فإنما أنا بشر أغضب وأرضى ، فمن ادعى قبلي حقاً أو مظلمة فهاأنذا ، فإن شاء قَوداً وإن شاء عفواً ؛ فرضي الناس واصطلحوا ودخلوا المدينة .

ونجد أهل الكوفة يقدمون اعتراضاتهم في نص إسناده صحيح[٦٣] فإذا بها بهذا المعنى وليست قوية :

قال ابن سيرين : « إن عثمان بعث إليهم علياً ، تعطون كتاب الله وتعتبون من كل ما سخطتم ، فأقبل معه ناس من وجوههم فاصطلحوا على خمس : على أن المنفي يُقْلَب ، والمحروم يعطى ، ويوفر الفيء ، ويعدل في القسم ، ويستعمل ذو الأمانة والقوة ، كتبوا ذلك في كتاب وأن يردوا ابن عامر إلى البصرة وأبا موسى إلى الكوفة » .

في هذين النصين الصحيحين يبدو لنا ما يطلبه الثوار من عثمان ، وهي مطالب تطلب في كل عهد ، ويحصل مثيلها في كل زمان ، ولا تدعو إلى الثورة .

---

(٦٣) تاريخ الإسلام ٢ : ١٢٩ .

٨ ـ اليد الخفية في الفتنة

إذا لم يكن خلف المطالب من عثمان أيد تلعب وتثير النعرات وتغذي الخصومات فالثورة غير ممكنة . فلا بد لنا من أن نتصور وجود تلك الأيادي التي تقصد أمراً معيناً فتحصل عليه . وإذا لم نتصورها امتنع علينا أن نفهم كيف أدت تلك المطالب البسيطة إلى مقتل الخليفة في رابعة النهار .

إن لنا أن نتساءل من هم أولئك الذين اختفوا وراء الفتنة يحركونها . والتاريخ حريص على أن يكشف الحقائق وأن يسجلها ؛ ليستطيع المرء أن يفسر الحوادث تفسيراً تاماً ، فهل يقدم لنا أحد المصادر بياناً عن تلك اليد ؟

إن الواقدي وأبا مخنف يوضحان لنا خبر تلك الأيدي ، فإذا هي أيدي الصحابة الذين كانوا حول عثمان ، كطلحة والزبير وعائشة وعمرو بن العاص ومحمد بن أبي حذيفة وعمار بن ياسر ، وإذا هم مشتركون في إثارة الناس على عثمان . هذا قول الواقدي وأبي مخنف ، لكن قليلاً من الفكر يبعد اشتراكهم أو اشتراك بعضهم في الأمر . فهل يعقل أن يكون طلحة والزبير وعائشة وعمرو بن العاص مشتركين في توجيه الفتنة وإضرام نارها ، وهم الذين خرجوا على الخليفة علي بن أبي طالب يحاربونه بدعوى المطالبة بدم عثمان ؟! مهما اشتط بنا الفكر وغلبنا سوء الظن فلا يمكن أن نذهب مذهباً نسخر فيه من عقولنا ومعاييرنا . فقد كان في جيش علي بن أبي طالب بالرغم منه عدد ممن حاصروا عثمان محاصرة أدت إلى قتله ؛ أفما كان هؤلاء المحاصرون يعرفون أن طلحة والزبير وعائشة وعمرو بن العاص من أصحابهم وممن حركوا على عثمان

واشتركوا في قتله ، فيرفعون صوتهم عليهم ويهزؤون بهم ويبكتونهم ويدمغونهم بالحجة ؟

لنكن جديين منطقيين ، ولنستبعد اشتراك هؤلاء الصحابة في تحريك الفتنة وإثارتها ثم المطالبة بقتل من حركها وأثارها .

وبعد فلنضع السؤال مرة أخرى قائلين : من الذي كان يحرك الفتنة ويضرم نارها ، فلا تقف عند حد حتى يثيرها مرة أخرى ؟

لئن كان الواقدي وأبو مخنف لا يقدمان لنا بياناً معقولاً سليماً عن اليد الخفية ، فإن سيف بن عمر يكشف عنها كشفاً واضحاً ، ويستوفي البحث عنها استيفاءً تاماً ، بل يتجاوز ذلك إلى إعطاء بيانات تاريخية ، تعرض لنا تطور الحادث في اتجاهه العام ، وتضعه بين التيارات التاريخية في حوادث ذلك العصر .

وقد قلنا إن سيفاً يتفق في الحوادث التي يقدمها مع الأسس التي استنتجناها من الروايات الثلاث الصحيحة . فهو إذن حري بأن نثق به وأن نضم روايته إلى الروايات الصحيحة ، لأنه يسير في اتجاهها ويفسر النقاط الغامضة فيها .

٩ ـ رواية سيف بن عمر

لننظر الآن في رواية سيف .

إن سيفاً عاش في النصف الأول من القرن الثاني وأوائل النصف الثاني منه ، وهو يروي القصة عن شيوخه وهم : محمد بن عبد الله بن سواد بن نويرة ، وطلحة بن الأعلم ، وأبو حارثة ، وأبو عثمان ، وعطية ، وكأنهم أوردوا هذه القصة بشكل متماثل ؛ لأن سيفاً بعد أن يعدد أسماءهم يقول : قالوا ، ثم يروي القصة ، والظاهر أن النص الذي يوردها فيه هو ، في سياقه وترتيبه وإخراجه ، من انتقائه ؛ لكنهم اتفقوا بالتقريب على حوادثه وتفاصيله واتجاهه ، وبما أنهم يتفقون بالإجمال على شكل رواية القصة فلا بد أن مصدرهم واحد .

ويظهر لنا في عدة أخبار شيخ من شيوخهم وهو يزيد الفقعسي التميمي الأسدي ، وطبقته تدل على أنه عاش في أواخر القرن الأول . فرواية سيف وجدت على أبعد تقدير في أواخر القرن الأول .

والذي يؤخذ على سيف تضعيف المحدثين له كما رأينا ، لكن لننظر في أساس تهمة المحدثين له ، إنهم يضعفونه لاتهامه بالزندقة . ولا أدري أصل هذه التهمة . وواجبٌ القولُ : إن روايته بعيدة كل البعد عن أن تضعه موضع هذه التهمة ، بل هي تبرئه منها ، فموقفه فيها موقف رجال السلف في احترامه للصحابة ، وتنزيهه لهم عن فعل القبيح .

إن رواية سيف تسير في اتجاه واحد مع الروايات الثلاث لأبي سعيد وسهم

والأحنف ، فالمنهج التاريخي يقبلها لأنها لا تخالف الأخبار الصحيحة . وسنرى أنها تفسر النقاط الغامضة التي تشير إليها تلك الروايات ، فلنستعرضها باختصار .

آ ـ دور عبد الله بن سبأ في تحريك الفتنة :

إنها تقدم لنا القصة عن أصل الفتنة ، قال سيف عن مشايخه[٦٤] : كان عبد الله بن سبأ يهودياً من أهل صنعاء ، أمه سوداء ، فأسلم زمن عثمان ، ثم تنقل في بلدان المسلمين يحاول ضلالتهم ، فبدأ بالحجاز ثم البصرة ثم الكوفة ثم الشام ، فلم يقدر على ما يريد عند أحد من أهل الشام ، فأخرجوه حتى أتى مصر فاستقر عندهم ، فقال لهم فيما يقول : لعجب ممن يزعم أن عيسى يرجع ويكذب بأن محمداً يرجع وقد قال الله عز وجل : ﴿ إن الذي فرض عليك القرآن لرادك إلى معاد ﴾ فمحمد أحق بالرجوع من عيسى ، فقبل ذلك عنه ووضع لهم الرجعة ، فتكلموا فيها ثم قال لهم بعد ذلك : إنه كان ألف نبي ، ولكل نبي وصي ، وكان علي وصي محمد . ثم قال : محمد خاتم الأنبياء وعلي خاتم الأوصياء . ثم قال بعد ذلك : ومن أظلم ممن لم يجز وصية رسول الله ﷺ ووثب على وصي رسول الله ﷺ وتناول أمر الأمة . ثم قال لهم بعد ذلك : إن عثمان أخذها بغير حق ، وهذا وصي رسول الله ﷺ ، فانهضوا في هذا الأمر فحركوه وابدؤوا بالطعن على أمرائكم ، وأظهروا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تستميلوا الناس ، وادعوهم إلى هذا الأمر ، فبث دعاته ، وكاتب من كان استفسد في الأمصار وكاتبوه ، ودعوا في السر إلى ما عليه رأيهم ، وأظهروا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وجعلوا يكتبون إلى الأمصار بكتب

---

(٦٤) تاريخ الطبري ٣ : ٣٧٨ .

يضعونها في عيوب ولاتهم ، ويكاتبهم إخوانهم بمثل ذلك ، ويكتب أهل كل مصر منهم إلى مصر آخر بما يصنعون ، فيقرؤه أولئك في أمصارهم وهؤلاء في أمصارهم ، حتى تناولوا بذلك المدينة ، وأوسعوا الأرض إذاعة ، وهم يريدون غير ما يظهرون ، ويسرّون غير ما يبدون ، فيقول أهل كل مصر : إنا لفي عافية مما ابتلي به هؤلاء إلاّ أهل المدينة ، فإنهم جاءهم ذلك عن جميع الأمصار فقالوا : إنا لفي عافية مما فيه الناس .

ويظهر من هذا النص الأسلوب الذي اتبعه ابن سبأ . فهو أراد أن يرفع من منزلة علي بن أبي طالب ، وأن يجعل عثمان مغتصباً ، فيوقع بين اثنين من الصحابة ، أحدهما قد يظن نفسه مهضوم الحق وهو علي . ثم حاول بعد ذلك أن يحرك الناس على أمرائهم بالقول بمبدأ معروف هو : الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . فجعل الناس يثورون لأصغر الحوادث على أمرائهم ، ثم إنه لما لم يحصل على كامل مطلوبه من ذلك ـ لأن المنكرات لم تكن كما كان يود أن تكون ـ صار يحض أتباعه على إرسال الكتب بأخبار سيئة مفجعة عن مصرهم إلى بقية الأمصار ؛ فيتخيل أهل البصرة مثلاً أن حال أهل مصر على أسوأ ما يكون من واليهم ، ويتخيل أهل مصر أن حال أهل الكوفة على أسوأ ما يكون من قبل أميرهم . وكان أهل المدينة يتلقون الكتب من الأمصار جميعاً بحالها وسوئها من أتباع ابن سبأ .

وهكذا يتخيل أهل ذلك العصر أن الحال بلغ من السوء ما لا مزيد عليه . ومن يستفيد من هذه الحال ؟ إنما هم ضعيفو الإيمان الذين يصدقون كل سوء ؛ لأن تصديق ذلك يفيدهم ؛ ولأنهم يستطيعون أن يثوروا لمطالبهم باسم الحق وباسم تلك المظالم التي يقوم بها الولاة .

وشعر الخليفة عثمان بأن شيئاً يحاك في الأمصار ، فكتب إلى أهل الأمصار

رسالة نجد نصها عن سيف عن مشايخه[٦٥] قال : « أما بعد فإني آخذ العمال بموافاتي في كل موسم ، وقد سلطت الأمة منذ وليت على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فلا يرفع عليّ شيء ولا على أحد من عمالي إلاّ أعطيته ؛ وليس لي ولعيالي حق قبل الرعية إلاّ متروك لهم . وقد رفع إليّ أهل المدينة أن أقواماً يشتمون وآخرين يضربون ، فيا من ضرب سراً وشتم سراً ؛ من ادعى شيئاً من ذلك فليوافِ الموسم فليأخذ بحقه حيث كان مني أو من عمالي ، أو تصدّقوا فإن الله يجزي المتصدقين » . فلما قرئ في الأمصار بكى الناس ودعوا لعثمان وقالوا : إن الأمة لتمخض بشر . والواقع أنها كانت تمخض بشر كبير ، فابن سبأ ما زال يغري قلوب الناس ، وما زال يعمل عمله . ونحن نعرف بطريق سيف ما فعله مع أبي ذر الغفاري فنستطيع أن نستنتج منه ما كان يحدثه مع غيره . قال لأبي ذر : أرأيت معاوية إنه سمى بيت مال المسلمين بيت مال الله ليأخذ منه كا يشاء فلا يعطي المسلمين حقهم . فكلم أبو ذر في ذلك معاوية فقال له معاوية : رحمك الله يا أبا ذر ألسنا عباد الله والمال ماله والخلق خلقه والأمر أمره ؟!.

على أن المكان الذي رتع فيه ابن سبأ هو في مصر . وقد اجتمع في مصر بعض الحانقين على عثان من أتباع عمرو بن العاص الذي أقيل من ولاية مصر ، واجتمع فيها أتباع محمد بن أبي حذيفة وعمار بن ياسر وكثير من الأعراب ، فجمعوا أمرهم وخرجوا من مصر يريدون أمراً في المدينة ، وخرج من الحانقين والأعراب من الكوفة والبصرة جمع غفير أيضاً يريدون نفس الشيء ؛ وابن سبأ يجمع بين الطرفين .

---

(٦٥) تاريخ الطبري ٣ : ٣٧٩ .

ب ـ الثوار في المدينة وقتلهم عثمان :

ثم ذكر لنا سيف عن شيوخه(٦٦) كيف قدم السبئية المدينـة أول مرة ، وهم يقصدون أن يذكروا لعثمان أخطـاء لـه ، يقررونـه بهـا ، ويزعمون بعـد ذلـك للناس أنه لم يخرج عنها ، وأنه لم يتب ؛ فيحل لهم بـذلـك دمـه . فلما قـدموا المـدينـة نـاظرهم عثمان فيما نسبوه إليـه ، ورد عليهم افتراءهم ، وفسر لهم صـدق أعمـالـه ، ثم نصحتـه حـاشيتـه أن يقتلهم ، فـأبى إلا أن يتركهم يرجعـون إلى أمصارهم ، فهم في نظره لم يفعلوا مـا يوجب قتلهم . فرجعوا وقـد تواعـدوا أن يعودوا في شوّال سنة ٣٥ أي السنة نفسها كالحجاج .

هذا الخبر أغفلته النصوص التي اعتبرناها ، وفيه شرح للحيلة التي اتخـذهـا هؤلاء السبئية .

ثم يذكر سيف عن شيوخه(٦٧) عودة السبئية مع من غَرَّرُوا بهم إلى المـدينـة في شوّال سنة ٣٥ فيقول ما خلاصته :

خرج من أهل مصر إلى المدينة (٦٠٠) أو (١٠٠٠) شخص . ولم يجترئوا أن يعلمـوا النـاس بخروجهم إلى الحرب . وإنمـا خرجـوا كالحجـاج ومعهم ابن السوداء . وخرج أهل الكوفـة(٦٨) في عـدد كعـدد أهـل مصر ، وأهـل البصرة في مثل ذلك العدد ؛ فأما أهل مصر فإنهم كانوا يميلون إلى علي ، وأمـا أهل البصرة فإنهم كانوا يميلون إلى طلحة ، وأمـا أهل الكوفـة فـإنهم كانوا يميلون إلى الزبير . وأكثر الظن أن تفرقتهم في رأيهم هي من إيحـاء ابن السـوداء ، ليختلفـوا بعـد الفتنة فيما بينهم . ولما وصلوا قريباً من المدينة أرسلوا اثنين منهم ، فلقيا أزواج

(٦٦) تاريخ الطبري ٣ : ٣٨٣ ـ ٣٨٥ .

(٦٧) تاريخ الطبري ٣ : ٣٨٥ .

(٦٨) في تاريخ الإسلام للذهبي ٢ : ١٢٦ هذه الرواية مختصرة أكثر من الطبري ولا بد أن تكون لسيف .

النبي ﷺ وعلياً وطلحة والزبير ، وقالا : إنما جئنا نستعفي عثمان من بعض عمالنا . واستأذنا لرفاقها بالدخول فأبى الصحابة وقالوا : بيض ما يفرخن[٦٩] فرجعا خائبين . فاجتمع من أهل مصر نفر . فأتوا علياً ، ومن أهل البصرة نفر فأتوا طلحة ، ومن أهل الكوفة نفر فأتوا الزبير ؛ فلقي الجميع نفس الرد والطرد من هؤلاء .

وهذا الخبر لم يرد معنا في النصوص المعتمدة ، اللهم إلا تلميحاً في قول أبي سعيد : إن عثمان « كره أن يقدموا عليه المدينة[٧٠] » . على أن قول الصحابة لهم بعد أن منعوهم من قدوم المدينة : « بيض ما يفرخن » يرد ما يؤيده في خبر آخر إسناده صحيح[٧١] إذا يقول علي لهم : « لا آمركم بالإقدام على عثمان فإن أبيتم فبيض سيفرخ » وهذا القول أفصح من « بيض ما يفرخن » . على أن سيفاً لا يعرف من أمر اتصال عثمان بهم خارج المدينة ، واتفاقه معهم كما مر معنا عن أبي سعيد .

ويستأنف سيف عن شيوخه ، فيذكر أن أولئك الثوار غادروا أماكنهم في ذي خشب ، وعادوا إلى عساكرهم ، وهي على بعد ثلاث مراحل ، فعلوا ذلك كي يفترق أهل المدينة الذين كانوا يمانعونهم من دخول كامل جيشهم إلى المدينة . وتفرق أهل المدينة بعد خروجهم ، فرجع الثوار ، فلم يشعر أهل المدينة إلا والتكبير في نواحيها ، فقال علي للثوار : ما ردَّكم بعد ذهابكم ورجوعكم عن رأيكم ؟ قال أهل مصر : أخذنا مع البريد كتاباً موقعاً من عثمان

---

(٦٩) والأصح بيض سيفرخ كما ورد في قول علي لهم بعد أن امتنع عن قبول طلبهم بسند صحيح انظر أنساب الأشراف ٥ : ٣١ .

(٧٠) في تاريخ الطبري ٣ : ٣٩٠ .

(٧١) في أنساب الأشراف ٥ : ٧١ عن أحمد بن هشام بن بهرام (ثقة : تاريخ بغداد ٥ : ١٩٧) عن وكيع بن الجراح الثقة عن الأعمش الثقة عن عبيد بن عمير (مولى ابن عباس : تهذيب ٧ : ٧٢) .

يأمر عامله بقتلنا ، قال علي : كيف علمتم يا أهل الكوفة ويا أهل البصرة بخبر الكتاب المرسل إلى أهل مصر وقد سرتم مراحل على طريق بلدكم ؟ هذا والله أمر أبرم بالمدينة . فقال الثوار : ظنوا ما شئتم فلن نحيد عن طلب اعتزال عثمان . واستقروا بالمدينة .

وسؤال علي يكشف لنا قصة الكتاب ، ويجب أن نضيفه إلى أمر المرسَل الذي كان يعرض نفسه عليهم ليُمسك ، ويتضح منه أن المصريين كانوا قد اتفقوا مع الكوفيين والبصريين بأن يعودوا إلى المدينة بحجة الكتاب الذي دبروه قبل افتراقهم .

ويستأنف سيف فيذكر أن عثمان كتب إلى أهل الأمصار يستنجد بهم ، وقال في كتابه عن الثوار : إنهم أغاروا علينا في جوار رسول الله ﷺ وحرمه وأرض الهجرة ، وثابت إليهم الأعراب ، فهم كالأحزاب أيام الأحزاب . ولما وردت الكتب إلى أهل الأمصار خرجوا ، وفيهم عدد كبير من الصحابة ، ثم إنهم عادوا إلى الأمصار . وقد رأوا أن الفتنة قد آلت إلى ما آلت إليه من مقتل عثمان قبل أن يصلوا إلى المدينة .

وخطب عثمان يوم الجمعة[٧٢] في المسجد وشهّد على صحة كلامه محمد بن مسلمة ، فأخذ حكيمُ بن جبلة ابنَ مسلمة فأقعده ، فقام زيد بن ثابت ، وطلب الكتاب الذي عثروا عليه [ليرده عليهم وهو أعرف الناس بالخطوط] فأقعده أيضاً . وثار الثوار بأجمعهم فحصبوا الناس حتى أخرجوهم من المسجد ، وحصبوا عثمان حتى صرع على المنبر مغشياً عليه . وكان المصريون لا يطمعون في مساعدة أحد من أهل المدينة إلاّ محمد بن أبي بكر ، ومحمد بن أبي حذيفة ، وعمار بن ياسر . أما غير هؤلاء فقد استقتلوا في الدفاع عن عثمان . ثم إن عثمان

(٧٢) في تاريخ الإسلام ٢ : ١٢٧ وبعض هذه الرواية غير مسندة .

بعث : أن انصرفوا ، فانصرفوا ، وأقبل علي وطلحة والزبير حتى دخلوا على عثمان يعودونه من صرعته ، ويشكون بثهم ثم رجعوا إلى منازلهم .

وتفرق أهل المدينة في بساتينهم[٧٣] ولزموا بيوتهم لا يخرج أحد ، ولا يجلس إلاّ وعليه سيفه خوفاً على نفسه . وحاصر الثوار المدينة أربعين يوماً . ومن تعرض لهم وضعوا فيه السلاح .

وخطب عثمان آخر خطبة له[٧٤] ثم قال للمدافعين عنه من أبناء الصحابة : اخرجوا رحمكم الله فكونوا بالباب . ثم استودعهم الله ، وأمرهم بالرجوع إلى بيوتهم ، وأقسم عليهم ؛ فرجعوا إلاّ الحسن بن علي ، ومحمد بن طلحة ، وابن الزبير وأشباهاً لهم . فجلسوا بالباب حسبما أمرهم به آباؤهم ووصاهم في ذلك ناس كثير ، ولزم عثمان الدار .

وحوصر أربعين ليلة . فلما مضت من الأربعين ثماني عشرة ليلة ، قدم من الأمصار رجال ، فأخبروا أن الصحابة قد تهيؤوا ، وهم قادمون من الأمصار . وعندها حال الثوار بين عثمان وبين الناس ، ومنعوا عنه الماء ، وطلبوا علة يعتلون بها وحجة يتخذونها ليفعلوا ما عزموا عليه ، فعثروا في دار عثمان بالحجارة ، فرموها إلى الدار ليُضربوا بها ؛ فيقولوا : قوتلنا . فأطل عليهم عثمان وهم يرمون بالحجارة فناداهم : ألا تتقون الله ؟ ألا تعلمون أن في الدار غيري ، قالوا : لا والله ما رميناك . قال : فمن رمانا ؟ قالوا : الله . قال : كذبتم إن الله عز وجل لو رمانا لم يخطئنا وأنتم تخطئوننا . وطلب عثمان الماء من علي والصحابة ، فجاءه علي بالماء ؛ فحال الثوار دون دخوله . وجاءت أم

(٧٣) تاريخ الطبري ٣ : ٣٩٠ .

(٧٤) تاريخ الطبري ٣ : ٤١٧ .

حبيبة زوج الرسول ﷺ على بغلة لها والماء معها فقيل : أم المؤمنين أم حبيبة ، فضربوا وجه بغلتها ، وقطعوا حبل البغلة بالسيف فندّت بأم حبيبة ، فتلقاها الناس فتعلقوا بها وأخذوها ، وقد كادت تقتل . وتجهزت عائشة خارجة إلى الحج هاربة تخشى أن يصنع بها كما صنع بأم حبيبة . وبلغ طلحة والزبير ما لقي علي وأم حبيبة فلزما بيتيهما .

وخشي الثوار[٧٥] قدوم القادمين من الأمصار ، فرأوا أنه لا ينجيهم مما وقعوا فيه إلا قتل عثمان ، لأنه إن قتل اشتغل الناس به عنهم . فقصدوا باب بيته ليدخلوا منه ، فمنعهم من ذلك الحسن وابن الزبير ومحمد بن طلحة ومروان بن الحكم وسعيد بن العاص ومن كان من أبناء الصحابة . ودافعوهم فناداهم عثمان : الله الله أنتم في حل من نصرتي . فأبوا فتح الباب ، وخرج ومعه ترسه والسيف ليبعدهم ، فلما رأوه أدبر المصريون . وأقسم على الصحابة ليدخلن ، فأبوا أن ينصرفوا ودخلوا وأغلقوا الباب دون المصريين ، ثم أخذ عثمان يقرأ في القرآن ، ثم إن المصريين جاؤوا بنار فأحرقوا الباب والسقيفة ، فتأجج الباب والسقيفة ، حتى إذا احترق الخشب خرّت السقيفة على الباب ، فثار أهل الدار وعثمان يصلي ، فمنعوهم من الدخول ، وحصلت مبارزة بين الطرفين .

وهنا يختلف سيف في سرده عن النصوص التي اعتمدناها اختلافاً يسيراً في التفصيل . فهذه تُغفل خبر حرق الباب والسقيفة ، وتذكر أن عثمان أمر بباب الدار ففتح . وإنا نرى أن نص سيف أقرب إلى الواقع ، وإن كان سيف يغفل خبر الحلم الصحيح الذي رآه عثمان . ثم يقول سيف ما خلاصته[٧٦] :

(٧٥) تاريخ الطبري ٣ : ٤١٨ .

(٧٦) تاريخ الطبري ٣ : ٤٢٠ .

واقتحم الثوار الدار من الدور التي حولها ، حتى ملؤوها دون أن يشعر الذين يدافعون عن عثمان من الجهة الأخرى .. وأقبل أهل المدينة على أبنائهم من المدافعين عن عثمان ـ فذهبوا بهم إذ غلبوا على أمرهم وندب الثوار رجالاً لقتل عثمان ، فكان الرجل يدخل عليه ثم يعود وقد خاف قتله . وكان عثمان يذكر الداخلين بأحاديث ماضية . وكان آخر من دخل عليه محمد بن أبي بكر ، فقال له عثمان : ويلك أعلى الله تغضب ، هل لي إليك جرم تلاحقه أخذته منك ؟ فنكل ورجع ، فلما خرج محمد بن أبي بكر ، وعرفوا انكساره ، دخل إليه قتيرة وسودان بن حمران السكونيان والغافقي ؛ فضربه الغافقي بحديدة معه ، وضرب المصحف برجله ، فاستدار المصحف فاستقر بين يديه وسالت عليه الدماء . وجاء سودان بن حمران ليضربه ، فانكبت عليه نائلة بنت الفرافصة ، واتقت السيف بيدها ، فتعمدها ونفح أصابعها ، فأطن أصابع يدها . وضرب عثمان فقتله . ثم قتلوا غلماناً لعثمان ، ونهبوا داره ، وقصدوا بيت المال لنهبه ، وسمع الزبير وطلحة وسعد بن أبي وقاص بقتله وكانوا قد ابتعدوا من المدينة لئلا يشهدوا قتله ، فحزنوا لذلك .

ولما كان في جوف الليل ، خرج مروان حتى أتى دار عثمان ، وأتى الصحابة وبعض الصبيان والنساء ، ثم خرجوا به حتى انتهوا إلى البقيع فدفنوه فيه فيما يلي حش كوكب . ودفنوا بعض غلمان عثمان الذين قتلوا ، لكنهم لم يستطيعوا أن يصلوا إلى غلامين آخرين ، ألقيا خارج الدار فأكلتهما الكلاب[٧٧] .

وكان مقتل عثمان رضي الله عنه يوم الجمعة لثماني عشرة ليلة مضت من ذي الحجة سنة ٣٥ هـ .

---

(٧٧) الطبري ٣ : ٤٤٠ .

١٠ ـ تفسير حوادث الفتنة

بعد عرض رواية سيف عن مقتل عثمان وأسبابه ، لنقف قليلاً ولنلخص النتائج التي انتهينا إليها ولنفسرها ، ولنضعها موضعها ، ولنعرضها العرض التاريخي الصحيح :

أردنا قبل كل شيء أن نصفي أخبار الفتنة من الشوائب التي علقت بها ، ومن الأكاذيب التي دخلت إليها ، وهو عمل لم يقم به المؤرخون ولا المحدّثون ، فالمحدثون خاصة عمدوا إلى الحديث النبوي فوضعوا له علم الرجال ، ثم صفّوه من الوضع تصفية جميلة . لكنهم مع الأسف لم يعمدوا إلى أخبار الفتنة فيصفوها كما فعلوا بالحديث ؛ بل نقلوها بالأسانيد دون إسقاط الأخبار غير الصحيحة ، فكان أن امتلأ تاريخ الفتنة بمختلف الأخبار يضارب بعضها بعضاً ، وأكثرها موضوع أو ملفق أو متخيل . وقد عمدتُ إلى تلك الأخبار أنقيها وأصححها على طريقة المحدثين وبأساليبهم ، وهي خير الأساليب . وأشفع طريقتهم بطريقة المؤرخين ، فكان من ذلك أن استخرجت ثلاث روايات صحيحة الأسناد لرواة ثلاثة حضروا الفتنة وقصوا خبرها ، وإذا هي تسير باتجاه واحد دون مخالفة أو مناقضة ، وتفسر الواحدة منها الأخرى ، وإذا بها تظهر أن يداً خفية كانت وراء الفتنة تحركها وتثيرها . لكن هذه الروايات لم تبين تلك اليد ، ولم تحدد دورها . ومن الواجب حسب الطريقة التاريخية وطريقة المحدثين ، أن نستفيد هنا من المصادر التي لم نعتمد عليها لعدم ثقتنا التامة برجالها ، إذا كانت تسير في اتجاه يؤيد الأخبار الصحيحة . فوجدنا بعد البحث أن المؤرخ سيف بن عمر التميمي ، بالرغم من اتهام المحدثين له

بالضعف في الحديث ، كان في أمر الفتنة يسير باتجاه منسجم مع اتجاه الروايات الصحيحة ، بل يقدم إيضاحاً وتفسيراً لما أثارته تلك الروايات دون أن توضحه ، فعرضنا روايته في الفتنة ، وهي رواية أخذت عن شخص أو أشخاص عاشوا في أواخر القرن الأول واتصلوا بأشخاص ساهموا في حوادث الفتنة .

إننا بضم الروايات الثلاث الصحيحة إلى رواية سيف ، نستطيع الآن أن نتصور تاريخ الفتنة تصوراً علمياً تاريخياً صحيحاً . وهذا عرض مختصر لتلك الصورة التاريخية التي نفسرها بوقائع ذلك العصر :

تبين لنا أن عصر عثمان غير عصر عمر ، وأن الناس كانوا يقبلون من عمر أفعالاً ما كانوا يقبلونها من عثمان . وسبب ذلك أن تغيراً كبيراً طرأ بعد السنوات الست الأولى من عصر عثمان ، فالفتوح قد توقفت لأنها كانت قد وصلت إلى حد يجب أن تقف عنده قبل أن تستأنف . ولما توقفت الفتوح ظهرت طبقة جديدة من الناس على مسرح الحوادث ، هي طبقة الأعراب المرتدين ، ولقد كان أبو بكر بعيد النظر جداً حين رفض أن يرسل الأعراب المرتدين إلى الفتوح . وكان عمر بعيد النظر أيضاً حين تشدد في عدم إرسالهم ، ولم يتساهل إلاّ بعض الحين . أما عثمان فقد اضطر اضطراراً إلى إرسال القبائل البدوية إلى الفتوح ، ومعظمها من أهل الردة . فقد توسعت رقعة الفتح ، فلم يكن بالإمكان أن يقوم بالفتح الصحابة وحدهم مع القبائل التي حسن إسلامها وتمسكت بالإسلام . ووجد عثمان الحاجة ماسة إلى السماح للقبائل البدوية بالذهاب إلى الفتوح ، فهرولوا إليها[٧٨] وهمهم الغنية والوصول إلى المال والرقيق . ولئن كان في تاريخ الفتوح مطعن ، فإن ذلك المطعن يأتي من

(٧٨) انظر المجتمعات الإسلامية للدكتور شكري فيصل ص ٤١ ـ ٤٢ .

هؤلاء ، ولا يأتي من السابقين الأولين الذين ذهبوا إلى الفتوح نصرة للدين وتأييداً له ، لا سعياً وراء الغنيمة ، أولئك الذين قتل منهم في المواقع عدد كبير ، ولم يكن هناك بعد غنائم يطمعون فيها ، بل عدو هائل يخشى من فتكه وقوته .

بعد أن توقفت الفتوح وظهرت طبقة الأعراب من أهل الردة وغيرهم ، وتوقفت الغنائم ، تساءل الأعراب : أين ذهبت الغنائم القديمة ، أين ذهبت الأراضي المفتوحة التي يعدونها حقاً من حقوقهم ؟ إنها تذهب إلى بيت المال ، وإن عثمان يوزعها على أصحابه ، فيأخذون النصيب الأكبر منها ، لا أولئك الفاتحون بل من في المدينة . وهذا الجو من الحديث والفكر هو جو ناري مضطرب عند أفراد تعودوا الغزو ، ولم يفقهوا من الدين شيئاً كثيراً .

في هذا الوضع من الأشياء يمكن أن يتوقع كل سوء ، فيكفي أن تشعل الفتنة بشعل ، ويكفي أن يحرك هؤلاء الأعراب ، وأن تجمع كلمتهم ، وأن يوجهوا توجيهاً ؛ فإذا هم يثورون ويأكلون الأخضر واليابس .

يظهر لنا سيف وجود أولئك الأعراب ، وتعاقدهم مع الثوار في المدينة حين يقول عنهم عثمان في كتاب له إلى الأمصار : « أغاروا علينا في جوار رسول الله ﷺ وحرمه وأرض الهجرة وثابت إليهم الأعراب »[٧٩] .

ويظهرون مرة أخرى في قول عائشة : « إن الغوغاء من أهل الأمصار ونزّاع القبائل غزوا حرم رسول الله ﷺ وأحدثوا فيه الأحداث وآووا فيه المُحْدِثين .. مع ما نالوا من قتل إمام المسلمين بلا تِرَةٍ ولا عذر إلخ ... »[٨٠] .

---

(٧٩) تاريخ الطبري ٣ : ٣٨٨ .

(٨٠) تاريخ الطبري ٣ : ٤٧٩ والنزاع هم الغرباء الذين يجاورون قبائل ليسوا منها ، وبالمعنى الحديث هم المشردون .

ويظهرون مرة ثالثة بقول علي للناس بعد مقتل عثمان : « يا أيها النـاس أخرجوا الأعراب عنكم . وقال : يا معشر الأعراب الحقوا بمياهكم فأبت السبئيـة الطاعة وأطاعهم الأعراب »[٨١].

هؤلاء الأعراب يستثيرهم المـال والطمـع ، ويبلـغ منهم الحقـد ، ويـأخـذ منهم القول والتهييج . وهـذا عبـد الله بن سبـأ يـدرك ذلـك فيحركـه فيهم ، وينظمهم ويوجههم إلى المـدينـة لإثـارة الفتنـة ، ويغشهم بكتب يـدعي أنها وردت من علي بن أبي طـالب وطلحـة والزبير وأزواج الرسول ﷺ ، حتى إذا اجتمع الأعراب بهؤلاء الصحـابـة ، لم يجـدوا منهم تشجيعـاً ، بل ألفوهم ممـانعين معارضين ، ويجدون عثمان مقدراً للحقوق لا يخرج عنهـا . فيرجعون راضين أو يرجع معظمهم راضياً . إلاّ أن ابن سبأ يدبر عودتهم بكتـاب يزوره على لسـان عثمان ، ويطبعه بخاتم منقول عن صورة خاتم عثمان ، ومخطوط بخط مشابه لخط كاتب عثمان . وهنا يُجابَـه عثمان بـإحـدى حجتين ؛ إمـا أنـه كتب الكتـاب أو كتبـه كُتّـابـه . فينفي الاثنتين ولا يقتنـع الخصـوم . وكان الـزمن وقت الحـج وكثير من أهل المدينة ذهبوا للحج . أما من بقي في المدينـة ، فقسم كبير منهم غاضبون على عثمان ، لأنه وعد الثائرين قبل خروجهم من المدينة أن يمنع مـال الفتوح عن غير الصحابة . وأرسل الصحابة أبناءهم إلى عثمان للدفاع عنـه ، لكن البلـدة ليست معـه . واستطـاع الثوار أن يمنعوا عنـه المـاء ، لما عرفوا أن أهل المدينة ليسوا إلى جانبه بـأكثرهم . ولم يشـأ عثمان أن يحـارب بـأبنـاء الصحـابـة وبالصحابة وأن يهرق دماء المسلمين ، ورأى حُلماً يـدعوه فيـه الرسول ﷺ إلى الإفطار معـه فـأذعن لهـذا الحلم . وكان كارهـاً للحيـاة ، فـأطلق نفسـه للموت وللقاء الرسول ﷺ ؛ وأمر أبناء الصحـابـة بـأن يعودوا إلى بيوتهم فلم يتركوه ، بل أقاموا قريبـاً من البـاب . لكن الثوار عرفوا أن الـدفـاع خف ، فـاقتحموا

---

(٨١) تاريخ الطبري ٣ : ٤٥٩ وانظر عن تذمر الأعراب من علي ٣ : ٤٥٨ .

الدار وأقبلوا على الخليفة فوجدوه يقرأ القرآن ، وارتد محمد بن أبي بكر عنه . والذين قتلوه هم أولئك النُّزّاع المشردون من القبائل . وفوجئ الصحابة بمقتله ، وكانوا لا يُقَدِّرون أنه سيقتل . لكنه إنما قتل برضاه وباستسلامه ، ولئلا يهرق دم غيره من المسلمين ، فهو شهيد الإسلام والمروءة وحب لقاء الرسول ﷺ .

والحادثة نتيجة لظهور طبقة من الناس تريد أن تأخذ مكانها بين الآخرين ، يحركها رجل خبيث يريد أن يوقع الإسلام في محنة . وما كان الصحابة في المدينة يعرفون أن هذه الطبقة من الناس يسوء بها الحال إلى حد قتل الخليفة ، فهي إنما جاءت باسم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . على أن من هم من العراق ومصر كانوا يعرفون أن الأمر سينتهي بمقتله ، والأحنف بن قيس منهم كما رأينا ، ذلك أنهم كانوا يعرفون حقيقة أولئك الأعراب والجوّ الذي كانوا فيه .

إن سيفاً يفسر لنا كل ذلك تفسيراً لا بالقول بل بالحوادث ، وهو لا يدري أننا نطالبه بكل ذلك التفسير ، إنما عثر على الأخبار الوثيقة عند أساتذته ، فدوّنها وأوردها لنا ، فشفت مطلبنا وبغيتنا من التاريخ .

١١ ـ مبايعة علي بن أبي طالب وموقفه من الثوار

بعد الذي تقدم نستطيع أن نثق بسيف وأن نعتمد عليه . وبما أنه يتابع حادثة الفتنة إلى آخر موقعة الجمل بأسانيده نفسها ، فلنتبع أخباره حتى آخر تلك الموقعة واثقين أنه أقرب المؤرخين إلى ذكر الحقائق الصحيحة قال ما خلاصته :

وبقيت المدينة بعد مقتل عثمان خمسة أيام ، وأميرها من الثوار ، وهو الغافقي بن حرب ، والتمس الثوار من يجيبهم إلى القيام بالأمر . وأتى المصريون عليا ، فاختبأ منهم حتى إذا لقوه باعدهم وتبرأ منهم ومن مقالتهم مرة بعد مرة . وطلب الكوفيون الزبير فلم يجدوه ، فأرسلوا إليه حيث هو رسلا ، فباعدهم وتبرأ منهم . وكذلك فعل طلحة مع البصريين . وكان الثوار مجتمعين على قتل عثمان مختلفين فيمن يولونه بعده ، فلما لم يجدوا ممالئا ولا مجيباً قالوا : لانولي أحداً من هؤلاء الثلاثة .

فبعثوا إلى سعد بن أبي وقاص وقالوا : إنك من أهل الشورى فاقدم نبايعك ، فبعث إليهم : إني وابن عمر خرجنا منها ، فلا حاجة لي فيها على حال . ثم إنهم أتوا عبد الله بن عمر ، فقالوا : أنت ابن عمر فقم بهذا الأمر فقال : إن لهذا الأمر انتقاماً ، والله لا أتعرض له فالتمسوا غيري . فبقوا حيارى لا يدرون ماذا يصنعون .

وهكذا نلاحظ أن الصحابة تبرؤوا منهم ، ولم يريدوا أن يضعوا أيديهم في أيديهم .

وتنتهي هنا رواية سيف عن محمد وطلحة وأبي حارثة وأبي عثمان . على أن اثنين من الرواة يتابعان القصد وهما أبو حارثة وأبو عثمان ، فيقولان ما خلاصته : لما كان يوم الخميس على رأس خمسة أيام من مقتل عثمان جمع الثوار أهل المدينة ، فوجدوا سعدا والزبير خارجين ، ووجدوا طلحة في بستان له ، ووجدوا بني أمية قد هربوا إلا من لا يطيق الهرب . فلما اجتمع أهل المدينة قال لهم أهل مصر : أنتم أهل الشورى ، وأنتم تعقدون الإمامة ، وأمركم سائر على الأمة ، فانظروا رجلا تنصبونه ونحن لكم تبع . فقال جمهور الناس : علي بن أبي طالب ، نحن به راضون . وينتهي هنا ما يقوله أبو عثمان وأبو حارثة . ويعود محمد وطلحة إلى تتبع حالة الفتنة إلى آخرها ويعود سيف إلى أقوالها ويوردها . ونحن نأخذ بتلك الأقوال فهي واضحة تاريخياً يمكن الاعتماد عليها . وهذه هي خلاصتها قال الثوار لأهل المدينة : دونكم يا أهل المدينة فقد أجلناكم يومين ، فوالله لئن لم تفرغوا ، لنقتلن غداً علياً وطلحة والزبير وأناسا كثيراً . فأتى الناس عليا فقالوا : نبايعك فقد ترى ما نزل بالإسلام وما ابتلينا به . فقال علي : دعوني والتمسوا غيري ، فإنا مستقبلون أمراً له وجوه ، وله ألوان لا تقوم له القلوب ، ولا تثبت عليه عقول . فقالوا : ننشدك الله ألا ترى ما نرى ؟ ألا ترى الإسلام ؟ ألا ترى الفتنة ؟ ألا تخاف الله ؟ قال : قد أجبتكم لما أرى واعلموا أني سأعمل بكم كما أعلم . أما إذا تركتموني فإنما أنا كأحدكم ، إلا أني أسمعكم وأَطْوَعُكم لمن وليتموه أمركم . ثم افترقوا على أن يبايعوا علياً . وتشاور الثوار فيما بينهم وقالوا : إن دخل طلحة والزبير في بيعة علي ، فقد استقامت الأمور ؛ فبعث البصريون إلى الزبير بصريا فجاؤوا به يحدونه بالسيف ، وأرسلوا إلى طلحة كوفيا فجاؤوا به يحدونه بالسيف . فلما أصبحوا من يوم الجمعة ، حضر الناس المسجد ، وجاء علي حتى صعد المنبر فقال : يا أيها الناس إن هذا أمركم ليس لأحد فيه حق إلا من أَمَّرْتُم ، وقد

افترقنا بالأمس على أمر ، فإن شئتم قعدت لكم وإلا فلا أعتب على أحد . فقالوا : نحن على ما فارقناك عليه بالأمس وجاء القوم بطلحة فقالوا : بايع ، فقال : إني إنما أبايع مكرها ، وكان به شلل فبايع أول الناس . ثم جيء بالزبير فقال مثل ذلك وبايع . وفي الزبير اختلاف . ثم جيء بقوم وكانوا قد تخلفوا ، فقالوا : نبايع على إقامة كتاب الله في القريب والبعيد ، والعزيز والذليل ، فبايعوا ثم قام العامة فبايعوا[٨٢] .

ويظهر من هذا أن أهل المدينة أُلزموا إلزاماً بإنهاء الفتنة ، وأن عليا قبل الخلافة ليفتدي الناس والمسلمين مما وقعوا فيه . ويظهر أيضاً أن الزبير وطلحة بايعا مكرهين ؛ فكان لهما أن ينقضا البيعة .

ويتابع محمد وطلحة رواية الحادثة فيقولان ماخلاصته[٨٣] : ثم هدد السبئية علياً ، فاجتمع إلى علي بعد ما دخل طلحة والزبير عدة من الصحابة فقالوا : يا علي إنا قد اشترطنا إقامة الحدود ، وإن هؤلاء الثوار قد اشتركوا في دم هذا الرجل (عثمان) فأَحَلّوا عقابهم ، فقال لهم : يا إخوتاه ! إني لست أجهل ما تعلمون . ولكن كيف أصنع بقوم يملكوننا ولا نملكهم ؛ ها هم قد ثارت معهم عُبدانكم وثابت إليهم أعرابكم ، وهم خلالكم يسومونكم ما شاؤوا ، فهل ترون موضعاً لقدرة على شيء مما تريدون ؟ ثم قال : والله لا أرى إلا أمراً ترونه إن شاء الله . فاهدؤوا عني .

واشتد علي على رجال قريش ، وحال بينهم وبين الخروج من المدينة ، ودفعه إلى هذا المنع هرب بني أمية . وتفرق الناس وبعضهم يقول : والله لئن

---

(٨٢) وهنالك خبر آخر يدل على استعجال علي بالبيعة عن قيس بن عباد في البداية والنهاية ٧ : ١٩٣ وإسناده يكاد يكون صحيحاً .

(٨٣) الطبري ٣ : ٤٥٨

استمر الهرب لما قدرنا على هؤلاء الأشرار ؛ وبعضهم يقول : نقضي الذي علينا من عقاب الثوار ولا نؤخره ، ووالله إن علياً لمستغن برأيه وأمره عنا ، وما نراه إلا سيكون على قريش أشد من غيره . وبلغ كلامهم علياً ، فقام فحمد الله وأثنى عليه وذكر فضلهم وحاجته إليهم ونادى : برئت الذمة من عبد لم يرجع إلى مواليه ، فتذمرت السبئية والأعراب وقالوا : لنا غدا مثلها ولا نستطيع أن نحتج فيهم بشيء .

وخرج علي[٨٤] في اليوم الثالث على الثوار ، فقال : يا أيها الناس أخرجوا عنكم الأعراب وقال : يا معشر الأعراب الحقوا بمياهكم ، فأبت السبئية الطاعة ، وأبى الأعراب معهم ، ودخل على بيته ، ودخل على علي طلحة والزبير وعدة من أصحاب رسول الله ﷺ فقال : دونكم ثأركم فخذوه . فنصحوه بألا يطلب الثأر الآن . وقال طلحة : دعني فلآت البصرة فلا يفاجئك إلا وأنا في خيل فقال : حتى أنظر في ذلك . وقال الزبير : دعني آت الكوفة فلا يفاجئك إلا وأنا في خيل : فقال : حتى أنظر في ذلك .

ويدل هذا الكلام على أن علياً كان على خلاف مع الثوار ، وأنه قصد أن يأخذ الثأر منهم لعثمان ؛ ولكن أصحابه لم يوافقوه على ذلك .

وأشار المغيرة بن شعبة على علي أن يدع العمال في الأمصار على حالهم ، ولكنه لم يقبل برأيه ، فأتاه في اليوم الثاني ، وأشار عليه بعزلهم . ثم دخل عبد الله بن عباس فقال : أما بالأمس فقد نصحك ، وأما اليوم فقد غشك .

ولا يظهر هنا السبب الذي جعل علياً يصر على عزل أمراء عثمان ، على

---

(٨٤) الطبري ٣ : ٤٥٩

أننا نستطيع أن نفهم موقف علي في ذلك ؛ فهو يعتقد أن البلية أتت من أمراء عثمان ، ولذلك فعليه ألا يبقيهم في أمرهم .

وبعث علي[٨٥] عماله على الأمصار ، فاستقبلوا في الأمصار استقبالاً سيئاً على الغالب ؛ ورجع من رجع منهم ، فدعا علي طلحة والزبير فقال : إن الذي كنت أحذركم قد وقع يا قوم ، وإنها فتنة كالنار ، كلما سعرت ازدادت واستنارت . فقالا : ائذن لنا أن نخرج من المدينة ، وأصرا عليه فقال : سأمسك الأمر ما استمسك ، فإذا لم أجد فآخر الدواء الكي . وكتب إلى معاوية وإلى أبي موسى . وكتب إليه أبو موسى بطاعة أهل الكوفة وبيعتهم ، وأخرّ معاوية رسول عليّ ، ثم بعث بطومار خالٍ من الكتابة ، وقال حامل الطومار لعلي : آمن أنا ؟ قال : نعم إن الرسل آمنة لا تقتل . قال : إني تركت قوماً لا يرضون إلا بالثأر ، قال : ممن ؟ قال : من خيط نفسك . وقد تركت ستين ألف شيخ يبكي تحت قميص عثمان ، وهو منصوب لهم ، قد ألبسوه منبر دمشق ؛ فقال علي : مني يطلبون دم عثمان ؟ ألست موتوراً كترة عثمان ؟ اللهم إني أبرأ إليك من دم عثمان . خسر والله قتلة عثمان .

---

(٨٥) الطبري ٣ : ٤٦٣

١٢ ـ خلاف عائشة وطلحة والزبير مع علي

واستأذن طلحة والزبير علياً[٨٦] في العمرة فأذن لهما فلحقا بمكة . وعزم عليّ على الاتجاه إلى معاوية ، وولى بعض الصحابة . ولم يولِّ ممن خرج على عثمان أحداً . وخطب في أهل المدينة ، ومما قال : انهضوا إلى هؤلاء القوم الذين يفرقون جماعتكم ، لعل الله يصلح بكم ما أفسد أهل الآفاق ، وتقضون الذي عليكم . فبيناهم كذلك إذ جاء الخبر عن أهل مكة بنحو آخر ، فقام فيهم فقال : « إن الله عز وجل جعل لظالم هذه الأمة العفو والمغفرة ، وجعل لمن لزم الأمر واستقام الفوز والنجاة ، فمن لم يسعه الحق أخذ بالباطل . ألا وإن طلحة والزبير وأم المؤمنين قد تمالؤوا عليَّ . ودعوا الناس إلى الإصلاح ، وسأكف إن كفوا ، وأقتصر على ما بلغني عنهم » . ثم أتاه أنهم يريدون البصرة لمشاهدة الناس والإصلاح ، فتعبّى للخروج إليهم وقال : إن فعلوا هذا انقطع نظام المسلمين . ولم يرد ابن عمر الخروج مع عليٍّ .

وكانت عائشة لما بلغها مقتل عثمان[٨٧] خطبت في مكة فدافعت عن أعمال عثمان ، واستجاب لها عامل مكة عبد الله بن عامر الحضرمي وبنو أمية وقد كانوا أتوا بعد مقتل عثمان . وقدم طلحة والزبير فلقيا عائشة[٨٨] فقالت : ما وراءكما ؟ فقالا ؟ وراءنا أنا تحملنا بقليتنا هرابا من المدينة ، من غوغاء وأعراب ، وفارقنا قوما حيارى لا يعرفون حقا ، ولا ينكرون باطلا ،

(٨٦) الطبري ٣ : ٤٦٥

(٨٧) الطبري ٣ : ٤٦٨

(٨٨) الطبري ٣ : ٤٦٩

ولا يمنعون أنفسهم (يقصدون عليا وأصحابه) فقالت : فـائتمروا أمرا ثم انهضوا إلى هذه الغوغاء .

ولما استقـام لهم الرأي على الـذهـاب إلى البصرة قـالوا[٨٩] : يـا أم المؤمنين اشخصي معنا إلى البصرة ، فإننا نأتي بلداً مضيعا ، وسيحتجون علينا فيه ببيعـة علي ، فتنهضينهم كما أنهضت أهل مكة . فقالت : نعم .

وبلغ عليا وهو بـالمـدينـة اجتماعهم على الخروج إلى البصرة[٩٠] وبلغـه قول عائشة ، فخرج يبادرهم في جمعه الذي جمعه ليـأتي بـه الشـام ، وخرج معـه من نشـط من الكوفيين والبصريين متخففين في ٧٠٠ رجل . وهو يرجو أن يـدرك عائشة وأصحابها ، فيحول بينهم وبين الخروج ، فلقيه عبد الله بن سلام فأخـذ بعنانه وقال : يا أمير المؤمنين لا تخرج منها ، فوالله لئن خرجت منها لا ترجع إليها ، ولا يعود إليها سلطان المسلمين أبداً .

وأشرفت عـائشـة على البصرة[٩١] ، وأرســل عثمان بن حنيف أميرُ علي في البصرة إلى عائشة أبا الأسود الـدؤلي ، وآخر معـه فقـالا لهـا : إن أميرنـا بعثنـا إليك نسألـك عن مسيرك ، فهل أنت مخبرتنـا ؟ فقـالت : والله مـا مثلي يسير بالأمر المكتوم ، إن الغوغاء من أهل الأمصـار ونزاع القبـائل غزوا حرم رسول الله ﷺ وأحدثوا فيه الأحداث ، وآووا فيه المحدثين ، واستوجبوا فيه لعنـة الله ولعنة رسوله ، مع ما نالوا من قتل إمام المسلمين بِلا ثـأر ولا عـذر ، فـاستحلوا الدم الحرام فسفكوه ، وانتهبوا المال الحرام ، وأحلوا البلد الحرام والشهر الحرام ، ومزقـوا الأعراض ، وأقـامـوا في دار قـوم كارهين لمقـامهم ضـارين مضرين غير

---

(٨٩) الطبري ٣ : ٤٧٠

(٩٠) الطبري ٣ : ٤٧٣

(٩١) الطبري ٣ : ٤٧٩

نافعين ولا متقين ، لا يقدرون على امتناع ولا يأمنون ، فخرجتُ في المسلمين أعلمهم ما أتى هؤلاء القوم وما ينبغي أن يفعلوه في إصلاح هذا الأمر ، وقرأت ﴿ لاخير في كثير من نجواهم إلا من أمر بصدقة أو معروف أو إصلاح بين الناس ﴾ .

فخرج أبو الأسود وعمران من عندها[٩٢] فأتيا طلحة فقالا : ما أقدمك ؟ قال : الطلب بدم عثمان . قالا : ألم تبايع عليا ؟ قال : بلى والسيف على عنقي وما أغير عليا ، إن هو لم يحل بيننا وبين قتلة عثمان .

وأتيا الزبير ، فقال مثل قول طلحة . وأتت عائشة وأصحابها ، وخطبوا في أهل البصرة ، فافترق أصحاب عثمان بن حنيف فرقتين[٩٣] فقالت فرقة : « صدقت والله وبرت ، وجاءت والله بالمعروف ، فلما رأت ذلك عائشة انحدرت واختلفوا وتخاصموا . وبقي أصحاب عثمان على حالهم يتدافعون حتى تحاجزوا ، ومال بعضهم إلى عائشة وبقي بعضهم مع عثمان .

وأقبل[٩٤] حكيم بن جبلة (من قتلة عثمان) وبدأ القتال .

ثم تصالح الطرفان على أن ينتظرا ليعرفا هل بايع طلحة والزبير مكرهين كما يقولان أو لا . فإذا كان الأول ، فالأمر أمرهما ، وإذا كان الثاني ، فالحق مع عثمان بن حنيف . وأرسلوا كعبا ليتبين ذلك في المدينة . فقام فيها أسامة بن زيد فقال : بايعا مكرهين . وقام إليه بعض الغوغاء ، وخشي عليه ، فخلصه بعض الصحابة بقولهم : نعم بايعا غير مكرهين .

وكتبت عائشة[٩٥] إلى أهل الكوفة تقول : قدمنا البصرة ، فدعوناهم إلى

---

(٩٢) الطبري ٣ : ٤٨٠

(٩٣) الطبري ٣ : ٤٨٤

(٩٤) الطبري ٣ : ٤٨٣

(٩٥) الطبري ٣ : ٤٨٩

إقامة كتاب الله بإقامة حدوده . فأجابنا الصالحون إلى ذلك ، واستقبلنا من لا خير فيهم بالسلاح ، فعاندوا فشهدوا علينا بالكفر ، وقالوا لنا المنكر . فقرأنا عليهم ﴿ ألم تر إلى الذين أوتوا نصيباً من الكتاب يدعون إلى كتاب الله ليحكم بينهم ﴾ فأذعن لي بعضهم ، واختلفوا بينهم ، فتركناهم فلم يمنع ذلك منهم من كان على رأيه الأول من وضع السلاح في أصحابي ، وحضهم عثمان بن حنيف على قتالي ، فمكثنا ستا وعشرين ليلة ندعوهم إلى كتاب الله وإقامة حدوده ، وهو حقن الدماء ، فأبوا واحتجوا بأشياء فاصطلحنا عليها ، فخافوا وغدروا . وقاتلونا فقاتلناهم ، فلم يفلت منهم إلا رجل من الظالمين .

كانت نتيجة الموقعة أدنى إلى جانب عائشة . وقتل كل من اشترك في قتل عثمان من الصف المعاكس إلا رجلا واحداً . وأرادت عائشة إذن أن تمنع الدماء ، فلم يمكنوها من ذلك ، فكانت الموقعة .

وقصد علي الربذة[٩٦] ثم لما أراد الخروج إلى البصرة قام إليه ابنٌ لِرفاعة بن رافع فقال : يا أمير المؤمنين أي شيء تريد ، وإلى أين تذهب بنا ؟ فقال : أما الذي نريد وننوي ، فالإصلاح إن قبل منا أصحاب عائشة ، وأجابونا إليه . قال : فإن لم يجيبونا إليه ؟ قال : ندعهم بعذرهم ونعطيهم الحق ونصبر ، قال : فإن لم يرضوا ؟ قال : ندعهم ما تركونا قال : فإن لم يتركونا ؟ قال : امتنعنا منهم ، قال : فنعم إذن .

وقدم محمد بن أبي بكر[٩٧] ومحمد بن جعفر على الكوفة ، وأتيا أبا موسى الأشعري بكتاب أمير المؤمنين علي ، فلم يجابا إلى شيء . فغضبا وأغلظا لأبي موسى فقال أبو موسى : والله إن بيعة عثمان لفي عنقي وعنق صاحبكما ، فإن لم

---

(٩٦) الطبري ٣ : ٤٩٤

(٩٧) الطبري ٣ : ٤٩٦

يكن بد من قتال ، لانقاتل أحداً حتى يقتل قتلة عثمان ، حيث كانوا ، فانطلقا إلى علي فوافياه بذي قار ، وأخبراه الخبر ، وقد خرج مع مالك الأشتر يقصد الكوفة ، فقال علي : ياأشتر أنت صاحبنا في أبي موسى والمعترض في كل شيء . اذهب أنت وعبد الله بن عباس ، فأصلح ما أفسدت ، فخرج عبد الله بن عباس ومعه الأشتر فقدما الكوفة ، وكلما أبا موسى واستعانا عليه بأناس من الكوفة فلم يقبل[٩٨] .

ولما رجع ابن عباس إلى علي بالخبر ، دعا الحسن بن علي فأرسله وأرسل عمار بن ياسر . وقال لعمار : انطلق فأصلح ما أفسدت . فأقبلا حتى دخلا المسجد ، فكان أول من أتاهما مسروق بن الأجدع ، فسلم عليهما . وأقبل على عمار ، فقال : يا أبا اليقظان علامَ قتلتم عثمان ؟! قال : على شتم أعراضنا وضرب أبشارنا . فقال : والله ماعاقبتم بمثل ما عوقبتم به ، ولئن صبرتم لكان خيراً للصابرين . فخرج أبو موسى ، فلقي الحسن فضمه إليه . وأقبل على عمار وقال : يا أبا اليقظان ؛ أعدوت فيمن عدا على أمير المؤمنين ، فأحللت نفسك مع الفجار ؟ فقال : لم أفعل ، ولم تسؤني ؟ وقطع عليهما الحسن نقاشهما ، فأقبل على أبي موسى وقال : يا أبا موسى لِمَ تثبط الناس عنا ، فوالله ما أردنا إلا الإصلاح ، وليس أمير المؤمنين يخاف منه على شيء . فقال : صدقت بأبي أنت وأمي . وحصلت غوغاء ، وانتهت بإقبال أهل الكوفة على أمر علي بن أبي طالب .

(٩٨) الطبري ٣ : ٤٩٧

١٣ ـ وقعة الجمل

أرسل علي[٩٩] القعقاع بن عمرو وقال له : الق هذين الرجلين طلحة والزبير ـ وكان القعقاع من أصحاب النبي ﷺ ـ فادعهما إلى الألفة والجماعة وحذرهما من الاختلاف والنزاع . وخرج القعقاع حتى قدم البصرة . فبدأ بعائشة فسلم عليها ، وقال أي أمه . ما أشخصك وما أقدمك هذه البلدة ؟ قالت : الإصلاح بين الناس . قال : فابعثي إلى طلحة والزبير حتى تسمعي كلامي وكلامهما . فبعثت إليهما ، فجاءا فقال : إني سألت أم المؤمنين ما أشخصها وأقدمها هذه البلاد ، فقالت الإصلاح بين الناس ؛ فما تقولان أنتما أمتابعان أم مخالفان ؟ قالا : متابعان . قال : فأخبراني : ما وجه هذا الإصلاح ، فوالله لئن عرفناه لنصلحن ؟ قالا : قتل قتلة عثمان بن عفان ، فإنهم إن تركوا كان تركاً للقرآن . فقال : قد قتلتم قتلة عثمان من أهل البصرة ، وأنتم قبل أن تقتلوهم ، كنتم أحسن حالاً منكم اليوم : قتلتم ستمائة إلا رجلاً فغضب لهم ستة آلاف ، واعتزلوكم وخرجوا من بين أظهركم . وطلبتم ذلك الذي أفلت ـ يعني « حرقوص بن زهير » ـ فمنعه ستة آلاف . فإن أنتم بايعتمونا ، فعلامة خير وتباشير رحمة ودَرَك لثأر عثمان وعافية وسلامة لهذه الأمة . وإن أنتم أبيتم إلا مكابرة هذا الأمر ، كانت علامة شر وذهاب هذا الثأر . قالوا : نعم إذن فقد أحسنت وأصبت المقالة . فارجع فإن قدم علي ، وهو على مثل رأيك ، صلح هذا الأمر ؛ فرجع إلى علي ، فأخبره فأعجبه ذلك ، وأشرف القوم على الصلح .

---

(٩٩) الطبري ٣ : ٥٠٢

ويستدل من هذا القول على أن عليا كان يرغب مرة أخرى في تتبع قتلة عثمان ، إلا أنه ما كان يريد أن يثير أصحاباً لهم ، فيوقع المسلمين بين كتلتين متقاتلتين .

وجاءت وفود[١٠٠] من أهل البصرة إلى الكوفة ، وخطب علي فيهم وقال : ألا وإني راحل غداً فارتحلوا ، ألا ولا يرتحلن غداً أحد أعان على قتل عثمان بشيء في شيء . فاجتمع نفر من الثوار فقالوا : ماالرأي ؟ . فقال الأشتر : أما طلحة والزبير فقد عرفنا أمرهما ، وأما علي فلم نعرف أمره حتى هذا اليوم ؛ ورأي الناس فينا والله واحد ، فإذا تصالح علي وعائشة ، فعلى دمائنا ، فهلموا فلنقتل علياً ، فنلحقه بعثمان ، فتعود الفتنة ثانية وينسى الناس أمرنا . فقال عبد الله بن السوداء : بئس الرأي رأيك . أنتم ياقتلة عثمان من أهل الكوفة بذي قار ألفان وخمسمائة أو نحو من ستمائة . وهذا ابن الحنظلية وأصحابه في خمسة آلاف ، يسعون إلى أن يجدوا إلى قتالكم سبيلا . فارفق بنفسك ولا تحملها ما لا طاقة لها به . وتكلم غير الأشتر ثم تكلم ابن السوداء ، فقال : يا قوم إن عزكم في خلطة الناس فخالطوهم . وإذا التقى الناس غداً ، فابدؤوا القتال ، ولا تتركوا للناس مجالا للتفاهم .

وظاهر من هذا القول أنه نصحهم بأن يهاجموا أصحاب الزبير وطلحة ، فيظنوا أن جيش علي هو المهاجم . وتوارد الزبير وطلحة على مكان أهل الكوفة . ونصح قوم الزبير بقتال علي . فقال : إنا وهم مسلمون .

وقام علي فخطب الناس ، فحمد الله وأثنى عليه . ثم قال : يا أيها الناس أملكوا أنفسكم ، وكفو أيديكم وألسنتكم عن هؤلاء القوم ، فإنهم إخوانكم ،

---

(١٠٠) الطبري ٣ : ٥٠٧

واصبروا على ما يأتيكم ؛ وإياكم أن تسبقونا ، فإن المخصوم غداً من خصم اليوم . ثم ارتحل .

فموقف الطرفين موقف واحد متشابه في طلب التفاهم والإصلاح .

ولما اطمأن الناس[١٠١] ، خرج علي وخرج طلحة والزبير ، فتوافقوا وتكلموا فيما اختلفوا فيه ، فلم يجدوا أمرا هو أمثل من الصلح ووضع الحرب ، ورجع علي إلى عسكره وطلحة والزبير إلى عسكرهما .

فباتوا على الصلح . وبات الذين أثاروا أمر عثمان بشر ليلة باتوها قط . وجعلوا يتشاورون ليلتهم كلها ، حتى اجتمعوا على إنشاب الحرب بالسر . فغدوا مع الغلس ، وما يشعر بهم جيرانهم . انسلوا إلى ذلك الأمر انسلالا ، وعليهم ظلمة ، فخرج مضريهم إلى مضريهم ، وربيعهم إلى ربيعهم ويمانيهم إلى يمانيهم . فوضعوا فيهم السلاح ، فثار أهل البصرة ، وثار كل قوم في وجوه أصحابهم الذين فاجؤوهم . وخرج الزبير وطلحة في وجوه الناس من مضر . فقالا : ما هذا . قالوا : طرَقَنا أهل الكوفة ليلا ، فقالا : قد علمنا أن عليا غير منته حتى يسفك الدماء ، ثم رجعا بأهل البصرة . وقصف أهل البصرة أولئك المهاجمين ، حتى ردوهم إلى عسكرهم ؛ فسمع علي وأهل الكوفة الصوت . وقد وضع الثوار رجلا قريباً من علي ليخبره بما يريدون . فلما قال : ما هذا ؟ قال ذاك الرجل : مافجئنا إلا وقوم منهم بيننا ، فرددناهم من حيث جاؤوا . وقال علي لصاحب ميمنته : ائت الميمنة ، وإلى صاحب ميسرته : ائت الميسرة . ولقد علمت أن طلحة والزبير غير منتهيين حتى يسفكا الدماء .

ونادى علي في الناس : أيها الناس كفوا فلا شيء ؛ فكان من رأيهم جميعاً

---

(١٠١) الطبري ٣ : ٥١٧

في تلك الفتنة ألا يقتتلوا إلا بعد التحاجج . وإذا انتهى الأمر إلى القتال ، فلا يقتلوا مدبرا ولا يجهزوا على جريح .

وهذا يدل مرة أخرى على أن علي بن أبي طالب وعائشة كانا بعيدين عن الفتنة كل البعد ، وأنها اجتمعا على التوافق وعدم الحرب ، إلا بعد نفاد كل وسائل السلم .

وعن محمد[١٠٢] وطلحة ورجل آخر هو أبو عمرو قالوا ما خلاصته : وأقبل كعب بن ثور حتى أتى عائشة فقال : أدركي الناس فقد أبى القوم إلا القتال ، لعل الله يصلح بك . فركبت وألبسوا هودجها الأدراع ، ثم بعثوا جملها . فلما برزت من البيوت ، وكانت بحيث تسمع الغوغاء وقفت ، فلم تلبث أن سمعت غوغاء شديدة فقالت : ما هذا ؟ قالوا : ضجة العسكر . قالت : بخير أو بشر ؟ قالوا : بشر . قالت : فأي الفريقين كانت منهم هذه الضجة فهم المهزومون . ثم ما لبثت أن علمت هزيمة أصحابها . ومضى الزبير فسلك وادي السباع وجاء طلحة سهم .

ولا يفسر لنا سيف كيف حصل هذا الأمر ، ولعل قطعة من أقواله سقطت ؛ لأنه مازال يفسر كل شيء حتى الآن . على أننا نستطيع أن نقدم ما قد كان يستطيع تقديمه ، فالسبئية مازالوا ينشبون رماحهم وسيوفهم وسهامهم ، وطبيعي أن يرد عليهم جيش البصرة بمثل ذلك ؛ فيقع القتال ويحتدم . وأيا كان من هذا التفسير ، فظاهر أن عائشة لم ترد الحرب ، وخرجت لمنعه حتى فاجأها مفاجأة .

وانهزم أهل البصرة[١٠٣] عن الزبير بعد أن أصابه سهم ، ورجع طلحة إلى

(١٠٢) الطبري ٣ : ٥١٨

(١٠٣) الطبري ٣ : ٥٢٢

البصرة ، وقد رأينا أنه أصابه سهم آخر ، وقالت عائشة لكعب : تقدم بكتاب الله عز وجل فادعهم إليه . ودفعت إليه مصحفاً ، وأقبل القوم ، وأمامهم السبئية يخافون أن يجري الصلح ؛ فاستقبلهم كعب بالمصحف ، وعلي من خلفهم يؤخرهم ويأبون إلا إقداماً . فلما دعاهم كعب ، رشقوه رشقاً واحداً فقتلوه . ورموا عائشة في هودجها ، فجعلت تنادي : يا بني البقية البقية ، الله الله ، اذكروا الله عز وجل والحساب . فيأبون إلا إقداماً ، فقالت : أيها الناس العنوا قتلة عثمان وأشياعهم . وأقبلت تدعو ، وضج أهل البصرة بالدعاء ، وسمع علي بن أبي طالب الدعاء ، فقال : ما هذه الضجة ؟ فقالوا : عائشة تدعو ويدعون معها على قتلة عثمان وأشياعهم ، فأقبل يدعو ويقول : اللهم العن قتلة عثمان وأشياعهم[١٠٤] .

وعن محمد[١٠٥] وطلحة فقط ما خلاصته : امتد القتال الأول إلى انتصاف النهار وأصيب فيه طلحة ، وذهب فيه الزبير ، وتزاحف الناس فهزمت يمن البصرة يمن الكوفة ، وربيعة البصرة ربيعة الكوفة ، ونهض علي بمضر الكوفة إلى مضر البصرة وقال : إن الموت ليس منه فوت ، يدرك الهارب ولا يدرك المقيم .

وظاهر أن علي بن أبي طالب وعائشة غلبا على أمرهما ، فامتد القتال على ما وصف .

وأمر علي[١٠٦] نفراً بحمل الهودج من بين القتلى ، وقد كان القعقاع وزفر بن الحارث أنزلاه عن ظهر البعير ، فوضعاه إلى جنب البعير ، فأقبل

---

(١٠٤) وفي رواية أخرى عن محمد بن الحنفية أن علياً قال يوم الجمل : لعن الله قتلة عثمان في السهل والجبل ، حين بلغه أن عائشة تلعنهم : الرياض النضرة ٢ : ١٣٥ .

(١٠٥) الطبري ٣ : ٥٢٤

(١٠٦) الطبري ٣ : ٥٣٨

محمد بن أبي بكر إليه ، ومعه نفر فأدخل يده فيه فقالت : من هذا ؟ قال : أخوك البر . قالت : عقوق .

ولما كان من آخر الليل[١٠٧] خرج محمد بعائشة ، حتى أدخلها البصرة . وانتهى القتال بين الطرفين بنصر أهل الكوفة وفي مقدمتهم السبئية .

ومضى الزبير[١٠٨] في صدر يوم الهزيمة راجلاً نحو المدينة ، فقتله ابن جرموز .

وأقام علي بن أبي طالب[١٠٩] في عسكره ثلاثة أيام لا يدخل البصرة . فلما أتي بكعب بن ثور قال : زعمتم إنما خرج معهم السفهاء وهذا الحبر ألا ترونه ؟ وجعل علي كلما مر برجل فيه خير ، قال : زعم من زعم أنه لم يخرج إلينا إلا الغوغاء ، هذا العابد المجتهد .

وكان قتلى الجمل[١١٠] حول الجمل عشرة آلاف ، نصفهم من أصحاب علي ، ونصفهم من أصحاب عائشة . كذا يقول سيف ، وهو قول فيه مبالغة ، إذ إن علياً لما فرغ[١١١] من بيعة أهل البصرة نظر في بيت المال ، فإذا فيه ستمائة ألف وزيادة ، فقسمها على من شهد معه ، فأصاب كل رجل منهم خمسمائة .

وكتب علي[١١٢] بالفتح إلى عامله بالكوفة : من عبد الله علي أمير المؤمنين . أما بعد ، فإنا التقينا في النصف من جمادى الآخرة بالخريبة ـ فناء من أفنية البصرة ـ فأعطاهم الله عز وجل سنة المسلمين ، وقتل منا ومنهم قتلى

---

(١٠٧) الطبري ٣ : ٥٣٩

(١٠٨) الطبري ٣ : ٥٤٠

(١٠٩) الطبري٣ : ٥٤٢

(١١٠) الطبري ٣ : ٥٤٣

(١١١) الطبري ٣ : ٥٤٤

(١١٢) الطبري ٣ : ٥٤٥

كثيرة . ولا يبين علي في هذا الكتاب كيف حصل القتال ، ولا يبين جانب الحق فيه إلا مبهماً ، باعتباره القوم مع عائشة مسلمين ولا يعتبرهم مرتدين من خروجهم على الخليفة .

وجهز علي[١١٣] عائشة بكل شيء ينبغي لها من مركب أو زاد أو متاع ، وأخرج معها كل من نجا ممن خرج معها إلا من أحب المقام ، واختار لها أربعين امرأة من نساء أهل البصرة المعروفات ، وقال : تجهز يا محمد فبلّغها المدينة .

فلما كان اليوم الذي ترتحل فيه ، جاءها حتى وقف لها ، وحضر الناس ، فخرجت على الناس وودعوها وودعتهم وقالت : يا بني يعتب بعضنا على بعض استبطاء واستزادة ، فلا يعتدّن أحد على أحد بشيء بلغه من ذلك ، إنه والله ما كان بيني وبين علي في القديم إلا ما يكون بين المرأة وأحمائها ، وإنه عندي ـ على معتبتي ـ من الأخيار . وقال علي : يا أيها الناس صدقت وبرّت ، ما كان بيني وبينها إلا ذلك . وإنها لزوجة نبيكم ﷺ في الدنيا والآخرة . وخرجت يوم السبت لغرة رجب سنة ٣٦ هـ ، وشيعها علي أميالاً وسرّح بنيه معها يوماً .

---

(١١٣) الطبري ٣ : ٥٤٧

١٤ ـ كيف تيسر لسيف

إعطاء رواية مفصلة واضحة

وبهذا النص تنتهي الرواية التي نقلها سيف عن محمد وطلحة ، وليت هذين المؤرخين استمرا برواية بقية تاريخ علي بن أبي طالب إلى آخره ، إذن لتفسرت معنا حلقات مبهمة ، فيها مطعن على الأمة أي مطعن . وقد رأينا أن هذه الرواية سبقتها رواية أخرى عن أربعة رجال هم : محمد ، وطلحة ، وأبو عثمان ، وأبو حارثة . وانتهت رواية الأربعة بمقتل عثمان ، وأتمت الرواية عن محمد وطلحة ما حدث من حوادث بعد ذلك ، حتى نهاية حرب الجمل ، وقد رأينا أن هاتين الروايتين تفسران لنا موقف الصحابة تفسيراً واضحاً ، ليس فيه عليهم أي لوم . وهي تعطي النصوص والحوادث ، وتجعلها تتكلم وتفصح عن كل شيء . فهي إذن رواية تاريخية ، بما للكلمة من معنى .

وهنا يحق لنا أن نتساءل ، كيف تيسر لسيف أن يعطينا هذه الرواية المفصلة المعتمدة الواضحة ، حيث أخفق غيره في إعطاء مثيلها ؟ إن سيفا تميمي استقى من أهل الأخبار في قبيلة تميم .

والآن لننظر في موقف بني تميم من الفتنة ومعرفتهم لشأنها . كان بنو تميم ممن اعتزلوا الفتنة مع سيدهم الأحنف بن قيس يوم الجمل ، ولم يشترك أحد منهم في مقتل عثمان ، ثم اشتركوا مع علي بن أبي طالب ، يحاربون إلى جانبه في موقعة صفين . وسايروا الأمويين بعد ذلك في عهد معاوية ، ثم دخلوا إلى جانب عبد الله بن الزبير ، وحاربوا عبد الملك بن مروان لأجله ، لكنهم عادوا إلى حظيرة بني أمية بعد ذلك . فلم تكن لهم سياسة موحدة معاندة ، بل كانوا يسيرون حسبما يقتضيه الحال . ثم كان منهم عدد التحقوا بالخوارج ،

فعرفوا أخبارهم . ومن الخوارج من شاركوا في مقتل عثمان دون سوء نية ، بل للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . وهكذا نرى أن بني تميم قد استطاعوا أن يتصلوا بالأطراف المختلفة التي اشتركت في حوادث الفتنة ، فتلقوا من هنا وهناك أخبارها . ولا ريب أن المصدر الرئيسي لهم هو مصدر سيدهم الأحنف بن قيس ، وهو رجل حكيم بصير بالأمور ، يعرف خفاياها كما يعرف ظواهرها ، وقد اطلع على حادثة الفتنة من قريب .

فلا عجب بعد كل ذلك أن يكون سيف التميمي قد اطلع على حوادث الفتنة بالتفصيل والصحة من قبيلته وأهله . ولا عجب من أن روايته قد تأتي موافقة لرواية الأحنف بن قيس التميمي ؛ تلك الرواية الصحيحة التي تتفق مع الروايتين الموثوقتين الأخريين .

وجملة القول : إن سيف بن عمر يأتينا بقصة الفتنة من مصدر حيادي مطلع ، فتأتي قصته منسجمة مع الروايات الموثوقة ، فتدخل في عدادها مفسرة موضحة مفصلة مقبولة .

١٥ ـ إجمال القول في الفتنة

وبعد فلسنا بحاجة إلى تـأويل موقف علي بن أبي طـالب وطلحـة والزبير وعائشة ، فموقفهم جميعاً واضح في سيـاق الحوادث ، وكل منهم مخلص مع نفسـه ومع أصحابه ، لا يريد القتال وإنما يريد الحق . والحق في عقاب قتلـة عثمان . واختلافهم جميعاً هو في الوسيلة إلى الأخذ بثأر عثمان ، فعلي يرى أن الأخذ بثأر عثمان يثير القبائل ، ويوقع الخصـام ، وأن الوقت قـد يسمح بـذلـك فيا بعـد . وكاد هو ومعارضوه يصطلحون على هذا لولا أن السبئية أعـادوا فتنتهم وأوقعوا بينهم ، والظلام مخيم ، والمقاتل لا يرى خصمه ولا يعرفه .

وبعد فينبغي لنا ألا ننسب الفتنة إلى السبئية كاملة ، فالسبئية استفـادت من واقع واضح ، وهـو وجـود طبقـة من النـاس لا تميز بين الحـق والبـاطـل ، وتؤخذ بمصلحتهـا ، فنظمتهـا على أسـاس الأمر بـالمعروف والنهي عن المنكر ، ففُش عدد من الناس معها وحصلت الفتنـة ، وكانت النفوس ملتهبـة ، والجيل الجـديـد لا يـوقر الجيـل القـديم ، ولا يعترف لـه بمكانتـه الأُصليـة إلا قليـلا ، فحدثت الفتنة قوية عاتية . وبما أن اليـد التي أثـارتهـا كانت خفيـة ، وبمـا أن حـوادثها لم تكن واضحـة كل الـوضـوح ، فـإن المـؤرخين راحـوا يـؤَوِّلـونهـا ، ويخترعون الكثير لتأويلها ، فـأوقعوا النـاس في الحيرة والخلاف إلى يوم النـاس هذا .



الخصام بين علي رضي الله عنه ومعاوية

بعد أن استعرضنا مراحل الفتنة في آخر عهد عثمان ، انطلقنا منها إلى وضع الخلافة في عهد علي ، وانتهينا إلى وقعة الجمل ، وبينا موقف الصحابة في الفتنة .

لنبحث الآن في خلافة علي ، ولنستعرض الحوادث الجديرة بالبحث منها ، وأولها وأهمها علاقته بمعاوية ، فقد رأيناه يعزله عن الشام بعد أن سبق أن وليها لعمر وعثمان ، وقد رأينا أن معاوية قد تمسك بحقه بالمطالبة بدم عثمان ، فنشر قميصه على منبر جامع دمشق ، وشجعه أصحابه وحضوه على المطالبة بثأر عثمان ، وماجت بذلك الشام واضطربت ، وأقسم الكلبيون مغلظين الأيمان ليثأرُنّ لعثمان .

وعلينا في هذه الحوادث ألا نهتم بالتفاصيل ؛ فما يهمنا هو أن نصل إلى غور الحوادث ولبها ، أي التعرف على الخلاف بين الطرفين ومنشئه وحججها ، وكيف أمكن امتداد هذه الفتنة ، ومن كان العامل الفعال في امتدادها .

ومن واجبنا أن نستعرض الأخبار الحرية بإتحافنا بذلك . وبعدُ فجميع النصوص التي تروي خلاف معاوية مع علي تكاد تكون متحدة الاتجاه ، وتكاد تستقي من نبع واحد ، وهو الإخباري أبو مخنف الشيعي من أهل أوائل القرن الثاني للهجرة ، وقد عاش أبو مخنف في ظل الواقعة ، على أن هنالك علة في

هذا المصدر ؛ فأبو مخنف مضعف عند أهل الحديث . ففي لسان الميزان لابن حجر « إن لوط بن يحيى (أبا مخنف) إخباري تالف لا يوثق به ، ورُوِي عن الكبار من المحدثين أنه ضعيف » .

ولكننا مضطرون هنا إلى قبول أخباره جريا على سنن التاريخ ، إذ لا يمكن ضبط حوادث التاريخ دوما بأحاديث صحيحة ، وبالشروط التي تتوفر للحديث الصحيح ؛ فالمحدثون من رجال الصحاح وغيرهم لم يهتموا بأخبار التاريخ ، كما اهتموا بالحديث . وإن حرصنا على عدم فوات الفرصة وضياع تراث ضخم وتاريخ كبير ، يجعلنا نضرب الصفح عن تتبع طرائق المحدثين ، ويضطرنا إلى القبول بأخبار المضعفين من الإخباريين ، على أننا لا نقبل تلك الأخبار على علاتها ، بل نستخدم الطرائق التي تيسر لنا تمييز الحق من الباطل فيها . فنقابل بين رواياتهم ، ونزيل التناقض منها ، فنفضي إلى الحقيقة التاريخية .

وإذا فعلنا ذلك ، وجدنا أنه لا تناقض فيما رواه أبو مخنف وغيره من المؤرخين إلا القليل الذي يمكن تسويته . وفي أخبارهم يظهر موقف الخليفتين سافرا إلا في نواح يمكننا أن نكتشف الخلل فيها .

على أنَّ للمرء أنْ يعجب من أنَّ موقف معاوية يؤخذ من أقوال مؤرخ متحزب عليه شيعي كأبي مخنف . لكن يجب ألا يدعونا العجب إلى رد تلك الأخبار ، فسيظهر من خلال أقوال أبي مخنف موقف معاوية ، وفيه حججه وفيه تبرير أفعاله . ويدفعنا هذا إلى أن نولي الثقة بأخبار أبي مخنف . أما الأخبار التي تظهر تشيعه وتحامله على خصم له ، فلنا أن نحكم حكمنا فيها .

ونقاط البحث التي تهمنا خاصة في الصراع بين علي ومعاوية هي بالدرجة الأولى الحجج التي يدلي بها كل من الفريقين لتأييد موقفه . والحجج تظهر في

المفاوضات التي جرت بينهما قبل القتال . وبيان ذلك فيما يلي : اتجه جيش علي بمحازاة الفرات نحو الشمال الغربي من العراق ، وقابله جيش معاوية ، ولكن علياً أراد أن يرد أصحاب معاوية عن غيهم . فأرسل وفدا يكلمهم ، وحديث الوفد جاء في الطبري[١١٤] عن أبي مخنف في حوادث سنة / ٣٧ / قال : وتكلم يزيد بن قيس ـ أحد رجال الوفد ـ فقال لمعاوية : إنا لم نأتك إلا لنبلغك ما جئنا به إليك ؛ ولنؤدي ما سمعنا منك ، ونحن على ذلك لم ندع أن ننصح لك ، وأن نذكر ما ظننا أن لنا عليك به حجة ، وأنك راجع به إلى الإلفة والجماعة . إن صاحبنا من قد عرفت وعرف المسلمون فضله ، ولا أظنه يخفى عليك أن أهل الدين والفضل لن يعدلوك بعلي ولن يميلوا بينك وبينه ، فاتق الله يا معاوية ولا تخالف عليا ، فإنا والله ما رأينا رجلا قط أعمل بالتقوى ولا أزهد في الدنيا ولا أجمع لخصال الخير كلها منه . فحمد الله معاوية وأثنى عليه ثم قال : أما بعد فإنكم دعوتم إلى الطاعة والجماعة ، فأما الطاعة التي دعوتم إليها فمعنا هي . وأما الطاعة لصاحبكم فإنا لا نراها : إن صاحبكم قتل خليفتنا ، وفرق جماعتنا وآوى ثأرنا وقتلتنا ، وصاحبكم يزعم أنه لم يقتله ، فنحن لا نرد ذلك عليه . أرأيتم قتلة صاحبنا ، ألستم تعلمون أنهم أصحاب صاحبكم ؟ فليدفعهم إلينا فلنقتلهم به . ثم نحن نجيبكم إلى الطاعة والجماعة . فقال له شبث بن ربعي : أيسرك يا معاوية أنك أمكنت من عمار تقتله ؟ فقال : وما يمنعني من ذلك . والله لو أمكنت من ابن سمية ما قتلته بعثمان ، ولكن كنت قاتله بنائل مولى عثمان .

ونحن نرى من هذا النص حجتيهما . أما حجة علي فهي أنه إمام تنبغي له الطاعة ، ولا يسوي المسلمون بينه وبين معاوية ، فمعاوية لا يعدل بعلي ، وإذن فواجبه أن يبايعه .

---

(١١٤) ٤ : ٢

وحجة معاوية هي أن عليا ، إن لم يكن قد قتل عثمان ، فهو آوى قتلته ، ولا يرضى معاوية بأقل من أن يسلمه علي قتلة عثمان .

وفي نص آخر أن معاوية يبعث إلى علي يطلب قتلة عثمان واعتزال علي أمر الناس ، ليبقى أمرهم شورى بينهم . فقال علي للقائل ـ وهو حبيب بن مسلمة الفهري ـ : وما أنت ـ لا أم لك ـ والعزل . اسكت فإنك لست هناك ولا بأهل له .

ولما طُلب من علي ما عنده ، قال في جملة ما قال : استخلف الناس أبا بكر ، واستخلف أبو بكر عمر ، فأحسنا السيرة وعدلا في الأمة . وقد وجدنا عليهما أنْ توليا علينا ونحن آل رسول الله فغفرنا ذلك لهما . وولي عثمان فعمل بأشياء عابها الناس عليه ، فساروا إليه فقتلوه . ثم أتاني الناس وأنا معتزل أمورهم ، فقالوا : بايع فأبيت عليهم . فكرروا مراراً فقالوا لي : بايع فإن الأمة لا ترضى إلا بك ، وإنا نخاف إن لم تفعل أن يتفرق الناس ؛ فبايعتهم ، فلم يرعني إلا شقاق رجلين قد بايعاني وخلاف معاوية الذي لم يجعل الله له سابقة في الدين ولا سلف صدق في الإسلام طليق بن طليق ، حزب من هذه الأحزاب ، لم يزل لله عز وجل ولرسوله وللمسلمين عدواً ، هو وأبوه حتى دخلا في الإسلام كارهين ؛ فلا غرو إلا خلافكم معه وانقيادكم له ، وتدعون آل نبيكم الذين لا ينبغي لكم شقاقهم ولا خلافهم ولا أن تعدلوا بهم من الناس أحداً . ألا إني أدعوكم إلى كتاب الله عز وجل وسنة رسوله ﷺ وإماتة الباطل وإحياء معالم الدين . أقول قولي هذا وأستغفر الله لي ولكم ولكل مؤمن ومؤمنة ومسلم ومسلمة . فقال صاحب معاوية : أتشهد أن عثمان قتل مظلوماً ؟ فقال : لا أقول إنه قتل مظلوما ولا إنه قتل ظالماً . قالا ـ أي الاثنان الموفدان من قبل معاوية ـ : فمن لم يزعم أنه قتل مظلوماً فنحن منه براء ثم قاما .

وفي هذا النص نرى تشدداً كبيراً على معاوية . وقد يكون هذا التشدد من تخيل من نقل عنه أبو مخنف . والظاهر فيه أن جماعة معاوية يريدون إثبات قتل عثمان مظلوماً بحيث يستحق الثأر له . أما علي فهو في هذا النص يريد إثبات حقه في الخلافة بلا منازع ، على أن يترك أمر قتلة عثمان إلى الله .

وفي موقفه هذا بعض الاختلاف من موقفه الذي ظهر لنا في رواية سيف . ففي تلك الرواية كان يرى أن يعاقب قتلة عثمان رجلا رجلا ، وقد رأينا أن موقف أبي مخنف من الفتنة غير موقف سيف ، وأنه يجب ألا نعتمد عليه فيها ؛ فحري بنا إذن أن نقف في شأن نظر علي لمقتل عثمان في هذا المعنى .

ونجد حجة أصحاب معاوية تظهر بشكل أوضح ، ورد في حادث اجتماع الحكمين أبي موسى وعمرو بن العاص[١١٥] ففيه : والتقى الحكمان فقال عمرو بن العاص : يا أبا موسى ألست تعلم أن عثمان قتل مظلوماً ؟ قال : أشهد ، قال : ألست تعلم أن معاوية وآل معاوية أولياؤه ؟ فقال : بلى . قال : فإن الله عز وجل قال : ﴿ ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً فلا يسرف في القتل إنه كان منصورا ﴾ .

وهذه حجة أقوى وأوضح مما سبق ؛ فمعاوية له حق المطالبة بدم عثمان ، لأنه وليه . ولا ريب أن أهل الشام وجدوا هذه الحجة مقنعة فاتخذوها حجتهم . ويظهر الإمام الغزالي[١١٦] حجة معاوية في المطالبة بالثأر لعثمان وفي الإسراع بذلك فيقول : « وظن معاوية أن تأخير أمر قتلة عثمان مع عظم

---

(١١٥) تاريخ الطبري ٤ : ٤٩ .

(١١٦) إحياء علوم الدين ١ : ١٠٢ .

جنايتهم يوجب الإغراء بالأئمة ويعرض الدماء للسفك » . ويثبت الغزالي أن معاوية لم يكن يقصد الخلافة بموقفه هذا فيقول : « وما جرى بين علي ومعاوية كان مبنياً على الاجتهاد لا منازعة من معاوية في الإمامة » . ويفسر لنا أبو يعلى الفراء موقف معاوية فيضع كتابا يعنونه بقوله « كتاب فيه تنزيه خال المؤمنين معاوية بن أبي سفيان من الظلم والفسق في مطالبته بدم أمير المؤمنين عثمان »[117] .



(117) الكتاب مخطوط في مكتبة شهيد علي بالآستانة

٢ ـ وقعة صفين والتحكيم

بعد أن درسنا وجهة نظر كل من الطرفين ، ننتقل إلى وقعة صفين . على أننا لن ندخل في تفاصيلها ، إذ التفاصيل كثيرة معروفة ، بل نكتفي بذكر الحوادث الأساسية منها التي تدل على الموقعة وسيرها ونتيجتها دلالة خاصة .

والذي حدث أن علياً ومعاوية ، بعد تعذر الاتفاق بينهما ، عمدا إلى السيف مع شدة الإشفاق منهما على المسلمين من نتائج الحرب . وقد كان القتال بادئ ذي بدء بين فرق صغيرة من قبيلة واحدة ، على أن هذا لم يجد نفعاً ولم يحسم شوكة القتال ، فكان لا بد من اللجوء إلى حرب كاملة يلتحم فيها الطرفان .

كان جيش علي ، على ما يروى ، خمسين ألفاً أو مائة ألف ، وجيش معاوية سبعين ألفاً[١١٨] . وكان مع علي ثمانمائة من الصحابة الأبرار ممن بايعوا بيعة الرضوان ، ومع معاوية عدد من القراء العباد والصحابة[١١٩] ، بل كان فيهم عقيل بن أبي طالب أخو علي بن أبي طالب . واستمرت المعركة بالليل والنهار ، وكانت الغلبة فيها أولاً لمعاوية ، ثم آلت لعلي بن أبي طالب بفضل الأشتر النخعي الذي أحسن القيادة ، وألهب الهمم ، وأسفرت الموقعة على ما يقال عن مقتل ما يقرب من سبعين ألف رجل ، وهو رقم مبالغ فيه ؛ لأن المعركة لم تدم أكثر من يومين ، على أنها معركة فظيعة لم يشهد الإسلام لها مثيلاً . ولما أصبح النصر قاب قوسين أو أدنى من علي ، نصح عمرو بن العاص

---

(١١٨) تاريخ الإسلام للذهبي : ٢ : ١٦٩ .

(١١٩) ذكر ابن حبيب في المحبر : ص ٢٨٩ ـ ٢٩٣ من شهد صفين من الصحابة مع علي وفي ص ٢٩٣ ـ ٢٩٦ من شهد صفين مع معاوية .

معاوية برفع المصاحف على رؤوس الرماح طالباً تحكيمها في الخلاف ، وعرف علي أن تلك خدعة ، لكن القراء المتعبدين الذين كانوا معه خشعوا للقرآن وأوجسوا خيفة من عدم قبوله حكماً ؛ فأقبلوا على علي يطلبون إليه قبول التحكيم ، فأفهمهم أن ذلك خدعة ، فلم يرتضوا ، وأصروا متشددين فقبل مرغماً . وأرسل إلى معاوية يسأله عن قصده برفع المصاحف فقال : يا معاوية لأي شيء رفعتم هذه المصاحف ؟ قال : لنرجع نحن وأنتم إلى ما أمر الله عز وجل به في كتابه ، تبعثون منكم رجلاً ترضون به ونبعث منا رجلاً ، ثم نأخذ عليهما أن يعملا بما في كتاب الله لا يعدوانه ، ثم نتبع ما اتفقا عليه[١٢٠] . ولعل معاوية كان يشير إلى الآية : ﴿ فإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكماً من أهله وحكماً من أهلها إن يريدا إصلاحاً يوفق الله بينهما ﴾ والآية ﴿ يحكم به ذوا عدل منكم ﴾ . وهنا نصل إلى مرحلة مهمة من مراحل الخلاف ، فكيف يكون القرآن حكماً وعلى أي أساس ؟ وإنا لنأسف أن المصادر التي بين أيدينا لا تشير إلى شيء من هذا ، وكأن الطرفين رأيا ألا يجعلا تفصيلاً في الأمر ، بل يترك إلى العدلين المحكمين في الخلاف .

ومن المهم جداً أن نعرف نص كتاب التقاضي والتحاكم لأنه يعطي فكرة قيمة عن الأمر ويوضحه لنا ، وسنقتصر على بعض فقراته المهمة ، يقول[١٢١] على لسان الطرفين المتنازعين : « إننا ننزل عند حكم الله عز وجل وكتابه ولا يجمع بيننا غيره . وإن كتاب الله عز وجل بيننا من فاتحته إلى خاتمته ، نحيي ما أحيا ونميت ما أمات ، فما وجد الحكمان في كتاب الله . . . عملا به وما لم يجدا في كتاب الله عز وجل فالسنة العادلة الجامعة غير المفرقة » .

---

(١٢٠) تاريخ الطبري ٤ : ٣٦

(١٢١) تاريخ الطبري ٤ : ٣٨

والأمر المهم الآخر انتخاب الحكمين ، إذ كان على كل منهما أن ينتخب حكمه . والصعوبة تبدت في طرف علي إذ تقدم إليه أصحابه يطلبون أبا موسى حكماً عنه ، فامتنع لأن أبا موسى لا يمثله في رأيه ، ويجب أن يمثل الحكم المحكم عنه ، وأن يكون فاهماً لحجته ، عارفاً لها ، مؤمناً بها ، فهو محام ووكيل . والمعروف أن أبا موسى لم يقبل بخلافة علي إلا بعد التردد ، ولم ينضم إليه إلا بعد لأي . أضف إلى ذلك عدم دخوله في القتال ، إذ إنه تنحى جانباً . فلا يمكن والحالة هذه أن يمثل صاحبه في الحكومة .

أما وجهة نظر أصحاب علي المتشددين فكانت نظرية بحتة ، إذ كانوا يريدون حَكَماً صالحاً كل الصلاح ، قاضياً عارفاً بالخصومات ، وحاكما ممارساً وليس لديهم أحسن منه ، إذ هو قاضي عمر اشتهر بقضائه وعرف به . وتلكما إذن وجهتا نظر مختلفتان . على أن الحق في جانب علي ؛ لأن الأمر هنا ليس قضاء ، وإنما هو توكيل وتحكيم ، والرأي الذي غلب هو رأي أصحاب أبي موسى . واضطر علي إلى قبول رأيهم ، لكنه أردف أبا موسى بعبد الله بن عباس ليكون له مستشاراً . أما معاوية فكان مرجع الاختيار ، ومناط الأمر إليه ، وليس للجماعة مجال للتدخل بشأنه ، فاختار أحسن وأصلح من عنده ، وهو عمرو بن العاص الذي يحسن المفاوضة بالدهاء والحكمة .

واجتمع الحكمان ومعهما طائفتاهما . وهنا تظهر براعة عمرو بن العاص إذ كان يعرف أن أبا موسى لم يدخل في الفتنة ولم يحبذها وهو مشفق منها ؛ فليأته إذن من هذه الناحية العاطفية ، يساعده على ذلك أنه لم توضع للحكمين خطة للتحكيم ، وأجرؤهما وأقدرهما على إثارة المشاكل هو الذي يستطيع أن يكسب الحكم إلى جانبه . وهذا ما أورده عمرو بن العاص قال[١٢٢] :

---

(١٢٢) تاريخ الطبري ٤ : ٤٩

والتقى الحكمان فقال عمرو : يـا أبـا موسى ألست تعلم أن عثمان بن عفـان قتل مظلومـاً ؟ قـال : أشهـد ، قـال : ألست تعلم أن معـاويـة وآل معـاويـة أولياؤه ؟ قال بلى ، قـال فـإن الله عز وجل قـال : ﴿ ومن قتل مظلومـاً فقـد جعلنا لوليه سلطاناً فلا يسرف في القتل إنه كان منصوراً ﴾ .

وهذه حجة قوية على أبي موسى ، انتصر عمرو فيها واتخذهـا سبيلاً لينتقل إلى خطة أخرى ، تلك أنـه إذا كان معـاويـة ولي عثمان فلم لا يكون الخليفـة ، لا سيما وقد أقر أبو موسى بـأن الحق معـه حين أقر أن عثمان قتل مظلومـاً ، على أن أبا موسى لم يستسلم لهذه الحجة بل اعترض عليها بشـدة ، ولم يكن اعتراضـه ليذهل عَمْراً ، فما كان عمرو بن العاص يقصد إقناعه بهذا الأمر بل اتخـذ ذلـك سبيلا ليسقط حق علي في الخلافة . ويكفيه أن يوافقه أبو موسى على أنـه ليس لعلي أن يتمسك بخلافته . أما أن يحاول أبو موسى إيجاد حل لقضية الخلافة فهذا لا يضر بعمرو فلن يكون هذا الحل إلا ما كان يطلبه أصحـاب معـاويـة منـذ أول الأمر ، وهـو ترك الأمر شـورى بين المسلمين ينتخبـون خليفتهم . فكان عمرو يراوغ وهو عـالم مـاذا يفعل فـالـذي كان يبغيـه هو أن يسقـط حق علي بالخلافة . وهو يـدرك هـذا بنهـايـة الأمر . ولا بـأس أن يطلب خلال ذلـك ولاية معاوية ولو أنه لن يدركها لأنهـا بعيـدة الاحتمال ؛ فجماعـة علي لا يمكن أن يقبلوا بهـا . والواقع أن أبـا موسى انتهى إلى مـا يريـده عمرو وهو استبعـاد علي وترك الأمر شورى ، فكان على عمرو أن يكون سعيداً بهذه النتيجـة ، أمـا ما يورده أبو جناب الكلبي من أنه خدع أبا موسى واستمر يقول بحق معاوية في الخلافة وإبقائه أميراً على المسلمين ، فإنما هي رواية لا تؤيدها مصلحة معاويـة ولا دهاء عمرو ويجب رفضها[١٢٣] .

---

(١٢٣) أبو جناب الكلبي هو يحي بن أبي حية الكلبي وترجمته في تهذيب التهذيب ١١: ٢٠١ وتوفي حوالي سنة ١٥٠ .

كانت نتيجـة التحكيم إذن أن عثمان قتـل مظلـومـاً ، وأن النزاع يجب أن ينتهي بخلع علي ، وترك الأمر شورى بين المسلمين . ونحن لا نرى بـوضـوح في هذا الحكم أمر قتلة عثمان . ولعل أبـا موسى أقنع عمراً بـألاّ يتشـدد في هـذا الأمر فما له و إيقاظ الفتنة ، وواجب المحكمين إخمادها لا تأجيج نارهـا ؛ لا سيما والله سبحـانـه وتعـالى يقول عن ولي من قتل مظلومـاً : ﴿ فلا يسرف في القتل ﴾ وقد قتل من قتلة عثمان عدد كبير ، وكفى .

هذه هي نتيجة التحكيم فماذا كان موقف علي بن أبي طالب منها ؟

إن عليّاً كان في ظاهر الأمر مضطراً للقبول بها ، إذ تعهد في الصحيفة التي كتبها أن يقبل بحكمها . لكنه في الواقع رفضهـا ولم يقبل بهـا . وحجـة علي في عدم القبول تظهر في قوله[١٢٤] : إن هذين الرجلين اللذين ارتضينـا حكمها قـد خالفا كتاب الله ، واتبعـا أهواءهمـا بغير هـدى من الله ، فلم يعملا بـالسنـة ولم ينفذا القرآن حكماً ، فبرئ الله ورسوله منهما والمؤمنون .

قال هذا في كتاب أرسله إلى الخوارج ، ولئن كان هذا النص لا يوضح لنـا كيف خالفا كتاب الله ، فإنا نتفهم ذلك من آراء علي نفسه قبل التحكيم . فهو يرى أنه هو صاحب الحق في الخلافة ، وأن المسلمين بايعوه عليهـا ، ولا يوجـد نص في القرآن يلغي خلافته ، بل لم يتعرض الحكمـان إلى إبـداء نص من القرآن يلغيها ، فهما إذن قد خرجا على كتاب الحكومة . إنهما اتفقا على أن عثمان قتل مظلوماً ، وليس لهذا علاقة بتنحية علي عن الخلافة ، لأنه لم يقتلـه ولم يشترك في القتل ؛ والأولى أن يرد إليـه الأمر فيفعل فيـه كما يرى لا أن يعزل . ثم لعل علياً قد استنـد إلى شيء آخر ، وهو أن الحكمين اتفقـا على أن يحـدثـا الشورى ،

---

(١٢٤) الطبري ٤ : ٥٧

فينتخب المسلمون خليفتهم ، ولكن المسلمين لم يقبلوا بذلك ، فـالـذين كانوا مع الحكمين من أصحـاب علي وأصحـاب معـاويـة لم ينتهوا في ذلـك إلى شيء ، ولم يثبت رأي الحكمين في كتاب ، ولم تؤخذ عليـه الشهـادة فكأنـه لم يكن . وبقي الأمر معلقاً وكأن الطرفين في حل مما رآه الحكمان .

٣ ـ تفسير موقعة صفين وما حدث بعدها

إن ما تقدم من حوادث عن موقعة صفين وما قبلها وعن التحكيم يحتاج إلى تفسير . وعلى المؤرخ أن يحاول تعليل الأحداث وتفهم حقيقتها : كيف حدث أن عاد علي من موقعة صفين وقد أضاع الشيء الكثير ؟ وكيف عاد معاوية ، وهو كاسب بعد أن كان خسران ؟ كل ذلك يفتقر إلى التفسير والتعليل .

إن ما يقوي الحاكم وقضيته أن يكون إلى جانبه رجال مطيعون له مخلصون فاهمون عاقلون ، فيجب أن نعلل ما حدث برجال علي ووضعهم ، ورجال معاوية ووضعهم :

إن الذي أخسر علياً موقعة صفين إنما هم أصحابه بالضبط ، فمن كانوا يتألفون ؟ كان جيشه مؤلفاً من فريقين : فريق أهل الحجاز الذين سار بهم إلى العراق وعددهم غير قليل ، وفريق العراق وهم الذين كانوا في الحجاز يهجمون على عثمان ، يضم إليهم من كان في العراق فالتف حول علي .

لننظر في أهل العراق ، من هم ؟ إنهم يتألفون من فئتين ، فئة شبه متحضرة قد مارست بعض أحوال الحكم ، وفئة لا تعرف منها شيئاً ، أما الأولى فهم أهل الحيرة ومن كان في العراق قبل البعثة ممن كان تحت حكم المناذرة ، وهؤلاء كانوا مطيعين إجمالا لأمرائهم ، وكان النظام السائد بينهم هو النظام الكسروي . وكانوا يخضعون لمملكة الحيرة ، نعم إن مملكة الحيرة لم تكن كممالك الروم والفرس ، فهي عربية ، لكنها كانت تفهم حكم الأكاسرة والروم .

هؤلاء القبائل حريون بأن يسيروا مع علي كما كانوا يسيرون مع المناذرة طاعة وقبولا ، وهم حريون بأن ينظروا نظرة فيها الإجلال للحاكم والخضوع بين يديه . وكانوا حريين إذن بأن تتكون منهم شيعة علي ، شيعة مطيعة كانت تقول له : نحن أولياء من واليت وأعداء من عاديت ، وتحقق قولها . وسنرى أن هؤلاء غالوا كل المغالاة بعد ذلك في التشيع لعلي ، وكان باستطاعة علي لو كان كل جيشه منهم أن يدفع معاوية ويغلبه .

على أن هناك فئة ثانية وهي فئة الأعراب ، هؤلاء أتوا مع الفتوح ، إلى العراق ، واستقروا في الكوفة والبصرة ، وهم قبائل مختلطة من مضرية وربيعية ويمنية ، عاشوا في الجاهلية عيشة البادية والخصام والنزاع والغزو ، ثم جاء الإسلام ودخلوا فيه ، وكانوا على اتجاهين ، منهم من تمسك بالإسلام تمسكا تلازمه الشدة والتعصب . وآخرون لم يؤمنوا بالإسلام كما يتطلب الإسلام منهم . لم يكن الأعراب يستطيعون أن يقبلوا الحكم عليهم حكماً مدنياً ، وما كانوا يعرفون الحرب المنتظمة التي تجمع فيها الأعداد الغفيرة ، بل كانت حروبهم تبنى على الغارة الخاطفة ، يعتمدون المفاجأة في حروبهم ، يترأسهم رؤساء عصابات لا قادة جيوش ، المنطق عندهم ضعيف جداً ، والعاطفة شديدة جداً . لا يفهمون من الأمور إلا ظواهرها ؛ يتعشقون الرأي حيناً ثم ينبذونه حيناً آخر ، تعبد قسم منهم عبادة شديدة ، وتركوا الدنيا كل الترك ، لكن عقلهم لم يكن ناضجاً مختمرا . واستباح قسم آخر منهم المحرمات كل الاستباحة .

لنر الآن الدور الذي لعبوه : رأينا أول الأمر أنهم قتلوا عثمان لاعتقاد المتعبدين منهم أنه أخطأ ، ولاعتقاد البعض الآخر أن لهم حقوقاً في بيت المال يجب الحصول عليها ، واضطر علي إلى أن يقبل بالبيعة ، وأن يدخلوا في

أصحابه ، فرأى من المتعبدين منهم تعبدا وخشوعاً وتقى في العبادة لم ير مثله . وهو يقدر هذا كل التقدير . ولعل من الأسباب التي منعته من أن يعاقب قتلة عثمان أن بينهم هولاء المتعبدين . فقد رجا من الله أن يتوب عليهم . ولما رفعت المصاحف على رؤوس الرماح كان أمام علي أن لا يقبل بالتحكيم . لكن هولاء الأعراب ومنهم القراء المتعبدون لم يستطيعوا إلا الخشوع للقرآن والقبول به . واستعمل علي المنطق معهم ، فلم يُجدهم ذلك ، ولم يقبل عقلهم الحكمة التي كان يقدمها لهم علي . واضطروه إلى قبول التحكيم . ثم إن عقلهم القاصر جعلهم يفرضون على علي أبا موسى الأشعري لتقاه وعلمه وقضائه ؛ ولقد سبق أن بينا أن القضية ليست قضية قضاء بل توكيل . ثم عادوا من صفين مع علي بانقلاب غريب يحدث بينهم ، فإذا هم يصرخون : لا حكم إلا لله . وينقضون التحكيم الذي رفعوا إليه صاحبهم ، فماذا حصل ؟

لنتخيل هؤلاء المتعبدين وهم يسمعون ما يقال لهم من حجج ، إذ يقال : إن التحكيم خدعة من معاوية ، لأن حق علي بالخلافة قائم لا يدخل إليه الشك أبداً ، ولا يمكن أن يعرض على التحكيم . فالحكم يكون في أشياء ليست مقررة ؛ أما خلافة علي فقد أقرتها الأمة ، إلا بعض أفراد يجب أن يسيروا مع الأمة ، فكيف يحكم المحكمون بهذا ؟ يجب أن يطاع علي ، وأن يدخل معاوية وأتباعه في حكمه ، وإلا كانوا خارجين على الخلافة .

تأمل هؤلاء الأعراب في هذا الكلام ، فدخل في نفوسهم وتمسكوا به ، ولعل للسبئية هنا يدا في ذلك ، إذ رأت أن الأمر سيؤول إلى الوئام بين المقاتلين ، فلا بد من إثارتهم . وهم يستثارون بهذه الحجج .

وأجمل هؤلاء الأعراب فكرتهم الجديدة بقولهم : « لا حكم إلا لله » يريدون بذلك أن الله أعطى حكمه في إمامة علي على المسلمين ، وليس بعد

ذلـك حكم آخر ، فيجب أن يلغى التحكيم . وأخـذوا يخطئـون من قـال بـه ، ويخطئـون أنفسهم وعليـا وأصحــابــه ، وأقبـل علي إليهم ليرجعهم عن غيهم ، ويروي لنا الطبري[١٢٥] خبر ذلك ونحن نورد منه الفقرة المهمة :

« قال علي : فما أخرجكم علينـا ؟ قـالوا : حكومتكم يوم صفين . قـال : أنشدكم بالله أتعلمون أنهم (أي أصحاب معاوية) حيث رفعوا المصـاحف فقلتم : نجيبهم إلى كتاب الله ، قلت لكم إني أعلم بالقَوم منكم : إنهم ليسوا بأصحاب دين ولا قرآن . إني صحبتهم وعرفتهم أطفــالاً ورجــالاً ، فكانـوا شر أطفــال وشر رجال . امضوا على حقكم وصدقكم ، فـإنمـا رفع القوم هـذه المصـاحف خـديعـة ودهـاء ومكيـدة ، فرددتم عليّ رأيي وقلتم : لا بـل نقبـل ، فقلت لكم : اذكروا قولي لكم ومعصيتكم إياي فلما أبيتم إلا الكتاب ، اشترطت على الحكمين أن يحييـا ما أحيا القرآن ، وأن يميتا ما أماتـه ، فـإن حكمـا بحكم القرآن ، فليس لنـا أن نخـالف حكمـا يحكم بما في القرآن ، وإن أبيـا فنحن من حكمهما براء ، قــالـوا : فخبرنا أتراه عدلا تحكيم الرجال في الدماء ؟ فقال : إننا لسنا حكمنا الرجـال ، إنما حكمنا القرآن . وهذا القرآن إنمـا هو خـط مسطور بين دفتين لا ينطق إنمـا يتكلم به الرجال » .

وأقر الخوارج أمام علي بأنهم خـالفوه في شـأن رفع المصـاحف وقـالوا لـه : صدقت ، قد كنا كما ذكرت ، وفعلنـا مـا وصفت ، ولكن ذلـك كان منـا كفراً فقد تبنا إلى الله عز وجل ، فَتُبْ كما تبنا نبايعك وإلا فنحن مخالفون .

على أن قسماً منهم قنعوا بما قـالـه علي ، ورجعوا عن فتنتهم . وعـادوا إلى جيشـه ، أمـا القسم الأكبر فقـد تنحوا جـانبـاً عنـه ، وهم ينتظرون ألا يرسـل

---

(١٢٥) ٤ : ٤٨

رسله إلى دومة الجندل (مكان ملتقى الحكمين) . لكن علياً أرسل رسله إلى دومة الجندل .

وهنا ثار الخوارج وعينوا عليهم عبد الله بن وهب الراسبي ؛ وخرجوا إلى حروراء . وعدوا غيرهم كفاراً ، وطلبوا منهم أن يتوبوا ويعودوا إلى الإسلام . ومن عثروا عليه ، ولم يتب ، قتلوه وسلبوه كما يقتل الكفار . فلم يجد علي بدا من مقاتلتهم وردهم عما هم عليه . فسار إليهم ، وطلب منهم أن يعودوا عن غيهم ؛ فتراجع قسم منهم وانضموا إليه . وبقي آخرون فحاربهم وقتلهم عن بكرة أبيهم إلا ثمانية ؛ وتلك موقعة سميت باسم موقعة حروراء .

ويجب أن نؤرخ هذه المعركة قبل صدور قرار التحكيم . ولو أن نص أبي مخنف يدل على أنها حدثت بعده ، ذلك أنها لو حدثت بعد قرار التحكيم ورفض علي له ، لاختلف الأمر ولم يعد من موجب للتشاحن على التحكيم . وهنالك سبب آخر ، وهو أن بين من شهدوا الموقعة الخريت الناجي ، وهو ممن خرجوا على علي بعد التحكيم مباشرة ، وقد قال لعلي : يجب أن ترضى به ؛ فلما لم يرض خرج عليه . ولا يعقل أن يكون خرج عليه للتحكيم وحارب إلى جانبه في موقعة بعد التحكيم .

صدرت الحكومة إذن في أن يكون الأمر شورى بين المسلمين ، ينتخبون خليفتهم ؛ فلم يرض علي ولا أصحابه بذلك . وكان عليه في هذه الحالة أن يعود إلى القتال مع معاوية لإنهاء الأمر ؛ فما دام يرى أن الحكمين لم يصلا إلى نتيجة موافقة للقرآن والسنة ، فالعودة إلى القتال هي الأصل ؛ على أنه ما كان باستطاعته أن يعود إليه . ذلك أن أصحابه بعد أن حاربوا الخوارج في حروراء ضعفوا بعض الضعف . ولا بد ، والحالة هذه ، من لَمِّ شعثهم ؛ فرجع إلى الكوفة لينظم أمره ثانية .

ذلك هو الدور الذي لعبه الأعراب ، وهو يفسر لنا ضعف علي وخذلانه .

بعد أن ذكرنا وضع أصحاب علي ، فما وضع أصحاب معاوية ؟ لقد كان إلى جانب معاوية رجال لا يسألونه ما فعل وما يفعل .فمعظم العرب الذين كانوا في بلاد الشام متحضرون بعض التحضر ، ألفوا الحكم وطرائق الروم فيه ، ثم عاشرهم معاوية عشرين عاماً ، فعرفهم وعرفوه ، واستولى على أفئدتهم بذكائه ولباقته وحكمته ، فأطاعوه إطاعة عمياء ؛ فكان بإمكانه إذن أن يعتمد عليهم كل الاعتماد ، وألا يخشى منهم شيئاً .

بهؤلاء الأصحاب وبذكائه وحنكته ودرايته استطاع أن يكسب المعركة بعد التحكيم ؛ فقد ترك علي له المجال ليكسبها بتؤدة ، إذ انسحب علي إلى الكوفة وأخذ يهيئ نفسه للحرب ، فكان أمام معاوية أن يستعمل سياسته في كسب مناطق ضده كمصر والحجاز واليمن . ومعاوية يتقن انتهاز الفرص ، وإلى جانبه عمرو بن العاص الداهية . واتجه نظره إلى مصر أولا إذ إن مواردها في المال والرجال كبيرة جداً ، ومصر إن بقيت مع علي كانت في ظهر معاوية تضايقه وتزعجه ، وكان علي قد أرسل حين توليه الخلافة وقبل كل شيء محمد بن أبي حذيفة إلى مصر والياً . ولكن محمداً هذا قُتل ، فأعقبه علي برجل من أشد أصحابه وأكفَئِهم ، وهو قيس بن سعد بن عبادة الأنصاري ، وسار هذا إلى مصر ، فوجد الحالة مضطربة فيها ، فقد كانت هنالك طائفة عثمانية ، تقول بما يقول به كل من ثار لمقتل عثمان ، فكان من حسن دهائه أن جعل تلك الطائفة تسكن وتهدأ ، ولم يستعمل الشدة معها . ولما تمكن معاوية من النظر في أمر مصر بعد التحكيم ، وقد أخلى له علي الفرصة ، أراد أن يقرب قيسا إليه فمناه بالوعود ، لكن قيسا لم يقبل ، فعمد معاوية إلى إثارة العثمانيين في مصر عليه ،

فلم يستطع أن يوقع قيسا في الفخ ويزيله عن منصبه من مصر ليحل محله إلا بأن يقول في أصحابه : إن قيسا من رجالنا وهو منا قلبا وقالبا ، ولكنه يتظاهر بأنه مع علي . ولا بد من أن لعلي عيونا في جيش معاوية ، ومعاوية يعرف ذلك ، بل هو يتكلم أمامهم خاصة ليبلغوا ما سمعوه إلى صاحبهم .

فلما بلغ عليا هذا الكلام ، أرسل يطلب إلى قيس أن يحارب العثمانية ، فلم ير ذلك من المصلحة ، وامتنع وأعلم عليا أنه إذا كان لا يثق به ، فليعفه من منصبه . فخلعه علي من ولاية مصر ، وأرسل إليها محمد بن أبي بكر ، وكان هذا ما يبتغيه معاوية ، إذ إن محمداً ذهب إلى مصر لمحاربة العثمانية مما مكن عمرو ابن العاص أن يتفق مع العثمانية فيصبح محمد بين نارين : جيش معاوية وجيش العثمانية . فتشتت أمره ، وكتب إلى علي يستنجده . وما كان بإمكان علي أن ينجده بجيش ، فأرسل إليه مالكاً الأشتر ، وهو رجل قوي يخشى بأسه ، لكن معاوية أرسل من سمَّه في الطريق على ما قيل ، فلم يصل إلى مصر . وانتهت الحادثة بأن وقع محمد في قبضة جيش عمرو وقتل .

وهكذا استولى معاوية على مصر ، وشجعه هذا ، فأرسل البعوث أيضاً إلى الحجاز واليمن ، فاستولى عليها بعد مدة . ويقال : إنه أجرى صلحاً مع علي بعد التحكيم ، فهيأ جيشه خلال مدة الصلح ، وصار يطلق البعوث إلى علي في العراق لتحويل أصحابه عنه . ثم إنه في عام ٤٠ هـ أعلن خلافته في إيلياء (القدس) وأصبح أميراً للمؤمنين بعد أن كان يطلق عليه لفظ الأمير .

وهنا كان لا بد لعلي من الحرب ، فجهز جيشاً طليعة له بقيادة ابنه الحسن ، وأرسله لحرب معاوية على أن يلحق به بعد ذلك في جيش آخر .

لكن حدث آنئذ أن عبد الرحمن بن ملجم الخارجي اغتاله ، وهو في المسجد بحسام مسموم وبضربة غادرة .

وبالرغم من أن علياً كان يعرف مصيره المحتم ، فقد طلب إلى أولاده بألا يمثلوا بالقاتل ، وأن يحاكموه بشرع الإسلام ، فهو يتمسك بتفاصيل الشرع حتى في ساعة موته رضي الله عنه .

وسأله أصحابه : هل يبايعون الحسن ابنه ؟ فقال لهم : لا آمركم ولا أنهاكم ، وترك الأمر شورى بينهم .

٤ ـ سياسة علي

رأينا أن علياً قد مني بإخفاق في سياسته وخلافته ، ففي صفين وقع في براثن عمرو بن العاص ، وفي العراق اختلف مع الخوارج وحاربهم ، فشُلّت قوته حتى صار آخر أيامه يرى بعوث معاوية تأتي إلى عقر داره ، ثم يرى مصر تخرج من قبضة يده ، يتبعها الحجاز ثم اليمن . وفي كل ذلك إخفاق مروع فما سببه ؟

يكاد المؤرخون يتفقون على أن السبب هو أنه لم يكن يحسن السياسة ، ويأخذون عليه مآخذ ، فيرون مثلاً أنه أخطأ بعزله الولاة حين ولي الخلافة ، وأخطأ خاصة بعزل معاوية ، ويقولون : إن حسن السياسة كان يقتضيه أن يدعه ويدعهم ، ثم يتحين الفرص كما أشار عليه المغيرة بن شعبة وعبد الله بن عباس . ويأخذ عليه بعض المؤرخين أنه كان رجل حرب لا يرى حل الأمور إلا عن طريق الحرب ، والسياسي لا يستعمل الحسام إلا بعد أن يفل الرأي وينقطع ، ويأخذ عليه بعضهم الآخر أنه كان ضعيفاً مع قومه ، يخضع لهم ولا يسود عليهم .

تتجه هذه المآخذ الكبيرة نحو الدلالة على أن علياً لم يكن رجل دولة يهيمن على الحال .

لننظر إلى هذه المآخذ ولنر حقيقتها : ليس إنسان منا يشك في أن علياً كان ذكياً غاية الذكاء ، بصيراً بالأمور ، حصيف الرأي ، وكان أبو بكر وعمر وعثمان يعرفون ذلك فاتخذوه مستشاراً لهم ، وكيف يكون الحصيف العاقل

ضعيف السياسة ، والسياسة الصحيحة تستند إلى حسن الرأي ، والرأي يستند إلى العقل والحكمة ، وكان علي متصفاً بها ؟

لم يكن مرجع إخفاق علي في سياسته إلى أنه ضعيف في الرأي والمعرفة ، إنما مرجع إخفاقه أنه كان راشديا يتبع سياسة الراشدين في عصر مضطرب قلق ، لا يفهم أهله تلك السياسة . إنه عزل الولاة عن مراكزهم ، لا ريب في ذلك ، لكن عمر لو كان في مكانه ، ورأى أنهم هم الذين أساؤوا إلى سمعة عثمان ، وأن الشكاوى كانت تترى منهم ، لما قبل ببقائهم ، والراشدي ينظر إلى الحق والعدل والاستقامة وإعطاء أرباب الشكاوى مطالبهم قبل كل شيء .

ظن علي أن واجبه يقضي بألا يبقي على الولاة ، وهم الذين كانوا في جملة الأسباب الداعية إلى الفتنة ، ونحن نعلم ما كان يقال عن عثمان وأقاربه ، ومعاوية على رأسهم . فقد أطلق لهم عثمان اليد الطولى في عملهم ، فقيل إنهم استغلوه . وقد بويع علي على أن يعيد الحقوق إلى أربابها ، فظن أن من واجبه عزل الولاة وعزل معاوية ، وإلا لم يكن راشديا قواماً بالحق والقسط .

أما أنه رجل حرب فذلك صحيح أيضاً ، فقد كان شجاعاً بطلاً مغواراً في الحروب ، على أن ذلك ليس بداع للجوء إلى الحرب كل مرة ، فليس الإنسان البطل مضطراً إلى أن يلجأ إلى الحروب إلا حين لا يمكن إخماد الفتنة إلا بها .

وهنا يجب أن نرجع أيضاً إلى السيرة الراشدية ، فأبو بكر حين امتنع بعض العرب عن دفع الزكاة ، حاربهم حرباً في وقت كان في أشد الحاجة إلى الجيوش ليرسلها إلى بلاد الشام ، لأنه يرى أنه لا يجوز له التساهل في ذلك . والراشديون يلجَؤون إلى الحرب في سبيل الحق والعقيدة ، ولا يتساهلون في شؤون الدنيا أبداً . وعلي حارب من يعتقد أنهم خرجوا على الخلافة ، وعنده أنه لا يجوز له التساهل في ذلك .

أما ضعفه مع قومه ، فلئن كان ثمة شيء من هذا ، فهو يرجع أيضاً إلى أنه من الراشدين ، فالراشديون يتبعون مبدأ الشورى كما ذكرنا ، يستشيرون أصحابهم وينزلون عند رأيهم . وقد رأينا عمر يختلف مع مستشاريه في أمر الفيء ، فلا يقضي فيه إلا بعد التحكيم بينه وبين مستشاريه . وكان جيش علي يجمع على الرأي ، فلا يستطيع الخليفة أن يخالف الإجماع لا ضعفاً وخذلاناً ، بل نزولا عند رأي الجماعة .

كان علي بهذا خليفة راشدياً بكل ما للكلمة من معنى ، والموقف الوحيد الذي يبدو فيه غير راشدي هو موقفه من قتلة عثمان . فلماذا لم يعاقبهم بما أنزل الله ، ولماذا تركهم يرتعون ؟ إن تبرير موقفه منهم صعب بعض الصعوبة . والظاهر أنه قدر في الأيام الأول أنه ليس في الإمكان أن يأخذهم بالعقوبة ، وهم أصحاب الحول والطول ، وكان ينتظر فرصة لذلك ، ثم عاشر بعضهم فوجدهم عباداً متهجدين مخلصين لله أكثر ما يمكن أن يخلص له ، فكيف يعاقب رجالا لا همّ لهم إلا خدمة الله والدين ، ثم إن الزمن فاته ، وسفك أصحاب عائشة دم كثير من قتلة عثمان ، وثارت النعرات القبلية عند أهل أولئك القتلة ، فكان لا بد من إيقاظ فتنة عظيمة ، إذا نفذت العقوبة في الباقين من القتلة . فكان يجد نفسه أكثر تراخياً في ذلك يوماً بعد يوم . وإليكم تأييداً لقولنا : يقول الغزالي[١٢٦] « على أن تسليم قتلة عثمان على كثرة عشائرهم واختلافهم بالمعسكر يؤدي إلى اضطراب أمر الإمامة في بدايتها ، فرأى التأخير أصوب » . ثم إن علياً لا يعتبر كل من اشترك في حصار عثمان مسؤولاً عن قتله ، فموقفه من محمد بن أبي حذيفة ومحمد بن أبي بكر وعمار بن ياسر والأشتر وتعيينه لهم على مصر يشير إلى أنهم في نظره ليسوا من قتلة

(١٢٦) إحياء علوم الدين ١: ١٠٢

عثمان ، بل من الذين أخذوا عليه بعض مآخذ يدل على صحتها استغفار عثمان منها .

ولئن كان يخيل أن موقف علي من قتلة عثمان قد لا يتفق كل الاتفاق مع راشديته ، فإن مجمل سيرته سيرة الراشدين لا ريب في ذلك ، بل نحن نقرأ في سيرته تمسكه بالعدل والحق تمسكاً شديدا ، فهو يرى أن الناس سواسية ، وأنه لا اختلاف بينهم ، فهاهو ذا يقضي بأن يكون توزيع الغنائم التي ترد بيت المال بالتساوي بين أفراد الأمة ، وقد طبق هذا المبدأ في عصره بالرغم من الصعوبات الكبيرة التي كانت تحف به ، وكان شديدا على نفسه وأهله . وينقل الطبري لنا[١٢٧] هذه الحادثة التي تدل أكبر دلالة على ما نقول : « دخل يوماً وقد زينت ابنته ، فرأى عليها لؤلؤة من بيت المال قد كان عرفها فقال : من أين لها هذه ؛ لله علي أن أقطع يدها » ولم يثنه عن قطع يدها إلا أن خازن بيت المال أعلمه أنه هو الذي أعطاها إياها .

إن عليا كان على الاستقامة والعدل والرشد والحق والشورى ، لا ريب في ذلك . وقد يقال : إن كان الأمر كذلك وثبت أن علياً راشدي ، فمن أين أتى إخفاقه ، وهو يحقق العدل والحق ؟

ليس الأمر أمر حق وعدل ، بل اختلاف العصر . اختلف عصر الخلفاء الراشدين ، وأتى عصر جديد غير عصرهم ، فتناول هذا الاختلاف كل شيء : تغير في الجماعات المحيطة بالخليفة ، فهم غير أصحاب أبي بكر وعمر ، فأولئك الذين تشربوا بروح العدل والاستقامة استبدلوا في عصر علي بجماعات جديدة يغلب فيها عنصر الأعراب والموالي ، وشتان بين الفئتين ؛ ثم تغير في مركز الخلافة إذ انتقل من الحجاز إلى العراق ، من الحجاز حيث السنة النبوية

---

(١٢٧) ٤ : ١٢٠

المطهرة إلى العراق حيث تتحكم المصلحة والنزعات الشخصية ؛ وتغير أيضاً في الأحوال المادية ، فعصر الراشدين الأول عصر تقشف وزهد ؛ أما عصر علي فقد أصبح عصر ثروة عمت الناس ، ودخلت في حياتهم ، فغيرت طرازها وعدلت فيها ، ثم تغير في الأفكار والمذاهب ، فقد كان الناس أولا على أفكار واحدة ومذهب واحد ؛ ثم ها هم أولاء في عصر علي ينقسمون شيعاً ومذاهب ، ينحاز الواحد منهم إلى فئة أو رأي ، والآخر إلى خلافه ، لا سيا وابن سبأ قد أدخل فيهم أفكاراً غريبة .

حدث إذن انقلاب في كل شيء في عصر علي : في الجماعات ، ومركز الخلافة ، والآراء ، والمذاهب ، والوسائل المادية ، فكأنها ثورة جديدة أنشأت عنصرا جديدا . وخطأ علي أنه لم يتلون بلون ذلك الجيل ، وأنه لم يفهم هذا التطور الحادث ، بل كان مشبعاً بجبلته الأولى الراشدية ، فالعصر فاته ، وروح الزمان كانت تسير على غير ما كانت تسير عليه . وكان صعباً عليه كل الصعوبة تطويع نفسه لهذا الانقلاب الجديد ، بل آثر الإخفاق في كل شيء على الإخفاق في راشديته وعدله . لم يكن رجل ذلك العصر ، إنما كان معاوية ذلك الرجل ، وهكذا أخفق علي من حيث أفلح معاوية .

ولئن كانت السياسة هي المطاوعة لروح العصر ومسراه ، فإن علياً لم يكن سياسياً ، وإن كانت السياسة حسن الفهم والدراية والعقل ، فعلي كان على درجة عظيمة في ذلك . وعلى المرء أن يختار أحد المذهبين ، وينظر إلى علي بمنظار مذهبه ، فيكون عنده إما سياسياً أو غير سياسي . والكلمة الفصل : إنه كان يكون من خير رجال السياسة ، لو بقي عصر الخلافة الراشدية كما كان عليه في أيامها الأول . أما والعصر قد تغير فمذهبه في السياسة لم يعد ملائما ، لذلك عد غير سياسي .

٥ ـ خلافة الحسن بن علي

أما الحسن بن علي فواجه الوضع نفسه فماذا يفعل ؟

إن نظرة الحسن غير نظرة علي ، إذ كان أصغر منه في السن وألزم لحوادث العصر . وكان ينظر إليها بمنظار رجال ذلك الجيل . وهكذا وجد أنه لا قبل له بتولي الخلافة ، ذلك أن شروط العصر كانت لا تلائم نفسه ، ورأى أنه ينبغي له ألا يثق بأصحابه ؛ وقد عرفهم وعرف ما قاساه والده علي منهم . ويبدو لي أنه كان في نفس الحسن كثير من الأسى على عثمان ، ومن الغيظ على قتلته أو مسببي قتله . وكان قد حاربهم يوم الدار وعرفهم على حقيقتهم . وطبيعي أنه لم يكن يحب صحبتهم . وهكذا آثر أن يترك الخلافة لغيره على أن يبتلي بهم ، وهو يكرههم .

وأقدّر أنه وجد أن معاوية خير لهذا العصر منه ، ومعه من الأصحاب من يثق بهم ويستطيع أن يشق بهم طريقه ، فكان في نفس الحسن أن يسلم الأمر لمعاوية ، ولم يكن في ذهنه أن يقاتل . ويظهر لنا عدم ميله إلى ذلك منذ يوم بيعته ، وهذا ابن شهاب الزهري يقول : « بايع أهل العراق الحسن بن علي بالخلافة ، فطفق يشترط عليهم الحسن : إنكم سامعون مطيعون تسالمون من سالمت وتحاربون من حاربت[١٢٨] » .

وفي نص آخر : « إن أول من بايعه قيس بن سعد قال له : ابسط يدك أبايعك على كتاب الله عز وجل وسنة نبيه وقتال المحلّين ، فقال له الحسن :

---

(١٢٨) الطبري ٤ : ١٢٣

على كتاب الله وسنة نبيه ، فإن ذلك يأتي من وراء كل شرط فبايعه[١٢٩] » .

ويبدو من هذين النصين بوضوح أن الحسن كان يبغي الصلح . ويعني ذلك أن يصبح معاوية هو الخليفة .

وقد سارت الأمور بهذا الاتجاه ، وكان مع الحسن جيش مكون من أربعين ألفاً مصممين على القتال ، متشددين فيه أكثر من ذي قبل ، برئاسة قيس بن سعد وابن عباس .

ويدعي بعض المؤرخين بأنه ألقي على الحسن معول ، وهو في خيمته ، فدفعه ذلك إلى كره القتال ، والصلح مع معاوية . أما الحقيقة فإن هذا المعول الذي ألقي في ظروف مجهولة حدث بعد أن شرع في مفاوضة معاوية ، وإلا فمامعنى إلقاء المعول من قبل جيشه تعبيراً عن سخطهم عليه مع أنه سائر إلى حرب عدوهم ؟ إن الحسن أراد أن يوقف القتال ، وأرسل إلى معاوية ، وكان قد اتجه إلى العراق ، يطلب إليه إيقاف القتال ، كما أن معاوية كان في نفسه الأمر ذاته ، فتم الاتفاق بين الطرفين ، وسمي العام عام الجماعة .

ويتهم الحسن بأنه أراد الصلح على شرطين ، هما إبقاء مال بيت المال معه ، وألا يسب أبوه وهو حاضر . والشرط الأول وهو استبقاء خمسة ملايين درهم من بيت المال معه يشين من إنصافه وعدله على ما يظهر ، لكننا إذا نظرنا إلى الأمر بمنظار روح ذلك العصر ، فإنا نرى أن الحسن كان يرأس أسرة كبيرة ، ولهذه الأسرة حقوقها من بيت المال ، ووالده علي بن أبي طالب لم يوزع مال بيت المال في عائلته كما وزعه عمر بن الخطاب فيهم ، بل سواهم بالناس الآخرين ، وكان في حالة حرب ، فكان يوفر ما في بيت المال للحرب ، فكان من حق هذه الأسرة أن تأخذ ما كان من حقها وأُجِّل دفعه لها

(١٢٩) الطبري ٤ : ١٢١

لظروف خاصة . وليس المال الذي استبقاه الحسن هو لنفسه فحسب ، بل له ولأهل بيته ولأصحابه . ونحن نعرف بأن عدد أصحابه كان كبيرا ، وأن عودتهم من الحرب وإقامتهم في بيوتهم يكلف الكثير من المال ، أفليس حرياً بالحسن أن يستبقي هذا المبلغ الذي هو من حق أولئك المحاربين فيوزعه بينهم . مهما يكن من أمر فإن الحسن بن علي كان في الإسلام ركنا للتفاهم والجماعة ، وقد فهم تطور العصر فسار معه ، فجمع المسلمين على خليفة بعد أن كانوا مختلفين متقاتلين ، وبذلك أحسن كل الحسن .



العوامل التي أدت إلى انتقال الحكم من الراشدين إلى الأمويين

لعل القارئ ، بعد أن يستعرض ما أوردناه عن فتنة عثمان وما تلاها من أحداث ، يتساءل لماذا دخلنا في كل تلك التفاصيل ، ونحن نتصدى للبحث عن الدولة الأموية ؛ ولعله يقول : أما كان يجزئك أن تلخص ذلك تلخيصاً تنتهي منه إلى تكون الدولة الأموية ؟

يحق للقارئ إلقاء هذا السؤال . فالذي كان عليه المؤرخون هو أن يفتتحوا تاريخ الأمويين بلمحة يسيرة عن فتنة عثمان ووقعة الجمل وخلافة علي ابن أبي طالب . لكن هل كان ذلك كافياً لتفسير تكون الدولة الأموية وانتقال الحكم من الراشدين إلى الأمويين ؟

إن انقلاباً عظيماً حدث في تاريخ الإسلام بتغير الدولة وانتقال الحكم . ولا يجزئنا أن نفسر هذا الانقلاب بمقتل خليفة وبمعارك حدثت بعد هذا المقتل . فالذي يهمنا من وجهة النظر التاريخية أن نعرف لماذا آلت تلك المعارك إلى تغير في الدولة وانقلاب في الحكم .

ولو رجعنا إلى سياق الحوادث ووزن المعارك وأثرها في التطور ، لما رأيناها تدل على الانقلاب الذي حدث أو تفسره . فموقعة صفين لم تكن في جانب معاوية ، ولو أنه افتدى نفسه فيها بالخديعة من هزيمة نكراء ، وهو لم يكن من القوة في الجيش بحيث يستطيع أن يغلب العراق والحجاز معاً .

يجب أن نقرر حقيقة ملموسة ، وهي أن الحكم الأموي لم ينصب نفسه بقوة السلاح وغلبة الجيش ، بل بصلح مع الخصوم وتراض معهم . فليست المعارك إذن هي التي أدت إلى إقامة الحكم الأموي .

ولو سلمنا جدلاً أن الوقائع أدت إلى تكوّن الدولة الجديدة ، بالظاهر الذي يعرضها به المؤرخون ، لما عرفنا منها لماذا آلت الأحداث إلى انتقال الحكم من الراشدين إلى الأمويين خاصة ، ومن المدينة إلى دمشق بالأخص . وقد يخيل أن لشخصية معاوية الأثر الأكبر في ذلك . لكن التاريخ اليوم لا يرى أن بوسع الأفراد أن يغيروا الدول بمحض شخصيتهم ومقدرتهم . فلو كان الشأن شأن معاوية ونبوغه ، لكان من الحق أن يقال : إن علي بن أبي طالب يتفوق عليه بالنبوغ ، أو هو على أقل تقدير لا يقل عنه نبوغاً . ولم يكن لمعاوية أن يستخلص منه حكم الدولة الإسلامية بمجرد نبوغه .

لقد كان ذهني ، قبل البحث ، متجهاً إلى أن الأحداث التي سبقت الحكم الأموي لا تُفسر تفسيراً شافياً ـ بالصورة التي يعرضها بها المؤرخون ـ الانقلاب الهائل الذي حدث ، وأن عوامل تكمن من ورائها ، ويجب كشفها . فخيل إلي أنه ينبغي أن أستعرض هذه الأحداث حين البحث عن الدولة الأموية ، وأن أستخرج منها العوامل الكامنة ، فكان لا بد لي إذن من أن أعمد فيها إلى دراسة مفصلة دقيقة أبدأ بها البحث .

لعله تبين لنا بعد هذه الدراسة التفصيلية أن الخطأ في التفسير كان من أن الفكر اتجه بالمؤرخين ، وعلى رأسهم الواقدي وأبو مخنف وابن إسحق ، إلى أن عوامل فتنة عثمان والدافعين إليها كانوا في المدينة ، وأن الصحابة هم الذين دفعوا إليها وحضوا الأمصار على القيام بها ، وأن لأخطاء عثمان في الحكم نصيباً كبيراً فيها .

إن هذا الاتجاه من المؤرخين أفسد على التاريخ تفسير الفتنة ، ومن ثَمَّ تفسير الانقلاب الذي حدث في دولة الإسلام ، فاختلاف الصحابة وتنازعهم وأخطاء عثمان ، إن حدثت كما رواها به هؤلاء المؤرخون ، ما كان لها أن تؤدي إلى انتقال الحكم من الحجاز إلى الشام ، ومن الراشدين إلى الأمويين . وليس لها أن تفسر ذلك . مهما كانت خطيرة بعيدة الأثر .

ويجيء سيف بمعرفته واطلاعه ومصادره الدقيقة في بني تميم موافقاً للأخبار الصحيحة المروية عن شهود الحادث والمشتركين فيه ، فيعطينا ما نبتغيه من أخبار مدللة مفسرة ، فيعرض لنا دور عبد الله بن سبأ في تحريك الفتنة في الأمصار حيث يلقى أذناً صاغية من المقاتلين وهم من أهل الجيل الجديد ، ويلمح لنا بموقف الأعراب ومشاركتهم في الفتنة مشاركة أساسية إلى جانب السبئية . ويفسر لنا الأحنف بن قيس خروج عائشة والزبير وطلحة على علي بن أبي طالب لأنه « بدّل » ، أي أنه لم يسر بحزم على نهج الخلافة الراشدية في إحقاق الحق وضرب الباطل .

وفهمنا من سيف ومن الأحنف خفايا في الأحداث ما كانت مجلاة لنا . فصرنا قادرين على أن نستنتج منها ما يمكن أن يفسر به الانقلاب الكبير الحادث من انتقال الحكم من دولة إلى دولة . وإليك ما يمكن أن نستخلصه من عرض الأحداث التي أوردناها مقدمة للدخول في تاريخ الدولة الأموية ، ومن واقع الأمور في ذلك العصر :

حدث في عصر عثمان تغير كبير كان حرياً بأن يؤدي إلى تغير في صفة الحكم وتناول هذا التغير أموراً كثيرة .

أولا ـ تغيرت رقعة العالم الإسلامي بنتيجة الفتوح بحيث لم تعد المدينة صالحة لأن تكون عاصمة لتلك الرقعة الكبيرة ، إذ إنها أصبحت نائية عن

أطراف تلك الرقعة ، ولا تستطيع أن تتحكم فيها . وأصبحت دمشق أصلح لأن تتخذ مقراً للعاصمة .

ثانيا ـ تغير مركز الثقل أيضاً في اقتصاد الدولة ، فالحجاز أصبح يعيش على ما تأتيه به الأقطار المفتوحة من غنائم ، وليس له أي أثر اقتصادي فيها ، اللهم إلا أنه صاحب السلطان في توزيع دخل الدولة . وهذا وضع غير طبيعي .

ثالثا ـ تغيرت طبيعة الحياة المادية ، فانتقل الناس من حياة الزهد والتقشف التي كانوا يعيشون عليها في عهد الرسالة والخليفتين الراشدين الأولين ، إلى حياة البذخ والترف التي كانت لا تتفق مع صفة الحكم واتجاهه .

رابعا ـ حدث تغير في المجتمع له شأنه ، فقد ظهرت طبقة الأعراب والمرتدين التي كانت منزوية عن المشاركة في شؤون ذلك المجتمع بأثر من الخليفتين الأولين . وكان لظهورها ومشاركتها الآن أثر كبير في قلب أحوال ذلك المجتمع ، لا سيا حين توقفت الفتوح عند حد زمني كان يجب أن تقف عنده قبل أن تستأنف .

خامسا ـ وحدث في المجتمع تغيرٌ أكبر ، ذلك أن جيلا جديدا من الناس ظهر ، وأخذ يحتل مكانه في المجتمع ؛ وهو غير جيل الصحابة ، جيلٌ يعيش في عصر غير العصر الذي كانوا يعيشون فيه ، ويتصف بما لا يتصفون به ، فهو جيل فائر ثائر لا يرضى بالواقع الذي كان يتسم به جيل الذين سبقوه ، فقد اعتاد على غير ما اعتادوا عليه .

سادسا ـ من كل ذلك تكونت عقلية جديدة ومفهوم جديد للحياة ، وهو مفهوم قد ابتعد عن العقلية التي كانت سائدة في عصر الراشدين الأولين ،

فأصبح لا يفهم تلك العقلية ، ولا يستطيع تشربها ، ولا يسعه أن يذعن لحكمها .

وينبغي لنا أن نقول هنا : إن حكم الراشدين حكم سبّاق لزمنه بشكل عجيب . وقد كان فريداً في ذلك العصر بمفهومه ، فهو حكم الشورى ، وكان الحكم في العالم آنذاك فردياً في كل مكان . وهو حكم المساواة والعدل ، وكان الحكم في ذلك العصر حكم الاستبداد والسيطرة لفئة على فئة . وشكل الاقتصاد في حكم الراشدين عجيب في ذلك العصر أيضاً ، فهو اقتصاد مبني على توزيع مال الأمة على أفرادها جميعاً ، سواء منهم المقاتل في جبهات القتال ، أو المقيم الذي لا يستطيع القتال لسبب من الأسباب ، ولم يكن ذلك الاقتصاد مألوفاً آنذاك . هذا وحكم الراشدين في زهده وتواضعه ما كان يستطيع أن يقف أمام المتآمرين على الخليفة ، فليس بين يدي الخليفة جيش أو شرطة تدافع عنه .

من كل ذلك ما كان بوسع حكم الراشدين أن يستمر طويلاً ، فالمجتمع الجديد بجيله الجديد وبعقليته الجديدة ـ إن اقتصرنا على العرب ولم نتعدهم إلى غيرهم ممن كانوا أقل منهم فهماً للحكم الراشدي ـ لم يكن مؤهلاً للاستفادة من ذلك الحكم والانطباع به ؛ فكان لا بد من أن يحل محله حكم جديد بعقلية تشابه عقلية الجيل الجديد واتجاهه ومفهومه للحياة .

وخوّل هذا الاتجاه الجديد أن يستلم هذا الحكم رجل من رجال أسرة كانت في الجاهلية مقاربة في عقليتها ومفهومها للصفة التي كان يتطلبها ذلك المجتمع الجديد . لقد كان معاوية حقاً يمثل هذا الجيل في مفهومه وعقليته ورغباته في الحياة . وكانت بلاد الشام أهلاً لأن تكون مركزاً وعاصمة لهذا المجتمع الجديد ، فأهلها من العرب كانوا في عهد الغساسنة يعيشون على أسلوب من الحضارة والتنعم ، والحكم يشابه ما يتطلبه الجيل الجديد . وهم في هذا أصلح من أهل

العراق ، لأنهم أعرق منهم في المدنية ، فالعرب سكنوا الشام وعرفوا جو الحضارة منذ عهد بعيد ؛ وكان الرومانيون يشركونهم حيناً في حكم الشام منذ أن استولوا على الشام ، وما كان الأكاسرة يفعلون مثل ذلك مع عرب العراق ، لأن الأكاسرة كانوا يسكنون العراق ، وما كان الرومان يسكنون الشام إلا فاتحين أو مهاجرين .

كانت طبيعة الأمور إذن تقضي بأن يتقدم أهل الشام للقبض على الحكم الذي كان يُفلت من يد الراشدين . وأتت الظروف الملائمة لذلك : من وجود معاوية بينهم منذ عشرين سنة ، ومن كونه ولياً لعثمان في أخذ الثأر من قتلته ، ومن كونه قائداً محنكاً قديراً نابغة .

وزبدة القول : إن الفتنة التي أودت بعثمان إنما كانت تعبيراً عن جَيَشان المجتمع الجديد بأفكاره الجديدة واتجاهه الحديث ، وإن موقعة الجمل إنما كانت تعبيراً عن المقاومة التي اندفع فيها المتشددون المتمسكون بالحكم الراشدي ، يريدون أن يعيدوه إلى صفائه وتجرده ، وإن موقعة صفين إنما كانت تعبيراً عن أهمية الشام ومكانته في العالم الإسلامي ، ولفتاً للنظر نحو ما يستطيع أن يقدمه للمجتمع الجديد من حلول لمشاكله وتحقيق لرغباته .

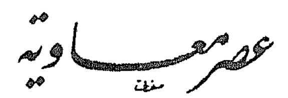
ولقد دافع الحكم الراشدي عن نفسه في موقعة الجمل ثم في موقعة صفين ، لكن الزمن فاته ، فلم يستطع التشبث في الدفاع طويلاً . ورأى ممثله الأخير الحسن بن علي أن الصلح أجدى من القتال ، وأن معاوية والشام يمثلان العصر الجديد ويتلاءمان معه ، فعليه إيقاف القتال بين المسلمين وجمع أمرهم « بجماعة » تسري على أسلوب ذلك العصر .

على أن « عام الجماعة » وانتقال الخلافة إلى الأمويين لم يقض على كل المشاكل ، فإن روح الخلافة الراشدية استمرت عند علماء الدين في شكلها

الحقيقي متصديةً معارضةً ، واستمرت عنـد الخوارج في شكلهـا المبـالغ المتطرف مصـارعـة مقـاتلـة . ووقف العراق والحجـاز يتحسران على ضيـاع الحكم منهما فيحـاولان إعـادتـه . وتصـدى العلويـون لبني أميـة لأنهم استخلصـوا الحكم من أيديهم . وأحدثت آراء ابن سبأ أثرها هنا وهناك فخلقت مشاكل للأمويين .

وهكذا نشأت الدولـة الأمويـة معبرةً عن العصر الجـديـد وحـاجـاتـه ، ثم صادفت من المصاعب ما قدمته لها الأحداث التي أسلمتهـا الحكم . فهي مـدينـة لتلك الأحداث ببؤسها ونعيمها معاً .





١ ـ نظام الحكم في عهد معاوية وسياسته

رأينا حال العراق ، وجماعاته المختلفة ، ومذاهبه واتجاهاته في عهد علي ، ورأينا حال الشام مع معاوية ، وتكتله حوله وإطاعته له ، ثم أصبح معاوية خليفة للمسلمين جميعاً ، خليفة على الشام والعراق . بإمرته جماعات مختلفة ومذاهب متعددة وأقطار متضاربة ومصالح متنازعة ، فهل أخفق معاوية حيث أخفق علي ، وهو يتعرض لمشاكله نفسها ، وهي تتطلب الحل ، وإلا وقع تحت رزئها ؟

إننا نعلم أنه لم يخفق في حكمه وقد استمر على الخلافة عشرين عاماً ، والمشاكل والعقد تحل أمامه بسهولة مع الجهد الذي تقتضيه ، فكيف تيسر له أن ينجح فيما أخفق فيه علي ؟ .

نعم إنه استلم حبل الجماعة وهو منعقد ، وكان علي قد استلمه وهو مفروط ، وهذا الظرف كان في مصلحة معاوية ، إلا أن العقد الأخرى كانت لا تزال أمامه فكيف حلها ؟

إن طبع معاوية وصفاته النفسية وعقليته كانت في المستوى الذي يوفي مسائل تلك الساعة حقها ، فهو رجل ذلك العصر . كان كفؤاً بالإدارة ، إذ عاناها عشرين عاماً قبل أن يصبح خليفة ، فأحسنها وعرفها وعجنها . ثم كان كفؤاً بالحرب ، فقد حارب الروم فغلبهم في مواقع كثيرة ، وقد حارب عليّا وكسب في المرحلة الأخيرة من حربه معه .

ثم إنه عارف بالرجال ، يفهم نفسيتهم وأطوارهم ، ويمتزج بتلك النفسية والأطوار فيسيرها نحو هدفه ، ويحسن التصرف بها كل الحسن ، يسوس الناس بما ينبغي أن يساسوا به ، فيقبلون عليه متوددين طائعين مقدرين ظروفه .

وهو بعيد النظر كل البعد ، فهو لا يدرس مسائل الساعة وحدها ، بل يرى من خلالها خطوطاً للمستقبل ، عليه رسمها ووضعها موضع التنفيذ .

هذا البعد في النظر والعمق في درس الأشياء يرافقه صبر شديد ، وتحمل للمشاق دون تضجر وتأفف ، ويرافقه أيضاً حلم شديد وتواضع كبير يصل به إلى أن يفتح صدره لجليسه ويرفعه إلى أكثر مما ينبغي . وهذا يرضي الجليس ويرضي العربي خاصة . ومعاوية بعد ذلك يعمل فكره وسياسته في كل أمر ، فيدرك بالسياسة مالا يدرك بالسيف . والسياسة عنده طويلة الباع ، بعيدة الأغوار ، تتناول كل تفصيل ، وتنظر إلى كل خبر ، فكأنه يود أن يطلع على كل شيء . ونضيف إلى ماتقدم كرمه ، فقد كان كريماً لا يداني في كرمه ، فالأموال تغدق من بين يديه دون حساب ، وهو لا يعدّها حين يعطيها ، لكنه يحسن التصرف فيها ، فلا يعطيها إلا إذا عادت عليه بالفائدة ، ولا يتصرف فيها إلا في محلها ، فهي خادمة له تؤدي أوامره وتعطيه غاياته . وكان معاوية سيداً عربياً يتحلى بكل المزايا التي يجب أن يتحلى بها السيد العربي ، مع سؤدد وعظمة ، وهيبة وفصاحة في اللسان ، وتجوال في المعاني والأفكار ، فلا يدع إنساناً يسبقه في بلاغته إلا متغاضياً عنه أو متواضعاً أو متساهلاً . وسياسته عملية ، فهو يعرف من أين تؤكل الكتف ، وكل شيء عنده يلبس لباس السياسة ، على أنه لباس زاه جميل .

بهذه الصفات قابل المشاكل التي اعترضته . وماذا كان أمامه ؟ كان أمامه رجال كبار القدر لهم شرف الصحبة ، وكان يعرف كيف يرفع من منزلتهم

ويعطيهم حقوقهم ، وهم راضون ، ولا يدع أحدهم ينقم عليه عملا أو قولا . ثم أمامه أهل البيوت الكبيرة ، وهؤلاء يحبون الرفعة والمال والبذخ ، وكان يعطيهم الكثير ، وهو يظهر على نفسه أنه مقدر لعظمتهم ، يبث فيهم شيئاً من الزهو والإعجاب بأنفسهم وبالخليفة أيضاً .

ثم أمامه أعراب يجب أن يسبقهم إلى غايتهم ، وأن يقف أمام تجاوزهم الحدود ، وكان يسبقهم ببعد نظره وغوره ، يدهشهم بفصاحته وانطلاق لسانه وأفكاره . ثم أمامه ذلك الخلاف في الآراء والمذاهب والنزعات ويقتضي منه التسامح والتغاضي'، لا التشدد والتزمت ، إلا إذا قصد الخصام ، وهو يستبعد القتال إلى أقصى أجل . ثم أمامه أقطار مختلفة من الشام إلى العراق إلى الحجاز ومصر وفارس والمغرب ، يجب أن تدارى وأن يدارى كل واحد منها بكيفية تلائمه ، لا بميزان واحد ، وكان قديراً على تلك الملاءمة . وهكذا نرى أن معاوية أحسن وضع خطته وتنفيذها أمام الظروف والجماعات المحيطة به .

وبعد فلنستعرض النظام الإداري والسياسي الذي وضعه ، فهذا النظام قد خَوَّله مجابهة الظروف والخروج منها مظفراً ميموناً .

إن حكومة معاوية إسلامية بشرعها وعرفها ، متلائمة مع العصر الجديد كل التلاؤم . وأول ذلك أن الخليفة خليفة يحكم باسم الإسلام ، لكنه في الوقت نفسه ملك متوج محاط بالأبهة والفخفخة . وهو ملك وخليفة ، ذو سلطان واسع في يده كل شيء ؛ غير أنه سلطان متساهل يظهر بمظهر الديمقراطية ، بالرغم من ذلك الإطار من الهيبة والعظمة ؛ إنه سلطان مسايس مداهن ، لكنه سلطان قوي .

وانعدم في هذا السلطان مبدأ الشورى على ما عرف عليه عند الراشدين ،

لكن عوّضت الشورى بشيء آخر ، فالنـاس يتكلمون بحريـة فيعرضون آراءهم ، ويهتم الخليفة بها كل الاهتمام ، ويناقشهم فيها ، ويحقق ما يمكن تحقيقه منهـا . والحكم يعتمـد على مستشـارين أكفـاء ، وكتّـاب قـادرين ، أطلقت يـدهم في العمل ، ومنحهم الخليفة ثقته ، وشدّهم بسلطـانـه . ولا بـأس عنـده أن يكون منهم نصارى ، إذا كانوا عارفين أمور الإدارة معرفة تفيد الـدولـة . والحكم ليس متمركزاً في شخص الخليفة ، فمملكته واسعة ولا يستطيع أن يضطلع بكل أمر . وهو يرسل ولاته على الأقطار ويطلق لهم اليـد في كل شيء ، ولا يحـاسبهم في أعمـالهم ، إلا إذا وقعـوا في الخطـأ الشـديـد . وهـو لا يـولي إلا من وثـق بـه ، ولا يعطي السلطان إلا لمن لا يخشاه ، أو لمن لا يخشى أن يطغى سلطانه على سلطـان الخليفـة . فمن يختـارهم ليسـوا حريين بـأن تعلـو نفـوسهم إلى منزلـة المطالبة بالخلافة ، وهو لم يعين من بين الولاة رجالا من كبـار بني أميـة إلا في مناطق لا خوف منها على سلطانه ، ولم يعين من كبـار أصحـاب البيوتـات أو الصحابة ممن يمكن أن تطمع نفسه في الخلافة .

وولاته أكفاء قادرون على العمل ، ينتخبهم من أعظم الرجـال ؛ حتى إذا لم يجد بين يديه رجلا عظيما ، أرسل من يعهد فيه الكفاية إلى ولايـة صغيرة ، فـإذا ظهرت منـه مقـدرة ومـوهبـة رفعـه إلى ولايـة أكبر ، حتى يبلغـه ولايـة الأقطار المهمة .

وهو يترك لولاتـه الموثـوقين عنـده أمـور الإشراف على القضـاء والجبـايـة وبيت المـال ، فهو يرى أنهم يجب أن يكونـوا ذوي حـق كبير في العمـل ، وألا يحد سلطانهم كيلا تضطرب ولايتهم .

أما الجند عنده ففرقتان كبيرتان : الفرقـة الأولى الشرطـة ، وهي لحمـايـة الخليفة والمدافعة عنه في الملمات ، يختارها بنفسه أو يختارهـا لـه من يثق بـه ،

ويدفع لها الأجر للحماية عن نظامه . والفرقة الثانية هي الجيش ، والجيش للثغور والجهاد ، وقد يوجه ضد الثائرين .

هذا هو النظام بالإجمال لا بالتفصيل . ولنا أن نتساءل الآن ، ما هي الصفة العامة لهذا النظام ؟ هل الخلافة في حكم معاوية تتسم بما تتسم به في حكم الراشدين من الناحية الدينية ، وما هي مهمتها ؟

إن مهمة الخلافة عند معاوية هي صيانة الأمة وإدارتها وتوطيد الحكم فيها ، أكثر منها توثيق الأحكام الفقهية وإدخال تلك الأحكام في حياة الأفراد ، والإشراف عليها في أعمالهم الجزئية . الخلافة في نظره تخدم الفكرة الإسلامية عامة ، لا الأحكام الشرعية خاصة . إنها حكم زمني أكثر منها ديني . والدين في نظر معاوية مبجل معظم ، يستفيد من هدوء الحال ومن سير الأمور سيراً طبيعياً .

إن الإسلام في حكمه يتوسع ويتقدم جملة لا تفصيلا ، وهو لم ينِ في عصره يوماً في نشر الإسلام ، واتخذ الجهاد له ديدنا ، وكانت للإسلام في عصره سيطرته وهيبته في العالم .

هذا وغاية الحكم عند معاوية هي رفع مستوى الأمة بإجمالها ، لا تحقيق العدالة الفردية . وهو قد يتساهل في بعض الأحكام التفصيلية أمام المصلحة العامة . ومنذ عصر معاوية نرى قاعدة في الحكم الإسلامي هي تقديم مصلحة الدولة عامة على تفاصيل الأحكام الفقهية ، وعلى مصلحة الأفراد خاصة .

وبذلك اختلف الحكم الأموي عن الحكم الراشدي ، ففي الحكم الراشدي يهيمن الدين على حياة الناس جميعاً أفراداً وجماعات . والخليفة الراشدي يمثل الشرع أكثر مما يمثل الحكم الزمني . والخليفة الراشدي حارس للشرع أكثر منه سياسي . والدين في حكم الراشدين يهيمن على كل شيء ، وهو الميزان في كل

شيء . أما العصر الأموي ففيه توحيد بين مصلحة الإسلام العليا ومصلحة الأمة من حيث مجموعها السياسي ، ومن حيث ظروفها الزمنية ، ومن حيث اتجاهات العصر . هنالك نوع من التوحيد بين المصلحة العليا للإسلام ومصلحة الحكم ، يرافقه تساهل في التفاصيل الشرعية . وكأن المصلحة العليا هي التي تعطي خط السير ، وهي التي يجب أن تلحظ أولا ، ثم تأتي بعدها أحكام الفقه التفصيلية .

ليس ما أقول نظرية حددها معاوية بكلام له ، بل ما عرضته إنما هو تقرير للواقع الذي كان عليه حكم معاوية خاصة ، وحكم آل سفيان عامة . الواقع أن الخلافة السفيانية تهتم أولا بالدولة ومصلحة الإسلام العليا ، ثم ثانيا بتفاصيل الفقه ؛ ولا يوجد في الواقع اختلاف بين تلك المصالح العليا وبين التفاصيل الفقهية إلا في حالات معينة ، هي حالات لها صفة سياسية . وحينما تدخل السياسة في أمور الواقع عند السفيانيين يقدمونها على أي اعتبار آخر .

وقد نستطيع أن نعطي موازنة بين السلطة الراشدية والأموية بعبارتين فنقول :

١ ـ الخليفة الراشدي قاض ينفذ الأحكام والخليفة الأموي ملك يسوس الناس .

٢ ـ السلطة الشرعية في الخلافة الراشدية لها الكلمة العليا ، والحكم في الدولة السفيانية هو المقدم على كل شيء .

٢ ـ ولاة معاوية على الأمصار

بعد أن عرضنا أصول الحكم عند معاوية كما يؤخذ من واقعه ، ينبغي لنا أن نستعرض كيفية تطبيقه مع تاريخه . والذي يقرأ كتب التاريخ عن عهد معاوية يرى اسم معاوية يظهر قليلا ، يطغى عليه اسمان آخران ، أو أسماء ولاته في الأقطار ؛ فكأن معاوية قابع في دمشق راض بما فيها ، يهتم بمجالسه التي تعطينا كتب الأدب صورة شيقة عنها ، وكأنه لا يتدخل في شؤون المملكة الإسلامية إلا من حيث الجهاد وتعيين الولاة ، وفي حادثة أو حادثتين خاصتين لا شأن كبيراً لهما .

فهل هذا البيان التاريخي يقابل الحقيقة بالذات ؟ هل كان قابعاً في دمشق لا يؤثر في سير المملكة ؟

الحق أن معاوية كان يقظاً في كل ساعة من ساعات حكمه ، وكان يعمل كثيراً [١] ، ولا يفرغ من عمله إلا في أواسط الليل . وكان يراقب كل شيء وتأتيه الأخبار من كل مكان ، ويعرف ما يحدث في مملكته من أقصاها إلى أقصاها ؛ ولكنه كان ، كما سبق القول ، يترك عماله يعملون ، ويطلق لهم الحرية ولا يتدخل في أمورهم ، يوجههم بين الحين والحين توجيهات عميقة لكنها غير تفصيلية ، ويوافقهم على ما يفعلون . وقد يظهر منهم حيناً اشتطاط عليه ؛ فإذا رأى أن اشتطاطهم لمصلحة الدولة سكت ولم يحر جوابا . وهو في ذلك مثال للقائد الحكيم وللملك المدرب والإداري العارف ، إذ ليس الحكم والإدارة عنده بالضجة والمظاهر ، بل بسير الأمور سيراً طبيعياً ، لا شكوى فيه ولا تذمر ولا صراخ . ومعاوية كان يمسك بيده الخطوط الكبرى فيوجهها ،

يشدها حين ارتخائها ويرخي لها حين اشتدادها . والمهم عنده أن تسير الأمور ، وكيف تسير ؟ إنها تسير بالرجال فهم أداة الحكم ، فلينتخب إذن رجاله من الكبار الأكفاء ممن يشابهونه في قدرته وكفاءته ، وليخترهم بدقة ، وليسلمهم الأمر ، وهذا ما فعله ؛ فكان على مصر عمرو بن العاص أولا ، وهو بالواقع لم يختره ، بل حالفه تحالفاً ، ثم ابنه عبد الله وقد اختاره طائعاً ثم ولاة آخرون .

أما في العراق ، فكان له المغيرة بن شعبة على الكوفة ، وعبد الله بن عامر ثم زياد ابن أبيه ثم ابنه عبيد الله على البصرة . وسلم زياداً العراق عامة بعد وفاة المغيرة . وفي المدينة مروان بن الحكم تناوباً مع سعيد بن العاص . ومن ذكرنا رجال عظام أكفاء ، ومعاوية يبحث عن شبيه له بين الولاة ممن يفهمون سياسته وعقليته ويجارونه بها . ولا بأس أن يتشدد بعضهم أكثر منه وأن يتساهل البعض الآخر أكثر منه ، لكن الأصل فيهم أن يعملوا اللسان والفكر بدل السنان . فاللسان والفكر عند معاوية أنجح وأنجع من السنان .

لنستعرض أعمال هؤلاء الولاة ، وأولهم عمرو بن العاص . ولن نقول كثيراً عنه ، فمصر كانت بين يدي عمرو كالخاتم يديره كما يشاء ، والمهم فيها أن تقدم ما عليها من خراج وصدقات ، بل إن الولاة الذين كانوا بعد عمرو سهل عليهم العمل فيها . أما في الكوفة فيختلف الأمر فيها عن مصر كل الاختلاف ، وقد انتخب معاوية رجلا ملائما لها وفاها ، وهو المغيرة بن شعبة . والمغيرة صنو معاوية بالسياسة : دهاء شديد وعمق ، وبعد نظر في المسائل ، وحزم حين يلزم الحزم . لكنه ميّال أكثر إلى التساهل والتراخي ، مع العين اليقظة التي تبصر ما يحدث حولها . وأهم من ذلك كله معرفته بالرجال وأحوالهم واتجاهاتهم ونزعاتهم ، مع تودد إليهم وتقريب لهم وتقرب

منهم ورفع من منزلتهم . والمغيرة لا يغضب إنساناً بل يرضي من فوقه ويستميل من دونه .

بهذا حكم الكوفة ، ودان له حكمها ، وإليك الأمر في الكوفة :

الكوفة تسكنها جماعات معظمها كانت في الحيرة ، وعرفت حكم الأكاسرة والمناذرة ، فهي سلسة القياد إن عرف الحاكم قيادها . على أن فيها خطراً كبيراً وهو أنها متشيعة ، أحبت علياً وأحبت حكمه ، بل ازداد الحب إلى درجة أعلى من الحب ، فتشيعت له وتمسكت به ، وجعلته مثلها الأعلى . وكان في هذا صعوبة ، إذ هي الآن تحت حكم بني أمية ، وهم أعداء علي بن أبي طالب .

على أن لأهل الكوفة خاصة اختلط أمرها على بعض قراء التاريخ ، ولو أن حقيقتها العامة بينة كل البيان . فالمشهور عن رجالها أنهم لا يقبلون بالحاكم ويثورون عليه ، لكن الواقع أن أهلها يخشون الحاكم ويهابونه ويمالئونه . إنهم يجمعون بين التشيع الشديد والخنوع للحاكم ، يقاومون الحاكم المتساهل معهم حتى إذا تشدد خنعوا له واستكانوا . إن بين العاطفة وبين الفعل عندهم مسافة يحتلها البيان والكلام والخطاب والرغبات ، فهم يبدون خير وجه وخير بيان للعلويين ، لكن مظهرهم هذا لا يتعدى العاطفة إلى العمل الإيجابي إلا قليلا .

ولقد عرف المغيرة منهم تلك الصفة ، فأقام سياسته على هذا الأمر : لتطلق عاطفة أهل الكوفة نحو التشيع ما داموا لا يعملون لأهل البيت ، وليتكلموا كثيراً ، فما ضرر ذلك إن لم ينتج عنه فعل ؟ ليختلفوا شيعاً إذا لم يكن في ذلك ضرر على الحاكم . على أن المغيرة عليه أن يدفع العصيان إذا ظهر ، وعليه أن يضرب بشدة . وليسبق الضرب محاولة في إرهاب الذين تعودوا خشية الحاكم ، وليؤخذ الطائع منهم بذنب العاصي . وليسأل القريب عن قريبه ، والرئيس عن مرؤوسه ، وتلك كانت طريقة استعملها زياد في

أعلى درجاتها ، وكذلك عبيد الله ابنه في أقصى حدها ، ولم تتذكر للمغيرة مع أنها من وضعه ومن أصوله . وبعدُ ، فقد كان المغيرة مرتاحاً في حكمه . وهو لبعد نظره ومعرفته ولحاسة الشم عنده كان يعرف الأوقات التي يتجه الفكر بمعاوية إلى تنحيته عن عمله ، يعرف ذلك منه فيحول دونه بشتى الوسائل ، وهكذا استمر في الكوفة حتى تاريخ وفاته ، وأعجب أهل الكوفة به ، ورضوا عنه ، وما وجدوا له مثيلا .

أما البصرة فلم تكن على شاكلة الكوفة : إن القبائل النازحة إلى البصرة كانت على وجه الإجمال بدوية الأصل ، أقامت في البصرة مع الفتوح وبعد الفتوح ، وأحاطت بجهات البصرة وامتدت إلى الأهواز وغيرها . وتلك القبائل البدائية البدوية كانت عنيفة في سيرتها . وعنفها على وجهين ، فقسم منها كان لا يفهم النظام ولا الحرية ولا حقوق الناس ، يعيش ببداوة على طراز الجاهلية من ثأر ونهب وغزو وما شابهه . أما القسم الآخر فقد أصبح مسلماً ، لكنه اشتد في إسلامه وتعصبه لبعض المبادئ الإسلامية ، يفهمها من ظاهرها ولا يتفهمها على حقيقة أمرها وروحها . وأمره إلى الشدة والقسوة ، فهو يتهم كل من يخالف رأيه بالكفر ، ويوجب قتله إلا إذا اعترف بأنه كافر وتاب من كفره . وهذا القسم يتألف من الخوارج . فالشأن في البصرة كان في اضطراب وشغب مستمر ، والحالة كانت تنذر بأسوأ مما هي عليه .

وكان عبد الله بن عامر يعرفها ، إذ كان والياً عليها في عهد عثمان بن عفان ، فسعى إلى تهدئة الحالة ، لكن الأمر كان قد اختلف شدة عما كان عليه ، ولم يكن شديداً فأفلت الزمام من يده . ورأى معاوية أنه لا بد له أن يحل محله رجلا أحزم وأقوى ، فرجا منه مرات أن يستقيل ، ومنّاه بزواجه من ابنته ، وكان ابن عامر في الوقت نفسه والد زوجة معاوية . ولم يحاسبه معاوية

على المال حساباً عسيراً ، وأغدق عليه الرزق ، فتنحى عن العمل ، وأخلفه معاوية برجل بقي أربعة أشهر يمهد الطريق إلى زياد ثم عيَّن معاوية زياداً .

لماذا ولَّى معاوية زياداً على البصرة ؟ ما هي الشروط التي تحلى بها زياد ليسخرها في سبيل الإدارة والفهم ؟ الحق أن زياداً من عباقرة العرب ، فقد كان محاسباً للخراج لعمر بن الخطاب على البصرة ، وهو في سن الرابعة عشرة من عمره . واستمر كذلك في عهد عثمان ، ثم التحق بطائفة علي ، فاستمر عاملا للخراج ثم والياً لعلي ؛ ولما بايع الحسن معاوية لم يبايع هو بل اعتصم باصطخر وهي حصن محصن ، ولم يستسلم لمعاوية ، وكان الوحيد من الولاة في ذلك .

ما هو السبب لعدم مبايعته معاوية ولعصيانه ؟

يقول بعض المؤرخين : إن السبب في ذلك أن زياداً كان آخذاً على آل أمية أنهم لم يلحقوه بنسبهم . والواقع أن أبا سفيان كان قد ذكر أمام جماعة أنه ابنه ، وكان زياد يريد أن يُلحق بنسب آل أمية ، فأظهر إذن باعتصامه باصطخر أنه غير راض عن بني أمية .

على أن هذا السبب إن كان صحيحاً فيجب أن يضاف إليه سبب آخر ، وهو أن زياداً أراد أن يظهر شأنه وقوته ، إذ كان يعلم أنه محصن بالحصن ، وأنه لن يُبدأ بالقتال قبل مفاوضات تسبقه ، وأنه يمكنه أن يلعب في المفاوضات دوره ، فلا بأس عليه إذن أن يتحصن أمداً من الزمن ، ثم يستسلم بشروط حسنة يحصل عليها ، نريد أن نقول : إنه لم يكن جاداً في عصيانه ، بل اتخذه ظاهرة خارجية . وعرف معاوية منه ذلك فأرسل إليه المغيرة ليقنعه بالاستسلام ، والمغيرة ذكي يعرف كيف يتصرف بالمسائل .

وقابل ذكياً مثله ، والاثنان من ثقيف من الطائف فتفاهما ، ويظهر لنا من حديث المفاوضة أنه لم يتشبث برأيه كثيراً ، بل استنصح المغيرة ، فنصحه

بأن يستسلم ؛ ولا بد أن المغيرة وعده وعوداً أُقَدِّرُ منها : إلحاقه بنسب معاوية ، وتساهل معاوية بشأن الأموال التي كانت مع زياد ، والواقع أن معاوية لم يحاسبه عليها حساباً عسيراً ، بل قبل بالحساب الذي قدمه له .

على أن معاوية لم يستلحقه حالا ، بل مضى عامان قبل ذلك ، وقصة الاستلحاق ذات شأن ، فزياد كان مشهوراً بسمية والدته ، وكان يقال : إنه ابن لأبي سفيان ، لكن أبا سفيان لم يعترف به ولداً ، ولم يكن في الجاهلية زواج شرعي ، بل كان يكفي أن يلحق الأب ابنه بنسبه ، وأن يعترف به . ولم يلحق أبو سفيان زياداً بنسبه ، لكنه ذكر أمام جمع من الناس أنه ابنه ، وبعرف الإسلام ـ والإسلام يَجُبُّ ما قبله ـ أن زياداً ليس ابن زنى ، ولذلك استعمله عمر وعثمان وعلي . وكان معاوية يريد الاستفادة منه فاستحضر بعض الشهود الذين سمعوا قول أبي سفيان ، فشهدوا به ، فأقر معاوية بنسب زياد إلى أبي سفيان وأصبح أخاه . أما المؤرخون وبعض الفقهاء فقد حملوا على معاوية لإلحاقه زياداً بنسبه . ولم يقبل بنو أمية بهذا الاستلحاق ، وعارضوه بشدة ، وأنشؤوا عليه الأشعار والأقوال التي سارت بين الناس . وأظهر يزيد بن معاوية عدم ارتياحه له بصفة خاصة ، بل إن من أتى بعد بني أمية من العباسيين لم يقبلوا به ، وعدّوه غير صحيح ، وكان من المهدي أن ألغى حكم هذا الاستلحاق .

المهم على كل حال عند معاوية هو احتضان زياد ، فزياد رجل من العباقرة عرف البصرة بدقة ، وعرف أهلها ، ولقد ابتلاه معاوية فيها ، إذ أرسل إلى البصرة من ينقض أمره فيها زمن علي ، لكن زياداً استطاع أن يضرب هذه المؤامرة بيسر ، ولعل معاوية استدل من ذلك على قدرة هذا الرجل وكفايته ، فهو لن يجد مثيلا له بين الرجال في خدمة الدولة الأموية ،

ولذلك تجرأ جرأته الأدبية القوية بإلحاقه بنسبه ، وجعله أخاه ، والواقع أن البصرة كانت تسير من سيئ إلى أسوأ تحت حكم عبد الله بن عامر ، ونستطيع معرفة حال البصرة من خلال الخطبة التي ألقاها زياد فيها حين تولى عمله عليها من قبل معاوية .

ففيها نرى أن القتل والغدر عام في المدينة ، يُقتل الإنسان فيذهب دمه هدراً ، اللهم إلا إذا كانت له عصبية قبلية شديدة . أما ضعفاء الناس ، فلا يجدون مدافعاً عنهم . ثم إن السرقة عامة فيها ، ولا أمن في الطرقات ، حتى إذا أتى الليل خاف كل إنسان على نفسه ، والفسوق والفجور جهار في رابعة النهار ، وكثر التنقيب على المنازل ، فكان بالتنقيب يدخل المحتالون والسارقون إليها ، وتلك حالة عجيبة تدل على أن الحكم معدوم ، وأنه ليست فيه مسؤولية ولا نظام .

ومعاوية بصير في هذه الأمور ، وهو لا يريد أن يرسل الجيوش إلى البصرة ، بل يريد رجلا قادرا على أن يعيد الأمن إلى نصابه دون بلبلة أو حرب ، ولا يجد لذلك خيراً من زياد .

وتم الأمر على ذلك ، وأرسله إلى البصرة ، وجعل له ولايتها مع الأعمال التابعة لها ، وهي البلاد الواقعة في شرقها وفي جنوبها ، ومنطقتها واسعة ، فماذا فعل زياد لينهي تلك الحالة ؟

إنه وضع مخططاً بيّناً في خطبته البتراء ، وهي خطة لا نستطيع أن نزنها بميزان الأحكام الشرعية ، لأنها تدل على حالة استثنائية ، تتخذ فيها تدابير استثنائية . ولنذكر أن الغاية من هذه الخطة أن يستتب الأمن في البصرة وما حولها دون إرسال جيوش ، ودون حرب . وبعدُ ، فتلك خطة زياد كما تظهر في خطبته :

١ ـ إنه يتخذ مبدأ القسوة الشديدة التي تخرج عن الحدود ، فعنده أن عقوبة شديدة واحدة تغني عن عقوبات بسيطة متكررة .

٢ ـ لا يسأل المسؤول عن الجرم وحده ، بل يسأل معه من له علاقة به ، فيأخذ الولي بالمولى والمقيم بالظاعن . فالإنسان عنده مسؤول عن نفسه ، وعمن يلوذ به . وقال له أحد الخوارج : إن القرآن وعدنا خيراً مما وعدتنا به ، فقال : « ولا تزر وازرة وزر أخرى » فأجابه : إنا لن نصل إلى الحق معك ومع أمثالك حتى نخوض في الباطل خوضاً .

٣ ـ ينفذ الحكم فيمن يخالف التدابير أو يظهر بمظهر من يخالفها ، وذلك دون إرجاء . والقصد من هذا إنما هو الإرهاب الشديد الذي يورث الخوف ويمنع المضرين من الضرر .

٤ ـ ويظهر لنا من أعماله لا من الخطبة أنه ينفذ تدابيره مرحلة بعد مرحلة : اهتم أول الأمر بالبصرة حتى إذا استتب الأمن فيها وجه نظره إلى خارجها ، حتى إذا طُهِّرت منطقة انتقل إلى ما بعدها . على أن رهبة الناس تسير بسرعة أكبر من مراحل التنفيذ .

٥ ـ يجب أن تتتابع الفتوح وألا تقف ؛ على أن كل ذي حق يجب أن ينال حقه ، فهو لا يجير بعثا ، بمعنى أنه لن يترك بعوث الفتوح في الثغور باستمرار ، بل يعود الفاتحون إلى بيوتهم في أوقات الراحة ، وتلك سياسة حكيمة منه ، لأنه يخشى إن لم يعدهم بذلك أن يهجروا الفتوح هجراً كاملاً .

٦ ـ يبغي زياد إقامة العدل وإيصال الحقوق إلى ذويها ، من إعطاء الفقير حقه ، وإنصاف الضعيف من القوي ، بل إنه تعهد بأن يدفع لكل متضرر من بيت المال . وذلك مبدأ كما ترى هو للعدل أوفق ، وإلى الاستقرار أسرع وأسلم .

٧ ـ كل ما تقدم يدل على خطة محكمة ، ورأي يريد أن يكون سديداً ، وهو يبغي من كل ذلك الإحسان إلى المجموع لا إلى الفرد . ويبتغي العمل العام لا الخاص . حتى إذا وقعت حوادث بسيطة بين الناس ، فهو لا يتدخل في شؤونها ، ولا يهتم إلا بالأشياء الكبيرة . وإذا أبغضه إنسان في قلبه وعرف منه ذلك ، فلا يأتي منه على شيء ، لكنه يهتم كل الاهتمام بألا يقترن البغض بالعمل .

لقد نفذ زياد خطته هذه تنفيذاً تاماً ، ولم يَنِ في ذلك لحظة ، وكان يقظاً كل اليقظة ، عارفاً بما يجري حوله ، مستعملاً الرأي السديد . أما الوسائل التي بين يديه ، فشرطة عددها لم يتجاوز ما كان عند الولاة الآخرين ، لكنها شرطة تأتمر بأمره وتطيعه ، ويشرف عليها إشرافاً شديداً ، وما مضى زمن طويل حتى رأيت البصرة تستكين ويعود الأمن إلى نصابه ، بل طأطأ الخوارج رؤوسهم أمامه ، فقد قوبلوا بأعنف منهم ، ولو حسب حاسب عدد من قتلهم أو نكل بهم زياد ، لما بلغوا إلاّ عدداً يسيراً بالنسبة لما فعله عبيد الله أو الحجاج . أضف إلى ذلك أنه لم يستعمل الجيش أبداً .

وما مات المغيرة إلا وكانت البصرة في أحسن حال بفضل زياد ، ونظر معاوية إلى ذلك نظرته الثاقبة ، فضم إلى البصرة الكوفة وأعمالها ، وأسلم كل ذلك إلى زياد ، فأصبح زياد الآن ملكا غير متوج ، إذ له الشرق جميعه : العراق وفارس والجبال وخراسان ، وكل المنطقة الشرقية ، بل شرق الجزيرة العربية أيضاً . فكان له نصف المملكة الأموية ، وهو الآمر المطلق فيها . على أنه في ملكه هذا إنما كان يعمل لمصلحة الدولة الأموية ولمصلحته أيضاً ، ومصلحته لم تخالف أبداً مصلحة الدولة الأموية ، فهو قد بايع معاوية وأحسن البيعة ، واعتقد أنه يخدم خليفة المسلمين .

يبدو من خلال أعمال زياد فكر منظم وخطة محكمة ، فليس هو بالرجل الذي يعالج الأمور ليومه ، بل يستهدف البعيد الأقصى ، ويحاول أن يحل المشاكل حلا دائما ، بل يريد أن يستبق المشاكل ، فلا يدع لها مجالا للوقوع . وكانت عنده مشاكل ثلاث صعبة يجب أن يقضي عليها نهائياً :

الأولى مشكلة الشيعة ، فهؤلاء ما زالوا على حبهم لأهل البيت ، وما زالوا مستعدين ليغامروا في كل لحظة .

الثانية ، وهي أصعب وأمرّ ، وهي مشكلة العصبية الجاهلية ، فكل إنسان له عصبيته وقبيلته ، وهو مستعد أن يقف إلى جانبها ظالمة أو مظلومة .

الثالثة ، هي مشكلة الأفراد المشاغبين المحبين للقتل وسفك الدماء ، والذين هم من أراذل الناس ، والكثير منهم من الأعراب .

وبعد فكيف يحل هذه المشاكل الثلاث بحيث لا تقوم لها قائمة ، الحق أن الأمر صعب جداً ، فهل تيسر لزياد أن يحل هذه المشاكل ؟

لنبدأ بالشيعة : رأينا المغيرة يتركهم في الكوفة يعبّرون عن عاطفتهم بالقول على ألا يتعرضوا لسلامة الدولة . لكن القول قد يتبعه الفعل ، ولذلك حرص زياد على أن يقضي على القول كما قضى المغيرة على الفعل . ومن هو الذي كان يقول كثيراً ؟ إنه حجر بن عدي وهو صحابي محب لعلي . وكان يشتم معاوية ، ويجمع أصحابه على شتمه ، بل إنه تعدى الشتم إلى الفعل ، فحصب مندوب زياد حين خطابه على المنبر ، ولما سمع بذلك زياد ، وجد الفرصة سانحة له للقضاء على الفتنة في مهدها ، فماذا فعل ؟

تحرك من البصرة إلى الكوفة بسرعة هائلة ، وأحضر وجهاء الكوفة وتوعدهم ورغّبهم ، فامتثلوا أمره وطلبوا رضاه ، فأعلمهم أنه لن يرضى عنهم

إلا إذا أمروا أصحابهم المحيطين بحجر أن يتفرقوا من حوله . ونفذ أعيان الكوفة رغبته ، فسحبوا أصحابهم من حوله . وبقي حجر مع أفراد قلائل ، فأرسل زياد إليه الشرطة فلم يستسلم إلا بالقوة ، وأتوا به مكبلا ، فألقي بالسجن مع أصحابه . ثم أحضر زياد شهوداً شهدوا بأنه وأصحابه يجمعون الجموع ، ويشتمون الخليفة ، ويدعون إلى حربه . وهؤلاء الشهود هم من أهل الكوفة وممن كان قد التف حول حجر . ثم حمل زياد حجراً وبعض أصحابه إلى معاوية مع شهادة الشهود ، ونصحه بأن يقتل الشر في مهده . ونفذ معاوية طلبه ، فقتل حجراً وستة من أصحابه . وبذلك ساد الإرهاب في الكوفة ، وتوقف الشيعة عن السباب ، واستمر الأمر لبني أمية . غير أن الصحابة في الحجاز وغيرها استاؤوا من هذا العمل ، وكتبوا إلى معاوية بذلك فاعتذر معاوية عنه ، وادعى أنه لو سبق منهم النصح له بذلك قبل أن يفعل لما فعل .

والصعوبة الثانية التي واجهت زياداً في إدارة العراق وأعماله **العصبية القبلية** ، وهي داء كان مستعصياً حتى ذلك الحين ، لا سيما في العراق نفسه ، فهنالك تظهر العصبيات القبلية بمظهر سوء . فكل قبيلة تنصر أخاها ظالما أو مظلوماً ، والنظام القبلي في الجاهلية كما هو معروف يقوم على مبدأ الغزو والنهب والسلب . والعصبية القبلية تسند الغازين وتعضدهم ، وتتغنى في أسواقها ببطولاتهم وغزواتهم .

وبالرغم من أن الإسلام ذم العصبية ونهى عنها ، فإن تلك النزعة كانت لاتزال مستحكمة في النفوس .

أما زياد فإنه ينظر في هذا الداء المستشري ، ويحاول إصلاحه لا بأن ينظر إليه نظرة سطحية ، بل بأن يسبر أغواره ، وأن يجد الطريق لمنعه . وما كان باستطاعته أن يخرج المرء من قبيلته ، ولا أن يغير ديوان القبائل

الذي يتناول الناس عطاءهم به ، فهو أساس صالح لمعرفتهم ، وليس من أسلوب غيره .

أما النهج الذي وجده فهو في تنظيم الجيش . فبدلا من أن ينظم الجيش على القبائل ، لكل قبيلة سراياها ورئيسها ، نظم القبائل مختلطة متداخلة زمراً لا علاقة لها بالقبيلة . فوزع الجيش في الكوفة زمراً أربعا ، لكل زمرة رئيس يعينه زياد ، ويحرص على ألا تكون له صفة قبلية . والزمر الأربع ليست ذات صلة بالترتيبات القبلية القديمة ، من يمانية ومضرية وربيعية ، بل يختلط أفرادها ويؤخذون من مختلف القبائل .

وجعل التقسيم في جند البصرة خمس زمر ، ويقول المؤرخون : إن التنظيم في البصرة كان قبلياً أكثر منه في الكوفة ، على أن الغاية منه أن يخفف من العصبية . وفيما فعل زياد محاولة القضاء على الروح القبلية ، إذ يحتك الأفراد في زمر عامة يسمون بها ، فلا ينتسب الجند إلى قبيلتهم بل إلى زمرهم .

ونحن نأسف أن المؤرخين لم يعطونا تفصيلا واضحاً عن ترتيب زياد ، وكنا نود أن نرى كيف تم هذا التقسيم لنعرف مدى قوته فيه ، ومهما يكن من أمر هذا التقسيم ، فقد كان شيئاً خطيراً جليلا .

والصعوبة الثالثة صعوبة المشاغبين من الأفراد والجماعات ؛ فهؤلاء كما رأينا كانوا يبلبلون الأمن ويفسدون كل الفساد ، فكان لا بد من عمل حازم معهم ، ولا يذكر لنا المؤرخون ما فعل بهم زياد إلا العقوبات التي رأيناها ، لكننا نستشف من خلال أعماله فكرة واضحة ، وهي إبعادهم عن مركز الشغب . وكان أمامه وسيلتان لذلك :

الأولى وهي الوسيلة المعروفة ، أي إرسالهم إلى الجهاد .

الثانية وهي أن يرحّلوا وينقلوا من بلدهم إلى مكان آخر ، أي أن يبعدوا عن مركز الفتنة .

فالأولى لا تشفي الداء بصورة نهائية ، لأن البعوث تعود كل سنة أو سنتين مرة ، فيعود الفساد مرة أخرى ، أما إذا أجلوا عن موطنهم الأصلي ، فقد ابتعدت فتنتهم عن البصرة والكوفة ، وهما منبع الفساد .

وكل ما تحدثنا كتب التاريخ عنه في هذا الصدد أن زياداً أرسل ما يقرب من خمسين ألفاً من المحاربين إلى خراسان ، وأوطنهم أرضها ، نصفهم من البصرة والنصف الآخر من الكوفة .

وقد تقبّل هؤلاء المشاغبون موطنهم الجديد بشغف ، لأنهم حلّوا فيه بأماكن جميلة في خراسان مع قوم لهم مدنية قديمة ، وفي أرض زراعية تدر الخيرات . ولعل زياداً أجزل لهم العطاء أيضاً ، فرضوا بالإقامة هناك ، واختلطوا بالسكان ، وأصبحوا يعرفون بالخراسانيين . وبهذا التدبير أبعد زياد عن العراق عناصر الشغب الأولى ، واستتب له الأمر فيه ، لكنه خلق بذلك مشكلة جديدة بعيدة المدى لم تظهر آثارها سريعاً بل بعد ستين أو سبعين سنة ، فقد كان هؤلاء المشاغبون سبباً مهماً من أسباب سقوط الدولة الأموية ، فكأن زياداً نقل الشر من مكان إلى مكان . لكنه في عصره ظهر وكأنه عمل عملا مجيداً .

ولزياد إصلاحات وأعمال في العراق . فهو لم ين لحظة واحدة في السهر على مصلحة الدولة وإصلاح الحال ، فقد أصلح مسجدي الكوفة والبصرة ، وأقام لهما بناء جميلا ، ونظم توزيع الأموال بعدالة ، ورضي الناس بسياسته المالية .

وزبدة القول : إن له أسلوبه ومخططه في العمل ، فهو رجل دولة على

أبعد صفات رجل الدولة في التخطيط والتنفيذ وحسن الإدراة والإشراف ، وهو يحصل بذلك على أوسع نتائج بأقل جهد .

وزبدة طريقته أنه عنيف بقصد الإرهاب ، يقضي على الشر في مهده قبل أن يظهر ، فيحاول أن يقلع جذور الشر من أساسها ببعد سياسة وعمق تفكير ، وهو فوق ذلك يحاول أن يظهر بمظهر المصلح العادل الذي يعطي الناس حقهم . والوسائل التي استعملها تقتضي عبقرية كبيرة فذة ، لأنها لم تستنفد جهداً هائلاً ، ولا دماً مسفوكاً كثيراً ، ولم تتطلب من زياد عدداً من الشرطة أكبر من العدد العادي ، حتى إذا توفي سنة ٥٣ هـ كان العراق بحال لا يماثلها حال في العصر الأموي .

٣ ـ رأي عام عن معاوية

ونعود إلى معاوية ، فها هو ذا في حكمه مطمئن إلى ولاته ، يسيِّرهم من بعيد ، وينصرف لأعماله الداخلية . والذي يهم معاوية بصفة خاصة الشام ، ففيها ترعرع سلطانه ونشأ ملكه ، ولا يستمر ذلك الملك إلا إذا كان الشام في قبضته ، والشام بقبائله وأفراده كان في قبضته . وهو على صلة حسنة بقبائل الشام وسكانها الأصليين ، يستند بصفة خاصة من بين القبائل إلى بني كلب من اليمن ، فيحيطون به ويعدونه صهراً لهم ، فقد تزوج منهم . وكان يحسن إلى قيس من العدنانية ، إلا أن جل اعتماده على كلب من اليمانية .

أما السكان الأصليون ، فهو يرعاهم ويعاملهم بالإحسان ، حتى ظن بعض الناس أن سياسته سياسة تقريب للنصارى ، لكن الواقع أن معاوية ينظر إلى النصارى كأشخاص يدافع عنهم ويضعهم تحت ذمته ، لكنه لا يطأطئ الرأس لهم ، بل لا يعتبرهم مساوين له . وهو حين تأتي العزة الإسلامية يعتز ويفاخر أمامهم .

أما الإسلام فهو يرى أن يخدمه في الفتوح ، وهو في الفتوح قائد كبير له فيه يد كبيرة ، فقد كان من سياسته ، وهو وال في الشام ، أن يسير الفتوح ، وينشر الإسلام ، ويوسع رقعته . واستمر على ذلك بعد أن أصبح خليفة .

وهنالك ثلاث جبهات :

آ ـ الغربية : فالعرب كانوا قد وصلوا إلى جهات تونس اليوم ، وأخذوا يتقدمون نحو الغرب . لكن القبائل البربرية كانت تقاومهم بشدة وتندد بهم .

وأقام معاوية رجلا عظيماً قائداً لتلك الجبهة وهو عقبة بن نافع ، فسار في الفتوح ، وأخضع عدداً كبيراً من القبائل البربرية ، فدخلوا في الإسلام . وخير ما فعل هو حماية العرب من الهجمات الغادرة ، إذ أسس لهم القيروان ، ومنها كانت تسير الفتوح ثم تعود البعوث إليها .

ب ـ وأما في الشرق فالبطل هو المهلب بن أبي صُفرة ، يحارب الترك ، ويسير في بلادهم ، ويعود منها منتصراً . وله انتصارات مهمة فيها .

ج ـ والجبهة التي كان يهتم بها معاوية خاصة هي جبهة الروم ، فقد نظم أمره فيها تنظيماً جيداً ، فأحدث الشواتي والصوائف ، وهي بعوث تسير إحداها للحرب في الصيف والأخرى في الشتاء .

ثم أولى الخليفة الأسطول لفتح القسطنطينية من البر والبحر اهتماماً خاصاً . فأنشأ أسطولاً حربياً عظيماً ، عدد سفنه ألف وسبعمائة سفينة ، وهو أسطول ضخم كما ترى ، واستطاع به فتح بعض الجزر ، وامتد الأسطول أيضاً إلى القسطنطينية بعد أن استطاع أن ينتصر في معركة عرفت بمعركة ذات الصواري ، فقد انتصر فيها على الروم نصراً مؤزراً ، على أن الصعوبة كانت في تلك النار التي يقذف بها الروم على السفن فتحرقها ، وتعرف بالنار الإغريقية . وحدث أن معاوية عام ٤٨ هـ جهز جيشاً عظيماً لفتحها ، وكان فيه عدد كبير من الصحابة ، منهم أبو أيوب الأنصاري وابن عباس وابن الزبير وابنه يزيد ؛ وسار الجيش حتى بلغ أبوابها ، وأبلى بلاء حسناً فيها ، وكان من أفراده من يطلب الموت لأجل الشهادة . على أن الجيش لم يستطع اقتحام المدينة من البر ، وهي محصنة خير تحصين ، فاستشهد عدد كبير . وقد حفظ الأتراك قبور الشهداء ، وبصفة خاصة قبر أبي أيوب الأنصاري ، وكانت ملوكهم تتوج بالخلافة في ضريح أبي أيوب . وفشلت الحملة خاصة لأن النار

الإغريقية أحرقت السفن ، لكن فشلها لم يثن معاوية عن متابعة شواتيه وصوائفه دون جدوى كبيرة .

وقام معاوية بعمل أساسي في الدولة الإسلامية ، وهو أنه أرسى القواعد لها .

ويمكن تلخيص عمله في هذا بأربعة أشياء :

١ ـ إنه نظم الدواوين ، فقد أصبح لها أصحاب ، وأصبح لها أختام ، وهي مرتبة على الطريقة الرومية ، ويرأسها سرجون بن منصور المسيحي .

٢ ـ ونظم البريد بأن جعله يسير بقوافل مرتبة ، تصل به القافلة إلى مركز ، فتجد الأخرى في انتظارها لتسير به وهلم جرا . وكان مهتماً بالرسائل التي ترده من أقطار الإسلام ، فكانت تصل بانتظام على هذا الأسلوب .

٣ ـ وأنشأ المصانع على الطرقات ، وهي آبار المياه ، فربط بين أجزاء المملكة ربطاً محكماً .

٤ ـ وأهم من ذلك كله أنه وضع نظام ولاية العهد . وفيها تفاصيل نوردها في البحث القادم .

٤ ـ الصراع بين التيارات ونظام ولاية العهد

قلنا في مقدمة الكتاب : إن حوادث التاريخ تستند إلى عوامل تتجه باتجاهها وتدخل في تياراتها ، وهي عامل الجماعات ، وعامل الأفراد القائدين للتاريخ ، وعامل الأقطار أو الأمصار ، وعامل المادة والاقتصاد ، ثم عامل المذاهب والأفكار . ولقد أغفلنا حين البحث عن الصراع بين علي ومعاوية قسماً من هذه العوامل ، لا لأنه لم يكن لها أثر في تطورات الصراع ، بل لأن أثرها يظهر فيما بعد أوضح منه في ذلك الصراع .

والذي استخرجناه من الصراع خاصة هو **نزعتان أساسيتان** ، بنينا عليهما تطور تلك الحوادث ، وهما نزعة النظام الراشدي ، ونزعة النظام الأموي . وقد أغفلنا أثر الأمصار في هذا النزاع ، فلم يرد ذلك الأثر إلا من خلال تلك النزعتين . على أن نتيجة ذلك الصراع أسفرت عن انتصار النظام الأموي على الراشدي ، وانطوت في الواقع على هزيمة قطرين هما الحجاز والعراق ، مع انتصار قطر آخر هو الشام . أما العوامل الأخرى التي تكوّن حوادث التاريخ ، فلن نتعرض لها الآن ، لكنها سترد بعد ذلك في تضاعيف البحث . ولئن كان الصراع بين علي ومعاوية لم تظهر نتيجته الحاسمة في الصراع بين الأقطار ، فذلك لأن معاوية أحسن الإدارة ، وأخر صدور ذلك الصراع ، لكنه لم يستطع أن يمنعه ويقطعه ؛ فهزيمة الحجاز والعراق لم تكن نهائية ، ولا يمكن لكلا القطرين أن يقبل بها ، وأن يستكين لها ، لأن كلاً منهما يمثل نزعات معينة وسياسة محدودة . فلنر الآن ماذا يمثل الحجاز والعراق في السياسة الإسلامية ، ثم لنر ماذا يمثل الشام .

إن الحجاز يمثل في السياسة الإسلامية في ذلك العصر الاتجاه الراشدي ،

ذلك الاتجاه الذي قبل به فقهاء الإسلام ، وأقروه في كتبهم ، وأدرجوه في أحكامهم ، بل نظر الناس عامة إلى السياسة الإسلامية على ضوئه .

أما العراق فيمثل نزعتين مختلفتين : نزعة أعرابية في السياسة ، تكاد تكون لها صفات الجاهلية الأولى ، ونزعة اتجاهها عاطفي كسروي ، وهو اتجاه شيعة علي بتلك العاطفة الوقادة التي تخول أهل البيت حقاً في إدارة سياسة الإسلام ، قد يشبه الحق الذي يعطيه الفرس لآل كسرى من الناحية السياسية .

أما الشام ، فتمثل السياسة الأموية العملية في الإسلام . وقد رأينا مظاهر تلك السياسة في حكم معاوية ، فلا داعي للعودة إليها .

إننا ونحن نبحث الآن عن الصراع بين التيارات المختلفة ، نقصد الصراع الذي وقع بين الأمصار ، فهو ينطوي على اتجاهات سياسية معينة ، ويدلنا على تيارات محددة . بل نستطيع أن نحدد أسماء أفراد معينين كانوا على رأس تلك السياسة . فعبد الله بن الزبير مثلاً يمثل السياسة الحجازية النظرية ، والحسين بن علي يمثل السياسة العراقية العاطفية ، أما الشام فغني عن القول أن معاوية يمثل سياسته العملية .

ولقد عمل معاوية خلال حكمه على أن يغلّب وجهة النظر العملية في سياسته ، ويوطد قواعد تلك السياسة العملية ، ويمنع الخلاف ؛ لكنه لم يستطع أن يستبعد نهائياً الاتجاهات الثلاثة الأخرى (بما فيها البدوي) . وما دام هو على رأس الحكم ، فلم يكن من خطر في ظهور الصراع بين الاتجاهات المختلفة ، على أنه كان يتحسس ذلك الصراع ، ويشعر بأنه سوف يظهر بعد وفاته . وكان عليه أن يهيئ الفرصة لمنع حدوثه فماذا يفعل ؟ لقد أوجد معاوية أسلوبا في استمرار السياسة العملية ، وهذا الأسلوب استمده من وضعه وميوله وعاطفته وتمثيله لقطر معين هو بلاد الشام .

أوجد معاوية نظام الوراثة في الخلافة ، واعتقد أن هذا النظام يحل المشاكل التي يمكن أن تقع في الصراع بين التيارات المختلفة . ولعله تخيل أنه لو ترك الأمر لحين وفاته دون ولي للعهد لظهر الخصام حالا ، ولتنافر المسلمون وتقاتلوا ، فيجب عليه إذن أن يعهد بولاية العهد لشخص معين .

ويقال لنا : إن المغيرة بن شعبة هو الذي أوحى إليه هذه الفكرة تقربا منه ، إذ اقترح أن يكون ولي العهد يزيد . حدث هذا في أوائل عهد معاوية .

وسواء كان ذلك صحيحاً أم لا ، فإن فكرة ولاية العهد كانت في نفس معاوية ، وماذا كان يمكن أن يتخيل في شأن ولاية العهد ؟ أكان بإمكانه أن يتخيل في ذهنه أصلح من سياسته العملية نفسها ؟ فهو يعتقد أنّ الشام يجب أن يبقى مركز الخلافة ، لأن أهل الشام أطوع للخليفة من أهل الأمصار الأخرى ، ثم لأن السياسة العملية التي يمثلها الشام يجب أن تبقى سياسة الحكم والخلافة ، لأنها السياسة التي ظهر له صلاحها في وضع العرب والمسلمين آنذاك . فمن هو الذي يصلح لهذه السياسة ؟

لقد ذكرنا الحسين بن علي وعبد الله بن الزبير ممثلين لسياستين معينتين ، ولم نذكر من الوجهاء والنبلاء عبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس وعبد الرحمن ابن أبي بكر وعبد الرحمن بن خالد بن الوليد . فأولئك جميعاً هم الذين تتجه الأنظار إليهم في شأن الخلافة ، لكنهم إنما يمثلون نزعة مخالفة لنزعة معاوية في السياسة العملية . فابن عمر كما هو معروف يمثل نزعة ابن الزبير في السياسة الحجازية . أما ابن عباس فقد كان لائقاً ليكون خليفة بالسياسة العملية التي يفهمها ، لكنها غير سياسة معاوية . ثم إن ابن عباس لاشيعة له في الشام . وعبد الرحمن بن خالد بن الوليد له شيعته في الشام إلا أن سياسته حجازية .

لعل معاوية تخيل الأمر على الصفة التي ذكرناها . وهنا تدخل العاطفة

في عمله ، فإذا كان هؤلاء لا يستطيعون تمثيل سياسة الشام العملية في نظره ، فمن يبقى لديه إذن ؟

إن من يبقى هم أهل بيته الذين نشؤوا في الشام وسياستها وإمارتها ، وعلى رأسهم يزيد ابنه ؛ فقد ولد في الحين الذي كان فيه معاوية والياً عليها لعثمان ، ولد إذن في الإمارة ، ونشأ في الشام ، ووالدته من أهل الشام عريقة في شاميتها ، إذ هي من بني كلب ، وقد سكنوا الشام منذ أمد بعيد .

ثم إن معاوية ، على ما تخيل ، مرن ابنه على الحكم والجهاد ، إذ أرسله في بعثة الفتوح إلى القسطنطينية . وليزيد مآخذ يعرفها معاوية وقد خبرها ، وهي أنه كان ذا رسلة (كسل) واستهتار ، كان معاوية يعرف منه هذين العيبين ، لكن عيوب الأولاد تصغر في عين الآباء ، ولنقدر موقف معاوية فهو بعين الوالد يرى ابنه ممارساً للحكم والجهاد ، ذكياً شاعراً نبيهاً مهندساً ، ويرى إلى جانب ذلك كسلا واستهتاراً ، فيتخيل أنه حين يجدّ الجد يقوى على الأحداث ويزول كسله واستهتاره .

وهكذا اندفعت عاطفة معاوية نحو ابنه ليتخذ له البيعة ، على أنه كان بصيراً في ترتيب تلك البيعة ، فلم يقم بها دون روية بل أعد لها عدّتها ؛ وأول ذلك أنه أرسل إلى زياد يستشيره في شأنها ، وكأنه يطلب بذلك موافقته عليها ، وكان جواب زياد بعد أن استشار مستشاريه أن يتريث معاوية ، ولعله يشير بذلك إلى أنه يجب أن يبدو يزيد بأحسن مظهر من مظاهره ، فيتخلى عن صفتيه المعيبتين ، ويقبل على الجد ، ويهتم بشؤون المملكة أكثر من ذي قبل . وقبل معاوية بتلك النصيحة .

ولما مات زياد ، عاد معاوية إلى فكرته ، فأرسل إلى المدينة يستشير كبار الرجال في شأن البيعة بولاية العهد لمن يقوم بشأن المسلمين حتى لا

يختلفوا فيما بينهم بعد وفاته . ولقيت هذه الفكرة عند كبار رجال المدينة رضى ومحبة . فلما حصل على موافقتهم على الفكرة بحد ذاتها ، أرسل إلى ولاته في العراق والحجاز لينتدبوا وفوداً إليه يبحثون في شأن البيعة ؛ وجاءت وفود الكوفة والبصرة ، وعلى رأسها الأحنف بن قيس ، وجاء وفد من المدينة على رأسه محمد بن عمرو بن حزم ، فافتتح فيهم معاوية الكلام بخطبة أشار فيها إلى وجوب انتخاب ولي للعهد ، ولوح باسم ابنه تلويحاً ولم يقرره تقريراً ، فقام من رجال الشام الضحاك بن قيس ، فخطب يعلن مزايا يزيد ، ويذكر أنه أهل للخلافة ، وأن المسلمين سينجحون به . وتلألأ وجه معاوية سروراً لهذا الكلام ، وشعر رجال الوفود بما يبتغيه معاوية ، فلم يكن أمامهم إلا ما قاله الأحنف من أن الأمر لمعاوية ، فإذا كان يرى أن ابنه صالح للخلافة وقدير عليها وموفق فيها ، فالرأي ما يراه معاوية ، لكن عليه أن يرى مصلحة المسلمين ، وأن يقدمها على كل شيء .

وبايعت الوفود يزيد بولاية العهد ، على أن البيعة لا تكون بالوفود وحدهم ، فهي لا تتم إلا إذا وافق عليها ذوو الرأي والمكانة من أهل المدينة .

وهنا الصعوبة الكبرى ، ونجد في هذه المناسبة رواية تبين لنا موقف معاوية من الأمر ، فيقال لنا : إن معاوية سافر بألف فارس إلى المدينة ليحصل على بيعة النفر الثلاثة المهمين أي : الحسين بن علي وعبد الله بن الزبير وعبد الله بن عمر ، ومعهم ا بن عباس ، لكن هؤلاء أدركوا عواقب الأمر ، فخرجوا إلى مكة هاربين ، ولحق بهم معاوية إلى مكة ، وجمعهم وكلمهم في شأن البيعة ، فأجابه عنهم ا بن الزبير ، فحضّه على أن يسير على طريقة الصحابة الأولين ، وألا يجعل الخلافة ملكا على طريقة القياصرة : كلما مات قيصر ولي قيصر ، فردّ معاوية وقال : إني كلما قلت لكم قولا عارضتموني . وسأذهب بكم

إلى المسجد الجامع وعلى رؤوسكم السيف ، فمن خالف أمري أصابه السيف ، وسار بهم إلى المسجد ، وخطب في الناس يقول : إن هؤلاء النفر الذين يرجع إليهم الأمر قد وافقوا على بيعة يزيد ، فهلموا إليها ، وسكت النفر فأقبل الناس عليها .

وقد رفض كثير من المؤرخين هذه الرواية لأنها تخالف طبع معاوية ، ونحن لا ندري أنرفضها أم نقبلها ، فإنا إذا رفضناها افترضنا أن معاوية ترك القرشيين الأولين أحراراً في المبايعة لابنه ، وفي هذا خطر كل الخطر .

وإذا قبلناها نراها تخالف طبع معاوية ، فهو لم يكن ليجرد ألف فارس يسير بهم ويجبر الصحابة بهذه الرواية التمثيلية . والذي يبقى أمامنا هو أن نفترض أنه سافر إلى الحجاز ، ووجد أسلوبا حكيما يبايع فيه الناس ابنه بمحضر من هؤلاء النفر دون أن يظهروا عدم رضاهم عن بيعته ، ودون أن يبايعوه بأنفسهم .

والحق أن هؤلاء لم يبايعوا يزيد ، ويظهر ذلك في وصية معاوية لابنه حين وفاته ، إذ يوصيه بعدم التواني بأخذ البيعة منهم .

أسس معاوية إذن نظام الوراثة في ولاية العهد ، وذلك تقليد استنه وهو يمنع الخلاف ويحقن الدماء ، إلا أنه تقليد يمنع الأصلح ، وقد يعطي الأمر لغير اللائق . وليس هذا التقليد بدعة خرج بها على نصوص الشرع ، بل اجتهاداً اجتهده في أمر لم تجمع الأمة على خلافه .

والواقع العملي في تاريخ الإسلام أيد وجهة نظره ، فقد ثبت التقليد الذي وضعه . لكنه لم يستطع بهذا التقليد أن يحول دون الصراع الذي كان وشيكا أن يقع بين التيارات المختلفة التي ذكرناها آنفاً .

☆ ☆ ☆

عصر يزيد بن معاوية

١ ـ مقتل الحسين

بعد أن استعرضنا البيعة بولاية العهد ليزيد ، ورأينا حكم معاوية ينتهي بالشام ، فيتولى بعده ولي عهده ، ينبغي لنا أن نربط حكم يزيد بما تقدم من أبحاث وعلينا أن نقول قبل كل شيء : إن عهد يزيد عهد فتنة كبيرة في الإسلام ، بل سميت تلك الفتنة بالفتنة الثانية إلحاقاً لها بفتنة عثمان . والحق أن ولاية يزيد على شؤون المسلمين شاهدت حوادث ثلاثة يندى لها الجبين . وهي مقتل الحسين ، وقعة الحرة ، ضرب الكعبة . وكل من هذه الحوادث يكفي أن يضع يزيد موضع التهمة العظمى . على أننا قبل الحكم في أمره ينبغي لنا أن نستعرض هذه الحوادث التي كونت تلك الفتنة الثانية .

لنستعرض أولا مقتل الحسين : إن المصادر في هذه الحادثة المؤلمة كثيرة جداً ، نجدها في كل كتاب من كتب التاريخ القديمة التي بين أيدينا ، وهي مصادر متشابهة لا يختلف بعضها عن بعض ، اللهم إلا في التفاصيل ، أما مجمل الحوادث فتسير فيها متقاربة وتكاد تكون متماثلة . وأهم المصادر لهذه الحادثة نجده عند أبي مخنف ، وقد عرفنا أن أبا مخنف متشيع ، إلا أن أبا مخنف مؤرخ يمكن الاعتماد عليه هنا ، فالحوادث التي يقدمها مقبولة جملة ، مع العلم بأنه قد يبتر بعض التفاصيل التي لاتهمه أو التي يجد فيها خلاف رأيه واتجاهه . وإليكم هذه الحوادث لخصناها مما ورد في الطبري وتاريخ الإسلام للذهبي ، وسنورد خلالها النصوص ذات الدلالة الواضحة ، نأخذها من الرسائل المتبادلة ،

فالكتب التي يتبادلها أصحاب الحادثة تدل على سير الحوادث ، ويجب على المؤرخ أن يعنى بها كل العناية .

أول خبر في الأمر أنه حين ولي يزيد الخلافة أرسل إلى عامله في المدينة ـ وكان الوليد بن عتبة ـ يعلمه بوفاة والده ، وبتوليته الخلافة ، وألحق بالكتاب صحيفة صغيرة وصفت بأنها تشبه أذن فأرة قال فيها : « أما بعد فخذ حسيناً وعبد الله بن عمر وعبد الله بن الزبير بالبيعة أخذاً شديداً ليست فيه رخصة حتى يبايعوا والسلام » .

وهذه الصحيفة الصغيرة التي ألحقها يزيد بالكتاب تدل على طبعه واستهتاره ، فما كان أحراه أن يجعلها صحيفة كاملة فيعطيها حقها من الجد . ولما بلغت الرسالة عامله ، أحضر الثلاثة ، وطلب إليهم البيعة ، فاستمهله الحسين ، وأراد الوليد أن يستبعد الفتنة ، فأمهله بالرغم من أن مروان بن الحكم نصحه بعدم الإمهال ؛ فجهز الحسين نفسه وخرج من المدينة إلى مكة فاراً من البيعة .

وينبغي وقوفنا هنا قليلا لبيان موقف الحسين من بني أمية ورأيه فيهم ، وقد ذكر لنا المؤرخون أن الحسين مازال في نفسه الكثير عن معاوية ؛ وكان معاوية يخشى خروجه عليه ، لكن الحسين لم يخرج ، ولعله لم يفعل ذلك تمسكاً ببيعته له . أما الآن ، وقد توفي معاوية وليس في عنقه بيعة ليزيد ، فهو يعتقد نفسه حراً في أن يتصرف في الأمر ، فلنر ماذا يعتقد في الأمويين ؟

يظهر لنا ذلك من خطاب ألقاه في جيش العراق الأول الذي اتجه إليه حين أشرف على العراق ، إذ قال : « أيها الناس إن رسول الله (ﷺ) قال : من رأى سلطاناً جائراً ، مستحلاً لحرم الله ، ناكثاً لعهد الله ، مخالفاً لسنة رسول الله (ﷺ) ، يعمل في عباد الله بالإثم والعدوان ، فلم يغيّر عليه بفعل

ولا قول ، كان حقاً على الله أن يدخله مدخله . ألا وإن هؤلاء قد لزموا طاعة الشيطان ، وتركوا طاعة الرحمن ، وأظهروا الفساد ، وعطلوا الحدود ، واستأثروا بالفيء ، وأحلوا حرام الله ، وحرموا حلاله ، وأنا أحق من غيّر[١٣٠] » . فكأنه يرى أن بني أمية لم يلتزموا حدود الله وعصوه ، فحق له الخروج عليهم ، وبما أنه ليست بيعة في عنقه نحوهم فكان حلا من أن يعمل ، وهو أحق من غيره بالعمل .

على أن فكرته هذه ليست هي السبب المباشر . فما كان سبب خروجه المباشر إلا بتحريض من أهل الكوفة ؛ فهم ما إن سمعوا بأنه غادر المدينة إلى مكة حتى طفقوا يرسلون إليه كتبهم ، يعلمونه فيها أنهم لم يلتزموا الطاعة للخليفة الجديد ؛ ولا لأميرهم في بلدهم ، وأنهم بحاجة إليه ، فليحضر إليهم ليبايعوه ويسيروا خلفه ، وتكاثرت الكتب عليه حتى بلغت وقر بعير .

وأراد الحسين أن يعرف حقيقة الأمر ، فأرسل إلى الكوفة ابن عمه مسلم ابن عقيل بن أبي طالب ليرى هل ما كتبوه حق ، وهل هم جادون في الأمر ، حتى إذا كانوا جادين خرج إليهم . فلما قدم مسلم إلى الكوفة اجتمع الناس حوله ، وبايعه اثنا عشر ألفاً من الرجال ، وهذا عدد هائل ؛ فكتب إلى الحسين بأن أهل الكوفة جادون في قولهم ، فعزم الحسين عزمه على الخروج .

وهنا نرى أصحابه وأقاربه ومن بقي من الصحابة ينصحونه بعدم الخروج ، ومنهم عبد الله بن عباس وعبد الله بن جعفر بن أبي طالب وأبو سعيد الخدري وعمرة بنت عبد الرحمن المحدثة . بل نجد الخدري وعمرة يحذرانه من الخروج على الطاعة لولي الأمر . قال أبو سعيد الخدري : « غلبني الحسين على الخروج ، وقد قلت له : اتق الله ، والزم بيتك ، ولا تخرج على

---

(١٣٠) الطبري ٤ : ٣٠٤

إمامك »[١٣١] وكتبت إليه عمرة بنت عبد الرحمن تعظم ما يريد أن يصنعه ، وتأمره بلزوم الجماعة[١٣٢] . وفي هذا النصح موقف واضح من أبي سعيد الخدري وعمرة ، فهما يريان أن خروج الحسين هو خروج على الإمام والطاعة ، ولكن الحسين كان قد استقر عزمه بإيمان قوي وتصميم شديد ، فلا يحول دونه حائل .

ويروي لنا المؤرخون ماقال له ابن عباس وما لوح له عن أهل العراق وخذلانهم إياه ، فلم يُجد كل ذلك معه ، وخرج بأهله وأبناء أخيه وأبناء عمه من رضي منهم قاصداً الكوفة . وأسرع عبد الله بن جعفر إلى والي مكة عمرو بن سعيد بن العاص علّه يستطيع أن يحصل له على كتاب أمان واطمئنان ، فقد تخيل أن الحسين كان يخشى على نفسه في مكة ، وكتاب الوالي قد يطمئنه على البقاء . ووافق عمرو بن سعيد بن العاص . وقال له : اكتب كتاباً بما تشاء وأنا أوقعه فكتب . وكان مما كتب : « بلغني أنك قد توجهت إلى العراق ، وإني أعيذك بالله من الشقاق ، فإني أخاف عليك فيه الهلاك ، وقد بعثت إليك عبد الله بن جعفر ويحي بن سعيد فأقبل إلي معهما ، فإن لك عندي الأمان والصلة والبر وحسن الجوار . لك الله عليّ بذلك شهيد وكفيل ومراع ووكيل »[١٣٣] لكن كل هذا الكلام لم يلق أذناً صاغية عنده ، بل كتب مجيباً : « خير الأمان أمان الله ، ولن يؤمِّن الله يوم القيامة من لم يخفه في الدنيا ، فنسأل الله مخافة في الدنيا توجب لنا أمانه يوم القيامة »[١٣٤] . وفي هذا الكتاب دليل أيضاً على أن الحسين كان يرى أن من واجبه نحو ربه وتقى منه له أن يؤمن نفسه ليوم القيامة بفعل يفعله ، كخروجه لقتال الفاسدين .

---

(١٣١) تاريخ الإسلام للذهبي ٢ : ٣٤٢

(١٣٢) المصدر السابق ٢ : ٣٤٣

(١٣٣) الطبري ٤ : ٢٩٢

(١٣٤) المصدر السابق

ومجمل الأمر إذن في سبب خروج الحسين هو دعوة أهل الكوفة ومبايعتهم له ، ثم إيمانه هو بحقه وبواجبه . وكان أهل الكوفة يعتقدون أنهم سيناصرونه ويأخذون جانبه ، وكان هو يعتقد ذلك ؛ على أن يزيد عرف من يرسل إلى الكوفة ليثني أهلها عن مناصرة الحسين ، بل ليسوقهم بالسوط إلى محاربته . فقد كان على الكوفة النعمان بن بشير ، وكان محباً للعافية ، وكانت رخاوته هي التي شجعت أهل الكوفة على إرسال الكتب التي أرسلوها . وعلم يزيد بحال النعمان هذه ، فاستشار كاتبه سرجون ، فأشار عليه بأن يمضي رغبة والده . وأراه عهداً كان حرره قبل وفاته في ضم ولاية الكوفة إلى ولاية البصرة لعبيد الله بن زياد ، فأمضاه يزيد ، وأرسل إلى ابن زياد بهذا الأمر . وعبيد الله بن زياد ليس كوالده في قضائه للخصومات وحله للمشاكل ومجابهته للمعضلات ، ولا في حسن التدبير وإبعاد القتل وسفك الدماء ، لكنه على كل حال داهية في تفريق الناس ، وفي الضرب بينهم ، وشديد بطاش ، وسار إلى الكوفة ودخلها ملثماً ، فظنه الناس الحسين بن علي ، فسلموا عليه بقولهم : السلام على ابن بنت رسول الله (ﷺ) . وسمع كثيراً من الناس يسلمون بهذا ، فثارت ثائرته حتى دخل دار الإمارة ، وجمع شرطته ووجوه القوم ، وأعلم أهل الكوفة بتدابيره الشديدة . وأحضر هانئاً وقتله ، وكان قد اختفى مسلم عنده ، فسار مسلم بجماعته إلى عبيد الله ، لكنهم ما إن بلغوا دار الإمارة حتى تفرقوا عنه إلا عدداً يسيراً ، وذلك خوفاً من ابن زياد . ثم تمكن عبيد الله من مسلم فأحضر إليه وقتله ، وأرسل رأسه إلى يزيد ، فوافقه يزيد على ما فعل ، لكنه كتب إليه يقول : « بلغني أن الحسين بن علي قد توجه نحو العراق ، فضع المناظر (العيون) والمسالح (جيوش تحمي بها الطرقات) واحترس على الظن ، وخذ على التهمة ، غير ألا تقتل إلا من قاتلك »[١٣٥] . وهذا القول واضح جداً في أن لا يقتل عبيد الله الحسين وأصحابه ، إلا إذا قاتلوه .

(١٣٥) الطبري ٤ : ٢٨٦

أما الحسين فبلغه ، وهو في طريقه إلى العراق ، خبر مقتل ابن عمه مسلم ، فأثناه ذلك ، واعتزم العودة إلى مكة ، لكن إخوة مسلم قالوا : « والله لانرجع حتى نصيب بثأرنا أو نقتل فقال : لا خير في الحياة بعدكم »(١٣٦) .

وسار فأشرف على العراق والتقى بطليعة لعبيد الله ، فلازمته تلك الطليعة ، وهي ألف فارس ، حتى أتى الجيش الذي أرسله ، وعدّته أربعة آلاف فارس ، والتقوا في كربلاء ، على مسافة أميال كثيرة من جنوبي بغداد ، ويدل التقاؤهم في هذا المكان على أن الحسين كان متجهاً إلى طريق الشام وقد عدل عن الكوفة . ولما التقوا خيرهم الحسين بين ثلاث ، فقال : « إما أن تدعوني فأنصرف من حيث جئت ، وإما أن تدعوني فأذهب إلى يزيد ، وإما أن تدعوني فألحق بالثغور »(١٣٧) .

وكان أمير الجيش عمر بن سعد بن أبي وقاص ، وكان عبيد الله قد هيأه ليرسله في حملة إلى الديلم ، وقد عصى أهلها ، ثم حوله إلى الحسين ، فاستعفى عمر من هذه المهمة ، فلم يعفه منها وهدده ، فاستمهله إلى اليوم الثاني فأمهله . وقبل في اليوم الثاني أن يسير إليه .

ولما سمع عمر بن سعد كلام الحسين استحسنه ، وأرسل إلى عبيد الله بذلك ، يحسّن له أن يختار أحد الاقتراحات الثلاثة . وكاد عبيد الله يقبل ، لولا أن شمر بن ذي الجوشن - وهو من الطغاة الأبطال أصحاب الفتن - قال له : « لئن رحل من بلدك ، ولم يضع يده في يدك ، ليكونن أولى بالقوة والعز ، ولتكونن أولى بالضعف والعجز ، فلا تعطه هذه المنزلة ، فإنها من الوهن ، ولكن لينزل على حكمك هو وأصحابه فإن عاقبت فأنت ولي العقوبة ، وإن غفرت كان ذلك لك »(١٣٨) .

---

(١٣٦) الطبري ٤ : ٢٩٢

(١٣٧) الطبري ٤ : ٢٩٣

(١٣٨) الطبري ٤ : ٣١٣

وقد استشار شمر بكلامه هذا عبيد الله ، فهو جبار لا يقبل أن يوصف بالوهن والضعف ، فوافق على كلام شمر ، وأرسله ومعه كتاب إلى عمر بن سعد ، مضمونه أن الحسين إذا لم يستسلم ويأت إلى عبيد الله فليقاتل ، وإذا لم يُرد عمر أن يقاتله ، فليتنح عن إمرة الجيش وليسلمها إلى شمر .

ولما ورد شمر على عمر بن سعد بن أبي وقاص وأفهمه رسالته ، خاف عمر على نفسه من ابن زياد ، ولم يقبل بأن يتنحى لشمر ، بل استمر قائداً للجيش ، فطلب إلى الحسين تسليم نفسه ، لكن هذا لم يفعل ونشب القتال . ويجب أن نلحظ هنا أنّ الحسين لم يبدأ بالقتال ، بل إن موقفه كان عدم الاستسلام فقط . وقع القتال بين فئة صغيرة لا تبلغ الثمانين رجلاً وبين خمسة آلاف فارس وراجل ، على أنه انضم إلى الحسين أفراد رأوا أن أهل العراق خانوا الحسين ، وأن من واجبهم الاستماتة بين يديه ، فانتقلوا إليه مع معرفتهم بالموت الذي ينتظرهم . وكانت الواقعة ، فقتل رجال الحسين عن بكرة أبيهم (حوالي ٧٢ رجلا) وقتل الحسين معهم .

ونرى من خلال القتال ما كان يستحث به أهل العراق على حرب الحسين ، فكان يقال لهم : « يا أهل الكوفة الزموا طاعتكم وجماعتكم ، ولا ترتابوا في قتل من مرق من الدين وخالف الإمام »[١٣٩] . فكان أهل الكوفة إذن يُستحثون على الطاعة وعلى الجماعة ، ويبين لهم أن الحسين وأصحابه إنما هم مارقون من الدين .

وانتهت الموقعة بشكل هو أدعى ما يكون للأسف والضنى ، وحزّ رأس الحسين ، وأرسل إلى عبيد الله بن زياد ، فتشفى عبيد الله حين رأى تلك الرأس ، وأرسلها بدوره إلى يزيد مع أهل الحسين ، وفيهم ابنه علي ويكاد يبلغ مبلغ الرجال . ولما وصل رسول عبيد الله إلى يزيد ، وقدم إليه رأس الحسين وأهله طامعاً في الجائزة الكبرى ، خيب يزيد رجاءه ولم يجزه بل انتهره ،

---

(١٣٩) الطبري ٤ : ٣٣١

ودمعت عينا يزيد فقال : « قد كنت أرضى من طاعتكم بدون قتل الحسين . لعن الله ابن سمية (عبيد الله) أما والله لو أني صاحبه (يقصد الحسين) لعفوت عنه . فرحم الله الحسين »[١٤٠] . ثم أدخل يزيد أهل بيت الحسين إلى حرمه ، فتلقاهم نساء يزيد بالبكاء الشديد ، وأقاموا المناحة على الحسين ثلاثة أيام ، وكان يزيد لا يتغدى ولا يتعشى إلا دعا علي بن الحسين إليه[١٤١] .

ثم إن يزيد سرّح علي بن الحسين وأهله إلى المدينة ، وأمر بحسن خدمتهم في الطريق ، واستمر يوصي خيراً بعلي حتى آخر خلافته .

وعلينا أن نقف قليلا لنرى موقف يزيد من أمر مقتل الحسين : يبدو لنا من الوقائع التي مرت أن يزيد لم يكن يريد قتل الحسين ، وأنه أسف لقتله كثيراً وبكى عليه . وقد أورد خبر بكائه أبو مخنف نفسه ، واسترحم يزيد على الحسين ، ولعن ابن زياد واتهمه ، وأحسن وفادة أهل الحسين . لكن أمره وقف عند هذا الحد ، فلم يعمل شيئاً لتنحية عبيد الله الذي خرج على أمره ، ولم يؤنبه برسالة نقلت إلينا ، واستبقاه على الكوفة ، فدل بذلك على أنه ، وإن كان قد استاء لمقتل الحسين ، فقد وجد الراحة في ذلك ، لأنه تخلص من عدو شديد لخلافته . وهنا يظهر لنا طبع يزيد في خفته وعدم تعمقه في دراسة المسائل . على أننا ينبغي لنا أن نقول : إن المسؤول عن قتل الحسين هو أولاً شمر ، وثانياً عبيد الله بن زياد .

---

(١٤٠) الطبري ٤ : ٣٥٢ ، وبعضه في تاريخ الإسلام للذهبي ٢ : ٣٥٠ .

(١٤١) الطبري ٤ : ٣٥٣ .

٢ ـ وقعة الحرة

والحادثة الثانية المؤسفة في عهد يزيد هي وقعة الحَرّة ، والمصادر فيها كثيرة أيضاً . وأهمها ما ورد عن أبي مخنف الشيعي ، وأبو مخنف ينفرد ببعض التفاصيل في شأن هذه الحادثة ، لكن مجمل ما يقوله شبيه بما يرد في المصادر الأخرى ، وسنورد بالإيجاز الأخبار التي تبدو لنا صحيحة ، فنقول : لم يكن مقتل الحسين بالأمر اليسير ، فقد أهاج الناس جميعاً ، وبصفة خاصة أهل مكة الذين خرج من مدينتهم . وتمسك عبد الله بن الزبير بهذه الحادثة ، فشهر بها يزيدَ ، وأثار عليه الناس ، واتهمه بأفظع ما يمكن أن يتهم به ، فكان مما قاله : « أما والله لقد قتلوه (يعني الحسين) طويلا بالليل قيامه ، كثيراً في النهار صيامه ، أحق بما هم فيه منهم ، وأولى به في الدين والفضل . أما والله ما كان يبدل بالقرآن الغناء ، ولا بالبكاء من خشية الله الحداء ، ولا بالصيام شرب الحرام ، ولا بالمجالس في حلق الذكر الركض في تطلاب الصيد ـ يعرض بيزيد ـ فسوف يلقون غياً »[١٤٢] .

وأقبل الناس على ابن الزبير يقولون : أما وقد هلك الحسين ، فليس في الناس أحق بالخلافة منك . وصاروا يبايعونه سراً ، ويدعي هو أنه لائذ بالكعبة . على أن خبره بلغ يزيد فخاف من ذلك ، وأقسم إلا أن يؤتى به إليه موثقاً بجامعة (سلسلة) ثم فسر قسمه بأن أرسل إليه سلسلة من دراهم يضعها تحت ثيابه ليبر بقسمه . ولم يقبل ابن الزبير بهذه السلسلة ، وتهرب من وضعها .

وكان على مكة وال متساهل ، هو عمرو بن سعيد بن العاص ، فأقاله يزيد ، وأقام مكانه الوليد بن عتبة ، فتشدد هذا على ابن الزبير . ووجد ابن

---

(١٤٢) الطبري ٤ : ٣٦٤

الزبير مجالا للتخلص منه بأن كتب إلى يزيد ليرسل رجلا ألين من هـذا ، فيتم الصلاح بين المسلمين على يديه ، فأرسل يزيد فتىً غراً هو عثمان بن محمد بن أبي سفيان . وأراد هذا أن يظهر عملا ما ، فجمع وفداً من أهل المدينة ، وأرسله إلى يزيد ليقربه هذا ويصله ، فيعود معلناً رضاه عنه . وكان في الوفد عبد الله بن حنظلة الغسيل وأخ لابن الزبير اسمه المنذر ، فاستقبلهم يزيد خير استقبال ، ووفر لهم العطاء . فقيل : إنه أعطى المنذر (١٠٠) ألف درهم ، ثم عاد الوفد إلى المدينة ، فسار إليهم الناس يسألونهم عما رأوا فقالوا : « إنا قدمنا من عند رجل ليس له دين ، يشرب الخمر ، ويعزف بالطنابير ، ويطرب عنده القيان ، ويلعب بالكلاب ، ويسامر الخرّاب والفتيان ، وإنا نشهدكم أنا قد خلعناه »[١٤٣] . فتابعهم الناس على خلع يزيد ، وكانت آية ذلك أنهم ألقوا في الجامع بأرديتهم ، يخلعونها ويعلنون معها خلعهم ليزيد .

وبلغ يزيد هذا الأمر ، وسمع بصفة خاصة ما ذكره المنذر بن الزبير في حقه بما يشبه ما تقدم فقال : « اللهم إني آثرته وأكرمته ، ففعل ما قد رأيت فاذكره بالكذب والقطيعة »[١٤٤] . يعني بذلك أن المنذر كذب عليه فيما قاله عنه من شربه الخمر وعصيانه الله .

وبايع الناس عبد الله بن حنظلة على خلع يزيد ، وحاصروا عامل المدينة وبني أمية في دار مروان بن الحكم ، فكتب بنو أمية إلى يزيد كتاباً يستغيثون : إنا « قد حصرنا في دار مروان بن الحكم ، ومنعنا [الماء] العذب ، ورمينا بالحبوب فياغوثاه ياغوثاه »[١٤٥] . وما إن قرأ يزيد هذا الكتاب حتى ثارت ثائرته ، وأخذته الحمية . ولا تقول لنا المصادر ما فكر فيه ، إلا أننا نستطيع أن نتخيل أن يزيد ، وهو فتى مأخوذ بعظمته وملكه ، لا بد أنه

---

(١٤٣) الطبري ٤ : ٣٦٨ .

(١٤٤) الطبري ٤ : ٣٦٩ .

(١٤٥) الطبري ٤ : ٣٧٠ .

تذكر حادثة عثمان بن عفان ، وكيف حصر في قصره ثم قتل ، ولا بد أنه عنّ بباله أن أهل المدينة يستهينون به وبقوته وهو خليفة ، وأنه ينبغي له ألا يترك المجال لحادثة مثل حادثة عثمان . فثارت ثورته وقال فيما قال : « لا خير في العيش بعدهم » .

وندب لقتالهم مسلم بن عقبة ، وهو رجل مخلص للحكم الأموي إخلاصاً عجيباً ، وهو شيخ متمرن على القتال ، ولعله لا يعرف إلا القتال وقيادة الجيوش . وساءه ما ساء يزيد ، ونادى في الناس : « أن سيروا إلى الحجاز على أخذ أعطيتكم كملا ومعونة (١٠٠ دينار) توضع في يد الرجل من ساعته » ، فاجتمع له اثنا عشر ألفاً من الرجال ، وعرف بعض من كان في الشام من الأنصار والمهاجرين خطورة الأمر ، فتوسطوا عند يزيد ، فناشده النعمان بن بشير الأنصاري في عشيرته الأنصار ، وقال له عبد الله بن جعفر بن أبي طالب : « أرأيت إن رجعوا إلى طاعتك أتقبل ذلك منهم ؟ قال : إن فعلوا فلا سبيل إليهم ، يا مسلم إذا دخلت المدينة ولم تصد عنها وسمعوا وأطاعوا فلا تعرضن لأحد . وامض إلى الملحد ابن الزبير ، وإن صدّوك عن المدينة ، فادعهم ثلاثة أيام ، فإن لم يجيبوا ، فاستعن بالله وقاتلهم ، فستجدهم أول النهار مرضى وآخره صبرا ، سيوفهم أبطحية ، فإذا ظهرت عليهم ، فإن كان بنو أمية قد قتل منهم أحد ، فجرّد السيف واقتل المقبل والمدبر ، وأجهز على الجريح ، وانهبها ثلاثا ، واستوص بعلي بن الحسين »[١٤٦] .

وهذه الوصية وصية شديدة في شطرها الأخير ، ففيه نهب أموال المدينة ثلاثة أيام ، وهذا أمر يأباه الإسلام . غير أن يزيد وضع شرطاً لذلك ، وهو أن يكون أهل المدينة قد وضعوا السيف في بني أمية ، وهذا يظهر تعصبه لقومه ونزوته وطيشه .

وهَمُّ يزيد إذن هم بنو أمية . وموقفه موقف فتى يتعصب لقومه ، لا موقف خليفة للمسلمين عامة .

---

(١٤٦) تاريخ الإسلام للذهبي ٢ : ٣٥٥ .

سار مسلم بن عقبة بجيشه نحو المدينة ، فوجد بني أمية وقد أخرجوا منها ، وساروا في اتجاه الشام ، فاستوقفهم وسألهم عن الوضع في المدينة ، فلم يحروا جوابا ، ذلك أنهم ليطلق سراحهم قد أعطوا العهود لأهل المدينة بألا يفيدوا عدوهم عنهم بشيء . وغضب مسلم منهم غضبا شديدا ، فلم يبرد غضبه إلا عبد الملك بن مروان الذي دله على الخطة التي يجب اتباعها في حرب أهل المدينة ، فأشار عليه بأن يأتيها من جهتها الشرقية ، ويلحق في الجنوب منها ، يواجه أهل المدينة في مكان يسمى الحَرَّة . وتأتي الشمس أمام جيش الشام ، فتلمع خوذهم وسلاحهم ، فيُرهبون عدوهم ، ويكون لهم السيطرة من الوجهة الحربية .

واتبع مسلم خطة ذلك الفتى الأموي الداهية ، فلما أتى الحرة طلب من أهل المدينة أن يدعوه يسير إلى مكة ، فليست له غاية منهم ، إنما قصده ابن الزبير في مكة ، لكنهم صدوه عن مكة صدا شنيعاً . ولما لم يجد معهم الكلام وقع القتال . وكانت حرباً ضارية قاتل فيها أهل المدينة بشجاعة رائعة ، وأدوا من ضروب البطولة الشيء الكثير ، لكنهم غلبوا على أمرهم ، حين خانهم بنو فزارة ، إذ انقلبوا عليهم وأتوا من خلفهم . فاضطربوا وآل أمرهم إلى الاستسلام ، وقتل في المعركة من القرشيين والأنصار ثلاثمائة وستة رجال .[١٤٧]

وبعد انتهاء المعركة أحضر مسلم مدبري الفتنة واستعرضهم ، وطلب إليهم أن يبايعوه على أنهم خَوَل ليزيد ، يحكم في أهلهم ودمائهم وأموالهم ما شاء[١٤٨] . فلم يقبلوا بأن يبايعوه هذه البيعة ، فقتلهم . وكان يريد أن يقضي على فتنتهم بالصّغار ، والحط من منزلتهم ، والتحقير من شأنهم ، بحيث يُعتبرون عبيداً ليزيد ، هم وما يملكون .

ولنر كيف كان يقاتل أهل الشام في هذه المعركة : إنهم كانوا يعتقدون أنهم أصحاب الحق ، وكان الجيش يُستثار ؛ فأمراؤه يقولون : « إن هؤلاء القوم

(١٤٧) تاريخ الإسلام ٢ : ٢٥٧ .

(١٤٨) تاريخ الإسلام ٢ : ٢٥٨ .

وأشباههم من العرب غيروا ، فغير الله بهم ، فتموا على أحسن ما كنتم عليه من الطاعة ، يتمم الله لكم أحسن ما ينيلكم من النصر »[١٤٩] . وكان مسلم يعتقد أن له أجراً في حرب أهل المدينة . فبعد أن انتهى من حربه ، وسار إلى ابن الزبير وافته المنية ، فقال قبل وفاته : « اللهم إني لم أعمل عملا قط بعد شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله أحب إليَّ من قتلي أهل المدينة ، ولا أرجى عندي في الآخرة »[١٥٠] . فكأنه كان مجزياً من الإسلام ومن الله بحربه لهم ، لأنهم على ما يعتقد أهل فتنة وخروج على طاعة الإمام .

وعهد مسلم قبل وفاته بإمرة الجيش إلى الحصين بن نُمير ، حسب تعليمات يزيد . فسار الحصين إلى حرب ابن الزبير . وكان ابن الزبير معتصماً بالكعبة يبايعه الناس فيها ولا يخرج منها ، يظن أنه آمن فيها ، وقد كان آمناً في الأيام الأول من وصول جيش الشام ، فقد أحجم جيش الشام عن ضربه في الكعبة ، وأمهله وناوش جماعته خارج الكعبة فاعتصموا فيها ، وكان أن نصب أهل الشام المجانيق وأخذوا يضربون بها الكعبة ، فتصدع بعض بنيانها . وحدث أن رجلا من أصحاب ابن الزبير أشعل فتيلا من النار ، فوقع ذلك الفتيل على ستر من أستار الكعبة فحرقه ، وأحدث ذلك الحريق ، واتُّهم به أهل الشام .

ثم ورد ابنَ الزبير في خريف عام ٦٤ خبرٌ من الشام مؤداه أن يزيد توفي ، فأعلم ابن الزبير جيش الشام بهذا الخبر ، فلم يصدقوه ، ثم جاءهم تأكيده من مصادرهم الخاصة ، فاضطربوا إذ لم يبق في أعناقهم بيعة لخليفة ، فأصبحوا محتارين . وأراد الحصين إخماد الفتنة ، ففاوض ابن الزبير على شروط : أول شرط منها أن تحقن الدماء ، ومعنى ذلك ألا يطالب ابن الزبير بأي ثأر لأهل المدينة أو مكة . والشرط الثاني منها شرط حرص عليه الحصين حرصاً شديداً ، وهو انتقال ابن الزبير معهم إلى الشام ، وبغيره لا يمكن أن يكون ابن الزبير خليفة ، وامتنع هذا عن ذلك الشرط ولم يقبل به أي قبول ، فاستهزأ به الحصين وقال : كنت أعدك داهية . ثم رجع مع جيشه إلى الشام .

---

(١٤٩) الطبري ٤ : ٣٧٦ .

(١٥٠) الطبري ٤ : ٣٨٢ .

٣ ـ نظرة عامة في عصر يزيد

هذه هي الحوادث المهمة التي وقعت في عهد يزيد ، وقد أوردناها من أصح المصادر ، سردناها السرد الذي نعتقد أنه حقيقي أو قريب من الحقيقة .

فماذا نستخلص من تلك الحوادث ؟ وهل نستطيع أن نعرف على من كان الحق فيها ، ومن هو المسؤول عنها ؟ فتلك حوادث مرهبة معيبة يندى لها الجبين ، ويجب أن يعرف المسؤول عنها ، لا لأن التاريخ يريد أن يحكم في المسائل ، بل ليستبين التاريخ مداها وأسبابها وعللها .

إن المسؤول عن هذه الحوادث إنما هي جهات ثلاث تنحصر فيها المسؤولية : المسؤول الأول هو النظام الذي كان سائداً في عهد يزيد ، ذلك النظام الذي وضعه معاوية وسواه تسوية ظن أنها صحيحة سليمة : نظام أطلق فيه معاوية للعمال وقواد الجيش حرية العمل ، فكانوا يفعلون ما يريدون ، بل كان زياد حينا يخالف أمر الخليفة فيما يرى أن فيه المصلحة .

وتلك الحرية التي كانت لعمال الخليفة الأموي ولقواده هي التي استعملها أولئك في الفتن الثلاث ؛ فقد رأينا أن يزيد أمر عبيد الله بن زياد حين خرج الحسين من مكة إلى الكوفة بأن لا يقاتل إلا من قاتله ، ورأينا أن الحسين لم يبدأ القتال مع جيش عبيد الله ، بل كان البادئ هو جيش عبيد الله . فكان على ابن زياد ألا يحاربه ، ولكنه حاربه ، مع أن الحسين عرض عليه أن يسير إلى يزيد فأبى ذلك عليه . ورأينا أيضاً أن يزيد أمر مسلم بن عقبة أنه إذا ظهر على أهل المدينة ، وكانوا قد قتلوا أحداً من بني أمية ، فليقتل المقبل والمدبر ، وينهب المدينة ثلاثة أيام . ولم يكن قد قتل أهل المدينة من بني أمية أحداً ،

فكان على مسلم ألا يعمل السيف في أسرى الحرب كما فعل ، وألا يستبيح المدينة ثلاثة أيام .

وهكذا خرج مسلم بن عقبة على أمر يزيد ، وإذن فليس يزيد هو الذي أمر بسفك الدماء التي سفكت . وينبغي أن نقول أيضاً : إن جيش الشام نفسه كان مطيعاً لأمرائه في قسوتهم ، وكان عنيفاً في كربلاء والحرة ومكة . وكان هذا النظام في خطر شديد من خروج الحسين عليه ، وعصيان أهل المدينة وابن الزبير ، إذ كان القصد من هذه الحوادث أن تعود بالنظام إلى نظام الراشدين : نظام الشورى والسياسة الحجازية . وإذن ، فليدافع النظام الأموي عن نفسه ، وقد فعل ذلك بشراسة وعنف . وعلى هذا فنحن نستطيع أن نقول : إن الحوادث الثلاث تؤوِّل بالخصام بين نظامين ، كما أنها تدل على الخصام بين الشام من جهة ، والعراق والحجاز من جهة أخرى ، فقسم من مسؤولية الحوادث إذن ترجع إلى النظام .

أما المسؤولية الثانية ، فهي مسؤولية يزيد في هذا الأمر ، لأنه الرأس القائم على النظام والمسؤول عنه ، فلنر مسؤوليته من خلال الحوادث التي أوردناها ، والنصوص التي قدمناها .

أولا : إنه لم يكن يواجه المصاعب والمشاكل بجد وكفاءة ، وكان يصدر الأوامر إلى قواده وأمرائه ، لكنها أوامر مقتضبة غير مدروسة بتفاصيلها . وليست فيها خطة بينة موحدة ؛ ولا تستقيم الأوامر كما نعرف إلا إذا كانت وسائل العمل وخطته واضحة مبينة ، حتى إذا تُرك وضع الخطةالسياسية لقائد الجيش ، وضع خطته بناء على أساس حربي قاس . وقد تستهويه خطته فتدفعه إلى أبعد مما يفكر . وكان يزيد يترك لقواده وضع المخططات ، فتأتي بنتائج لعله لم يقصدها .

ثانيا : ما كان يهتم بتتبع الحوادث المهمة بدقة ، بل كان يكتفي بإصدار أوامره مجملة ، ثم ينتظر نتيجتها ، فلا يشرف على تحقيقها ، ولا يسأل أين وصلت ولا تتوالى إليه الرسل بتفاصيل ما يقع ، فلا تدخل يده إذن في مجرى الأمور ، ويفاجأ في الحوادث مفاجأة .

ثالثا : ما كان يبحث كثيرا عن وضع الحكمة والروية والحلم موضع السيف ، بل كان يلجأ إلى السيف ، كلما حمي الوطيس ، فهو رجل حرب أكثر منه رجل سياسة .

رابعاً : كان لا يحسن المداراة والمجاملة ، ولا يقرب أعداءه ولا يبعثهم على محبته . نعم إنه أغدق على أهل المدينة الأموال ، لكنه لم يستطع أن يعطيهم فكرة حسنة عنه ، ولعله ظن أن المال وحده كفيل بأن يقيم له أمره في المدينة ، فلم يقرّب الوفد ، ولم يتودد إليه ، ولم يشعره بأنه يحبه ويحب المدينة ، بل لعله لم يخف مظاهر فتوته واستهتاره أمام ذلك الوفد ؛ فكانت النتيجة ما رأينا . وكان صريحاً أكثر مما تقتضيه الصراحة .

تلك أخطاؤه السياسية واضحة بينة ، ولو لم يكن على تلك الأخطاء ، لاستطاع أن يتفادى ما حصل في عصره . فهذا والده معاوية كان قادراً أن يؤجل الفتنة بل يطفئها في مهدها ، وكان في يده نفس النظام الذي في يد يزيد . وكان النظام سائداً في عهد معاوية لا يتلكأ ، ولا يصادف من الصعوبات إلا ما كان حله ميسوراً ، ذلك أن معاوية كان على النقيض من يزيد : كان يشرف على تفاصيل الأمور ، ولا يأخذ قضية الدولة إلا بالجد ، وكان يضع تفاصيل المخططات في الولايات المختلفة ويتتبع أخبارها ، يغمض العين على ما يرى إغماض العين عليه ، ويضع يده حيث يجب أن توضع . وأسلم هذا النظام لابنه مع أنه كان ينبغي له رجل مثله . فما نجح فيه معاوية

تعثر فيه يزيد وكبا ، ذلك أن بين الرجلين اختلافاً في الطبع والمنشأ .

إن سر أخطاء يزيد في تربيته وطبعه ، فقد نشأ في بيت الإمارة ، وعاش عيشة ولد مرفه ، فأحاط به الفتيان يبغون الاستفادة منه ، وأقبل معهم على اللهو والاستهتار ، ولعل شرب الخمر أتاه من استهتاره مع فتيان عصره . أما طبعه فقد كان في الأصل يحب الحياة الطليقة الطبيعية والحيوانات وكل المظاهر الطبيعية الجميلة . ونشأ من ذلك حبه للصيد واللعب ، وزاد هذا في استهتاره مع الفتيان الآخرين .

وكان والده معاوية في شغل عنه ، فقد كان مهتما بأمور ولايته ، ثم خلافته ، ولو أنه كان يهتم به بين الحين والحين ، فيرسله للفتوح أو يلزمه بأن يحضر مجالسه ، ويشارك الآخرين في الإدارة ، فلا يلقى منه مواظبة ولا إقبالا كبيراً .

والصفة الرئيسية عند يزيد أنه كان عاطفياً شديد العاطفة ، تلك العاطفة ظهرت في حبه للشعر . وهي عاطفة جياشة ، إذا اجتمع معها ميل للاستهتار وانكباب على اللهو جمحت وازدادت عتواً . ولنتخيل خليفة له تلك العاطفة الجامحة ، نجد أنه يفعل ما كان يفعل يزيد ؛ وكان يزيد إذا عرض له حادث ، نظر إليه بمنظار عاطفته ، فتثور تلك العاطفة ، وتتقد وتخرجه عن الحكمة والرأي السليم ؛ فإذا سمع عن ابن الزبير أنه معتصم بالكعبة ثارت ثائرته ، فأقسم ليأتين إليه بجامعة ؛ ثم يثوب إلى رشده فيعرف أن ابن الزبير لن يحضر في سلسلة يقيد بها ، فيفسر الجامعة بأنها سلسلة من دراهم فضة يعلقها في رقبة ابن الزبير وتحت ثيابه . وهو حين يرده كتاب آل أمية يستنجدون به ، يعمد إلى إرسال الجيش ويقول بعاطفة جياشة : « لا خير في العيش بعدهم » ، وتنسيه تلك العاطفة أنه خليفة جميع المسلمين .

ويزيد حين تأتيه رأس الحسين يبكي لرؤيتها بعاطفته ، ويحزن لها بشعوره لا بعقله وحكمته

غلبت عليه إذن عاطفته فأوردته موارد الزلل ووجهته توجيهاً سيئاً ، ذلك أنها لم تهذب ، وانطلقت على سجيتها باستهتار ، ولو وجّهتها تربية مهذبة متقنة لعله كان شخصاً آخر . ولعل من أخطاء معاوية في التاريخ أنه لم يحسن إخراج ابنه على الأصول التي كان يجب أن يكون عليها .

أُتِيَ يزيد إذن من نظام لا يتلاءم مع طبعه وتربيته وسلوكه .

ثالثاً : وبعد ، فلئن كان مسؤولاً عن هذا ، أفليس خصومه أيضاً مسؤولين معه ؟ إننا هنا نصل إلى المسؤولية الثالثة ، وهي مسؤولية من خرج على يزيد . وهنا نرى أن خصوم يزيد يشابهونه بعاطفتهم وقلة رويتهم ، فأهل الكوفة مثلا تثور عاطفتهم نحو الحسين ، فيدعونه إليهم ، مع أن البيعة معقودة ليزيد في أعناقهم ، وهم لا يكتمون عاطفتهم إلا حين يجد الجد ، فيتبين لهم أنهم أمام خطر الجزاء العنيف .

والحسين نفسه كان عاطفياً شديد العاطفة ، دفعته عاطفته إلى أن يذهب إلى الكوفة بالرغم من كل ما حذر به . ولقد كان الناس ينبهونه إلى أنه مهدد بالقتل ، وأن الحكمة تقضي بأن يبقى في مكة ، أو أن يذهب إلى اليمن ؛ لكنه استرسل إلى عاطفته ، وانطلق إليها ، فأوردته المورد الذي ورد .

أما أهل المدينة ، فلم يكونوا متروين أيضاً في فعلهم ، وجمحت عاطفتهم أيضاً ؛ فقد رأيناهم يلقون بأرديتهم في المسجد بشكل عاطفي ، وينقضون بيعة يزيد ، ولو ترووا لرأوا أن فعلهم سيقود إلى فتنة كبيرة ، وأن هناك طرقاً أخرى لإصلاح الحال . وقد نهاهم ابن عمر عن نقض البيعة فلم يستمعوا إليه .

كان كل الأطراف المعنيين إذن ذوي عاطفة شديدة : من الخليفة إلى قواده إلى خصومه ؛ فكانت العاطفة تجيش في كل مكان .

على أن وراء هذه العاطفة شيئاً كان يحركها ويستثيرها ، فما هو ؟ إنه مصلحة تلك الأطراف ، ولعل كل واحد منهم ما كان يعرف في ظاهر الأمر أن مصلحته هي التي تهيج عاطفته . لكن الواقع هو أن العاطفة في أمور كهذه ترتكز على المصلحة ، فمصلحة يزيد ظاهرة في ألا يثور عليه إنسان ، ومصلحة الحسين بينة في التقرب من شيعته والاستفادة من وضعهم وتأكيد حق آل البيت . ومصلحة أهل المدينة تظهر في إعادة الخلافة إلى بلدهم بعد أن خرجت منه .

وخلاصة الأمر أن عهد يزيد يتسم بتغلب العاطفة على الروية والحكمة . على أن العاطفة تلعب دورها من وراء نظامين معينين : نظام الخلافة الراشدية ونظام الخلافة الأموية . ومن وراء هذين النظامين تتنازع الأقطار العربية ؛ فمن جهة بلاد الشام ، ومن جهة أخرى الحجاز والعراق . وبعد فإن نتيجة الصراع لم تظهر حين وفاة يزيد ، بل كان الصراع في مبدئه ، وقد استمر بعد عهده حتى آل إلى نتيجة غريبة سنراها .

الصراع للخلافة

١ ـ الصراع بين القيسية واليمانية

بايع البيت الأموي في الشام معاوية بن يزيد ، فتى في العشرين من عمره ، وكان معاوية يختلف عن والده كل الاختلاف ، فهو رجل لا يحب الخصام ، وهو عازف عن السياسة . ولعله كان يرى أنه ليس من حق بني أمية أن تكون الخلافة فيهم ؛ وأقل ذلك أنه لم يكن متشبعاً بحق بني سفيان في الخلافة ، فلم يطل به الحكم بل استمر عشرين يوماً ، وقيل ثلاثة أشهر ، ثم خرج إلى الناس ، فخلع نفسه أمامهم ، ولم يعين خلفاً له ، لأنه لم يجد فيهم أمثال أبي بكر وعمر ، أو أمثال الستة من أهل الشورى الذين تم بهم انتخاب عثمان . وتوفي بعد إعلانه اعتزال الحكم بقليل ، وقيل إنه مات مسموماً . وقد أحدث اعتزاله الخلافة أثراً شديداً جداً في بلاد الشام وسائر الأقطار العربية ؛ فقد أصبح منصب الخلافة في الشام خالياً ، وأصبح البيت الأموي في موقف لا يحسد عليه . إذ إن الأقطار الأخرى غير الشام لم تجد أمامها إلا البيعة لابن الزبير الذي كان أهل الحجاز قد بايعوه . وهذه هي الأخبار تؤيد ذلك . فما فعله عبيد الله بن زياد في العراق ، من طلب البيعة لنفسه في البصرة ، لم يكن مجدياً بوجود ابن الزبير . إذ إن أهلها بايعوا ابن زياد ثم خرجوا من المسجد يمسحون أيديهم في جدرانه ، ويقولون : أيظن ابن مرجانة أننا نبايعه ؛

أما أهل الكوفة فامتنعوا عن بيعة عبيد الله بن زياد امتناعاً . وتأرجح

بذلك موقف أهل البصرة فنقضوا نقضاً نهائياً بيعتهم ، وبذلك تمت البيعة لابن الزبير بالعراق . وبويع أيضاً في مصر ، فلم يبق إلا الشام . وكان ممكناً جداً أن يلحق أهل الشام بالأقطار الأخرى ، فهم لا يستطيعون الخروج على ما أجمع عليه رأي أهل الأمصار ، وقد حاول جند الشام الذي كان في مكة مبايعته ، لكن ابن الزبير لم يقبل بشرطهم .

وانقسم أهل الشام فريقين مختلفين : فريق بايع ابن الزبير ، وفريق خالف تلك البيعة . ونرى هنا أمراً غريباً ، وهو أن كل فريق منهما يتميز عن الآخر بميزة خاصة ، فمن بايع ابن الزبير هم في الجملة من العدنانيين القيسيين ، ومن لم يبايعوه هم من اليمانيين .

لماذا انقسم أهل الشام هذين القسمين المحددين : اليمانية والعدنانية ، هل من سبب معين لذلك ؟ يقول بعض المؤرخين : إن سبب ذلك هو خصومة بينهما منذ عصر الجاهلية ، تجلت في حادثة البيعة بالذات ، ويدعي هؤلاء المؤرخون أن الدوحتين كانتا على عداء ، وأن الخصومة كان يجب أن تظهر بينهما ، فظهرت الآن بعد اعتزال معاوية بن يزيد . على أننا إذا رجعنا إلى حوادث العصر الجاهلي لم نجد لذلك الخصام المفترض أثراً أو مبرراً . فالعدنانيون واليمانيون عاشوا معاً في أماكن متقاربة ، فلم يتخاصموا إلا خصاماً من طبعه أن يحدث بين قبائل القيسيين أنفسهم ، أو قبائل اليمانيين بالذات .

ويقول بعض المؤرخين : إن الخلاف وقع منذ عهد معاوية ، فقد قرب إليه الكلبيين الذين يمثلون اليمانيين ، قرّبهم إليه في الحكم ، واختار منهم زوجته التي أنجبت يزيد . واستمر ذلك التفضيل مع يزيد نفسه ، فقد قرب أخواله من بني كلب ، بل تزوج امرأة منهم ، وأتى ابنه معاوية وهم أخواله ، فقربهم إليه أيضاً . وكان من نتيجة ذلك التقريب أن عدّ القيسيون أنفسهم مهضومي

الحقوق من قبل بني أمية ؛ ويتبع ذلك على قول المؤرخين أنهم فضلوا الانتماء إلى ابن الزبير .

على أن هذا الكلام مردود أيضاً ، فإن معاوية كان يقرب إليه القيسيين أيضاً ، فمن حاشيته الضحاك بن قيس ، وكان أميراً على دمشق حين اعتزل معاوية الثاني الخلافة ، وهو قيسي ، وأتباعه كانوا متحكمين في دمشق . وزفر بن الحارث ونائل بن قيس وهما قيسيان كانا واليين ، فلا معنى إذن للقول بأن القيسيين كانوا مهضومي الحقوق أمام الكلبيين .

إن أصل الخلاف بين الدوحتين هو في أصل موطنهما ، فالكلبيون مثلاً يعدّون أنفسهم من أصحاب البلاد الأصليين ، لأنهم هاجروا إلى بلاد الشام قبل الإسلام ، واستقروا فيها ، وصاروا من أهلها ، أما القيسيون ، فقد وردوا الشام مع الفتوح ، وتقدموا في بلاد الشام فاستقروا في جهات الشمال بالجزيرة ، فهم إذن ليسوا من سكان البلاد الأصليين بل من الحجاز .

نعم إن القيسيين تلاءموا مع حكم بني سفيان ، وحاربوا أهل العراق مع معاوية ، على أنهم لم يقبلوا بمحاربة أهل المدينة . فالجيش الذي سار إلى المدينة ، فخاض معركة الحرة ونصب المجانيق أمام الكعبة ، إنما كان مؤلفاً من اليمانيين خاصة ، وأكثره كان من كلب . وظاهر إذن كيف أبى القيسيون ، وأصلهم من الحجاز أن يحاربوا إخوانهم من الحجاز ، فبقوا في بلاد الشام ، ولم يشتركوا في الفتنة . ولست أدعي أن لهم نعرة حجازية ، لكنهم على كل حال لم يتطبعوا بطباع أهل الشام تطبعاً نهائياً ؛ وهم استفادوا من بلاد الشام ، لكنهم لم يدرجوا في عداد أهل الشام ، ناهيك بسابق صلتهم بالحجاز . وبعد ، فنرى أن من الطبيعي أن تميل القيسية إلى ابن الزبير . لا سيا وهم لا يرون أن من اللازم اللازب أن يبقى الشام مركز الخلافة الأصلي . أما الكلبيون ،

فموقفهم يختلف كل الاختلاف : إنهم لا يرضون أبداً بأن تنتقل الخلافة من الشام إلى الحجاز ، ولو أن شخص الخليفة لا يهمهم بالذات ، فقد كان باستطاعتهم كما قلنا سابقاً أن يبايعوا ابن الزبير ، لو حل في بلاد الشام .

فالخلاف بين القيسيين واليمانيين إذن هو في نظرتهم الإقليمية ؛ فالعدنانيون يرون أن مقام الخليفة ليس محتماً في دمشق ، والكلبيون يتمسكون بإقامته في الشام ، فالخطة التي اختطها معاوية في السياسة الواقعية إنما اختطها مع الكلبيين ، وقد كسب مواقعه بطاعة الكلبيين أولاً ، واندماج القيسيين معه ثانياً .

وسياسته إنما كانت بوحي ممن أقام قديماً في الشام أي الكلبيين ، وأصبح بنو كلب هم أصحاب السياسة الواقعية ، وهي في الواقع تمثلهم كل التمثيل ، ولا تمثل القيسيين من أهل الحجاز .

فكلب درجت على سياسة الغساسنة وسياسة الروم منذ عهد غابر : الحاكم هو حاكم فعلي يسيّر الأمور بيده ، ولا يسأل عما يفعل ، أما القيسيون فطبعهم العربي الأول كان وما زال قائماً ؛ والعربي ميال بطبعه إلى الديمقراطية ، وإلى أن يناقش رئيسه في كل شيء .

السياسة الواقعية إذن تمثل لنا اتجاه الكلبيين ، وتظهر لنا أن القيسيين ما كان من شأنهم أن يتمسكوا بها تمسكاً شديداً إلا في الظروف التي يحسن التمسك فيها ، وهم الآن أمام ظرف جديد ، فابن الزبير قد بويع من قبل الأقطار إلا الشام ، فعلى أهل الشام أن يقبلوا بواقع الأمر فيبايعوه .

وزبدة القول : إن الخلاف بين الكلبيين والقيسيين إنما هو سياسي ، مرده إلى اختلاف وجهة النظر إلى مكانة بلاد الشام في شأن الخلافة ، وإلى السياسة

الشامية الواقعية ، وهذا هو السر الأصلي في اختيار أهل الشام اتجاهين متعاكسين بشأن الخلافة .

ولئن كانت الحوادث التي سنوردها قد زادت في شقة الخلاف ، وأبعدته عن محوره الأصلي ، وأعطته صورة جديدة ، فجعلته خلافاً قبلياً ذا نزعة قبلية ، إن أصله هو ما ذكرناه .

ونحن نورد ههنا الحوادث التي تتابعت ، فنبين فيها اتجاه الأمر وعوامله ، وما آل إليه .

كان زعيم القيسيين الضحاك بن قيس الفهري أميراً من أمراء معاوية ويزيد ، وقد أخلص لهما كل الإخلاص ، وكافأه على إخلاصه . وكان أمير دمشق حين اعتزل معاوية الثاني الخلافة . ولم ير القيسيون ، وهو على رأسهم ، أي حرج في مبايعة ابن الزبير ، فقد بايعه الناس في أقطار الإسلام ، وهم يجب أن يدخلوا في بيعة الناس ، وتتابعت بيعة كل من لم يكن كلبياً في بلاد الشام . وهذا زفر بن الحارث من قيس وهو على قنسرين يبايعه أيضاً ، وهذا نائل بن قيس القيسي وهو على فلسطين يدخل في البيعة ، ويدخل فيها أيضاً النعمان بن بشير الأنصاري المشهور ، وهو ليس قيسياً إنما هو أنصاري ، وكان على حمص ، فبايع لخليفة من الحجاز ، مع أنه من المخلصين للسفيانيين . وهكذا اجتمع القيسيون ومن يلف ملفهم والأنصاريون والحجازيون في الشام على بيعة ابن الزبير .

أما الكلبيون ، فوقفوا في هذا الأمر موقفاً آخر ، فقد تمسكوا بالأمويين ، وما تزحزحوا عن حرصهم على السير في ركاب الأمويين ، بل عجلوا حتى يمنعوا القيسيين من أهل الشام من مبايعة ابن الزبير . وعجلوا حتى يعيدوا من بايع منهم إلى حظيرتهم نفسها ، فكتب حسان بن مالك بن بحدل خال معاوية

الثاني إلى الضحاك في دمشق كتابا « يعظم فيه حق بني أمية ، ويذكر الطاعة والجماعة وحسن بلاء بني أمية عنده وصنيعهم إليه ، ويدعوه إلى طاعتهم ، ويذكر ابن الزبير ويقع فيه ويشتمه ، ويذكر أنه منافق قد خلع خليفتين »[١٥١] .

وأخفى الضحاك الكتاب ، ولم يقرأه على أصحابه في المسجد ، كما طلب إليه حسان ، فقام رسول حسان ، وأخرج نسخة من الكتاب فقرأها ، فانقسم الناس في المسجد إلى قسمين : فريق الأمويين من أهل دمشق ، وهم يرون رأي حسان ، وفريق القيسيين وهم مع ابن الزبير . وألقى الضحاك القبض على المخالفين ، لكن قبائلهم أطلقتهم من الحبس ، وحصل شغب في المدينة ، وسمي يوم الكتاب بيوم « جيرون » .

ولما اضطرب أمر الناس وخافوا من الفتنة ، اتفقوا مبدئياً على أن يسيروا إلى الجابية ، فينتخبوا هنالك خليفة من بني أمية يبايعونه ، غير أن القيسيين همسوا في أذن الضحاك فقالوا له : لقد أمرتنا فبايعنا ابن الزبير ، وأنت تريد منا أن نسير الآن إلى بيعة غلام من بني يزيد ، وألحوا عليه في أن يظل على بيعته لابن الزبير ، فأخذ برأيهم وسار إلى مرج راهط .

وكان الكلبيون قد اجتمعوا في الجابية ؛ وقد أتى إليها مروان بن الحكم وعائلته ؛ ووردها عبيد الله بن زياد ، وقد هرب من العراق ، ووردها عمرو بن سعيد بن العاص ، وخالد وعبد الله ابنا يزيد مع حسان بن مالك ، وظهر من الاجتماع أن المرشحين للخلافة هم ثلاثة :

١ً ـ مروان بن الحكم ٢ً ـ عمرو بن سعيد بن العاص ٣ً ـ خالد بن

---

(١٥١) الطبري ٤ : ٤١٠ .

يزيد بن معاوية . ولكل منهم طائفة تدافع عنه . وبدت هنا مهارة أصحاب مروان ، فأثاروا النقطة الشائكة في الموضوع ، وهي أن أهل الشام لا يرضون بمبايعة خليفة حدَث صغير السن ، فيجب أن يقابلوا ابن الزبير بشيخٍ مثله مجرب ، ويرجّحُ في هذا مروان على غيره ، فقد عرك السياسة منذ عهد بعيد ، ودافع عن عثمان في الدار حتى كاد أن يقتل دونه ؛ وحارب قتلة عثمان يوم الجمل مع عائشة ، وقام بالإدارة عهداً طويلاً . وغلب اتجاهُ أصحابه ، واستقر الرأي على أن يبايع مروان وأن تكون ترضية للآخرين ، فيكون خالد بن يزيد ولياً للعهد من بعده وعمرو بن سعيد وليه الثاني ، وبذلك زالت أسباب الخلاف بين المرشحين ، واستتب الأمر لمروان ، فبايعه الناس في الجابية .

وساروا من الجابية إلى مرج راهط ، فوجدوا ألا سبيل إلى إقناع الضحاك وجماعته ، فوقع القتال بين الطرفين . ويمكننا القول : إن هذا القتال هو بين شيعة ابن الزبير وشيعة الأمويين ، بين سياستين مختلفتين ، هما سياسة الحجاز وسياسة أهل الشام ، بين دوحتين عربيتين : كلب وقيس . واستفاد الكلبيون من أن الضحاك ترك دمشق إلى المرج ، فاستولوا عليها ، ووضعوا أيديهم على بيت المال ، وأرسلوه إلى مروان وجماعته ، وأمدوه بالرجال ، ونشب القتال ، وكانت مجزرة عظيمة قتل فيها عدد كبير . وانتهت المعركة بفوز مروان وحزبه ، أما القيسيون فقد قتل معظمهم ، وفر عدد يسير من رجالاتهم .

بعد أن تم لمروان النصر في الشام على خصومه ، توجه تلقاء مصر ، فمصر لها أهميتها بالنسبة للشام ، ويجب أن لا تكون مخالفة للشام في سياستها لأنها في ظهره ؛ فتمكن من طرد عامل ابن الزبير عليها ، وأخذ بيعة أهل مصر له ، وعاد إلى فلسطين ، وكان يحميه فيها شيعته وجيش صغير ، فدخلها وبايعه الناس فيها .

وأراد أن يتخذ سياسة الحزم والسرعة ، فوجه عبيد الله بن زياد إلى العراق ليقلص نفوذ ابن الزبير ؛ ووعد ابن زياد بأن يكون والياً على كل صقع يستولي عليه ، ثم توفي مروان من الطاعون على الأغلب ، وخلفه ابنه عبد الملك .



٢ ـ الصراع بين الاتجاهات المختلفة

نحن الآن أمام شخصيتين مختلفتين تتنازعان الخلافة : عبد الله بن الزبير وعبد الملك بن مروان ، ولكل منهما مزاياه وقوته . وكل منهما يمثل نزعة سياسية معينة ؛ فابن الزبير يمثل نزعة الحجاز ، وابن مروان يمثل نزعة الشام في السياسة والخلافة . على أن الأمر لا يقتصر هنا على الخليفتين ، فلئن كان النزاع بينهما مستعراً ، فهنالك فئات أخرى تدخل في الصراع ، وترجح الكفة بين الاثنين . ويجب علينا فهم هذه الاتجاهات ، وهي متداخلة في كتب التاريخ يضيع المرء بينها ، على أنها إذا حللت إلى عناصرها الأساسية تحليلاً صحيحاً أمكن فهمها ، وبدت سهلة لا صعوبة فيها .

ونحن بما نعرف من التاريخ حتى هذه الحقبة التي ندرسها نستطيع تحديد تلك التيارات المختلفة التي كانت تتجاوب أصداؤها في ذلك العصر :

نشأ من موقعة مرج راهط حدث جديد له أهميته في التيارات المختلفة ، فقد غُلبت قيس أمام اليمن . وهذا النصر ليس هيناً على قيس ، إذ أثار عند القيسيين فكرة الثأر ؛ فقد قتل رجالهم ، ويجب ألا يذهب دمهم هدراً . وعادت هنا العصبية الجاهلية القديمة التي قضى الإسلام عليها ، عادت بعد تلك الحادثة في أشد مظاهرها تغلي كالمرجل ، وشكلها الظاهري يشبه شكلها في عهد الجاهلية ، بالأشعار تقال ، وبالاغتيالات تحدث هنا وهناك ، وبالغزو والنهب . ورئيس الثائرين المطالبين بالثأر هو زفر بن الحارث الكلابي القيسي ، فقد فرّ إلى قِرْقِيساء ، ولجأ إليها بين أهله ، وأعلن العصيان ، ومعه

قبائل حوله من قيس بالجزيرة والفرات . ثم انتظر الفرصة الصالحة لأخذ الثأر .

فالشام إذن لم يكن بأجمعه في قبضة عبد الملك ، بل كان له خصوم يطلبون الثأر من أصحابه ورجاله . أما في العراق فلم يكن هنالك من صراع بين القيسيين واليمانيين ، فالعراق انتمى إلى ابن الزبير ، يمنيه وقيسيه ، وذلك أمر طبيعي ، فليس بين أهل اليمن في العراق من هو حريص على سياسة الشام وعلى خلافة الأمويين ، غير أن العراق كان مركزاً لفئات أربع يجب أن يحسب لكل منها حسابها .

الأولى : هي شيعة أهل البيت في الكوفة خاصة .

الثانية : هم الخوارج في البصرة وما حولها من أراضٍ وبلدان .

والثالثة : هم الزبيريون ، ويتكونون من أشراف أهل الكوفة والبصرة ومن يتبعهم من جماعاتهم وقبائلهم .

والرابعة : فئة كانت موجودة في العراق ، لكن أحداً من الناس لم يكن يلقي إليها بالاً ، فقد كانت مستضعفة لا شأن لها ، وهي فئة الموالي من الفرس ، وقد برزت الآن إلى الميدان . ولو كان العرب متحدين لبقيت مستضعفة ، غير أنهم اختلفوا فظهر شأنها .

كل فئة من هذه الفئات لا بد أن تلعب دورها وأن تظهر حقيقتها ، فالميدان خال لها ، والاضطراب يخولها أن تدفع بمصالحها وباتجاهاتها إليه ؛ وكان العراق خالياً من قوة تنفيذية ، ومن شرطة لابن الزبير ، فكل أمر ابن الزبير في العراق أن الناس بايعوه ، وأنه أرسل إليه عماله ؛ لكن العامل لا يستطيع شيئاً كبيراً إذا لم يكن بين يديه شرطة أو جيش . وكان ظهور هذه

الفئـــات على مسرح الحـوادث خطيراً . لا سيا وابن الـزبير بقي حـريصـــاً على حجازيته ، ولم يفعل كما فعل علي ، فيذهب إلى العراق ليحارب الخارجين عليه من أهل الشام .

يجب إذن أن نتوقع في العراق اضطراباً واختلافـاً بين الفئـات ، فحكم ابن الزبير ليس وطيداً فيه .

هذا التحليل الذي قدمناه عن الاتجاهات المختلفة ييسر علينا فهم الحوادث الآتية :

حين ولي عبد الملك بن مروان الخلافة كتب إلى ابن زياد يعلمه بـذلـك ، ويثبته على الجيش لحرب العراق ، على أن عبيد الله لم يكن آمنـاً في حربـه مع العراق ، فقد كان زفر الـذي تحصن بقرقيسـاء يهـدد جيشـه من خلفـه . وسـار عبيد الله إلى العراق متيقظاً . وأرسل مقدمة للجيش برئاسـة الحصين بن نمير ، وبقي خلف الجيش حذراً من زفر .

وتمخض الأمر في الكوفة عن وجود حركة جديدة عاطفية جماحـة ، وهي حركـة التوّابين . ذلـك أن أهل الكوفـة مـا فتئوا منـذ مقتل الحسين يتراشقون التهم في قتله ، واعتقدت فئة منهم موالية لأهل البيت أنها لم تفعل شيئـاً لـدفع ذلك الحادث ، فاعتبرت نفسها مجرمـة فيـه ، وأرادت أن تكفر عنـه ، فـاجتمع أمرها على أن تحارب في سبيل الحسين ، فإما أن تغلب بني أمية وتثـأر للحسين وإما أن تستشهـد في سبيلـه ، وسمت هـذه الفئـة نفسهـا بـالتوابين . وكان على الكوفة عامل لابن الزبير أخذ البيعة له فيها ، وعرف هـذا الاتجـاه من التوابين فلم يتشدد ، لأن عبـد الله بن الزبير ليس هو المعني من أخـذ الثـأر ، بل لعلـه شجع التـوابين على التكفير عن ذنـوبهم . ولـما سمعـوا بـأن ابن زيـاد متجـه إلى العراق جمعوا أمرهم سريعاً بإمرة سليمان بن صرّد الخزاعي ، وهو أحد الصحابـة

الذين قاتلوا معاوية في صف علي ، فجمع سليمان التوابين وجهزهم تجهيزاً سريعاً وجمع مؤونة لهم واستعد باستعجال للخروج ، فخرج في بضعة آلاف رجل متحمسين يريدون أن يقتلوا قتلة الحسين أو يموتوا دون ذلك ، وساروا فالتقوا بجيش الحصين فوجدوا جيشاً مرتباً مجهزاً خير تجهيز ، ووقعت الموقعة بين الطرفين ، فسفك فيها دم هؤلاء التوابين ، وذهب معظمهم قتلى في سبيل التوبة التي يبغونها ، وذلك في موقعة عين الوردة عام ٦٧ هـ .

وعادت فلولهم إلى الكوفة . على أن هذا لم يزد في أصحابهم وأقربائهم إلا تشدداً في قتال الأمويين ، وكان قد ظهر رجل غريب الأطوار داهية عارف بقلوب الرجال وتسييرهم ، وهو المختار بن أبي عبيد الثقفي . كان هذا الرجل يريد أن يُخرج التوابين عن طاعة سليمان وأن يدخلهم في طاعته ، لكنهم أبوا عليه ذلك . أما الآن وقد قتل سليمان في عين الوردة ، فقد برز المختار بأسلوبه الجديد . ونظر نظرة عميقة في الكوفة ، فوجد حماسة فلول التوابين وأتباعهم واستقتالهم في سبيل الحسين ، ووجد أنه ليس عليه إن أراد أن يضمهم إليه إلا أن يضع في مخططه الثأر للحسين . فكان فيما دعا إليه « يا لثارات الحسين » ونظر في الكوفة أيضاً فوجد السبئية . وقد تركنا السبئية منذ فصول كثيرة ، ولعل السبئية أخفت حالتها خلال هذه المدة ، غير أنها كانت تمارس دعوتها وتنشرها سراً بين صفوف الشعب . ونحن نعلم أن علياً قد استبعد ابن سبأ ونفاه . ولم يقبل الحسن والحسين بأقوال ابن سبأ ، فصارت جماعته تدعو بالسر لتقويض ملك العرب ، فلجؤوا في تلك الدعوة إلى أولئك الموالي الذين لم يكن لهم شأن في الكوفة ، بل كانوا أتباعاً لقبيلتهم أو لأسياد القبيلة وسرت الدعوة بين الفرس . وشعر الفرس بأنهم مهضومو الجانب وأنه ليست لهم كلمة في حكم العرب . أما والعرب الآن مختلفون فيما بينهم ، فكلمة الموالي لها شأنها ،

لأنهم يستطيعون ترجيح جانب فئة على أخرى ، وطبيعي أن تنتمي السبئية إلى فئة الشيعة ، فالسبئية في أصلها تتخذ أهل البيت وسيلة .

واستغل المختار هذا الظرف فدعا السبئية إليه . وأعلمهم أنه يريد التسوية بين العرب والفرس ، بل أرضاهم بأبعد من ذلك ، فأقرب شيء إلى قلب الفرس أن تكون الدعوة لرجل من أهل البيت له نسبه إلى الفرس كمحمد بن الحنفية ذي الأم الفارسية . ومحمد بن الحنفية يصلح أن يكون إمام الشيعة ، لأنه من أهل البيت . يضاف إلى ذلك بأنه لم يبايع لابن الزبير ولا لابن مروان . وهكذا أعلن المختار بدهاء شديد أنه يدعو لمحمد بن الحنفية . ولكي يقوي أتباعه ويحمسهم بعد تلك الخسارة التي منوا بها في عين الوردة قال : إن محمد بن الحنفية هو المهدي الذي يملأ الأرض عدلاً ، سيغلب الكفار ويردهم على أعقابهم خاسرين .

مجمل مخطط المختار إذن أنه جمع حوله الشيعة العرب والسبئية والموالي ، وأثار فيهم الحماسة والاندفاع ، وجعلهم يعتقدون النصر . فكان إلى جانبه إذن مرجحات كثيرة للظفر . ونظر نظرة السياسي الحكيم فوجد أنه ينبغي له أن يضم إليه رجلاً قائداً محنكاً من كبار رجال ذلك العصر ، وهو إبراهيم بن الأشتر النخعي ، والأشتر كان بطل صفين ، وابنه يحتذي حذوه في الشجاعة والحزم ، وهو من شيعة علي ، إلا أنه حذر كل الحذر . وعرض عليه المختار كتباً ادعى أنها تأتيه من ابن الحنفية ، فصدقه ودخل في شيعته ، فقوي أمره به ، وأصبح باستطاعته تكوين جيش تحت قيادة إبراهيم .

ولم يكن من الصعب عليه آنذاك أن يلقي القبض على عامل ابن الزبير في الكوفة ، ففعل ذلك بيسر ودانت له الكوفة . وكان أتباعه متعطشين إلى موقعة جديدة مع ابن زياد ، فأرسل طليعة منهم إلى عبيد الله ، فهزمت تلك

الطليعة ، لكنه أعلن أن الجيش الآخر الذي سيرسله سينتصر انتصاراً رائعاً على ابن زياد . وكان ذلك الجيش بقيادة إبراهيم ، والتحم إبراهيم مع جيش ابن زياد في موقعة الخازر ، وانتصر إبراهيم ، وقتل في هذه الموقعة عدد هائل من أهل الشام ممن اشترك في مقتل الحسين ، وقتل ابن زياد نفسه والحصين وعدد كبير من الرجال الأعيان ، وتيقن الشيعة أنهم أخذوا بثارات الحسين أخذاً مجيداً ، وتتبع أصحاب إبراهيم عمر بن سعد بن أبي وقاص فوجدوه ومثلوا به تمثيلاً شديداً .

وأصبح المختار سيد الكوفة بلا منازع . وكان باستطاعته ضم البصرة إليه لولا أن عبد الله بن الزبير شعر بخطره ، وكان لا بد له أن يتخذ موقفاً حاسماً . وابن الزبير لا يرغب في أن يترك الحجاز . وعجم عوده فوجد أخاه مصعباً ، وكان فتى في مقتبل العمر ، إلا أنه شديد البأس قوي ، سريع في أعماله ، فأرسله إلى البصرة ليناجز المختار ، فسار إليها .

وكان عامل ابن الزبير في البصرة منهمكاً مع الخوارج الأزارقة الذين انتهزوا الفرصة للكيد للجماعة ، وقد أرسل إليهم المهلب بن أبي صفرة ليحاربهم ، على أن مصعباً استقدم المهلب ، وأرسله إلى المختار بن أبي عبيد ، فهزم جيشه وقتله ، وقتل عدداً كبيراً من جماعته . ولعل ابن الزبير كان قد كشف حال المختار وأن الكتب التي كان يعرضها ليست كتب محمد بن الحنفية ، بل هي مزيفة ، ففرق أصحابه من حوله ، بل رجع إبراهيم إلى فئة ابن الزبير .

ودخل الصراع الآن بين عبد الملك وعبد الله بن الزبير في مرحلة أخيرة ، فمصعب سائد في العراق وابن مروان في الشام ، لكن لكلا الرجلين متاعب في بلده ، فمصعب يحارب الخوارج ، وجيشه يحوي العديد من الشيعة الذين أعمل

القتل فيهم مع جيش المختار ، فكانوا ولا ريب يحقدون عليه للنفوس التي ذهب دمها هدراً .

أما عبد الملك فقد أضاع قسماً من جيشه مع ابن زياد ، وهو يواجه الروم ؛ فقد استفاد هؤلاء من الصراع بين المسلمين ، فقوي شأنهم . ثم إن أمام عبد الملك زفر بن الحارث مع قبيلة قيس يطالبون بالثأر من كلب . وكلب تكوِّن أحسن الرجال عند عبد الملك . على أن ابن مروان رجل من دهاة العالم ، فرسائله كانت تترى إلى أهل العراق لتفرط عقدهم عن مصعب ، في الحين الذي كان يجمع هو فرقه ويرتبها ، وفي الحين الذي كان يتفق مع الروم ويطمعهم ببعض المال ليأمن جانبهم ، وفي الحين الذي كان يتفق مع زفر ، فيعطيه الأمان ويدخله في جماعته .

ولما تهيأ له الصلح مع الروم ومع زفر ، اعتمد الخروج إلى ابن الزبير بنفسه وبكامل جيشه ؛ غير أن حادثة خطيرة أوقفته عن المسير ، فقد رأينا أن أهل الشام في الجابية بايعوا لمروان على أن يكون خالد بن يزيد والأشدق عمرو بن سعيد وليين للعهد من بعده ، لكن لم يمض زمن طويل على ذلك حتى نقض مروان عهده ، فولى من بعده عبد الملك ، ثم عبد العزيز وهما ولداه . وأسرَّ عمرو ذلك في نفسه ، وكان يتحين الفرص . فلما خرج عبد الملك للقاء مصعب انسل عمرو من جيشه ، وعاد إلى دمشق ، وفيها شيعته ، فاحتلها وأخذ البيعة لنفسه . ولعله اعتقد أن ابن مروان مشغول عنه بمصعب ، وأنه لن يتفرغ له . على أن عبد الملك خيب ظنه ، إذ أنه عاد مستعجلاً إلى دمشق ، فحاصره واحتال عليه ، فأرسل إليه يطلب منه أن يعود إلى الجماعة ، ويذكره بوضع بني أمية وبمصلحتهم في عدم التفرقة ، ويمنيه بالوعود ، ويؤمنه على نفسه .

ووجد الأشدق أنه لا قبل له بجيوش ابن مروان ، فاستسلم إليه بعد أن

أخذ الأمان . لكن عبد الملك أراد أن يلقن درساً لكل إنسان في الشام ، فلم يأبه لعهده وأمانه ، بل ذبح عَمْراً بيده نفسها . وأمر فرمي بالرأس مع المال على جماعة عمرو . ثم سار عبد الملك في طريقه إلى العراق لحرب مصعب بن الزبير .



٣ ـ الصراع بين عبد الملك وابن الزبير

ها هو ذا عبد الملك يسير إلى حرب مصعب ، فيلتقي الجيشان بدير الجاشليق وكان ابن مروان يعرف حال العراق معرفة جيدة ، ويعرف أهله ، ويعرف السبيل إلى استمالة قلوبهم ، وخير ما يتخذه لذلك هو التفريق بين مصعب وقواده ، وقواد مصعب يؤخذون بالدهاء وبالمال والإمارة . فكتب إلى كل واحد منهم كتاباً يعده فيه ويمنيه بولاية أصبهان . وأتت الكتب أولئك القواد ، فسكتوا عنها أمام مصعب ، وانتظروا حتى يبلغوا مأربهم ، إلا إبراهيم بن الأشتر ، وإبراهيم هذا بعد أن كان مع المختار انتقل إلى مصعب ، وكان في طبعه الإخلاص لمن ينتسب إليه ، فذهب إلى مصعب وأطلعه على الكتاب ، وأفهمه أنه لا بد أن عبد الملك قد كتب إلى غيره من القوّاد بما كتب إليه ، ونصحه بأن يأخذ هؤلاء القواد بسترهم أمر كتبهم ، وأن يقتلهم ليكونوا عبرة لغيرهم ، غير أن مصعباً لم يجزم أمره على هذا ، بل تركهم وشأنهم . ولعله كان في صعوبة من الأمر ، فقد خرج عليه الخوارج ، فأرسل إليهم أحسن قطع من جيشه مع المهلب الأزدي فكان محتاجاً إذن إلى الجيش الذي بين يديه ، ولا يستطيع أن يفرط فيه .

وبدأت الحرب بينه وبين عبد الملك ، وإذا برجاله يتفرقون عنه ، وأصبح فإذا هو في الميدان مع عدد قليل من رجاله ومع إبراهيم ، وقاتلوا جميعاً قتالاً مستميتاً عنيفاً ، فهلكوا في المعركة ، وقضي على الجيش إلا عدداً يسيراً منه ، وكافأ عبد الملك الجنود الذين انتقلوا إليه ، ثم سار بهم إلى الكوفة ودخلها ، فبايعه أهلها . وانتقل منها إلى البصرة فبايعه أهلها أيضاً ، وجاء إليه المهلب فبايعه وانتقل بجيشه إليه .

تمكن عبد الملك من العراق ، وبقي عليه الحجاز ، وفيه عبد الله بن الزبير ، ولم يكنّ عبد الملك ، بل جهز في الحال جيشاً إليه بقيادة رجل فيه القوة والعزم والشدة ، ألا وهو الحجاج ، وقد رأى منه حين حارب مصعباً رجلاً يسيّر الرجال فيطيعونه ويخشونه . فسيره إلى عبد الله ، وأمره بأن يأخذه بالحيلة ، وأن يفعل معه كما فعل هو بمصعب ، بأن يراسل جماعته ويعطيهم الأمان ويفرقهم من حوله .

وكان الحجاج قد قاتل ابن الزبير مع والده يوسف في معركة خذلا فيها أمامه . أما هذه المرة ، فابن الزبير وحيد في الحجاز ، وقد خرج العراق من بين يديه ، فقتاله والتغلب عليه أسهل . واتخذ الحجاج معه الأسلوب الذي أمره به عبد الملك . فضايقه مضايقة كبيرة . وكان أصحاب ابن الزبير يرون المؤونة ترد جيش الشام ، وفيها المآكل الشهية . أما هم فقد قطعت عنهم أرزاقهم . غير أن ابن الزبير لم يستسلم ، فقاتله الحجاج في أطراف مكة وشعابها . فكان يلجأ إلى الكعبة ويلوذ بها . وكتب الحجاج إلى عبد الملك بالإذن له في ضرب ابن الزبير ، وهو متحصن في الكعبة ، وذكر له أن هذا الأسلوب هو الأسلوب الوحيد للانتصار عليه ، فأذن له بذلك ، فصار يضرب بمنجنيقه على ابن الزبير وهو في الكعبة . وتابع أسلوبه في مراسلة أصحاب ابن الزبير وتطميعهم ، فانتقل قسم كبير منهم إليه ، وبقي مع ابن الزبير أفراد قلائل من أصحابه ، بل إن بعض أبنائه تفرق من حوله . وأتى اليوم الذي كان لا بد منه من أحد أمرين : إما أن يستسلم وإما أن يقتل ، فدخل على أمه أسماء بنت أبي بكر (ذات النطاقين) واستنصحها ، فقالت له فيما قالت : إن كنت ترى أنك على حق ، فمت في سبيل حقك . فقال : الرأي ما رأيتِ ، ولم يلبس درعاً ، بل خرج وقاتل الرجال حتى تمكنوا منه فقتلوه ، وذلك بعد

محاصرة دامت ستة أشهر . وصلبه الحجاج . وبمقتله انتهت السياسة الراشدية ، وانتهت سياسة الحجاز ، وتداعى شأنه .

ملاحظات عامة عن انتصار سياسة الشام :

إن سياسة الشام انتصرت بمقتل ابن الزبير انتصاراً نهائياً ، وهذه هي المرة الثانية التي تتغلب فيها سياسة الشام على سياسة الحجاز ، وكان مع الحجاز في المرتين العراق ، فما هي أسباب انتصار السياسة الشامية ؟ لا نستطيع هنا أن نعرف تلك الأسباب بتفاصيلها ، إذ ليس بين أيدينا من الوثائق ما يكفي لمعرفة ذلك معرفة تامة ، على أننا نستطيع أن نستقرئ الحوادث ، ونستنتج منها ما نراه جديراً ببيان تلك الأسباب . وسنحاول أن نورد الأسباب الجوهرية الأساسية ملخصة فيما يلي ، وكنا بيناها بالتفصيل حين البحث عن عوامل انتقال الخلافة من الراشدين إلى الأمويين :

آ ـ لم يكن باستطاعة الحجاز أن يبقى مركزاً لحكم الإسلام وخلافته ، لأنه كان بعيداً عن أن يكون ذلك المركز الرئيسي ، فهو ليس في وسط الأقطار الإسلامية ، والصلة بينه وبين الأصقاع البعيدة منها صلة صعبة وبعيدة وشاقة ، فلا تصلح المدينة أو مكة أن تكون عاصمة مركزية لدولة مترامية الأطراف ، تمتد من ما وراء النهر إلى غرب إفريقيا .

ب ـ لم يكن بين يدي الخليفة في الحجاز جيش منظم ، ولم يؤسس الخليفة نواة ذلك الجيش ، حتى ولا حرساً له أو شرطة تدافع عنه ، بخلاف الشام فقد كان بين يدي الخليفة جيش منظم أحسن تنظيم وشرطة تحميه .

جـ ـ لم يكن لسياسة الحجاز قواعد تفصيلية في الحكم ، إنما كانت وسائل الحكم سنّة وتقليداً سار عليه الخلفاء الأولون ، فمشى عليه من أتى بعدهم ، وفي آخرهم ابن الزبير ؛ لكن لم يكن في هذا النظام وتلك القواعد أصول مفصلة

مبينة ، وسلطات محددة ومسؤولية ظاهرة . ويعني ذلك أن القواعد لم توضع بصفة تامة .

نعم ، إن الفقهاء وضعوا بعد ذلك أصولاً لذلك الحكم ، وببعض التفصيل استخلصوها من الحوادث والتقاليد ، لكن الحكم على أيدي الخلفاء الراشدين لم يكن آنذاك مثبتاً تثبيتاً تفصيلياً واضحاً بصورة قانون أو شرع محدد .

كان النظام الراشدي سباقاً للعصر بكثير ؛ فكلٌّ ما كان معروفاً في ذلك الزمان من وسائل الحكم لا يقاربه فيه شيء . فالحكم في بلاد العالم آنذاك كان استبدادياً وملكياً ، أما الحكم الراشدي فهو حكم شعبي مبني على الشورى ، عادل يسوي بين الناس . والحق أن الناس في ذلك العصر لم يفهموا هذا النظام ، ولم يتشربوه كما ينبغي لهم ، فقد رأينا أهل العراق وقد أساؤوا استعماله مع علي ، ورأينا أهل الشام وهم لم يقرّوه ولم يقبلوا عليه إلا في العهود الأولى منه حين كانوا مرغمين على قبوله . أما أهل الحجاز ، فقد قبلوه وتفهموه ، لكن الأمر خرج من أيديهم بعد أن امتدت الفتوح وتوسعت رقعة الإسلام ، فكان الحجاز جزءاً صغيراً بالنسبة إلى البقعة الكبيرة التي بسط فيها الإسلام سلطانه ، والنظام لا يقوم إلا بالجماعة التي وضع لها ، وبما أن الجماعة لم تتفهمه فقد كان لا بد أن يتعرض للخذلان ، وهذا ما حصل بالفعل ، فقد زالت الحكومة الراشدية وزال معها حكم الحجاز بصورة نهائية ، وذلك بوفاة ابن الزبير .

نظرة عامة عن حكم ابن الزبير :

وينبغي لنا ألا نترك حكم الراشدين قبل أن نقول كلمة موجزة عن آخر خلفائهم ، فابن الزبير حرم من بعض حقه عند المؤرخين ، فلم يبينوا أحواله في الخلافة كل البيان ، وما ذكروا إلا حروبه ؛ ثم إن بعضهم لم يدرجوه في عداد الخلفاء ، مع أن خلافته استمرت سبعة أعوام ؛ وكان خليفة على العراق

وما يتبعه وعلى الحجاز واليمن ومصر وتوابعها ، وقد بايعته منطقة كبيرة من بلاد الشام أول الأمر . ولعل المؤرخين لم يعنوا بخلافته ، لأن الخلافة المروانية نازعته في حياته ، واستمرت بعد مقتله ، فثبتت مع الاستمرار ، والمؤرخون يهتمون بالواقع أكثر مما يهتمون بالأمور النظرية . والواقع لم يكن إلى جانب ابن الزبير . ثم إن الخلفاء الذين أتوا من بعده لم يقروا بخلافته ، إذ لم يكن من مصلحة الأمويين ولا العباسيين إدارج اسمه في عداد الخلفاء . وهكذا سقط اسم خلافته من كتب التاريخ ، أما نحن فنرى أن ابن الزبير خطير في تاريخ الحكم الراشدي ، وأنه ينبغي لنا معرفة حكمه وألا يفوتنا المهم من شأنه .

يتجاذب شخصية ابن الزبير عاملان مهمان متناقضان : حب للحكم والمال والدنيا أولاً ، ثم حب للعبادة وللتقى ثانياً ، وقلّ أن يجتمع هذان النقيضان في شخص واحد بالدرجة التي اجتمعتا فيها عنده . وهما سر شخصيته ومزاياه وأخطائه :

كان ابن الزبير يحب الرئاسة والترؤس منذ صغره ، ويُروى لنا أن أبا بكر الصديق أمر بقتل شخص استحق الإعدام ، فأسلمه إلى فتية من المهاجرين ، فتقدم ابن الزبير إليهم قائلاً : أمروني عليكم لقتل هذا الرجل ، فأمروه وقتل تحت إمرته[١٥٢] .

وكان ابن الزبير ، مع حبه للرئاسة والإمارة ، بخيلاً جداً ، يجمع المال جمعاً جماً . وكان يحب التزين ، ويضع على رأسه من العطور ما تبلغ قيمته حداً كبيراً . وكان يقتني العبيد حتى قيل : إنه كان له مئة غلام يتكلم كل غلام منهم بلغة[١٥٣] .

(١٥٢) تاريخ الإسلام ٣ : ١٦٨ .

(١٥٣) تاريخ الإسلام ٣ : ١٧١ .

هذا شأنه مع الدنيا ، كان مقبلاً عليها محباً لها ، مؤثراً لأحوالها . على أن إقباله على الآخرة لم يكن بأقل من ذلك ، بل لعله أكثر . فقد كان متعبداً « قسم الدهر ثلاث ليال : فليلة هو قائم حتى الصباح ، وليلة هو راكع حتى الصباح ، وليلة هو ساجد حتى الصباح . وكان يصلي في الكعبة وحجر المنجنيق يصيب طرف ثوبه ؛ فما يلتفت إليه »[١٥٤].

كيف استطاع ابن الزبير التسوية بين متناقضين ؟ وهل نجح في ذلك ؟

لعل كلام ابن عمر عنه حين رآه مصلوباً يلخص لنا الأمر ويعطينا فكرة صالحة في ذلك . قال : « رحمك الله ما علمتك إلا صواماً ، وصولاً للرحم ، أما والله إني لأرجو مع مساوئ ما قد علمت من الذنوب ألا يعذبك الله » .

وكلام ابن عمر هذا يدلنا على أن ابن الزبير كان متعبداً لكنه كان مذنباً ، فما هو ذنبه ؟ ليس بين أيدينا أقوال تفسر كلام عبد الله بن عمر في الذنوب التي نسبها لعبد الله بن الزبير ، على أننا نستطيع أن نستخلص ذلك من الحوادث التي نعرفها عن ابن الزبير ، فنرى أن هنالك ثلاث حوادث لها قيمتها في إلصاق التهمة إليه .

الأولى : نحن نذكر موقف ابن الزبير مع الحسين بن علي ، حينما استشاره في الخروج إلى الكوفة ، ونذكر أنه حَسَّن له هذا العمل كل التحسين ، وتلك مخادعة من ابن الزبير ، فهو يعلم أن الحسين لا يمكنه أن يعتمد على أهل الكوفة ، بل إن ابن الزبير نفسه لم يعتمد عليهم ولم يذهب إليهم أبداً .

الثانية : أن ابن الزبير خرج على الخليفة يزيد . ومهما قيل في الدواعي التي استند إليها في خروجه ، فإنما هو خروج على الخليفة ، وإنما هي فتنة

(١٥٤) تاريخ الإسلام ٣ : ١٦٩ .

تثـار ، وقـد تلقى البيعـة سراً ، والخليفـة لا يـزال حيـاً معترفـاً بـه في أقطـار الإسلام ، بل لعل لابن الزبير يداً في عصيان أهل المدينة ، إذ كان يحرضهم من بعيد ، وهو في مكة . وتلك فتنة أخرى .

الثالثة : مهما كان ذنب الحصين بن نمير والحجاج في ضرب الكعبـة ، فعلى ابن الزبير أيضـاً يقع ذنب ضربهـا ، لأنـه لجـأ إلى مكان محرم ، واحتمى بـه من أعدائه ، فوضع أعداءه في موقف حرج ، انتهوا به إلى ضرب الكعبة ، فهو إذن مسؤول معهم عن ذلك . وقـد ذكر أحـد موفـدي يزيـد عبـارة تشير إلى هـذا المعنى حين قال له : إن من يدنس الكعبة ليس من يضربها بالحجـارة ، إنمـا هو من يتخذها حرماً لعصيانه .

هـذه هي الـذنوب الثـلاثـة الكبيرة التي تستخلص من سيرة ابن الـزبير . ويجب أن نقول : إن مـا أوقعـه فيهـا هو حبـه للإمـارة ، فقـد أراد أن يصبـح خليفة على المسلمين فزلت به قدمه إلى ذنوب سجلت عليـه . فلا عجب إذن أن نجد ابن الزبير تقياً متعبداً يميل إلى الآخرة ويحسب حسابها ، ونجـده ميـالاً إلى الدنيا وإلى الرئاسة بحيث يقع في الذنوب ويوصم بها .

وبعد ، فهل كان ابن الزبير راشـديـاً بمـا للكلمـة من معنى ؟ إنـه سـار في خلافته سيرة الراشدين من حيث الاتجاه العام لتلك السيرة . فالنظام الراشدي كما نعلم يستنـد إلى الحق والعـدل وإقـامـة الشرع والحـدود على أتم مظـاهرهـا ، ويستنـد أيضـاً إلى الشـورى ، وابن الـزبير وفّى النـاحيتين حقهما ، فقــد كان لا تـأخـذه في الله لومـة لائم حين تطبيق الشرع ، وكان متمسكاً بـالشـورى كل التمسك ، فيذكر لنا الذهبي[155] أنه « كان لا يقطع أمراً دون المسور بن مخرمـة ومصعب بن عبـد الرحمن وجبير بن شيبـة وعبـد الله بن صفـوان بن أميــة ،

(١٥٥) تاريخ الإسلام ٣ : ١٧١ .

يشاورهم في الأمور ولا يستبد بشيء » وابن الزبير كان راشدياً حتى في انتمائـه إلى الحجاز وتمسكه به وعدم مغادرته له ، مع أن الدنيا فتحت أمامـه في غيره ، وهو أيضاً يحـاسب نفسـه ويحـاسب النـاس كل المحـاسبـة في شـؤون بيت مـال المسلمين ، فلا يوزع منه إلا باستحقاق . وليست السيـاسـة عنـده هي التي تملي عليه التصرف في بيت المال كما يفعل الأمويون .

وقـد استهـوى ابن الـزبير في سيرتـه هـذه الخـوارج المتعصبين المتزمتين ، فـأقبلـوا عليـه ودافعـوا معـه عن مكـة ، ثم تركـوه حين تـأكـدوا أنـه لن يسير بسيرتهم . كانت تقـاليـد الشورى في عصره محترمـة مبجلـة ، واستمر عليهـا حتى قتل . وبوفاته زالت تلك التقاليد إلا ما احتفظ به بنو أمية .

إن التاريخ يقدم لنا أمثلة عديـدة تشـابـه مثـال ابن الزبير عن أشخـاص زالوا من التاريخ لأنهم لم ينجحوا فيما قاموا فيه ، وإخفاقهم هو الذي محا اسمهم من سجل التاريخ . على أن ابن الزبير لم يخفق هو في شخصه ، فقـد كان رجل دولة قديراً عارفاً فاهماً ، لكن الـذي أخفق إنمـا هو السيـاسـة التي تمسـك بهـا ، سياسة الحجاز وسياسة الحكم الراشدي . ولو كان الناس قـادرين على فهم تلـك السياسة وقبولها لانتصر ابن الزبير على خصومه ، لكنه أخفق كما أخفق علي بن أبي طالب قبله وللسبب نفسـه . وبهزيمـة سيـاسـة الحجـاز ، انتصرت سيـاسـة الأمويين الشامية ، واختفت السياسة الراشديـة إجمـالاً في عصر بني أميـة ، فلم تظهر إلا مع خليفة واحـد هو عمر بن عبـد العزيز الـذي لم تطل خلافتـه مع الأسف .

ويقتضي بنـا الأمر قبـل الانتقـال إلى حكم المروانيين أن ننظر إلى الآثـار التي ولّدها زوال السياسة الراشدية .

لقـد كان أثر ذلـك الزوال كبيراً جـداً ، بل إن أحـد أسبـاب سقوط الحكم

الأموي هو هذا الأمر بالذات . ولا أريد أن أقول : إن السياسة الراشدية بما تنطوي عليه من نظر في الحق والعدل وتمسك بها وبمبدأ الشورى وبما تعطيه للفرد من قيمة في المجتمع يتساوى بها مع أي فرد آخر ، لا أريد أن أقول : إن هذا وحده هو الذي زال بزوالها ، بل أضيف : إنه حصل انصداع في الدولة الإسلامية قوي جداً . نعم إن الحكم استمر واستمرت سياسة الأمويين . لكن بنيان الدولة تصدع ، فالسياسة الراشدية لها أشخاص يؤمنون بها ، ولا يريدون عنها بديلاً ، وهؤلاء أصيبوا كل الإصابة بالسياسة الأموية التي انحرفت عن السياسة الراشدية ، وهم أشخاص لهم قيمتهم في العالم الإسلامي ، إذ هم ذوو أثر كبير فيه . أولئك هم علماء الدين الإسلامي ، فهم قد رأوا الحكم الراشدي يزول بأثر من بني أمية ، فعدوا هؤلاء أعداء للسياسة الراشدية ، بل تجاوزوا ذلك ، فعدوهم أعداء الدين نفسه ، ونصبوا لهم العداء بأنفسهم ، اللهم إلا في الشام حيث كان العلماء إلى جانب بني أمية . أما في الحجاز والعراق وفارس ومصر فالعلماء أعداء للأمويين إجمالاً . وعداوتهم لم تكن سهلة يسيرة ، فهم كانوا يقفون كل مرة إلى جانب من يناصبون بني أمية العداء ، لا نستثني من ذلك إلا الخوارج ، ووقفوا إلى جانب العلويين بصورة خاصة ، عداءً منهم للأمويين ، مع أن مذهب أهل السنة والجماعة لا يحصر الحق في الخلافة بالعلويين دون غيرهم كما يقول الشيعة .

واضطر بنو أمية إذن إلى أن يحاربوا علماء الدين في الحجاز والعراق وفارس ، ولو أنهم كانوا يحاولون كثيراً أن يجعلوهم إلى جانبهم دون أن يستطيعوا . وأقلقتهم تلك الحرب مع علماء الدين ، وعادت بالوبال عليهم في آخر الأمر . ولعل وقوف العلماء في صف ووقوف بني أمية في صف آخر جعل بعض خلفائهم يتشددون في سياستهم الواقعية أمام عناد خصومهم .

هذا ما يمكن تلخيصه الآن عما أحدثه زوال الحكم الراشدي ، أما انهزام أهل الحجاز أمام الشام ، فقد أحدث أيضاً أثره ، لكن هذا الأثر اقتصر على الحجاز نفسه ، اللهم إلا فيا يتعلق بالسياسة الراشدية التي تقدم البحث عنها . وقد كان لانهزام الحجاز أثره في شطر الحجاز شطرين ، فقد انقسم الحجازيون إلى طائفتين : طائفة انطلقت إلى العلم والتقى والعبادة وتركت الدنيا ، فكوّنت مدرسة في الفقه والحديث في المدينة خاصة وفي الحجاز عامة ، وفئة أخرى انطلقت إلى الدنيا ، واستفادت من الأموال التي كان يطلقها بنو أمية لأهل الحجاز ، فتسربت إليها حياة الحضارة واللهو والاستهتار ، وهكذا تميز الحجاز في عصر المروانيين بأنه مركز لأمرين متناقضين : مركز للعلم ومركز للاستهتار .

ولنلخص الآن الصراع بين الحكم الراشدي والأموي بأن نقول بأن انصداعاً حدث بين المسلمين في أمور السياسة ، وسبب هذا الانصداع هو تلك الفتنة التي حدثت في عهد عثمان ، والتي أثارها السبئيون واشترك فيها الأعراب .

عصر عبد الملك بن مروان

١ ـ انتهاء الصراع بين الشام ومعارضيه

تغلب أهل الشام على الحجاز نهائياً في عصر عبد الملك ، وبدا كأن الشام تغلب أيضاً على العراق ، فقد بايع العراق للخليفة الأموي ، غير أن الواقع أن العراق لم يخضع نهائياً للدولة الأموية ، فقد كان الغيظ من الأمويين يغلي في العروق . واتجاه العراق وميوله لا تظهر إلا فجأة ، والثورة تستعر فيه في النفوس ثم تبدو مشتعلة في حينٍ لا يتوقعها فيه إنسان ، وكان الصراع بين العراق والشام وشيكا مادامت قوة العراق لم تمس نهائياً ، وما دام فيه عزم على الحرب .

على أن هنالك عدوا مشتركا خطيراً للشام والعراق ، هذا العدو هو الخوارج ، ويجب قهره ، ولا بأس أن يجتمع القطران على حربه وغلبته نهائياً . وهو كان بالواقع يهدد العراق قبل الشام ، غير أنه يهدد الشام مع العراق . والخوارج يمثلون في تاريخ الإسلام أمة قائمة بذاتها . فهم لا ينتمون إلى قطر معين ، ولا إلى دولة معينة ، ولا يشتركون مع غيرهم في فكر معين ، إنما يجمعهم مذهب واحد ، هو قتال الكفرة . والكفرة عندهم هم المسلمون عامة ممن لا يقولون بقولهم . وليس من شأننا هنا أن نبحث في مذهب الخوارج . على أننا نذكر منه ما يلي لإلقاء الضوء على العمل الذي قاموا به :

لسنا نستطيع أن نقول إن الخوارج يتمسكون بالقرآن والسنة تمسكاً تاما

صحيحاً ويغادرون ماسواها ، نعم إنهم يرون الأخذ بالقرآن والسنة ، لكنهم يأخذون من القرآن والسنة بالأحكام التي ظاهرها شديد ، يفسرونها على أقصى شدتها وينسون الأحكام الميسرة المسهلة ، وينسون أخلاق الرحمة في القرآن والعفو والمودة والمحبة . ولعل مذهبهم آنذاك نجم من نفوسهم المتعطشة إلى الحرب والقتال ، من نفوسهم التي تأخذ بالشدة والقساوة ، والتي لا تبالي ماتفعل . ونفوسهم في الواقع لا تهاب الموت ولا تخشاه ، بل لعلها تحب الموت وتنطلق نحوه وترغب فيه . وهي على كل حال تحب الدم . إنها ليست قاسية على الآخرين فحسب ، بل هي قاسية على أصحابها وعلى أولادهم ونسائهم . اتخذ الخوارج التقى مبدأ ، لكنهم جعلوا من التقى شدة ، فالصلاة عندهم لا متصلة ، وكذا الصيام ؛ وخلقهم مستقيم ، لكنه صارم كل الصرامة . هم يمثلون أخلاق الجاهلية بغزوها ونهبها وسفكها الدماء ، لكنها أخلاق ترتدي رداء الإسلام ، وتستند إلى القرآن والسنة فتستخرج منها ما تظن أنه الإسلام ، وإذا هو شيء غير الإسلام في رحمته وسماحته وعلوه . لقد أوّلوا الآيات القرآنية تأويلاً يشفي نفوسهم المتعطشة إلى الدماء والغزو والنهب ، مع اعتقادهم بأنهم يؤيدون الإسلام والإسلام وحده . كانت الجاهلية العمياء تدفع أهلها إلى الإخلال بالأمن إخلالاً دائماً متواصلا ، أما الخوارج فيجدون في الإسلام التقى والصدق والإخلاص ، لكنهم يخرجون من ذلك إلى الإخلال بالأمن ، ولا يرون حرجا فيه .

وجد أهلُ الكوفة وبنو أمية الخوارجَ على الصفة التي ذكرناها ، فكان عليهم أن ينتهوا منهم ، لأنهم لا يفسدون ناحية واحدة من نواحي المجتمع ، بل يفسدون ما يستطيعون إفساده : يفسدون الحكم والأمان والمال وما يتبع ذلك . فما كان الأمويون إذن آمنين على حكومتهم ، وما كان أهل العراق

آمنين على نفوسهم ، وكان الواجب على الطرفين محاربة هؤلاء الخارجين بكل قواهم .

وكان أهل العراق يودون أن يقضوا على الخوارج ، لكنهم كانوا غير قادرين على ذلك ، وهذا في منتهى الغرابة ، فعدد أهل العراق أكثر من عدد الخوارج بما لا يقاس ، لكنهم مع ذلك أضعف منهم . فما هو السبب ؟

لسنا ندعي أن أهل العراق لم يكونوا محاربين أقوياء ، فهم أشداء في الحروب ، غير أن شدتهم لا تدوم . وهم أمام الخوارج ضعفاء في معظم الحين ، ذلك أن الخوارج كانوا يذهلونهم في حروبهم ، فيضيعون رشدهم . فالخوارج محاربون ذوو بأس شديد وشر مستطير ، ولهم طرق في الحرب تدخل اليأس عند الخصوم ؛ فلنر الوسائل التي كانوا يستعملونها في الحرب :

أولاً : كانوا لا يخشون الموت أبداً ، بل يعدون الموت كسبا وغنيمة ، ويضعون دوما نصب أعينهم الآية الكريمة : ﴿ إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة يقاتلون في سبيل الله فَيقتلون ويُقتلون ﴾ . ويسمون أنفسهم شُراة .

ثانياً : هم لا يلقون بأنفسهم إلى التهلكة دون حذر ، فغايتهم الأولى هي سفك دم عدوهم ، وإعمال القتل فيه ، ولا بأس أن يموتوا هم في ساحة الحرب ، لكن ليقتلوا غيرهم أولا . وكانت لهم طرائق في الحذر من العدو والتغلب عليه ، فهم فرسان سريعوا العدو ، يختفون في أماكن لا يُرون فيها . وحربهم مع عدوهم يشبه ما نسميه اليوم بحرب الصاعقة ؛ يباغتون العدو دون أن يتوقع ، ويلقون الذعر في قلوبه بضربات شديدة سريعة . وتشق فرسانهم صفوف العدو وتضرب فيه ضربا شديداً ، ثم تخرج منه وتعود إليه تارة أخرى ، ولا تدع له مجالا للراحة ، فهو في كل لحظة يجب أن يتوقع غارتهم . حتى إذا انتهوا من

حربهم بكسب أو خسارة ، اختفوا فجأة ، والتجَؤوا إلى الشعاب والوديان والجبال ، فلا يعرف العدو متى يظهرون ثانية ، ومتى تنهال ضرباتهم عليه ؛ فهم يتفرقون في كل مكان ، لكنهم سرعان ما يجتمعون ، فنداء الحرب يجدهم حاضرين في كل آن .

ثالثاً : كان القتل يسري فيهم سريانه ، ويعمل فيهم حسامه ، فتموت رجالهم ولا يبقى منهم إلا العدد اليسير ؛ لكن لا تمضي مدة حتى يعودوا بعدد كالسابق أو أكبر ، يجدون المدد لهم من الأعراب المنتشرين في كل مكان . ذلك أنهم يعرفون كيف يستثيرون حماسة الأعراب ، فهم خطباء شعراء ، ولا يوجد في الشعر العربي خطب وأشعار حماسية كخطبهم وأشعارهم . يتخذون الخطابة والشعر لاستثارة الهمم ، ويعرفون كيف يستثيرون أولئك الأعراب بها وبالثأر وبحجج جاهلية أخرى ، وإذا بهم يتلقون المدد بعد المدد ، فلا تخمد منهم ثورة حتى تشتعل أخرى .

بهذا الأسلوب كانوا قادرين على أهل العراق ، يلقون الذعر في قلوبهم فيذلونهم . وكان أهل العراق يسالمونهم حينا فيظنون أنهم آمنون منهم ، لكنهم لا يلبثون قليلا حتى يجدوا سيوفهم بين ظهرانيهم ؛ وكان أهل العراق يحبون العودة إلى بلادهم ونسائهم وأولادهم ، فلا يترك لهم الخوارج أية فرصة للراحة .

واستمر أمرهم على هذه الصفة منذ موقعة النهروان حتى العصر الذي نحن بصدده . وفي هذا العصر وجد أهل العراق رجلا أحسن قتال الخوارج ، وهو المهلب بن أبي صفرة الأزدي ، فأسلموه قيادتهم في عصر ابن الزبير . وسار المهلب إلى حرب الخوارج فنجح فيها إلا أنه لم يتمكن من القضاء عليهم نهائياً . وكانوا قد امتدوا في ذلك الزمن إلى مناطق ثلاث : إلى الجنوب من العراق والبحرين وعُمان حيث كان ابن الزبير يقاسي منهم الأمرين ، وهو متصدٍ

لحربهم . وقسم من الخوارج امتد إلى شمال الجزيرة (جزيرة بني عامر) ، وإلى شرقي الدجلة ، وقسم منهم أقام في سجستان شرقي البصرة (منطقة الأهواز) ، فمناطقهم إذن واسعة . وهي مناطق يسكنها البدو ، وهم كانوا كما قلنا ينشرون مذهبهم بين الأعراب . وكان خوارج الأهواز وهم أزارقة متشددون أقوى الخوارج في عصر المهلب ، فحاربهم واستعمل معهم المكيدة بأن كان يوقع بينهم ، ويستدل على أماكنهم فيفاجئهم فيها كما يفاجئونه ؛ فكان يحمي جيشه من مفاجآتهم متحرسا في كل ساعة ، وكأنه في ساحة الحرب كل يوم . واستمر يحاربهم بجيش العراق ، يستخدم أحسن فرقه لحربهم ، مع أن مصعبا كان محتاجا إلى تلك الفرق من الجيش ليتصدى لحرب عبد الملك . ولو كان مع مصعب جيش المهلب في حربه مع عبد الملك ، لتغيرت دفة القتال .

ولما انتصر عبد الملك على مصعب ، وجد المهلب بن أبي صفرة نفسه في مأزق ، فهو بين الخوارج وأهل الشام فماذا يفعل ؟

إن خير ما يفعل هو أن يدخل في ما دخل فيه أهل العراق . وكذلك ذهب إلى عبد الملك فبايعه ، فأذهل الخوارج في موقفه هذا . فهم كانوا يسمعونه ويسمعون جيشه يقولون : إن عبد الملك من الخاسرين ، وإذا هم اليوم يبايعونه أميراً للمؤمنين . ولم يجد عبد الملك أحسن من أن يثبت المهلب على حرب الخوارج ، فقد عرفهم وعرف حربهم فنجح فيها ، وجيش العراق مطيع له ، وعند عبد الملك من المهام الأخرى ما يشغله . وعاد المهلب وجيشه إلى حرب الخوارج متحمسين .

وهكذا نرى أن أهل الشام والعراق اتحدا على حرب الخوارج ، على أن عبد الملك لم يُوَفق بالأميرين الأولين اللذين عينهما على العراق وهما خالد بن أسيد وأخوه بشر بن أسيد ، فإن خالدا حين استلم ولاية البصرة أقال المهلب

من إمارة حرب الخوارج ، وحاربهم هو بنفسه وبقواده ، لكنه خسر المعركة معهم خسارة فادحة ، فاستبدله عبد الملك بأخيه بشر ، وأمر بشرا بأن يعهد بأمر الحرب إلى المهلب ، وحضه على أن يمده ويعاونه ، لكن بشرا كان غيورا من المهلب ، فأرسل معه أحد قواده وأمره بألا يطيعه ، فاضطرب أمر المهلب واضطرب جيش العراق ، ووجد الخوارج الفرصة لضرب جيش العراق .

ووجد عبد الملك أن هذا سيسيء إلى حربه مع الخوارج ، وكان أهل الحجاز قد أعلنوا استياءهم من واليهم الحجاج ، فانتهز عبد الملك هذه الفرصة ، وأقال الحجاج من الحجاز ليعينه على العراق وما يتبعه ، فجاء الحجاج إلى العراق ، وخطب بأهل الكوفة خطبته المشهورة . وكان أهل العراق قد ملوا من حرب الخوارج ، وعادوا زمرا زمرا إلى أهلهم ، فتشدد الحجاج في خطبته عليهم ، ودعاهم إلى الخروج للحرب في ثلاثة أيام ، ومن لم يخرج في تلك المدة قطعت رأسه ، فعاد جيش العراق إلى حرب الخوارج بقيادة المهلب ، يشد أزره الحجاج ويعضده .

وتمكن المهلب من القضاء على الأزارقة في الأهواز ودحرهم إلى كرمان ، وتم له النصر عليهم ، فكافأه الحجاج بولاية خراسان . على أنه ماعتم أن ظهر خوارج جدد يقلقون بال الحجاج ، ظهروا هذه المرة في غربي العراق وأطراف الجزيرة وهم من الصفرية ، وقد انتهت القيادة فيهم إلى بطل من الأبطال نَدُر مثيله ، اسمه شَبيب بن يزيد الشيباني . وهذا الرجل عجيب في بسالته ، فقد ابتدأ غاراته بمائة رجل ، فقابلته جيوش الحجاج بألف رجل وأكثر فهزمها . وأكبر عدد بلغه جيشه هو ألف فارس . على أنه حين بلغ عدد جيشه هذا المقدار ، كان جيش الحجاج مكونا من أكثر من خمسين ألف رجل . وهاجم شبيب العراق بسرعة فائقة ، فكان يتنقل بخيله ، فلا يعرف أين هو ، وتأتي

ضربتـه من كل مكان ، وغلب جيـوش الحجـاج ، حتى استصرخ الحجـاج عبـد الملك ، فأمـده بجيش من الشـام مكون من أربعـة آلاف رجل . وبهـذا الجيش وبمن معـه من العراقيين سـار الحجـاج إلى قتـال شبيب . وكان شبيب يـدخـل الكوفة والبصرة في رابعة النهار ، ولم يستطع جيش الحجاج الجرار أن يـأتي على الصفرية من الخوارج أصحاب شبيب إلا بعد أن سقط هذا البطل في نهر دُجيل فغرق فيه عام ٧٧ هـ .

وهكـذا نرى أن القضـاء على الخوارج لم يكن أمراً سهلاً ، بل اجتمـع عليـه أهـل الشـام والعراق . ولم يكن اجتماعهم على حرب الخـوارج دليـلا على اتفـاق ووئـام بينهم ، بل كان دليلا على رغبتهم في القضـاء على عـدو مشترك لا شيئـاً آخر ، فأهل العراق مازالت الخصومة تستعر في قلوبهم . هـذا والحجـاج مـازال يُؤجج الخصومة بسيرته وأفعالـه ، لاسيما بعـد أن استبقى جيش الشـام عنـده ، ودعا أهل العراق للسير إلى الثغور ، بحيث يبقى جيش الشام في العراق ويسير العراقيون للجهاد ، فزاد في نار الحقد استعاراً .

فصار أهل العراق ينتظرون الفرصة لإظهـار عـداوتهم وللتخلص من حكم الشـام والحجـاج . وجـاءت تلـك الفرصـة ، فـأقبل عليهـا أهـل العراق إقبـالا عنيفا ، ذلك أنه كان في جهات سجستان ـ بمـا يقـابل اليوم بلاد أفغـانستـان ـ ملـك من ملـوك الترك ، اسمــه رتبيـل أو زنبيـل ، فكان هــذا الملــك يتعب المسلمين في حربه كل التعب . وحـدث أن سـار إليـه جيش من العرب بقيـادة عبد الله بن أبي بكرة الثقفي (من عائلـة زيـاد) . لكن رتبيل سم الآبـار على طريق الجيش ، واستدرج الجيش في بلاده ، فقتل من العرب مقتلـة كبيرة بل كاد يفنى الجيش كله ، وكانت نتيجـة هـذه الحرب (٧٩ هجريـة) مصيبـة على الحجاج ، فأراد أن ينتقم من رتبيل وأن يؤدبه ، فجمع جيشاً من العراق كبيراً

نظمه خير التنظيم ، ومونه أحسن المؤونة ، وألبسه خير الثياب ، بل سمي هذا الجيش بجيش الطواويس لبهائه وجماله . وأمر عليه رجلا اسمه عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث الكندي ، وهو قائد من أولاد ملوك كندة ، معتز بنسبه وبنفسه ، وكان حريا بأن يكون قائدا على جيش الطواويس . وسار ابن الأشعث إلى رتبيل ودخل بلاده معداً نفسه إعداداً بحيث لا يقع في الفخ كما وقع فيه عبد الله ، فكان إذا دخل منطقة وضع فيها قطعاً تحمي مؤخرة الجيش ، ورتب البريد فيها ، ومشى بتمهل وحذر . وكتب إلى الحجاج يعلمه بتدابيره الحذرة ، فلم يعجب الحجاج هذا التمهل ورأى فيه كسلا وجبناً ، وكان طبع الحجاج حاداً يرى السرعة في كل شيء ولا يقبل التمهل ، فكتب إليه يحضه على السير بسرعة ويؤنبه على تمهله ، ويخيره بين أن يسير بسرعة أو أن يترك القيادة لأخيه .

وهنا وجد عبد الرحمن مجالا لطموحه ولاعتزازه ، فقد كان يعرف أهل العراق وكرههم للحجاج ولجند الشام ، فأشاع بينهم أن الحجاج يريد أن يسيرهم إلى الحرب ، فإن قتلوا فيها تخلص منهم ، وإن انتصروا نسب النصر لنفسه . ثم جمع ابن الأشعث قواده ، وخطب فيهم ، وأعلمهم بما كتبه إليه الحجاج وقال : إن أردتم السير سرنا ، وإن أردتم العودة عدنا ؛ وهنا عبر أهل العراق عما في نفوسهم مما كان يتوقعه قائدهم ، فصرخوا بسقوط الحجاج ، وطلبوا السير إليه وإزاحته عن العراق ؛ وأدرك ابن الأشعث مأربه ، فعاد بجيشه إلى العراق ، وما بلغ تخوم العراق هو وجيشهُ حتى وجدوا أنه من الطبيعي أن ينقضوا البيعة لعبد الملك ، بعد أن أعلنوا حربهم على الحجاج فنقضوها ، وساروا إلى البصرة بعد أن هزموا جيشاً للحجاج ، ودخلوها وخرج منها الحجاج ، ولجأ بعيداً عنها .

لكن ابن الأشعث ترك للحجاج فرصة ليجمع شمله ، ذلك أنه سار إلى

الكوفة ودخلها ، فعاد الحجاج إلى البصرة ، وكتب إلى عبد الملك يطلب المدد منه ، فأرسل جيشاً من الشام مرتباً منظماً أمّر عليه ابنه وأخاً له ؛ وأمرهما بأن يفاوضا ابن الأشعث ، فيعداه بولاية خراسان أو أية ولاية أخرى ، ويقبلا بإقالة الحجاج من العراق ، وبتسوية أهل العراق بأهل الشام في العطاء ، فإذا لم يقبل أهل العراق بذلك ، فليجتمع أهل الشام تحت إمرة الحجاج ، وليحاربوهم حتى يغلبوهم . ولم يقبل أهل العراق بذلك ورفضوه اعتقاداً منهم أن المدد سينقطع عن أهل الشام فيغلبوهم ، على أن ما ظنوه لم يحدث ، ودخل جند الشام تحت إمرة الحجاج ، فحاربوا أهل العراق حربا شديداً . وهزموهم في موقعة دير الجماجم مع مواقع أخرى عديدة حدثت بين الطرفين . وآل الأمر بابن الأشعث إلى أن يهرب إلى سجستان مع فلول جيشه ، وكان الحجاج قد أمن أهل العراق وطلب الطاعة منهم ، فعاد إليه عدد وفير منهم .

وهذا ابن الأشعث مع فلول جيشه الآن يقاوم بعوث الحجاج فتغلبه على أمره ، وكان قد عقد بينه وبين رتبيل عهدا بأنه ، إن انكسر ، آواه رتبيل عنده وأمنه من الحجاج ، فلجأ إلى رتبيل حسب الوعد ، فما كان من الحجاج إلا أن ألحّ على رتبيل المرة تلو المرة يعده بأن يعفيه من الجعل الذي كان يقدمه ، إن سلم إليه ابن الأشعث . وانتهى أمر رتبيل بأن قبل بتسليم ابن الأشعث إليه ، إلا أنه لم يسلمه حياً بل ميتاً ، فيقال : إن ابن الأشعث رمى نفسه من مكان مرتفع فقتل . أما فلول جيشه فلجأت إلى خراسان ، فتصدى لها يزيد بن المهلب ، وألقى القبض على زعمائها ، إلا أنه تساهل معهم ولا سيا اليانيين منهم ، ثم طلبهم الحجاج ، فأرسل إليه عددا من القيسيين فقتلهم الحجاج . وانتهت بذلك ثورة ابن الأشعث . وبانتهائها زال أمل العراق في أن يستعيد الخلافة ، فقد تبين له أنه غير قادر على جند أهل الشام ، وليس أمامه

إلا الإذعان لحكمهم . وهكـذا انتهى الصراع بين العراق والحجـاز وبين الشـام ، انتهى بانتصار الشام انتصاراً تاماً ، وثبتت الخلافة الأموية المروانية أقـدامهـا ، وزال خصومها وذلك عام ٨٣ هـ .

على أن ذلـك الصراع الطويل الـذي استمر نحواً من عشرة أعوام لم يـذهب دون أن يترك أثره ، فـأهـل الحجـاز والعراق أصبحـوا أعـداء الشـام ، عـداوة تتفاوت قوة خلال الزمان ، لكنها مضطرمة في أعماق النفس .

٢ ـ نظم الحجاج في العراق

بعد أن انتهت حرب ا بن الأشعث تفرغ الحجاج لتنظيم العراق ، وكان العراق بحاجة كبيرة إلى ذلك التنظيم بعد القلاقل التي انتابته عشرين عاماً . وقد وضع الحجاج أنظمة للعراق ، لكنها كانت ذات أثر كبير في بلاد الشام نفسها ، وفي سائر الأقطار الإسلامية ، فعمله إذن يهمنا من ناحية العراق وغيره من البلاد العربية ، فينبغي لنا أن نستعرضه ببعض التفصيل .

ينبغي لنا أن نذكر قبل عرض ذلك صفات الحجاج ومزاجه ، فقد كان لذلك أثره الكبير كما سنرى : كان الحجاج ذا ذكاء خارق ، تتراكم فيه التجارب بعضها وراء بعض ، فتنتج فكراً ، وإذا الذهن يتفتق عن حلول وأنظمة توضع ، وكلها مبنية على التجربة السابقة ، فهي إذن عملية ، وصاحبها خليق بأن ينجح من وجهة النظر العملية . غير أن الحجاج يتميز بمزاج حاد وقسوة شديدة يقفان أمام ذكائه الخارق .

كان مزاجه الحاد يجعل تجاربه ذات صفة زمنية ، فكان يمنعه من التعمق الشديد في دراسة الحلول العملية ، كانت هذه الحلول ذات أثر في مسائل الساعة ، لكنها تنتج نتائج بعيدة المدى تناقض ما قصده صاحبها . كانت قساوته إذن تقلل من ذكائه وتجاربه ، فتبعده عن العمق الذي يجب أن يتحلى به واضعوا الأنظمة . فعلينا إذن أن نبحث عن الأنظمة التي وضعها على ضوء طبعه وذكائه ، وننظر إليها من خلال ذلك لنفهمها حق فهمها . يجب أن نرى في حلوله أثر تجربته السابقة ، ثم أثر نزواته النفسية الشديدة القاسية .

إن المشاكل التي كانت أمام الحجاج يمكن أن تلخص بثلاث :

أولاً : منع قيام ثورات جديدة في العراق .

ثانياً : تنمية موارد الدولة بعد أن تناقصت بسبب الفتن .

ثالثاً : العودة إلى الفتوح ونشر الإسلام بعد أن توقفت الفتوح أمداً طويلا .

كيف تصدى الحجاج لهذه المشاكل الثلاث ؟

ولنأخذ المسألة الأولى وهي قطع دابر الفتنة بالعراق ، إن التجربة أدت به إلى أن يعرف أن أهل العراق آنذاك يؤخذون بالإرهاب ، فهم يخافون الحاكم وسوطه ، فاعتمد الحجاج أن يأخذهم بذلك ، وسنحت له الفرصة في هذا ، فهم قد خرجوا عليه ، وهو قد تلقطهم وتغلب عليهم ، فكان بإمكانه إذن أن يسفك الدم فيهم إرهابا ، وقد اتخذ سبيله إلى ذلك على الشكل الآتي :

أخذ زعماء الفتنة بأجمعهم ، وقصد أن يفنيهم إلا من أقر على نفسه بالكفر في خروجه على الخليفة ، ثم إنه طلب إلى الناس أن يخرجوا إلى الفتوح ، فمن خرج إليها من الجند عفا عنهم إلا أفراداً معينين حُذّر من نشاطهم ، فالتقطهم وقتلهم ، وكان قتله ذريعاً ومشهّرا . وكان يعقد المجالس لذلك ليثير خوف المقتولين قبل قتلهم . على أننا ينبغي أن نذكر أن عمله في ذلك لم يكن حباً بالدماء كما يشاع عنه ، ولم يكن الحجاج قاصداً أن يسفك الدم هدراً ، إنما كان يقصد من الدم أمراً معيناً ، وهو إخماد الفتنة بالإرهاب . وعلى ذلك فنحن لا نقبل الأرقام التي تعطى عمّن سفك دمهم ، كقول من يقول : إنه قتل أكثر من مائة ألف إنسان ، فنحن ننكر هذا كل الإنكار ، فعدد المقاتلة من أهل العراق ما كان يتجاوز في عهد عبيد الله بن زياد أكثر من مائتي ألف مقاتل ، وعدد جيش ابن الأشعث ما كان يبلغ هذا الرقم ، وقد رأينا أنه أعطى الأمان لذلك

الجيش ، فارتد منه قسم كبير إليه . ولنذكر أنه كان يتتبع الزعماء منهم ، وعدد هؤلاء قليل ، أما الجند فلم يكن يتعرض لهم إلا من اشترك في عمل عدائي ظاهر .

ونتسائل الآن عن سبب بلوغ الأرقام المقدرة هذا الحد الخيالي ، فنجد أنه قتل بالواقع صفوة من الناس ، فقد قتل عدداً من الزعماء الكبار ، وعدداً كبيراً أيضاً من العلماء : قتل كل عدو له كان ذا أثر في قومه وعند عامة الناس . وقد ثارت نفوس العلماء عليه بمن قتل منهم ، فأصبحوا يصدقون بالأرقام التي تذكر لهم ، وأصبح الناس يصدقون كل مبالغة في شأنه ، وقد عرفوا باليقين أن الحجاج قتل أولئك الصفوة من الناس .

وذهب ذهن الحجاج إلى ألا يكتفي بالإرهاب ، بل يحاول منع الفتنة في المستقبل بأسلوب عملي . وتجاربه دلته على أن أهل البصرة والكوفة يثورون كلما وجدوا الفرصة سانحة للثورة . والشرط الوحيد لثورتهم هو أن يأمنوا على أنفسهم في الساعة التي يثورون فيها ، وأن يكون إلى جانبهم أمل ما في الظفر . ويأتيهم ذلك الأمل كل مرة يتخيلون فيها أميرهم أعزل ضعيفاً ، وهم يتخيلون فيه ذلك باحتكاكهم به ومعرفتهم لحاله وجنده ، فإذا أراد منع فتنتهم فعليه أن يستبقي جيش الشام بين يديه ، وأن يجعله على استعداد كل ساعة ، وأن يكون هذا الجيش في مكان محصن يستطيع منه الانقضاض كل حين . والذي يؤمن له ذلك هو بناء مدينة حصينة يلجأ إليها بجند الشام ، ويشرف منها على البصرة والكوفة ، فيهددهما بها في كل حين ، ويقطع كل أمل لهم في النجاح ؛ ونفذ ذلك ، فبنى مدينة وسطاً بينهما سماها واسط ، وحصنها كل التحصين ، وفتح الطرقات إليها ، ونظم البريد بينها وبينهما . ولم يقبل بأن يقيم فيها من العرب إلا جند الشام ، وسمح لبعض الأتراك الذين

قـدموا من وراء النهر أن يقيموا فيهـا . والحق أن واسـط أصبحت حصنـاً للحجاج . ومن أتى بعده من أمراء العراق تحصنوا بها ، فقـد رأوا أن يسيطروا على العراق منها . على أن هذا الأمر الذي أفـاد في هيبـة السلطـان ومنع الفتن أنتج السوء في غير ذلك ، فقد انقطعت صلات أهل الشام بأهل العراق ، وصار كل طرف ينظر إلى صاحبه نظرة العداء المستحكم ، وأدى ذلك نهائيـاً في جملـة أسبـاب أخرى إلى أن يقف أهـل الشـام في صف ، وأهـل العراق في صف آخر طيلة الحكم الأموي .

أما المسألة الثانية : وهي تنمية دخل الدولة ، فقـد كان أمراً لا بـد منـه ، ذلك أن موارد الدولة قد تناقصت تناقصاً كبيراً من جراء الحرب ، وخفت اليد العاملة ، وخف العمل ، وتقوضت أركان الاقتصاد العراقي ، فكان على الحجـاج أن يصلح ذلك . ونرى في هذا الأمر ذكاءه وقسوته معاً .

فهو منظم لا ريب في ذلك ، وسريع في تنظيمه وفي رفع موارد الـدولـة ، لكن نزواته النفسية دخلت في وسائل تنظيمه : نظر في أرض السواد ، فوجدها في حاجـة إلى الفلاحين والمزارعين ، ووجـد أن الموالي قـد تركوا تلـك الأراضي وانتقلوا إلى البصرة والكوفة . وكان الموالي في نظره أعـداء ؛ ذلـك أنهم اشتركوا مع ا بن الأشعث في ثورته عليـه ، وكان اشتراكهم من كل قلبهم ، فحفظهـا لهم وأمر بإعادتهم إلى أراضيهم للعمل عليها ؛ ولم يكتف بذلـك بل ختم على أذرعهم ختماً باسم المكان الذي يجب أن يبقوا فيه . وكان بينهم عدد من العلماء والصناع والفنانين ، فألحقهم جميعاً بالأرض ؛ ثم إنه رأى أن الجزية تناقصت ، فقد أقبل عدد كبير من الموالي على الإسلام ودخلوا فيه ، وهو يعتبرهم أعداء لـه ، فـأوّل دخولهم في الإسلام بأنهم يريدون الهرب من الجزية ، وألزم الـداخلين مجـدداً في الإسلام بدفع الجزية ، فاضطروا إلى دفعها ، وهي موضوعة على المشركين .

وسنعود إلى هذا الأمر مرة أخرى ، أما الآن فالذي يهمنا هو إصلاح الحجاج للأرض وزيادة الدخل ، وقد وجد طريقه إلى ذلك باستغلال الموالي ، ثم إنه لم يقتصر على استغلالهم ، بل عالج الري ، وأصلح السدود ، وأقام الأقنية ، وفتح الترع ، وأحدث قناتي النيل وزابي ، وكان مهندسه في هذا الأمر حسان النبطي . وجلب إلى الأرض المستصلحة وغير المستصلحة البقر الوحشي الهندي ، لتحرث به الأرض ولتستفيد من سماده ، وأمر بألا يُنحر ذلك البقر لتستمر الاستفادة منه .

والمسألة الثالثة : هي إعادة الفتوح ، فقد كانت الفتوح توقفت للشغب الذي حصل وللاختلاف الواقع . وبعد الانتهاء من تسوية الأمور ، عني الحجاج بالفتوح ، فكان له في ذلك سهم كبير . أوله أنه أحسن انتخاب رجلين من كبار القواد ، هما محمد بن القاسم الثقفي وقتيبة بن مسلم الباهلي ، وفتح القائد الأول السند ، وبلغ أماكن بعيدة في بلاد الهند . وفتح الثاني ما وراء النهر ، فبلغ بعيداً في شرق آسيا ، وكاد يصل إلى الصين . وكان الحجاج يشرف على الفتوح بنفسه فيضع مخططاتها وتعرض عليه تفاصيلها ، ويتتبع أخبارها ، فيقدم نصائحه فيها وأوامره . وكانت الفتوح تدر على الحجاج المال ، فكان ينفق هذا المال في الإصلاح .

الآن وقد انتهينا من عرض إصلاح الحجاج في العراق والأقطار التابعة له ، علينا أن نقول كلمة مجملة عنه :

إن الحجاج ذلل العراق لبني أمية ، فاعتقدوا أنه خدمهم في ذلك خدمة كبيرة ، لا سيا وقد أصلح لهم حال العراق من حيث موارده وتوزيع الزراعة في السواد منه ، فشكروه على ذلك ، وتركوه على حكم العراق حتى توفي سنة ٩٥هـ . والذي أهمّ الأمويين من أعماله صالح الدولة الأموية ، وظنوا أن

صالحها هو فيما فعله ، فقد ظهر لهم أن الحال في اطمئنان ، وأن الأمان سائد في العراق ، ولا ثورة ولا شغب فيه .

على أننا ينبغي لنا أن ننظر إلى الأمور لا بمنظار الأمويين الزمني ، بل بالمنظار العام الواسع . علينا أن ننظر بمنظار الإسلام وبمنظار العروبة . أما الإسلام ، فلئن كان الحجاج قد أضرّ به من حيث ظلمه وعتوه ، فإنه لم يضرّ بانتشار الإسلام من حيث الرقعة . أما العروبة فقد تضررت أكثر من الإسلام بكثير . وإني لأتهم الحجاج بأنه أوقف العروبة عند حد لم تتجاوزه ، وأنه أضرّ بها ضرراً شديداً ؛ فسياسته في العراق وخراسان كانت عاملا مهماً من عوامل سقوط الدولة العربية ، ومن عوامل سقوط سلطان العرب ، فقد رأينا أنه نفّر الموالي ، وزاد في تأجيج حقدهم على الدولة الأموية ، وجعلهم يناصبونها العداء حتى آخر عهدها . ولو كان في العراق وخراسان رجل غير الحجاج في عهد عبد الملك بن مروان كزياد مثلا لتغيرت الأمور تغيراً كلياً ، فقد كان باستطاعة والي العراق في ذلك العصر أن يعامل الموالي معاملة جيدة ، وأن يقرّبهم من العروبة (كما فعل عمر بن عبد العزيز في المدينة) فيصبحوا عربا . ودليلنا على ذلك أن قضية الموالي لم تثر في الشام ، وأن الموالي في الشام قد استعربوا وأصبحوا عربا .

ولو أن الحجاج بقي في الحجاز والياً عليه ، لحصل نفور أيضاً من الموالي في الحجاز ، ولعلهم ما كانوا استعربوا ، والحق أن الأمويين قصدوا في عهد زياد ا بن أبيه تعريب الموالي ، فقد استخدمهم زياد في ديوان الخراج ، بل إنه اتخذ منهم بطانة له . واتخذ ابنه عبيد الله جيشاً منهم أسماه جيش المحاربة ، وكان بالإمكان تأليف قلوبهم . لكن الحجاج طبع على أذرعهم وضربهم ضربته الشديدة ، وميزهم كل التمييز عن العرب بما ختمه على أذرعهم وبالجزية التي

فرضها عليهم فجعلهم بعيدين عن العروبة كل البعد ، وقطع السبيل إلى تقريبهم ، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل أصبحوا أعداء للعروبة يحاربونها طيلة العهد الأموي .

هذا وكان للحجاج تأثير كبير أيضاً في الخلاف بين العرب أنفسهم ، فقد جعل العراق عدواً دائماً للدولة العربية الأموية ، فكان العرب إذن مقسومين قسمين : أهل الشام ومن يتبعهم من العرب ، وأهل العراق ومن يتبعهم من العرب . وكان هذا في جملة الأسباب التي أودت بالحكم الأموي .

إن أثر الأشخاص في التاريخ لا يعادل أثر الجماعات ، لكن الحجاج من الأفراد النادرين في التاريخ الذين كانوا ذوي أَثر لا يقل كثيرا عن أثر الجماعات . وإنا نستطيع أن نضعه في كفة مقابلة لكفة عمر بن الخطاب ، فعمر بعدله أسس للعرب ملكا عضودا ، وجعل الأعاجم يقبلون على العروبة ويدخلون في قبائلها ، أما الحجاج فبظلمه وضع قنبلة تحت البنيان العربي أسهمت في إطاحته ونقضه .



٣ ـ ضبط عبد الملك للحكم الأموي

لئن كان معاوية هو مؤسس الحكم الأموي وواضع سياسته ، فإن عبد الملك بن مروان هو الذي نظمه وضبطه بتفاصيله وشعبه وتسلسله ؛ فهو رجل الدولة الذي أقام الحكم الأموي على أسس تفصيلية منظمة ، فما هي الصفات التي أهلته لهذا الأمر ؟

شخصية عبد الملك شخصية غريبة تبدو للناظر السريع متناقضة غير متساوية ؛ فهو رجل قد غيّر حياته وقلبها من حال إلى حال حين ولي الخلافة ، فقد كان قبلها متعبدا متهجدا ، يصلي الظهر مع الإمام ثم لا يزال يصلي حتى تحل صلاة العصر[١٥٦] . وكان فقيهاً عدّ من الفقهاء السبعة في المدينة ، أما بعد الخلافة فهو يتخذ السيف نصيرا له ، ويخالف بعض الفروع الفقهية التي عرفها ، فما هو سر هذه الشخصية ، وكيف أمكنه أن يجمع بين حياتين متناقضتين ؟ يبدو لي أنه كان ذا شخصية قوية جبارة ، لا تقبل بأن يكون لها مساو أو منافس ، فهي سباقة إلى السيادة والتفوق ، وهو لا يرضى بأن يكون رجلا عاديا كغيره ، بل يهدف إلى أن يكون فذا في زمانه وبيئته ، وأرى أن هذا الطبع وتلك المؤهلات هي التي جعلته في المدينة يتخذ موقفه من العبادة بالشكل الذي رأينا ، فقد أراد في محيط متعبد متعلم فقيه أن يتفوق على غيره في ذلك كله من علوم وفقه وعبادة ، وأن يكون سيدا فيما يتصف به ذلك المجتمع ، وبما أن السيادة في المدينة كانت للمتعبدين والفقهاء ، فوجب عليه أن يكون سباقاً إلى العبادة والفقه ليكون سيدا فيها .

---

(١٥٦) تاريخ الإسلام للذهبي ٣ : ٢٧٧ .

وهـا هو ذا الآن يصبـح خليفـة ، فتتغير بيئتـه ، وتتغير مطـالب البيئـة وأهـدافهـا . والمثل الأعلى للبيئـة الجـديـدة هو السلطـان والملـك على طريقـة القياصرة ، فيجب عليه أن يكون فذا في السلطـان ، أي أن يصل بسيـادتـه في الخلافة إلى أقصى ذروتها . وأقصى ذروة السيـادة هو التسلـط والاستبـداد بحيث لا يقيد سلطانه شيء .

إن فيما ذكرتـه تفسيرا لاختلاف وضعـه قبل الخـلافـة وبعـدهـا ، ولا أرى تفسيرا آخر . ولم يـذكر لنـا المؤرخون أي شرح في هـذا الموضوع ، بل لم يعنـوا بذلك التناقض حق عنايته .

وبعـد ، فينبغي لنـا أن نرى في شـدة تعلقـه بـالسلطـان والتفـوق تفسيرا للأنظمة التي وضعها ، وللطريقة التي استعملها في حكمه ، وهذا بيان ذلك :

أعاد عبد الملك تنظيم الحكم الأموي على أسس جـديـدة . نعم إنـه استفـاد من سياسة معاوية ، ومن الأنظمة المبدئية التي وضعها ، لكنـه تجـاوزهـا بهـذا المبدأ الذي يشعر به في أعماق نفسه ، أي مبدأ السلطـان ؛ فمعـاويـة كان يُشعر جلساءه وقواده وولاتـه على الأقطـار أن لهم الحريـة في النقـد والقول والرأي . أما عبد الملك فلا يشعرهم بشيء من ذلك ، فهم بين يـديـه ليسيروا على هواه ، وليقدم إليهم الأوامر فينفذوها ، فما كان يسمح لجلسائه بأن يجتزئوا من سلطانه شيئاً .

وقـد نظم دولتـه على هـذا الأسـاس من التمسـك بـالسلطـان والسيـادة والانفراد والاستبـداد ، فـالخليفـة هـو صـاحب الأمر الـذي لا يرد ولا خـلاف عليه ؛ فإن خالف أحد من الناس فالسيف على رقبته . وقد نصح ابنـه الوليـد وهو على فراش المـوت فقـال لـه : « إذا مت فشمر وائتزر ، والبس جلـد النمر ، وضع سيفك على عاتقك ، فمن أبـدى ذات نفسـه فـاضرب عنقـه ، ومن سكت

مات بدائه »[157] . فهو ينصح الوليد بمعاملة أعدائه ومخالفيه بالسيف متى ظهر خلافهم ، وليموتوا حقدا إذا لم يظهروا ذلك الخلاف ؛ فالحكم إذن عنده يجب أن يقام على الإرهاب والسطوة ، لا على المداهنة والسياسة كما كان معاوية يفعل .

لكن كيف يستطيع الحاكم أن يسود هذه السيادة وذلك السؤدد ، وأن تكون كلمته هي النافذة في كل مكان وفي كل زمان ، دون أن يلقى معارضاً ، إذا كانت وسائل الحكم لا تجعله سيداً مستبداً ؟ لقد عرف عبد الملك ذلك ، فعمل على أن ينظم وسائل الحكم تنظيما يجعله السيد في كل زمان ومكان ، فوجب عليه إذن أن يكون نظامه متماسكا دقيقاً شاملا لمرافق الحياة مسهلا ضبطها ، وإلا اختل مبدأ السيادة . ويبدو لي أن نظرته في النظام تشمل النواحي الآتية التي عليها أن توصله إلى سيادته المطلقة :

الأولى : دواوين الدولة ، فهي الأسلاك التي تدير دفة الحكم والأمة .

الثانية : النقد ، فهو الذي تتحول كل الخيرات إليه فيجب أن يكون مطواعاً .

الثالثة : الولاة ، فهم الذين ينفذون سياسة الدولة ويضبطون الملك .

الرابعة : البريد ، فهو الذي يوصل بين أطراف الدولة .

وتلك النظرة تشير إلى مبدئه في السيطرة ، فالأمور الأربعة التي ذكرناها ، إنما هي أسلاك وخيوط في يده يحرك بها أجزاء خلافته وآلاتها ، ويستخدمها لسلطانه . ولم تتعد نظرته في الحكم إلى أشياء أخرى على ما أعرف . فلا نجد له مثلا شيئاً جديداً في الترتيبات القضائية أو الزراعية أو الاقتصادية ، وكان يسير فيها على الأسلوب الذي وضعه من سبقه من الخلفاء ، ولعلها لا تهمه في نظامه الاستبدادي بصفة خاصة .

---

(١٥٧) تاريخ الإسلام ٢ : ٢٨٠ .

كيف نظم خيوطه في الاستيلاء على أجزاء السلطان ؟ لنتناول تلك الخيوط واحدة واحدة ولننظر فيها :

أولا : دواوين المملكة ؛ والدواوين المعروفةفي عصره ثلاثة :

آ ـ ديوان الرسائل ، ب ـ ديوان العطاء ، ج ـ ديوان الخراج . ولكل منها مهمته واختصاصه .

أما ديوان الرسائل فلم يحدث فيه شيئاً اللهم إلا تنظيمه وتسلسل الأعمال فيه وضبطه ، والحق أن عبد الملك سلسل الأمور في أعمال الدولة تسلسلا دقيقاً ، وهي لا تنضبط إلا بذلك التسلسل . وقد وضع في ديوان الرسائل موظفين عارفين ، وعلى رأسهم مستشاره الخاص ، يستشيره في الرسائل التي يرسلها إلى الأقطار والتي ترد منها .

ديوان العطاء : وهو الديوان الذي وضعه عمر بن الخطاب ، وفيه توزع الأعطية على الناس جميعاً ، لا سيا منهم المجاهدين ، وفي هذا الديوان تدرج أسماؤهم واستحقاقهم ، وقد استبقى عبد الملك هذا الديوان ، ولعله نظمه بعض التنظيم ، إلا أنه كان يستعمله كما كان يستعمله معاوية ويزيد ومروان ، يعني أنه كان يعطي المستحقين منه استحقاقهم ؛ ثم يستفيد منه لإعطاء غيرهم أو لزيادة أعطيتهم كما يراه هو . وكان يعتقد أن ابن الزبير لا يصلح للملك ؛ ذلك أن ابن الزبير كان يتخذ ديوان العطاء لإعطاء المستحقين دون غيرهم ، حتى إذا فاض من ذلك الديوان فائض من مال أو نفقة ، وزع ذلك على المستحقين أيضاً بنفس النسبة ، وما كان ابن الزبير يعطي أحداً غيرهم ، ولا يعطي كل إنسان إلا استحقاقه ، وتلك هي سنة الخلافة الراشدية . وعدّ عبد الملك عمل ابن الزبير تنكبا عن سياسة الملك ، فعبد الملك يرى أن من الناس من يجب أن يسكتهم أو يأتلفهم أو يطمعهم ، وكأن بيت المال هو بيت

مـال الخليفـة ينفق منـه مـا يشـاء . والواقع أن عبـد الملـك كان يتصرف فيـه بفكرته الاستبدادية التي ذكرناها بعد أن يؤدي أصحاب الحقوق حقهم .

ديوان الخراج : وفيه تظهر عبقريـة عبـد الملـك ، فهو لم يقتصر فيـه على تنظيم التسلسل والدقة والضبط وإيجاد سلسلة من الموظفين والرتب ، بل أقامه على أسس جديدة ، إذ إنه عرّبه . ولنقف عند حركة التعريب في عهده ، فهي مهمة جديرة بالبحث والتفصيل .

كان التعريب قد تناول من الـدواوين قبل عبـد الملـك ديوان العطـاء كما رأينـا ، واعتنى الخلفـاء بـاللغـة العربيـة في كل مكان ونشروهـا وكانوا حفظـة عليها . وسار عبد الملك على خطتهم هذه ، بل كانت تصادفه الصعوبـات أكثر منهم فيها ، فالزمـان تقـدم ، وفشـا اللحن بين النـاس ، وخف في المـدن عـدد الفصحاء والبلغاء ، وكان عبد الملك معتزا بعروبتـه ولغتـه ، وكان يحض أولاده على تعلم اللغة ، بل وضع لهم المؤدبين في ذلك . وهو الـذي وضع أصول الـدولـة العربيـة من حيث اللغـة ، فجعل اللغـة العربيـة تشمـل كل شيء في الـدولـة ، وكثرت حركة التعريب في عهده حتى كان خالـد بن يزيـد ينقل إلى العربيـة كتب الكيمياء والعلوم .

ويظهر عمـل عبـد الملـك في التعريب خـاصـة بـأمرين جليلين وهمـا : تعريب ديوان الخراج ، وتعريب السكة والنقد .

يعتمد ديوان الخراج على الحساب والأرقام ، فهو الديوان الذي يحوي أسماء الأراضي ومقدار محاصيلها ومقدار الخراج الموضوع عليها ؛ كل ذلك كان يكتب بلغـة البـلاد المفتـوحـة ، ففي العراق كان يكتب بـالفـارسيـة ، وفي الشـام بالرومية ، وفي مصر بالقبطية . وذلك أمر طبيعي ، فأسماء الأراضي هي بلغـة أهل البلاد ، أما الأرقام والحسـابـات فقـد درجت عليهـا سجلات تلـك البلاد

بلغاتها المحلية . ولا ريب أن ترجمة هذا الديوان إلى اللغة العربية أمر صعب جدا ، فهو لا يقتصر على نقل الأرقام إلى العربية ، والأرقام كبيرة جدا لم تعتد عليها اللغة العربية بعد ، بل يجب أن تنقل أسماء المناطق والأشخاص الذين يقومون على الأراضي ، وكانت أسماؤهم أجنبية لأنهم غير عرب ، فكانت هنالك صعوبات يمكن تحديدها بالثلاث الآتية :

١ ـ تعريب أسماء الأماكن والأراضي وأسماء الأفراد الذين تقع عليهم الجزية .

٢ ـ تعريب الأرقام وتعريب ما يدخل في جمعها وتقسيمها .

٣ ـ إيجاد عدد من الكتّاب يتقنون اللغة العربية والأجنبية ليقوموا على التعريب .

وكان القائمون على ديوان الخراج من الروم لا يعرفون اللغة العربية . والعرب كانوا مشغولين بالفتوح ، وشغلوا حيناً بالخصام فيما بينهم ، فلم يقبلوا على تعلم اللغات الأجنبية ؛ ولم يتعلموا إدارة ديوان الخراج ، اللهم إلا زياد ابن أبيه في البصرة كما رأينا ، وعددا قليلا من الكتاب . هذه الصعوبات هي التي أجلت إلى أمد بعيد نقل الديوان من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية .

وكان تعريب الديوان في عهد عبد الملك أمراً لازماً ، إذ لا يعقل في دولة عربية أن يكون ديوانها وأموالها وحساباتها بالأجنبية ، أضف إلى ذلك أن هذا الأمر يهم عبد الملك بصفة خاصة ، لأنه لا يستطيع التسلط على الديوان ، إن كان بلغة أجنبية لا يعرفها ، وهو كما رأينا يريد أن تكون خيوط الحكم جميعاً في قبضته . على أن الصعوبات التي أشرنا إليها من حيث التعريب كانت قد ذللت بعض الشيء في عصر عبد الملك ، فقد ألِف العرب أسماء الأشخاص الأجانب ، وأخذوا ينطقونها على الطريقة العربية ، وعرفوا الأماكن

والأراضي وأحدثوا لها مقابلها في اللغة العربية . وبقيت صعوبة كبرى هي تعريب الأرقام والحسابات ، وهذا ما اقتضى رجالا نابغين يتولون الأمر ، وقد وجد عبد الملك الرجل الصالح لذلك وهو سليمان بن سعد ، فأمره بتعريب الديوان ، ويدلنا المبلغ الذي خصصه مكافأة لسليمان على اهتمامه بهذا الأمر ، فقد خصص له خراج الأردن مدة سنة كاملة ، أي مبلغ مائة وثمانين ألف دينار .

وتم التعريب على أصول ونظام ، بل استفاد منه عبد الملك في تعديل السجلات ووضعها وضعاً جديداً . ذلك أن سجلات الجزية كانت تعدد أهل الذمة في الأماكن القديمة التي كانوا يقطنونها في الماضي . وقد غيّر قسم منهم مكان إقامته فاضطرب الديوان ، فينبغي أن تغيّر أماكنهم في السجلات ، وهكذا أحدث عبد الملك ما سمي بالتعديل ، أي أنه أمر أن يسجل أهل الذمة بأسمائهم وأولادهم وما يمتلكون في مكان ولادتهم . وكانت نتيجة ذلك أن جُدد السجل تجديداً يلائم العصر من الناحية اللغوية ومن الناحية الفعلية الواقعية معاً ، وكأن سجل الجزية أصبح في الوقت نفسه سجل الأحوال المدنية لأهل الذمة .

هذا العمل المجيد الذي قام به عبد الملك لم يشأ أن يقصره على الشام ، بل أرسل إلى الحجاج في العراق يأمره بتعريب ديوان الخراج . ووجد الحجاج رجلا صالحاً لهذا التعريب ، وهو صالح بن عبد الرحمن من سجستان . وقام صالح بتعريب الديوان من الفارسية إلى العربية بعد وفاة أستاذه صاحب الديوان ، وهو زادان فروخ ، وكان زادان يعارض في تعريب الديوان . بل نقدّر أن تعريب الديوان كان ضربة قاسية على الكتّاب الذين يتولونه وعلى الأجانب عامة ، فهو قد كشف للخلفاء والأمراء وضع دافعي الخراج والجزية بلغة عربية واضحة ، خوّل الاستغناء عن الروم في الشام مثلا ، وخوّل

استبدالهم بموظفين من رعايا الدولة العربية يدينون بالطاعة للخليفة لأنهم من أتباعه ، وقد بقوا زمناً طويلا يؤخذون من أهل الذمة حتى آخر العهد الأموي .

إن حركة تعريب ديوان الخراج إلى اللغة العربية خطيرة جدا ، فهي قد عربت اقتصاد البلاد وأمواله ، وجعلت ذلك في قبضة الخليفة عبد الملك كتاباً عربياً مفهوماً واضحاً .

والأمر الثاني الذي تناوله التنظيم في عهد عبد الملك هو النقد أو السكة ، وقد عرب عبد الملك النقد تعريباً نهائياً ، وأحدث دور الضرب التي تضرب فيها الدراهم والدنانير ، وجعلها بإشراف الخلافة ، ويود المؤرخون أن يشعرونا بأنه فعل ذلك لأنه تخاصم مع ملك الروم فيقولون : إن الروم كانوا يأخذون من البلاد العربية صحائف البَرْديّ ، وأمر عبد الملك أن يكتب على رأس صحائف البردي « شهد الله أن لا إله إلا هو » فغضب لذلك ملك الروم ، وكان محتاجاً إلى البردي ، فهدد بأن يطبع على الدنانير عبارات القذف بحق الرسول ﷺ ، إن استمرت تلك العبارة على صحف البردي ، فاعتمد عبد الملك أن يضرب السكة في بلاده ويستغني عن الدنانير التي تأتيه من بلاد الروم[١٥٨] .

على أن الأمر يبدو لي أوسع من هذا . فقد كان في بلاد المسلمين نقود فارسية ونقود حميرية قديمة ، وقد حاول الخلفاء من قبله ضرب النقود ، بل يرجع إلى عمر بن الخطاب أنه ضرب الدراهم ، لكنه استبقى عليها العبارات الفارسية ، وأضاف بعض العبارات العربية فيها كقول « جائز » ، واستمر ضرب النقود في عهد عثمان ومعاوية وابن الزبير ، فكان من الطبيعي أن يستأنف عبد الملك عملهم ، وهو ما فعل . على أن عبد الملك يمتاز بأنه وضع لذلك

(١٥٨) حياة الحيوان للدميري . المطبعة الأميرية ١٣٤٧ ، ١ : ٩١ - ٩٤ .

مخططاً واضحاً ، فليست القضية قضية إنشاء مصنع للنقود ، ونقل السكة من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية فحسب ، بل يدخل في هذا الأمر وزن النقود وشكلها . أما وزنها فله علاقة بالزكاة ، فيجب أن يسهل وزن النقد أداء الزكاة بحسب الأصول الشرعية ، وهكذا جعل عبد الملك وزن الدراهم متفقاً مع حسابات الزكاة ، بحيث لا تكون هنالك صعوبات في حساب إخراجها ، فجعل الدرهم ستة دوانيق ، بحيث أصبح العشرة دراهم سبعة مثاقيل . أما العبارات التي تطبع على النقد ، فقد جعل على وجه من وجهي الدينار « قل هو الله أحد » وعلى الآخر « لا إله إلا الله » مع عبارة « ضرب بمدينة كذا » .

وجعل طوقاً للدينار من فضة ، ونقش عليه « محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق » . وكان ذلك حوالي عام ٧٤ هـ ، أي بعد الانتهاء من حرب ابن الزبير . وأمر الحجاج ، فضرب الدنانير بالكوفة أيضاً . وأسست دور الضرب ووضع عليها مديرون سموا بأصحاب دور الضرب .

وتم بذلك تعريب وسائل الحكم ، فأصبحت الحكومة عربية في كل شيء ، بدواوينها وسجلات أموالها وبنقدها . والمهم في عمل عبد الملك في النقد خاصة أنه وحّد ذلك النقد ، وقارنه بفروض الزكاة . والمهم كذلك أن البلاد استقلت عن الأثر الأجنبي ، وكوّنت كياناً موحداً ، فأصبح سلطانها تاماً ، وسلطان الخليفة أتم وأوسع فيها .

والأمر الثالث الذي اتجه إليه عبد الملك في تنظيمه هو شأن الولاة . وقد خالف في هذا الشأن معاوية بشيئين : أولهما أنه اعتمد على بني أمية في ولاياته ، فأقر عليها إخوانه وأقاربه وذوي عصبيته ، وكان معاوية في ذلك متحفظاً كما رأينا . وثانيهما أنه لم يطلق لولاته السلطان بل احتبسه في يده ، بخلاف معاوية الذي كان يطلق لولاته الحرية في فعل ما يشاؤون مع مراقبته لهم .

والحق أن عبد الملك ما كان يخشى من أقاربه وأهله ما كان يخشاه منهم معاوية ، فهو يعد نفسه ذا سلطان لا يقربه سلطان ، ثم هو لا يرضى من ولاته أن يتصرفوا دون استشارته ، فكانت قبضته الحديدية في ولايتهم ، حتى في العراق الذي كان فيه رجل من أقوى من عرف العالم من الرجال ، ألا وهو الحجاج .

وهكذا نجد في تنظيم شؤون الولايات أثر تفوق عبد الملك في السلطان وسياسته واستبداده .

والأمر الرابع الذي أولاه عبد الملك اهتمامه هو البريد . فالبريد عصب الدولة الحساس ، ولا يستطيع الخليفة أن يكون سيداً مطلقاً إلا إذا كان البريد سريعاً منظماً أميناً . وقد سهر عبد الملك على بريده ، وأقام له المحطات ، وفتح له المسالك ونظم مواعيده .

بالأمور الأربعة التي استعرضناها يبدو عبد الملك رجل دولة ، يمسك في يده بالسلطان بأقصى حدوده ، ويدير خيوطه دون شريك ، إلا من يعتمد عليهم مع تقييد حريتهم في العمل .

ولئن كان لتعريب الديوان ولتعريب النقد أسباب غير حب التسلط ، فإن طبعه في التسلط يظهر من خلال ذلك التعريب ، بل إن المؤرخين لا يفسرون لنا قيامه بتعريب الديوان والنقد ، إلا بحوادث يظهر فيها ، وهو يريد أن يؤكد سلطانه وقوته .

أسس عبد الملك إذن سلطان بني مروان على أساس انفراد الخليفة بالحكم انفراداً فيه الاستبداد والتسلط ، فحكم بني مروان هو من نوع الحكم الذي يدعى بالأوتوقراطي .

٤ ـ حركات الأعراب

انتهينا من الصراع الذي ابتدأ بالفتنة في عهد عثمان ، وامتد خلال الزمن ، يقف تارة ويظهر أخرى حتى عصر عبد الملك . وقد رأينا أن من حرّك هذا الصراع هما فئتان بدأتا به وأثارتاه ، وهما فئة السبئية وفئة الأعراب ، والأعراب دُفعوا من قبل السبئية ، لكن هذا الدفع لقي في نفوسهم ترحيباً ، فقد ظنوا أن الحق إلى جانبهم في قتل عثمان الذي منع عنهم أموال الفيء ، وأموال الفيء يجب أن تعطى إليهم على زعمهم .

نتج عن الفتنة خلاف بين الأقطار العربية وبين سياساتها ، وانتهى الخلاف بانتصار الأمويين والشام على خصومهم ، لكن العنصرين اللذين أثارا الفتنة كانا لا يزالان رابضين ، يترقبان الحوادث وتمتد يدهما فيها . وسنتناول بالبحث اليوم عنصر الأعراب الذي هو ألصق بالحوادث السابقة وأوثق أثرا .

رأينا أن الأعراب لم يتفهموا روح الإسلام العميقة ، بل أخذوا منه بعض ظواهر تعاليمه وشريعته ، وانقسموا في ذلك إلى قسمين : الخوارج الذين تمسكوا بتلك الظواهر وتشددوا فيها ، وقسم آخر كانوا مسلمين بالاسم بحيث كانت طبيعة الجاهلية لا تزال مستقرة في نفوسهم . والقسمان لا يكفان عن القتال والغارات والغزو والنهب مهما اختلف الدافع إلى ذلك ، سواء أكان باسم المذهب أم كان للثأر والعصبية . وينبغي لنا أن نقرر حقيقة أساسية هي أن الأعراب لا يكفون عن القتال والغزوات إلا إذا اتجهوا نحو عدو خارجي يحاربونه . والحق أن الجهاد هو الذي كان باستطاعته أن يصرفهم عن اندفاعهم في الحرب

والقتـال ، وعن الأذى يصيبـون بـه قلب الـدولـة العربيـة ، حتى إذا تـوقف الجهاد ، رأيتهم يعودون إلى نزعاتهم السابقة وإلى فتنتهم .

لنرَ أولاً وضع الأعراب في الـدولـة الإسلاميـة ، ولنستعرض الأمكنـة التي استقروا فيهـا : كانوا موزعين في تلـك الـدولـة ، إلا أن هنـاك أربـع منـاطـق خاصة تجمعوا فيها ؛ فأعراب العراق تجمعوا في البصرة وما حولها بحذاء الدجلـة العليـا . وتجمـع أعراب المشرق في خراسـان ، وأعراب المغرب في جهـة برقـة ، وأعراب الشام في الجزيرة وتدمر . أما من تجمعوا في العراق فقد كانوا خوارج ، وقد رأينا فعلهم . أما أعراب خراسـان ، فقـد كانوا موجهين للفتوح ومنصرفين إليهـا ، فلا نسمـع عنهم خبرا إلا الفتـوح ، ونستطيـع أن نقـول نفس الأمر عن الأعراب في المغرب ، فقـد كانت الفتـوح تشغلهم عن طبيعتهم الأصليـة . أمـا أعراب الشـام ، فقـد توقفت الفتوح عنـدهم حينـاً من الـزمن بسبب الفتن التي حـدثت بين المسلمين ، وقـد شـاركـوا في هـذه الفتن وكان لهم أثرهم فيهـا ، ثم انتهت تلك الفتن وتحولت إلى فتنة دخل فيهـا الأعراب ، فـأعـادتهم إلى سـابق عصبيتهم في الجاهلية ، حـدث ذلـك في معركـة مرج راهـط ؛ وقـد رأينـا أنهم انقسمـوا فيهـا إلى يمـانيين وقيسيين ، وحـدث القتـل في القيسيين ، وخرجـوا مهزومين ، فكان لا بـد لهم بعقليتهم الجـاهليـة من الثـأر لأنفسهم . وكان هـذا الثأر حرياً أن يدوم أمده طويلا ، فإن الثأر يولد الثأر ، والثـأر يورث الثـأر وهلمجرا . . حتى يكاد يقضي على القبيلتين المتخاصمتين جميعاً .

وقد دام ذلك أمداً طويلا بالواقع ، غير أن عبـد الملـك استطـاع القضـاء على الفتنة أخيراً ، لأنه وقف محايـداً بين الطرفين المتخـاصمين ، ولأنـه أسرع في توجيـه الأعراب إلى القتـال في بـلاد الروم . وحـديث ذلـك أن قيسـاً بعـد أن غُلبت في مرج راهط ، عمـدت إلى الثـأر لنفسهـا ، وتولى الثـأر عنهـا رجلان :

أحدهما زفر بن الحارث والآخر عمير بن الحباب . أما زفر فقد عكّر على الدولة الأموية صفاءها وحربها مع مصعب ، وقد رأينا كيف كان يفعل ذلك . ولم ينته من فعلته إلا حين حاصره عبد الملك ، واضطره إلى الاستسلام ، وأبعده عن مجال الفتنة إلى حين .

أما عمير فكان في أول الأمر يقاتل مع عبيد الله بن زياد ؛ ثم لما وجد أن زفر لم يستطع أخذ الثأر لقبيلته ، أقبل هو بنفسه على ذلك ؛ فهاجم بني كلب في مواقعهم بجنوب الجزيرة ، وقتل منهم مقتلة عظيمة ، وأجلاهم عن أماكنهم في تلك البقعة . وكان عَلَى حميد بن حريث بن بحدل ، وهو سيد من كلب ، أن يثأر لقبيلته ، فوجد في جواره قبيلة بني فزارة - من قيس - فهاجمها بحيلة ، وذلك أنه أخذ عهداً من عبد الملك بن مروان بجمع الزكاة من قبائل العرب ، ودخل بهذه الحجة في مرابع بني فزارة ، وأعمل السيف فيهم ، ثم انتقمت منه بنو فزارة في موقعة سميت بموقعة « بنات قين » .

ذكرنا أن قيساً أجلت كلبا عن مواقعها في جنوب الجزيرة ، وامتدت في الأماكن التي أجلتها عنها ؛ فكان من نتيجة ذلك أن أصبحت على حدود قبيلة بني تغلب ، وتغلب لا تنتمي إلى كلب ، لكنها قبيلة شديدة البأس قوية المراس محاربة ، بل كان مَثَلُها قولها « تغلب تغلب » .

وحدث بين عمير بن الحباب وبين تغلب تماس أدى إلى الفتنة ، فوقعت الواقعة بين الطرفين ، وانتهت المواقع بقتل عمير ، ولما وجد زفر أن عميراً قد قتل ، وأنه أصبح صاحب الثأر له ، هاجم تغلب ، وأخذ منها مائتي أسير فقتلهم عن بكرة أبيهم .

ثم إن رجلا من قيس اسمه الجحّاف كان في مجلس من مجالس عبد الملك ، وتكلم في هذا المجلس الأخطل شاعر بني تغلب ، فامتدح شجاعة تغلب ،

وهزئ من قيس ، فثار الجحاف لـذلـك ، وانتظر الفرصـة ؛ فـأخـذ عهـداً من عبد الملـك بجمع الزكاة من قبـائل العرب ، ودخل في أراضي بني تغلب ، فقتل منهم مقتلة عظيمة .

وكان على الحكم الأموي أن يتـدخـل ليـوقف الخصـام ، ولعب الحجـاج في ذلك دوره ، فدفع دية من قتلهم الجحّاف .

والحق أن عبد الملك لعب دور الوسيط في الحروب بين قيس وأعـدائهـا ، ولم يمل إلى طائفـة دون أخرى ، بل سعى إلى درء الفتنـة متخـذاً موقف السيـد الذي يعاقب الطرفين ويصلح بينهما .

وما كاد ينتهي من حروبه مع ابن الزبير حتى أسرع في توجيـه العرب إلى حرب الروم ، وبذلك أوقف خصامهم وقضى على فتنتهم .

واستمر الأمويون يوجهـون أعراب الشـام إلى حرب الروم فيقطعـون دابر الفتن بينهم .



رأينا الحوادث التي تتابعت منذ الفتنة في عهد عثمان بن عفـان حتى آخر عهـد عبـد الملـك بن مروان ، وذكرنـا أن التيـارات التي حصلت في هـذين العصرين إنما هي تيـارات تفسر بـالشخصيـات ، وبـالشؤون الاقتصـاديـة ، وبالأفكار التي ظهرت في ذلك الزمن . وقلنا في مقدمـة البحث : إن من جملـة عـوامـل التـاريخ أثر الجماعـات في مجرى الحـوادث . ورأينـا أيضـاً أثر تلـك الجماعات . ومن الواجب القول : إن الجماعات لا تظل واحـدة متشـابهـة خلال العصـور ، بـل تختلف بين زمن وآخر . وينشـأ هـذا الاختـلاف بـاختـلاف الأجيـال ، فكل جيل لا يشـابـه الجيل الـذي بعـده كل المشـابهـة ، بل يختلف عنه . فلنلق نظرة عجلى على الجيلين اللذين تقدما ، نر أن كل جيل منهما طبع الحوادث بطابعه الشخصي . فمنذ وفـاة الرسول ﷺ إلى بـدايـة الفتنـة في عهـد عثمان بن عفان ، نرى جيلاً من الناس هو جيل الصحابة ، أنير بنور الرسالـة ، وبصحبة الرسول المعظم ؛ وهو جيل تفقه بالإسلام ، فشرح صدره للعمل لـه ، وتفهم روح الرسالـة ، فهو حريّ إذن بـأن يفعل أعظم الأفعـال ، وقـد قـام في الواقع بأعظم الأعمال .

ومنذ الفتنة نرى جيلاً ثـانيـاً يظهر على صفحـة التـاريخ . نعم إن بعض أصحاب الجيل الأول لا يزالون على قيد الحياة ، يوجهون هذا الجيل الجديـد ، لكنه ، مهما كان الأمر ، جيل جـديـد يختلف عن جيلهم الـذي عـاشوا معـه ، ويلعب دوره الخاص . ويؤثر أثره في الحوادث ويطبعها بطابعه .

وبعصر عبد الملك بن مروان يظهر جيل ثالث . والجيل على رأي المحدثين يستمر نحواً من أربعين سنة . انقضت الأربعون الأولى بوفاة علي بن أبي طالب ، وانقضت الأربعون الثانية بوفاة ابن الزبير تقريباً ، وبعدها بقليل انتهى عهد عبد الملك بن مروان . وإذا أردنا أن نحدد عهد الجيل الثالث بالضبط ، فلنأخذ سنة ٨٠ هـ فنراه فيها وقد استلم مقاليد الحكم في الدولة الإسلامية ، وأخذ يلعب دوره فيها .

إن الجيل الثاني مع الأسف تعرض لنكبات شديدة ، وساهم في تلك النكبات ، ولعله تردّى حيناً إلى أخلاق الجاهلية ، ولم يتعظ بأثر الإسلام اتعاظاً تاماً ، وتسرب إليه الأعراب والسبئية كما ذكرنا ، وأججوا فيه روح الخصام والعصبية القبلية .

أما الجيل الثالث فهو رأى الخلاف وقد تفاقم ثم انتهى إلى حد سوّي فيه ، ورأى أصولاً للحكم توضع متفقة مع سير الأمور السابق ، ورأى نتائج المعركة ، فوجد أنه مضطر لأن يرضى بها أياً كان وضعه نحوها ، سواء كان غالباً أم مغلوباً . واستقرت به الأمور ، وجاء هو يلعب دوره فيها ، فماذا فعل ؟ مما يثير الدهشة أنه فعل الشيء الرائع الهائل ، وخلّف الأثر العظيم . ويؤسفنا أن لا تكون آثاره مدروسة دراسة دقيقة .

والمعروف عن العصر الأموي أنه عصر أقرب إلى روح البادية ، وهذا ما يظنه ابن خلدون ، وقد يكون ذلك صحيحاً عن الجيل الثاني . أما الواقع الذي أخذ يظهر شيئاً فشيئاً في التاريخ ، فهو أن الأمويين في الجيل الثالث قاموا بدور رائع في خدمة المدنية ، على أن الزهر الذي زرعوه لم يتفتق كل التفتق في عصرهم ، وظهر تفتقه في العصر العباسي ، فاقتطفه العباسيون ، فظن الناس أن العباسيين هم الذين وضعوا أصول الحضارة الإسلامية . أما

الواقع فإن الأمويين هم الذين زرعوا تلك المدنية ثم تركوا لغيرهم حصادها ، وقد عرفوا كيف يغرسون بذور هذه المدنية ، وكيف ينشئون ذلك الزرع . وبلغ الزرع مداه واقتطفه العباسيون في أول دولتهم .

والجيل الذي نتكلم عنه يبدأ عام ٨٠ هـ وينتهي حوالي عام ١٢٠ هـ ، وقد تداول فيه على الحكم الأموي الوليد بن عبد الملك وسليمان بن عبد الملك وعمر بن عبد العزيز ويزيد بن عبد الملك وهشام بن عبد الملك وكلهم إخوة وأبناء عم ، أي إنهم من جيل واحد . وكان عبد الملك هو الذي بدأ هذه النهضة ، ودفع عجلة ذلك التقدم بوضعه أسس الدولة الأموية ، وبتعريبه لها . وسنرى اليوم ثمرة ما فعله ، وكيف استفاد الوليد ابنه من صنيعه .

استقرت الأمور كما رأينا في الدولة الإسلامية ، وباستقرارها أصبح بوسع تلك الدولة أن تتقدم ، وأن تتوسع . هذا التوسع هل يكون لخدمة الإسلام أم لخدمة الدولة الأموية وحدها ؟ إن هذا الجيل كان يعنى بخدمة الإسلام والعروبة إلى جانب خدمة الدولة . فالخلفاء الخمسة الذين عدّدناهم كانوا متدينين إلا واحداً منهم ، هو يزيد بن عبد الملك ، وكانوا يحبون الإسلام ويخدمونه على اختلاف في درجات الحب والخدمة .

وأولهم في ذلك الوليد بن عبد الملك . ولقد قام الوليد بما عليه خير قيام ، فكان يريد أن يعيد للإسلام مجده ، فاتخذ لذلك وسائل ، منها الفتوح لنشر الإسلام وإذاعته ، ومنها العمارة والبناء والإنشاء ، ومنها تنمية موارد الدولة بتوسيع الزراعة والأقنية وتحسين الاقتصاد . وسنرى ما فعله الوليد في ذلك . لكن يجب أن نقول بادئ ذي بَدء : إن الوليد على طراز والده ، فقد كان جباراً في الملك ، لكنه كان ذا حس مرهف وفهم للمدنية . فقد عاش في قلب تلك المدنية وتفهمها ومال إليها ، فكان من ذلك أن أراد تعميمها في بلاد

الإسلام ، وأول ما فكر فيه أن يجعل دمشق عاصمة حقيقية تهفو إليها الأنفس ، عاصمة للإسلام ، بل عاصمة للدنيا . ورأى أنه يجب أن يكون في دمشق ما يحبِّب الناس فيها . كان يجب عليه إذن أن ينظم دمشق ، وأن يجعل فيها من الفن روعة تجلب إليها الناس .

ورأى الوليد أن يجعل كل ذلك في إطار الدين ، فالمكان الذي يعد من الروائع ، ويجلب النظر إليه ، يجب أن يكون المسجد الجامع ؛ والتنظيم يكون لراحة الناس في الطرقات وفي حياتهم العادية ، لا سيما الضعفاء منهم . فكر الوليد بإنشاء مسجد جامع لا يشابهه معبد في العالم ، وكان بين يديه ما يكفيه لإنشاء ذلك المسجد ولتنظيمه بحيث يعد أعجوبة من أعاجيب الدنيا ، فالمال كثير في خزائنه ، وهو يقدّر الفن ويعرف العمارة . وعلى هذا فقد فتح بيت المال وأخذ ينفق منه . ويدلّ مخطط ذلك المسجد ومكانه في المدينة وشكله على فكر عميق ونظر بعيد ، ولو أن أصول العمارة فيه نقلت عن الفن البيزنطي . وسار الوليد على ترتيب المساجد المعروفة في عصره ، وأضاف إلى ذلك الترتيب إضافات تدخل في المسجد نفسه وفي مهمته ؛ فالمسجد مكان للعبادة وللناس ، وعليه أن يساعدهم على تأدية وظائفهم الاجتماعية مكملة . أما المكان فانتخبه في وسط المدينة ، إذ لا بد أن يكون المسجد فيها يشرف عليها جميعاً ، ولم ير الوليد أصلح من المكان الذي كان معبداً لجوبيتر ثم عدّله الرومان ، ثم بنى فيه المسيحيون كنيسة لهم . فأخذه الوليد من المسيحيين ، وبنى فيه المسجد الجامع الذي عرف بالأموي .

أنفق الوليد على مسجده خمسين صندوقاً من الذهب ، وقيل : إنه أنفق خراج سبع سنين ، وتهامس الناس أنه أنفق مال الأمة جميعاً . فأجابهم بأنه لا يزال بين يديه في بيت المال خراج عشر سنين . أما عدد العمال ، فقد جمع إلى هذا العمل ما ينوف عن العشرة آلاف عامل أطلقهم إليه مدة طويلة ، وهم

من سكان البلاد الأصليين ، ومن الروم الذين بقوا في بلاد الشام ، ومن الأقباط والفرس . واشترك العرب في الإشراف على البناء . واتبع شكل البناء بالأقواس والأعمدة والقبب والأروقة والزخرف طراز الأبنية البيزنطية ، لكن مخطط المسجد إسلامي كما ذكرنا . وجُعل سقف المسجد من الرصاص ، وحلي بالجواهر ، وطلي الذهب على حيطان المسجد ، ووضعت الفسيفساء على أعمدة المسجد ، حتى بدا المسجد وهو يتلألأ من الذهب ، وكأنه شعلة من نار متقدة متوهجة . وأصبح في دمشق معجزة من معجزات الفن في العالم . فكان الزائر يجد في كل يوم بدائع فيه لم يكتشفها قبل ذلك .

ولم يقتصر الوليد على أن يجعل في دمشق مسجداً ، بل كتب إلى ولاته بأن يوسعوا المساجد التي في بلدهم ، وأن ينفقوا عليها الأموال ، وأن يصلحوها ؛ بل بنى في القدس مسجداً أيضاً هو المسجد الأقصى ، وكان والده قد بنى مسجد الصخرة في القدس نفسها .

ووسع الوليد أيضاً في بناء الحرم النبوي في المدينة ، وعهد بهذا إلى عمر بن عبد العزيز عامله عليها ؛ فجدد البناء في هذا المسجد تجديداً رائعاً أيضاً .

وعمد الوليد إلى تحسين حال العاجزين ، فأنشأ في دمشق خاصة بيمارستاناً للجذامَى ، ووضع مع كل أعمى قائداً يقوده ، ووضع لكل مُقْعَد خادماً يخدمه . وأطلق الأموال للفقراء ، وحسّن أحوال الناس ، فبدت دمشق بحلة بهية لا سيما في الليل ، فقد نوّر الوليد طرقاتها ، فكانت كلؤلؤة من اللآلئ ، وأصلح الطرقات في غير دمشق ووضع خلالها المصانع (الآبار للمياه) .

واهتم الوليد بن عبد الملك بالفقراء ، فمنع التسول منعاً باتاً ، وقال : إن في بيت مال المسلمين ما يكفيهم ، وأطلق لهم المال منه . ونشط الاقتصاد ، والاقتصاد إذْ مبني في ذلك العصر على ما تعطيه الأرض من ثمرات ، فأصلح

الأراضي وبصفة خاصة المستنقعات التي كانت في جهات اسكندرونة . وأرسل إليه الحجاج البقر الوحشي الهندي لتغذية تلك الأرض بالسماد ، ولتطهيرها من الأعشاب الطفيلية .

وأراد أن يجعل الحكم العربي الإسلامي عربياً إسلامياً خالصاً ، فاستبعد من الإدارة غير العرب الذين كانوا عليها . كعائلة سرجون بن منصور ، وأحضر بدلاً منهم عرباً مسلمين . وعمل الوليد على أن يكون عصره عصر تقدم في الحضارة والمدنية والعمران والاقتصاد والزراعة والإدارة .

ومن أهم ما قام به الوليد سياستُهُ في الفتوح . فنحن في عصر الوليد نرى جيوش المسلمين تسير فتخترق البلدان ، وتدك الحصون ، وتبلغ أقصى ما بلغت إليه الفتوح في عهد المسلمين ، إذا استثنينا أوروبا الشرقية . واختط الوليد بن عبد الملك لفتوحه سياسة معينة ، فقد أراد أن تسير جيوشه في كل مكان . وهذه سياسة خطيرة ، فالمعروف في الحروب أن المحارب يجب أن لا يفتح عدة جبهات في وقت واحد . على أن الوليد لم يختط في سياسته تلك بدعة جديدة . فالفتوح الإسلامية كانت في عهد أبي بكر وعمر ومن تبعهما من الخلفاء تسير في اتجاهات مختلفة ، والإسلام كان يحمل سر نجاح هذه الفتوح ، ونشاط الفاتحين كان قوياً جداً يبهر الخصوم ، ويجعلهم يلقون سلاحهم .

ولنتصور الآن امتداد الفتوح : إنها كانت متسعة الرقعة بشكل لا يقارب عدد الفاتحين . فالفتوح في عهد الوليد اتجهت نحو السند ، ونحو ما وراء النهر ، واتجهت في شمال الشام نحو القفقاس وأرمينية وبلاد الروم ، واتجهت جحافل المسلمين نحو بلاد المغرب ومنها إلى الأندلس ، فكأن المسلمين كانوا يقصدون أن لا يقفوا بفتوحهم إلا حيث تعوقهم صحراء أو بحر أو مانع طبيعي .

وبالرغم من القيادات المختلفة التي كانت تقود الفتوح ، فإن في الفتوح خطوطاً موحدة في السير ، وسياسة معينة ، وخططاً واضحة . وأولها السرعة في العمل . فالجيش لا يقف على رجليه ، وهو ينتقل بسرعة هائلة من فتح إلى فتح ، ولا ينظف ـ على حد تعبيرنا اليوم ـ البلاد المفتوحة ، بل ينطلق منها إلى فتوح أخرى . وهو إذا وجد مجالاً للاتفاق مع أهل البلاد ، ترك لهم أمر بلادهم ، فعاهدهم عليها وعلى إدارتها ، حتى إذا خانوا العهد ، عاد إليهم فضربهم ضربة شديدة .

والجيوش الفاتحة ليست جيوشاً فحسب ، بل هي أسر تتقدم مع الفتح ، من أولاد ونساء وأهل . وكانت النساء يحرضن الرجال على الفتوح ، وكان الأطفال يثيرون الحماسة في نفوس الآباء . ويخشى هؤلاء على أولادهم فلا يترددون . والواقع أن معجزة الفتوح عادت مرة أخرى إلى الظهور في عصر الوليد بعد أن انقطعت جيلاً من الناس .

إن الكلام الذي تقدم ينصب بصفة خاصة على الفتوح في غير بلاد الروم . أما في بلاد الروم ، فكان الوضع مختلفاً ، وكانت الحدود بين المسلمين والروم قد أصبحت ثابتة تقريباً ، فكان لا بد للوليد بن عبد الملك من أن يسير في بلاد الروم سيراً بطيئاً مرتباً منظماً . وكان لا بد له من ضرب الحصون التي أمامه وإنشاء حصون جديدة .

كان الروم والجراجمة والأكراد قد تجرَّؤوا على العرب ، يضربونهم في المناطق التي كانت في أيديهم ، فخرجت أرمينية من يد العرب . وتقدم الروم وحصلوا على مناطق جديدة . كل ذلك حدث في العهد الذي كان فيه الجيل الثاني على خصام وخلاف . وكان همّ عبد الملك بن مروان أن يتألّف الروم والجراجمة والأكراد ، فكان يقدم لهم الهدايا ، ويدفع لهم الإتاوة ، ويرسل

الأموال و يصالحهم . أما الآن وقد اتفق العرب وعادت الجماعة مرة أخرى ، فقد أخذ العرب يهجمون على تلك البلاد ، فيستردون المناطق التي خرجت من أيديهم .

وفي بلاد الروم جبهتان وقيادتان : إحداهما قيادة جديدة مستقلة في الجزيرة ، وهي قيادة محمد بن مروان بن الحكم الذي انطلق في سبيله ففتح أرمينية ، ودك الحصون ، وبعث هيبة المسلمين . وثانيتهما قيادة مسلمة بن عبد الملك في اتجاه القسطنطينية ، على أن مسلمة لم يستطع أن يحقق غايته ، فنوال القسطنطينية كان أمراً صعباً ؛ على أن جيوش الوليد استولت على طوانة ، ودكت كثيراً من الحصون في بلاد الروم .

أما في شرق الدولة ، فنرى الحجاج يوجه الفتوح بنفسه ، ويختار قائدين عظيمين من القواد ، هما محمد بن القاسم الثقفي قريبه ، وهو شاب في السابعة عشرة من عمره ، وقتيبة بن مسلم الباهلي . أما محمد بن القاسم الثقفي الشاب ، فقد سار شرقاً إلى الجنوب متجهاً إلى السند ، وكان سريع الانقضاض بعزم الشباب وجرأته . فكان يستولي على المدينة تلو المدينة ، لا يلقى في ذلك عنتاً كبيراً ودوّخ السند حتى بلغ أقصى ما بلغته الفتوح الإسلامية فيها ، اللهم إلا ما فعله الغزنويون بعد ذلك . وكان يترك لسكان البلاد الحرية في البقاء على ديانتهم البوذية ، وكان لا يتعرض لمعابدهم . فلقي أهل السند منه معاملة حمدوها له ، وكانوا يستسلمون له في معظم الأحوال . أما من كانوا يمتنعون عليه ، فكان يقضي عليهم أو يرغمهم على الاستسلام .

أما القائد الآخر قتيبة بن مسلم الباهلي ، فكان عمله أكثر صعوبة ، ذلك أنه وجد أمامه عدواً شديد المراس : وجد محاربين من الطبقة الأولى وهم الأتراك ، وقفوا أمامه وحاربوه بعزم شديد . وكان يلجأ معهم إلى استعمال

الحيلة ، يضربهم ضربات شديدة ويفرق بينهم ، وهكذا استطاع أن يلقنهم درساً كبيراً ، وفتح عدداً من بلادهم ، وأخرجهم من بلاد الصغد إلى ما وراء النهر .

أما الفتوح في المغرب ، فكانت أهم عمل حدث في عهد الوليد . وكان أمام العرب هنالك قبل عهد الوليد عدو صعب قوي هم البربر ، وكانوا محاربين أشداء معاندين ، وكان الحرب سجالاً بين العرب وبينهم . وحين اختلف العرب استفادوا من اختلافهم ، فصاروا يضربونهم هنا وهناك ، بل استولوا على القيروان .

وأرسل عبد الملك بن مروان حسان بن نعمان الغساني ، فسوّى الأمور مع البربر . ولما سلم الوليد قيادة تلك البلاد إلى موسى بن نصير ، كان البربر على وئام مع العرب . فوضع موسى بن نصير ، بأمر من الوليد ، مخططاً للتوسع إلى الأندلس . وأنشأ في تونس أسطولاً للسفن ، وأعد جيشه للاستيلاء على الجزر المحيطة بالمغرب للانتقال منها إلى الأندلس ، فاستولى على عدة جزر . ثم أرسل مولاه طارق بن زياد ، ولا نعلم هل أرسله للاستيلاء على الأندلس أو الاستيلاء على الجزيرة المشرفة على الأندلس التي سميت بجبل طارق . والذي نعرفه أن طارق بن زياد انتقل بجيشه ـ وعدده يتراوح بين الألفين والسبعة آلاف رجل ومعظمهم من البربر ـ انتقل إلى الأندلس ، على أن هذه الطليعة ما كانت كما يصوره التاريخ ، فما كان مخططاً لها أن تفتح الأندلس . ولعل ما قيل من أن طارقاً أحرق سفنه غير صحيح ، والأصح أنه أعَادها إلى موسى بن
قيل من أن طارقاً أحرق سفنه غير صحيح ، والأصح أنه أعادها إلى موسى بن
نصير ، وبقي الجيش بلا سفن يبحر منها مرة أخرى . ثم أتاه المدد من موسى والمدد كان من العرب الحجازيين واليمنيين .

وبهذا الجيش واجه طارق بن زياد لزريق ملك القوط . وكان مع لزريق ما يقرب من مائة ألف مقاتل ، ومعه أولاد الملوك والأمراء ، ساروا لرمي طارق في البحر . ووقع اصطدام فإذا بجيش المسلمين يمزق جيش القوط ، وأول من تفرق منه أولاد الملوك والأمراء . وكانت الحالة في إسبانيا سيئة ، فالخلاف كان يضرب أطنابه بين الإسبان ، واستفاد طارق من اختلافهم ، فلم يقف كما كان مخططاً له ، بل تقدم بسرعة ، واتخذ طريق الشرق من بلاد الأندلس ، وسار يفتح البلدان بلدة بعد بلدة ، على أنه كان يترك من على يساره بلداناً لا يتعرض لها ، وفي هذا ما فيه من المخاطرة . وشعر موسى بن نصير بهذا فأسرع بجيش له عدته (٨٠٠٠) رجل ، ودخل الأندلس مدداً لطارق لا غيرة منه على ما يقال . والعمل الذي قام به موسى كان عملاً لا بد منه ، لأن المخاطر كانت تتهدد طارقاً ، والكارثة تنتظره . وسار موسى في طريق البلدان التي تركها طارق ، واستولى عليها ، واجتمع بجيش طارق في طليطلة . ويجب أن لا نولي اهتماماً ما يذكره بعض المؤرخين من أنه ضرب طارقاً بسوطه ، يلومه على ما فعل ، فذلك غير معقول . ثم إن طارقاً وموسى عادا للفتوح بهمة لا تقل عن الهمة السابقة ، وتغلغل الجيش الإسلامي في غرب الأندلس وافتتحها . ولم يبق من إسبانيا إلا الشمال الغربي المؤلف من سلسلة جبال صعبة ، أخطأ موسى في عدم اقتحامها ، فقد كانت هذه الجبال ملجأ للإسبان ، ولحملة الثأر منهم بعد ذلك حين انطلقوا منها ، وأخرجوا المسلمين من الأندلس .

والذي كان في ذهن موسى هو أن يمتد به الفتح حتى يصل إلى القسطنطينية عن طريق فرنسة وبلاد البلقان ، وهو مخطط بعثته نشوة الظفر . على أن الوليد بن عبد الملك عرف ما يريد ، فأرسل إليه يوقفه ، ودعاه إلى الشخوص لدمشق ؛ وكان الوليد يخشى على جيش المسلمين من أن

يتفرق في بلاد العدو بعيداً عن مواطنه فيقضى عليه . ونحن نؤيد رأي الوليد ، فلا يمكننا أن نتخيل أن عشرين ألف مقاتل ـ وهذا أكثر ما يستطيع موسى أن يقدمه للحرب في أوروبا ـ يستطيعون أن يفتحوا بلاداً عرضها أكثر من (٣٠٠٠) ميل . وأوّل المؤرخون إيقاف موسى تأويل مختلفة ، فجعلوا الوليد غيوراً منه ، أما الواقع فما ذكرناه . وسار موسى إلى دمشق بالتحف التي حصل عليها ، وفيها الجواهر والحلي والمال والذهب ، ووصل إلى دمشق فوجد الخليفة على فراش الموت .

عصر سليمان بن عبد الملك

تحدثنا عن الجيل الجديد الذي ظهر على صفحات تاريخ العصر الأموي ، وقلنا : إنه ابتدأ في عصر الوليد ، واستمر إلى آخر عصر هشام بن عبد الملك ، وكان جيلاً نشيطاً متحضراً فاهما للحضارة عاملا على نشر الإسلام . وقد بحثنا عن الوليد وصفة عصره ، وننتقل الآن إلى البحث عن أخيه سليمان ابن عبد الملك . يمثل سليمان بن عبد الملك هذا الجيل ، ويمكن أن يعتبر عصره مقدمة لعصر عمر بن عبد العزيز في التدين وتطبيق الشرع . وكان سليمان محباً للحياة حباً جماً ، مقبلا عليها ، مغروراً بها ومغروراً بنفسه . وكان فتى من فتيان قريش ، بل سمي فتى العرب . كانت له صفة الفتوة من شجاعة وكرم وجرأة وعنف وطيبة معاً ، كان فتى معجباً بنفسه ، جميل الصورة يقف أمام المرآة فيقول : أنا فتى بني أمية ، وكان في الوقت نفسه متديناً في قرارة قلبه . فكان يتنازعه عاملان : عامل الفتوة المغرورة والشباب القوي ، وعامل التدين والخير والحسنى . وبهذه الشخصية استأنف عصر الوليد يتابع أعمال التحضر والفتوح ، ويمهد لعصر عمر بن عبد العزيز في التدين وائتلاف الناس ومنع الجور عنهم .

ولفهم عصره يجب أن نرى اتجاه الوليد في سياسته نحو الخصوم ، فقد كان يتنازع الوليد في سياسته عاملان أيضاً : سياسة الحجاج العنيفة التي تريد قهر الخصوم وإذلالهم والجبروت عليهم ، وسياسة عمر بن عبد العزيز التي كانت تريد ائتلاف الناس والعدل والسيرة الحسنة . وقد أرسل الوليد عمر بن عبد

العزيز عاملا له على المدينة ، فجمع عمر بن عبد العزيز فقهاء المدينة العشرة ، وجعلهم مجلس شوراه ، وقال لهم : الأمر لكم فأعينوني على ما أنا فيه : فسروا به وساعدوه ، وسارت الأمور سيراً حسناً وساد العدل . وكان يأتي من العراق هاربون من جور الحجاج متوارون منه ، يلجؤون إلى عمر وعدله ، فكان يجيرهم ويتّقُون به شر الحجاج ؛ فضاق به الحجاج ذرعا ، وشدد الطلب على الوليد بأن يقيله من المدينة ، واحتج بأنه يثير الناس على سياسته في العراق ، وألح حتى أجاب الوليد إجابة ظاهرها في صالح عمر بن عبد العزيز ، فقد استحضره إلى دمشق مستشاراً له ، وكان المستشار في ذلك الوقت بمثابة وزير . وأرسل بدلا منه خالد بن عبد الله القسري ، فسار خالد على السياسة التي يتطلبها الحجاج . أما عمر بن عبد العزيز فكان يجتمع بالخليفة الوليد ويهدئ من جبروته ، ويصلح من توجيهه ، لكن الحجاج كان له بالمرصاد . فكانت هنالك إذن سياستان واتجاهان متضادان .

ومن حسن حظ عمر بن عبد العزيز أن الحجاج وقف ضد سليمان بن عبد الملك في عهد الوليد ، وكان سليمان ولياً للعهد ، فحض الحجاج الوليد على خلعه وتولية ابنه مكانه ، وحفظها سليمان على الحجاج . ومات الوليد قبل أن تنزع الولاية من سليمان .

وهكذا أفضت الخلافة إلى سليمان ، ونفسه مضطرمة على الحجاج ، فوجد عمر بن عبد العزيز سنداً له في مخالفته لسياسة الحجاج ، وزاد حقد سليمان على الحجاج أن يزيد بن المهلب بن أبي صفرة ، وكان والياً للحجاج على خراسان ، على خلاف مع الحجاج ، إذ عزله هذا عن ولايته وتتبعه ، فلجأ يزيد إلى سليمان ، وأثاره أكثر فأكثر على الحجاج ، فاضطرم الخلاف بين الاثنين . لكن

الحجاج توفي قبل أن يتولى سليمان ، وكان يدعو الله بذلك ، فاستجاب دعاءه .

كان سليمان وعمر بن عبد العزيز متفقين على كراهة سياسة الحجاج وأعماله ، فأقبل سليمان منذ أول يوم من خلافته على عمر بن عبد العزيز وقال له : « يا أبا حفص ، إنا قد ولينا ما ترى ، ولم يكن لنا بتدبيره علم ، فما رأيت من مصلحة العامة فمر به » . ومعنى هذا أنه أطلق الأمر لعمر بن عبد العزيز . فيجب أن نؤرخ سياسة عمر بن عبد العزيز ومنطلقها منذ بداية خلافة سليمان . نعم إن سليمان كان يشتط حينا في سياسته ، فيتخذ تدابير لعل عمر لا يقرها ، لكن عمر بن عبد العزيز كان بالرغم من ذلك راجح القوة في خلافته . وسياسة عمر لم تتغير ، فهو في دمشق مثله في المدينة ، على أنه في دمشق يستطيع أن يفعل أكثر من المدينة . والأمر المهم عنده هو منع الجور الذي كان يقوم به الحجاج وعماله ، ويقتضي هذا طبعاً إقالة أتباع الحجاج الذين ساروا على سيرة مولاهم ، نعم إنه كان بين كبار الفاتحين رجال كمحمد بن القاسم الثقفي ، وقتيبة بن مسلم الباهلي ، لكنهم اقتدوا بالحجاج ، وكانوا حريين أن يجوروا بجوره وأن يتجبروا بجبروته ، فيجب تنحيتهم . وعمر بن عبد العزيز له سياسته الواضحة في العدل والتقوى ، ووافق اتجاه عمر اتجاه سليمان ، وأيد سليمان عمر في خلع هؤلاء العمال والقواد ، بل ذهب سليمان إلى أبعد مما كان يريد عمر ، فقد تقصد أن يقتص من عمال الحجاج ولعلهم أعطوه الفرصة في ذلك . فقد روي عن محمد بن القاسم الثقفي أنه عبث ببعض بنات الملوك من السند ، ولا ندري أذلك صحيح أم لا ، وقيل : إنه سجن لذلك ، وقيل : مات مسموما أو قتل ، وكل ذلك تخرصات ، أما قتيبة فقد خرج على سليمان ، لكن خروجه لم يفده شيئاً ، فقد أوقفه بنو تميم الذين أهانهم بعض الإهانة ، فأزيح عن الطريق . ويقول بعض المؤرخين : إن سليمان كان عنيفا

مع كبار الرجال من الذين دوخوا الأمصار ، فيذكرون عنه أنه أساء معاملة موسى بن نصير ، لكنا نشك في ذلك ، فنحن نجد عند مؤرخين آخرين أنه كان يستشير موسى وأنه حج معه ، فلعل تلك الأخبار من وضع الخصوم .

وأيا كان ، فقد أطلقت يد عمر بن عبد العزيز ، فقام بإصلاحات ، منها أنه أطلق الأسرى في العراق ، وأخلى السجون ، وأعاد الصلاة إلى أوقاتها ، وكان بنو أمية يؤخرونها بعض التأخير عن مواعيدها ، وأحسن معاملة عامة الناس ، وتتبع الفساق ، وتذكرون حكاية إحصاء المخنثين في الحجاز . حدث إذن اتجاه جديد في السياسة الأموية مع سليمان بن عبد الملك بأثر من عمر بن عبد العزيز ، ذلك الاتجاه الذي سيأخذ حده الأقصى مع عمر نفسه .

وشخصية سليمان تظهر خاصة في الاتجاه التحضري التمدني ، فوسائل المدنية في عصره لم تقل عن عصر الوليد ، بل إن سليمان كان يلبس الملابس الموشاة ، ويطلب حتى من طباخيه ألا يمثلوا بين يديه إلا بملابس موشاة . وكان يتخذ أحسن الأطعمة ، ويتفنن فيها ، وكان أكولا ، وكان الحديث في عصره عن المآكل كثيراً .

وحصل في عصره اتجاه جديد في التحضر ، وهو العودة إلى البادية ، فأنشأ قصراً له في البادية مزخرفاً ، وأنشأ هشام بعده قصوراً أخرى ، وهو اتجاه من بني أمية نحو الحياة العربية ، لكنه ليس انقطاعا عن الحضارة ، فتلك القصور في البادية كانت قصوراً متحضرة ، وأوضح مثل لها قصير عمرة الذي نجد تمثيلا له في المتحف الوطني بدمشق .

واستمرت سياسة الوليد في الفتوح في عصر سليمان ، بل أراد سليمان عبثا أن يتقدم على الوليد في الفتوح . وكان عامله على خراسان يزيد بن المهلب بن

أبي صفرة الذي أرسله أولا إلى البصرة ، ثم نقله بطلب منه إلى خراسان . وأراد يزيد أن يتابع الفتوح فتقدم فاتحاً إلى جرجان وطبرستان (جنوب بحر الخزر) لكنه نسب إلى نفسه من الفتوح والغنائم أكثر مما كان له ، وكان في ذلك نكبة له كما سنرى .

والعمل المجيد الذي أراد سليمان أن يحققه هو فتح القسطنطينية ، فقد عزم على أن يدخل هذا البلد فاتحاً ، ويروي لنا المؤرخون بداية ذلك ، فيقولون : إنه استشار موسى بن نصير ومسلمة بن عبد الملك ، وهما قائدان عظيمان ، فأشار عليه موسى أن يتخذ لذلك أسلوباً بعيد المدى ، فيفتح الحصون التي تقع على طريق القسطنطينية حصناً بعد حصن ، وذلك يعني أن يفتح بلاد الأناضول بكاملها ، حتى يصل إلى القسطنطينية . أما مسلمة ، فقد رأى أن هذا أمر لا يتم في أقل من خمس عشرة سنة ، وأن الأصلح مهاجمة القسطنطينية من البر والبحر بجيش عرمرم شديد يقضي عليها . وبعد ذلك تفتح الحصون على طريق الشام فتستسلم بسهولة . ومال سليمان إلى رأي مسلمة ، وعهد إليه بفتح القسطنطينية ، وعسكر هو بدابق على حدود الروم ليكون على أهبة للمساعدة . وكان يبدو أن خطة مسلمة خطة صحيحة ، بعد أن عرف العرب سر تلك النار الإغريقية التي كانت تحرق سفنهم ، وبعد أن تم صنع أسطول هائل يقدر بألف سفينة ، وجهها سليمان من مصر ومن إفريقيا إلى بلاد الروم ، وأعد جيشاً ينوف عن المئة ألف مقاتل ليسير إلى القسطنطينية براً ، وكان في مخططه أن يفتح القسطنطينية براً وبحراً .

ووفق العرب في أول سيرهم إلى القسطنطينية بعض التوفيق ، لكن سرعان ما عملت النار الإغريقية في سفنهم ، تساندها الرياح والعواصف الشديدة ، ومرّ شتاء قاس جداً . ويقال : إن مجموع المؤن التي أخذها جيش

المسلمين معه إلى القسطنطينية انتقلت إلى الروم . ذلك أن ليون الذي أخذه مسلمة معه ليهديه الطريق خدعه وخانه . وكان أهل القسطنطينية قد نصبوه خفية ملكاً عليهم ، فأشار على مسلمة بالابتعاد عن القسطنطينية مدة من الزمن ، وهو يضمن تسليم البلدة له . وأشار في الوقت نفسه على أهل البلد أن يخرجوا ، فيجمعوا المؤن التي تركها العرب في أطراف القسطنطينية حين ابتعادهم عنها ، فجمعها الروم فيها أكواما أكواما . هذا ما يقوله بعض المؤرخين ولا ندري مقدار صحة ذلك ، لكن المعروف أن العواصف والبرد وقلة المؤن كادت تقضي على الجيش ، فهلك منه قسم كبير ، وجاع الباقي ، بل قيل : إن الناس كانوا يأكلون الميتة ، وانتهت الحملة بالإخفاق . وتبين أن أسلوب موسى بن نصير كان أصلح .

عصر عمر بن عبد العزيز

اتجه التيار في الدولة الأموية في عهد الوليد وسليمان نحو التدين والأخذ بمظاهر الإسلام ، لكن هذا السير لم يكن سريعاً ، وإن كان في تقدم مستمر . وأعطى هذا التقدم ثمراته حين وفاة سليمان بن عبد الملك . وثبت واستقر في انتقال الخلافة إلى عمر بن عبد العزيز . وكان سليمان يعرف عمر معرفة جيدة ، ويعرف ما يتحلى به من علم وأخلاق وسياسة واستقامة . ولم يكن لابنه عند اقتراب أجله مجال في أن يتولى الخلافة بعده ، فقد كان بعيداً في الحرب بالقسطنطينية ، فأشار عليه رجاء بن حيوة ذلك العالم التقي النيِّر أن يودع دنياه بعمل صالح ، وهو أن يولي أمور المسلمين عمر بن عبد العزيز . واستحسن سليمان هذه الفكرة وأحسن تطبيقها ، فولاه العهد ، وأرضى بني أمية بولاية العهد من بعده إلى يزيد بن عبد الملك . وكان بنو أمية حريصين على أن تبقى الخلافة في أولاد عبد الملك ، فأبقاها لهم وأرضاهم بذلك .

ونحن ندخل مع عمر بن عبد العزيز في عصر رائع من عصور الإسلام ، في عصر تتجلى فيه مظاهر العدل والحكمة والتقى والفهم والإدراك وحسن السياسة ، تتجلى فيه مظاهر ندر أن تتجلى في عصر آخر . ونقرأ سيرة عمر بن عبد العزيز في خلافته ، فنراه ناجحا في أعماله ، لا يلقى معارضة بل تسير الأمور معه ، كما تسير المياه في النهر الجاري ، مع أن ما عمله من إصلاح يكاد يكون قلباً للدولة الأموية . والإصلاح الذي تنقلب فيه الأمور ليس أمراً

سهلا ، بل يصاحب التغيير دوما تمسك ذوي العهد السابق بمزاياهم وبحقوقهم المكتسبة وبتقاليدهم ، فيثورون على الإصلاح ويحاربونه كل الحرب . أما مع عمر ، فنحن نرى عصراً هادئاً ساكنا خاليا من المعارضة ، مع كثرة الجديد الذي فيه . نقرأ سيرة عمر ، فنراه يحكم حكما سهلا ميسراً ، فنعجب من ذلك ، ولا نفهم إلا بجهد الحكمة التي تكمن في تلك السهولة . والحق أن عمر استطاع أن يحقق إصلاحاته بقوة نفسه وعزيمته وبحسن سياسته وبعدله وبمعرفته للحكم ووسائله وبعلمه بالدين وغيره .

ولنقارن بين عمر بن عبد العزيز وعبد الملك بن مروان ، فقد ذكرتُ أن عبد الملك كان طموحاً غاية الطموح ، وأنه كان يريد أن يتفوق كل التفوق أينما كان . وعمر بن عبد العزيز يشابهه في هذا ، فهو طموح يحب التفوق ، لكن على وجه آخر . يذكر عن عبد الملك ، إن صح ذلك ، أنه لما بلغه خبر انتقال الخلافة إليه ، ودع المصحف الذي كان بين يديه لينطلق إلى الحكم ، أما عمر فهو حين أتته الخلافة ، ازداد ديناً وتقى ، بل بلغ منه التقى ما لم يكن يظن فيه قبل خلافته . وسيرته حين الخلافة هي سيرة الطهر الخالص الرقراق ، أما قبل الخلافة فقد كان رجلا صالحا ، إلاّ أنه لم يكن يتفوق على التقاة الآخرين كثيراً . كان تفوقه في العلم والسياسة كعبد الملك ، فقد عجن العلم والسياسة وخبرهما كعبد الملك ، لكنه حين بلغ الخلافة ، وجه كل ذلك توجيها آخر : توجيه التفوق بالتقوى لا بالاستبداد ، كما فعل عبد الملك بن مروان .

إن الإصلاح الذي قام به عمر متسع النواحي يشمل كل وسائل الحكم ؛ وكأن عمر بن عبد العزيز ما زال يفكر بإصلاح الدولة الأموية منذ نعومة أظفاره . وكانت سياسته قبل الخلافة معارضة لسياسة الحجاج ؛ ثم امتد به

الزمن ، فإذا بأفكاره السياسية تتبلور على شكل دقيق ، فتتجلى لـه الخطـة التي يجب أن يقوم بها ، لكنـه مـا كان يستطيع أن يوجـه الخلافـة في عهـد الوليـد وسليمان كما يريد بالضبـط ، فطمعُ الخليفتين كان يقف أمـامـه . وكل مـا كان يستطيع أن يفعله هو أن يعـدّل في اتجـاهها ويقربها نحو سيـاستـه . أمـا الآن وهو خليفة ، فقد أصبح بإمكانه أن ينفذ تلك السياسة .

وكان يعرف كل المعرفة صعوبة الإصلاح ، فهو رجل سياسـة ، وهو رجل حكم ، فكان عليه إذن أن يطبق خطته بحكمة ورويـة وفهم . وكان يـدرك أن تلك السياسة الواسعة لا يمكن أن تمر دون مخالفة أو صدام ، إلا إذا كان الخليفة مثالا تاما في التقى والعدل والتحرر من الأنـانيـة . عرف أنـه ينبغي عليـه أن يكون كاملا بمـا للكلمـة من معنى ، بل أن يكـون في كمالـه الغـايـة القصـوى ، فيتشـدد على نفسـه أكثر التشـدد ، ولعلـه رأى أن أصلـح شيء يفعلـه في هـذا السبيـل هـو أن يغير حيـاتـه كل التغيير ويقلبهـا كل القلب ، ليقلب الـدولـة الأمـويـة كما كان يريـد أن يفعـل . كان عمر فتى قريش بلبـاسـه ومظـاهره الخارجية وثروته وبذخه ، متفوقـا على فتيـان قريش بجمال المظهر واللبـاس . فماذا يفعل الآن ؟ إنه ينبذ كل هذه المظاهر الخلابـة ، ويتخـذ مظهر التقشف الزائد بل المفرط . فبعـد أن كان يلبس من الثوب أجملـه (وكان يتخـذ لثوبـه ذيلا ينطلـق خلفـه فيسرح على الأرض ولا ينقضي اليـوم حتى يغيره) أصبـح يلبس ثوبـا لا يغيره إلا حين يتسخ ، بل إنـه كان ينسى أنـه اتسخ فيبقى على جسده ، وهو الفتى المنعم .

عرف عمر بن عبد العزيز أنـه يجب أن يبـدأ بنفسـه ليعطي المثل الكامل لشعبه . وأولئك الشرطة الذين يحيطون بالخليفة ، وتنفق الأموال عليهم ، إنـه لا حـاجة له بهم ، فهو يسرّح منهم من أحب التسريح ، ويستبقي للدفاع عن

ثغور الإسلام من أحب البقاء . وهذا ركاب الخليفة إنه يأمر ببيعه وتحصيل ثمنه لإنفاقه على الفقراء . بل هو يرى أنه يجب أن يكون مثلا لغيره في رده الأموال التي منحه إياها الخلفاء السابقون من بيت مال المسلمين . نعم إنها منحة تعطيه الحق في امتلاك هذه الأموال ، لكنه حق يأباه ، ويجب أن يعطي المثل في إبائه لغيره من أهله ومن عصبته ؛ فكان من أول أعماله أنه رد إلى بيت مال المسلمين ما أخذه ، واضطر زوجته ، وهي بنت عبد الملك ، أن ترد حليها التي أهداها إياها والدها . وكان سعيداً بأن ابنه عبد الملك وبأن أولاده الآخرين قد فهموا غايته ، فاستبقوا إلى ما استبق إليه ، فقد قال له ابنه عبد الملك حين عزم أن يعيد بعد أيام إلى بيت المال ما منحه منه : وهل تضمن أن تعيش أياما أخرى ؟ فأعاد الأموال من ساعته وفرح بابنه . بهذا المثال الصارخ من أمير المؤمنين ، اضطرت الحاشية واضطر أصحاب المصالح إلى أن يسكتوا عما يفعله الخليفة بهم ، بعد أن قد بدأ بنفسه .

على أنه لم يَعْدُ في الحكمة والتروي ، فهو كان يعرف طبيعة الناس ، وما يفعله مع نفسه لا يستطيع أن يفعله مع الآخرين . إنه ينبغي أن يكون مثلا مفرطاً في المثالية ، والآخرون ليسوا مثله ، فلا يسترد منهم ما أخذوه من بيت مال المسلمين ، على أنه بضربه المثل بنفسه استطاع أن يوقف العطاء الذي اعتادوا عليه ، فلم يعد يمنحهم ما كانوا ينالونه من قبل ، وفي هذا حرمان لهم عظيم . وقد تشاوروا فيما بينهم في شأنه ، فوجدوا الخليفة وقد سبقهم إلى الخيرات وقسا على نفسه ، فرأوا أنهم لا يستطيعون معه شيئاً .

فلئن كان عمر بن عبد العزيز قد وفق في سياسته ، فلأنه أحكم تلك السياسة ، أحكمها إحكاماً لا يدخل الخطأ إليه . وما أخطأ فيها إلا بما لا يعتد به ، ولو كان أخطأ لأخفق في حكمه . سياسته الشدة مع نفسه ليضرب المثل

للناس فيسيروا على شيء من مثاليته . وسياسته الرأفة بالناس ، فلا يتشدد عليهم كما يتشدد على نفسه ، فيزهقون من أعماله . وعمر بن عبد العزيز مثال الحاكم الذي بلغ في الحكم أعلى درجة في المعرفة والسياسة والدراية وفهم روح الناس وحسن السير بتؤدة . إنه يعتقد خالص الاعتقاد أن بيت مال المسلمين للمسلمين ، فليطلق منه للمسلمين إذن ، وليتألف القلوب به ، فغايته خدمة الإسلام ، ولكن عليه أن يرجع إلى الأصول الأولى للحكم الإسلامي ؛ وإذا كانت عجلة الحكم لا تعود إلى الوراء ، فلتصلح إصلاحاً وليبدأ الإصلاح من عصره ، وليؤخذ بالحكم الإسلامي الصحيح ابتداء من ذلك العصر . أما الأخطاء السابقة فتصلح ضمن الحدود الممكنة التي تتقبلها الطبيعة البشرية .

كان عمر بن عبد العزيز يعرف أخطاء بني أمية ، بل يراها منتصبة أمام ناظريه ؛ وقد حاول إصلاحها في عهد الخليفتين السابقين ، فأصلح ما استطاع إصلاحه ، وبقيت أشياء كثيرة حضّر مخططها في ذهنه . ولنذكر أخطاء بني أمية لنرى كيف أصلحها : إن بني أمية في عهد المروانيين ساروا على طريقة الحجاج في الانتقام من أعدائهم ، وعدم التسامح معهم ، فألبوا عليهم الأعداء من علويين وخوارج وموالي وعلماء . ثم إن بني أمية استعملوا بيت المال لإرضاء رغباتهم يعطون منه من يشاؤون ، ويمنعون من يشاؤون ، فيدخل في المنع والعطاء ميل الخليفة ورغبته ونقمته وعدم رضاه ، فيزداد الأعداء الناقمون ، ويزداد الطمع والشره من الأصدقاء . كان البذخ عند بني أمية أمراً عادياً ، فقد انطلقوا في حياة الرفاهية والإنفاق والإسراف ، وأصبح الميل للمال في عهدهم وبين جماعتهم هو التقليد السائد ، فتكالبت بطانة الخلفاء على المال وعلى أخذه ؛ وقد يأخذه بنو أمية من الناس حقاً ، وقد يأخذونه عدواناً . وامتد هذا التقليد إلى الفتوح نفسها ، فصار كثير من الناس يذهبون للفتوح بقصد الكسب والغُنْم . أما الجهاد عندهم ، فهو في المرتبة الثانية .

هذه هي مفاسد بني أمية ومفاسد العصر الذي انتهى بابتداء ولاية عمر بن عبد العزيز . فكان في ذهن عمر أن يصلح ذلك ، فعلى أي أساس يكون إصلاحه ؟ إن برنامجه في الإصلاح كان في كتاب مفتوح : في القرآن الكريم والسنة الشريفة وأعمال الخلفاء الأربعة ، وليس له إلا أن يطبقها . وهو أول من طلب تدوين الأحاديث ، وكان يكتب إلى المدينة يطلب الأحاديث المعروفة فيها ، وكانت تكتب له وترسل ، وكان يطلب أن تكتب له أيضاً أعمال عمر بن الخطاب وسيرته فيقتدي بها ، ولا يصعب عليه الاقتداء . وكان إذا عسر عليه شيء سأل العلماء والفقهاء عنه . وكان هو فقيهاً أيضاً بل كاد يكون سيد فقهاء عصره .

على أن الأمر لم يكن في يده وحده ، فهو في دمشق وهو ليس في كل مكان ، وكان يعد نفسه مسؤولاً عن كل بلاد المسلمين ، فكان عليه إذن أن يكون له نواب جديرون بسياسته يتفهمونها وينفذونها ويسيرون معه بها . وفي ذهنه أن خير الولاة هم الذين يعرفون أحكام الشرع أي العلماء ، على أنه حينما لا يجد بين العلماء من يصلح للإمارة ، يختار للإمارة أشخاصاً نزيهين حكيمين عاقلين خلوقين . وكان أول ما فعله أنه غيّر ولاته في الأمصار ، فاستحضر على الأمصار ولاة من النوع الذي يبتغيه . وكان يعتمد بصفة خاصة على القضاة ، ويعتقد أن القاضي يلي الوالي في الأهمية ، فكان يضع إلى جانب الولاة قضاة من كبار العلماء . ووضع على البصرة الحسن البصري المشهور قاضياً عليها . وانتخب أيضاً عمالا صالحين للخراج ، وكان يعرف أن الخراج موضع الشكوى في عصر الخلفاء قبله . وكان يزود عماله وولاته وقضاته بتعليماته موضحة مفصلة نيرة . وكان يحاسبهم على أعمالهم فمن ظهر له منهم أنه غير صالح عزله واستبدل به غيره .

٢ ـ الإصلاحات العامة لعمر بن عبد العزيز

ما هو مجمل إصلاحه ؟ إن إصلاحه ذو شقين : إصلاح عام وإصلاح في شؤون المال خاصة . ولنشرع بذكر إصلاحه العام .

طالب عمر بن عبد العزيز بني أمية بالمظالم . والمظالم هي الأموال أو الأملاك التي وضعوا أيديهم عليها بغير حق ، وقطع عن بني أمية كل عطاء لا يستحقونه من بيت المال ، وسوّى بين الناس في العطاء ؛ بل إنه أشرك في ديوان العطاء غير العرب من الذين دخلوا الإسلام وساروا للجهاد . واستعاد عمر بن عبد العزيز الفاتحين في آسيا الصغرى إلى الثغور . فهو كان يعد الفتح في بلاد الروم بلاء على المسلمين ، ويعد الغاية منه إظهار البطولة دون فائدة كبيرة ، والحصول على الغنائم والأسرى مقابل هدر كبير لدماء المسلمين ، وهو كان يشفق على المسلمين ، ولعله كان في ذهنه أن يرتب للفتح ترتيباً آخر . أياً كان فقد استفاد من توقف الفتوح في هذه المنطقة ، فبادل الأسرى ، وكان يعطي مقابل الأسير المسلم عشرة من أسرى الروم . وطبيعي أن الأسرى من الروم كان عددهم أكبر بكثير من عدد أسرى المسلمين ؛ والذي يهم عمر بن عبد العزيز هو أن يعود أسرى المسلمين إلى ديارهم .

وكان شفوقاً رحيماً يعطف على الضعفاء والمنكوبين ، ويهمه أمر المسجونين ، فأصلح السجون ، وفرّق بين سجون الرجال والنساء ، وأجرى الجراية على المسجونين في أكلهم وما يحتاجون إليه ؛ وأمر بألا يقيد مسجون في السجن ، وألا يقتل إنسان بحد أو تقطع يداه ما لم يوافق الخليفة على ذلك ، وكان عمال بني أمية يطبقون الحدود من عندهم ، فضيق بذلك حريتهم .

وعمل الخانات في أقاصي بلاد الإسلام ، يأوي إليها المسافرون يوماً أو يومين ، يرتاحون من عناء السفر ، ويجدون غايتهم فيها .

وتصدى لإصلاح خطأ بني أمية في عداوتهم لمن عادوه ، وأول ما فعل أنه قطع السب عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ، وتألف قلوب الخوارج ، وأسكتهم طيلة عصره ، فلم يخرجوا عليه ، وأرسلوا إليه وفداً ، فناظرهم وأقنعهم في أكثر النقاط ، فسلموا له بأنه عادل .

ونظر في الموالي ، فعاملهم كما يقتضي الإسلام ، لا يهتم أبداً بالدخل الذي يأتي من التشدد عليهم وإكراههم على العمل ، وحط عنهم الضرائب التي كانوا يدفعونها : من ضرائب النيروز (هدايا تعطى في أول العام) ومن ضرائب الأيين (وهي تشبه ضرائب الجمارك) وغير ذلك من الضرائب التي كان يأخذها الولاة ، فيستفيدون منها في ولايتهم ، ولا تصل إلى بيت المال .

وكان ينظر في كل شكاية ترد إليه ؛ فقد فتح بابه للمظالم ، ولم يكتف بما فعله عبد الملك بن مروان الذي أقام قاضياً للمظالم ، بل قعد عمر بنفسه للمظالم ، وبلغه بقعوده أشياء كثيرة فأصلحها ، سواء منها ما كان للأفراد أو للجماعات .

مثال ما أصلح بشأن الجماعات أن البربر أسلموا في عصر بني أمية ، وكانت بناتهم مسترقة قبل الإسلام ، وبقين في الرق بعده ، فتظلموا إليه ، فأمر بأن تعاد إلى أهلهن البنات اللواتي لم يتزوجن ، أو اللواتي لا يريد أسيادهن زواجهن .

وأعطى لكل مسلم عربياً كان أو غير عربي الحرية في التنقل ، يذهب أنى شاء ، وكان الحجاج قد فرض على الموالي كما رأينا ألا يغادروا قراهم .

وتظلم إليه أهل سمرقند فقالوا : إن مدينتهم لم تفتح فتحاً ، وإنه ليس للمسلمين حق فيها ، فأرسل إلى واليه ليقيم قاضياً ينظر في دعواهم ، فأقام القاضي ووجد القاضي أن الحق مع أهالي سمرقند ، فكتب إلى الخليفة بذلك ، وأشار عليه بأن العدل هو أن يخرج العرب من سمرقند ، فأمر بأن يخرج العرب منها وأن يعود الأمر إلى ما كان عليه قبل دخولهم إليها ، ومعنى ذلك أن العرب لا يمكنهم العودة إلى سمرقند إلا بفتحها ثانية ، ووجد سكان سمرقند أنه خير لهم أن يبقى العرب محتلين لبلدتهم .

وتشكى إليه النصارى في دمشق من أن الوليد نقض كنيستهم ، وأقام على أنقاضها جامع دمشق ، مع أنها سجلت من حقهم حين فتح دمشق ، فأجابهم إلى مطلبهم ، وقال ننقض جامعنا ونعيد كنيستهم ، غير أنه ألفى أن المسلمين تركوا للمسيحيين كنيسة توما الموجودة في الجهة الشرقية من دمشق مع أنها من حق المسلمين حين الفتح ، فعزم على أن تنقض وأن يبنى مكانها جامع ، وانتهى الأمر بأن قبل المسيحيون بأن يبقى المسجد الجامع في مكانه وأن تبقى لهم كنيستهم في مكانها .

وحط بعض الضرائب عن أهل قبرص وأيلة ، وكان المسيحيون يعتبرونه ملكاً عظيماً عادلاً ، ويمتدحونه خير امتداح ، وهو لم يفعل سوى تطبيق قواعد الإسلام معهم .

أما مع العلويين ، فقد رد عليهم مظالمهم دون أن ينتظر تشكيهم منها . وكان في يده أرض فَدَك التي كانت لرسول الله ﷺ وطلبتها منه ابنته فاطمة فلم يعطها إياها ، وجاء أبو بكر فطلبتها فلم يشأ أن يغير أمراً قضاه الرسول ، وكذلك فعل عمر ، ثم انتقلت إلى مروان ، فصار يتصرف فيها ، وانتقل حق

التصرف فيها إلى عمر بن عبد العزيز ، فأعادها على النحو الذي كانت فيه على عهد الرسول ﷺ ، بمعنى أنه صار يوزع غلتها على بني هاشم .

وتظلم إليه أهل نجران ، وأهل نجران كانوا في الأصل من اليمن ، وكان الرسول ﷺ قد وضع عليهم جزية ألفي حلة ليحتفظوا بدينهم وهو النصرانية ، وتعهدوا مقابل ذلك بأن لا يتعاملوا بالربا ، ولما تعاملوا به أخرجهم عمر بن الخطاب من اليمن ، ونقلهم إلى النجرانية بأطراف الكوفة ، وخف عددهم مع الزمن ، وتقاسى عليهم الحجاج بصفة خاصة ، فبعد أن كان الخلفاء قد أعفوهم من قسم من الجزية لنقصان عددهم ، زاد عليهم الحجاج الضريبة ، ولما تظلموا إلى عمر بن عبد العزيز أنقص الضريبة عليهم بمقدار نقصان عددهم ، فاعتبر الضريبة جزية عن رؤوسهم ، فمن بقي منهم دفع ما عليه من الجزية دون أن يكون مسؤولا عن جزية قومه .

وهكذا ساد العدل في عهد عمر بن عبد العزيز وأخذ كل ذي حق حقه .

٣ ـ الإصلاح المالي لعمر بن عبد العزيز

رأينا الإصلاحات التي قام بها ذلك الخليفة الأموي العبقري في ميدان الاجتماع والدولة والحق ، وسنرى الآن إصلاحاته المالية . والسياسة المالية ذات قيمة كبرى في سير الدولة ، بل هي العنصر النابض في حياة الأمم ، وكثير من المشاكل تحدث من سوء التنظيم المالي .

وقد حدثت بالفعل مشاكل في عهد الدولة الأموية من الناحية المالية . فالدولة الأموية سارت في التنظيم المالي سيراً تطورياً أدى بها آخر الأمر ـ قبل تسلم عمر بن عبد العزيز الخلافة ـ إلى اضطراب أثر في المجتمع نفسه ، وأثر في سير الإسلام . وكان التنظيم المالي في عهد بني أمية يتجه نحو تحقيق غايتين أساسيتين إجمالاً : **أولاهما** أن تجمع أكبر كمية من المال ، فكان الولاة يفاخرون بأنهم جمعوا أكبر كمية من الضرائب للخليفة ، **وثانيتهما** إرضاء ذوي النفوذ وإعطاؤهم أكثر ما يمكن من المال . وهاتان الغايتان اللتان كانتا تبدوان في تصرف الخلفاء أدتا طبعاً إلى اضطراب الحالة الاجتماعية للدولة . ففي سبيل جمع أكبر كمية من المال ، مُنع بعض الناس من الإقبال على الإسلام واعتناقه ليستمر جمع الضرائب منهم ، ومن المعلوم أن دخول الكفار في الإسلام يسقط عنهم الجزية ، وإرضاء المتنفذين كان يورث الخزانة نقصاً في المال . هذا وكان المتنفذون يضعون أعينهم على أراض يستولون عليها بالإقطاع ، إن كانت ملكا لبيت المال ، وبالشراء إن كانت ملكا لغيره ، فتدر هذه الأراضي عليهم الأموال ، وبما أنهم ينقطعون عن تأدية الخراج عنها ، فينقطع دخلها عن بيت المال .

وهكذا نرى أن حالة الدولة الأموية المالية كانت في ترد ، وأن التظلم كان شديداً ، وكان على عمر بن عبد العزيز أن يتصدى لإصلاح ذلك ، وإصلاحه لا يقتصر على تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية فحسب ، بل يتعدى ذلك إلى تنظيم الأمور تنظيماً جديداً يقتضيه الحال ، ولم يكن عمر بن عبد العزيز يهتم بأن يُدخِل إلى بيت المال أموالاً جديدةً ، أو أن يحتفظ بالأموال التي فيه ، بل الذي يهمه هو صلاح الحال لا كثرة المال ، والأموال عنده سبيل للصرف والإنفاق ولإفادة الناس لا للخزن .

وعرض الإصلاح الذي قام به عمر بن عبد العزيز مضطرب بعض الاضطراب في كتب التاريخ ، ولفهمه بوضوح يجمل بنا أن نقسمه أقساماً ، فنتكلم أولاً عن الخراج ، ثم عن الجزية ، ثم عن الصوافي ، ونتبع ذلك بالبحث عن الحالة المالية في الأندلس ، ونختم البحث بنظرة إجمالية عن الموضوع عامة .

آ ـ أراضي الخراج والقاطنون عليها

كنا رأينا النظام المالي الذي وضعه عمر بن الخطاب بعبقريته وحسن تقديره وعدله بين المسلمين ، فرأيناه يستبقي الأراضي المفتوحة ملكا للمسلمين جميعاً ، موقوفة عليهم أبد الدهر . وكان من نتيجة إصلاحه أن بقي أصحاب الأراضي ومزارعوها والعاملون عليها على تلك الأراضي يدفعون عنها الخراج ، يؤدونه إلى بيت المال ، فيوزع في ديوان العطاء . وقد رأينا أنه ظهرت مشاكل بعد ذلك ، فقسم من هؤلاء القاطنين على الأراضي كان يدخل في الإسلام ، وينتقل من أراضيه مهاجراً إلى المدن ، فتخف اليد العاملة على أرض الخراج ، ويخف إنتاجها ، وقد رأينا أن الحجاج تصدى لهذا الخلل بطريقته الخاصة ، فأعاد النازحين عن أرض الخراج إلى أراضيهم ، وختم على أذرعهم بالقرى التي يجب أن لا يغادروها ، وطلب إليهم أن يستمروا في العمل عليها ،

وهذا مخالف لما يقضي به الإسلام . فالمسلم حر في تجواله ، وليس ملزماً بالبقاء على أرض معينة . ولما خرج الموالي من البصرة عائدين إلى أراضيهم ، اجتمعوا خارج البصرة ، فخرج إليهم القراء متحجبين ، لئلا يعرفهم رجال الحجاج ، وصاروا يبكون مع الموالي ويندبون سوء حظهم ، وأتى عمر بن عبد العزيز ، فوجد حالة الموالي في العراق على هذه الصورة فماذا فعل ؟ إنه أنفذ حكم الإسلام ، فأخلى للموالي الحرية بأن يهاجروا أنى شاؤوا ومتى أرادوا .

ومشكلة أُخرى حلّها عمر بن عبد العزيز ، وهي أن أصحاب الأراضي والمزارعين قد يسلمون ويبقون على أراضيهم ، فماذا يكون وضعهم : هل يؤدون الخراج ، والخراج لا يؤديه المسلم بل هو مطلوب من الكفار ؟ والحل الذي وجده عمر بن عبد العزيز هو أنه فرض على المسلمين الذين يبقون على أراضيهم أن يؤدوا أجرة عن الأرض ، هذه الأجرة ليست الخراج ، وإنما هي مقابل استثمارهم للأرض . على أن النتيجة المالية واحدة ولو أن الحكم يختلف ، فهنا يكون الحكم حكم الإيجار ، ويكون الحكم في حالة المزارعين من غير المسلمين حكم الخراج .

ب ـ الجزية والمسلمون الجدد

إن شأن الخراج غير شأن الجزية ، فالخراج يؤخذ عن الأرض ، أما الجزية فهي عن الرقبة . وحكم الإسلام أن من يسلم من أهل الذمة تسقط عنه الجزية . وقد رأينا أن الحجاج لم يسقط الجزية عمن أعلنوا إسلامهم ، فقد اعتبر إعلانهم لذلك افتداءً من الجزية لا إيماناً صحيحاً . وجاء عمر بن عبد العزيز ، فأعلن أن كل من يدخل الإسلام بإعلانه الشهادتين تسقط عنه الجزية ، ولم يهمه أبداً ما يتبع ذلك من تخفيض في دخل الدولة ، ودخل الناس أفواجاً أفواجاً في الإسلام ، لا سيا الصُغد فيا وراء النهر وبعض أهل

الأندلس ، وكان عمر بن عبد العزيز فرحاً بهذه النتيجة ، ولو أن بيت المال أنّ منها .

جـ - القطائع

إن بين أراضي الخراج أراضيَ تسمى **بالصوافي** ، وهي أراض كانت في الأصل ملكا للأكاسرة أو لملوك الروم أو للمعابد والدهاقين ، وهرب أصحابها منها حين الفتح ، فأصبحت لا تعد ملكا لأحد معين ، وليست كالأراضي التي يقطنها أصحابها ، فهي إذن فيء أعطاه الله للمسلمين ، وهذه الأراضي تدخل طبعاً في النظام الذي وضعه عمر بن الخطاب ، لكن حكمها يختلف بعض الشيء ؛ فبما أنه لا أصحاب أصليين لها ، فللخليفة أن ينقل ملكها إلى أناس جديدين ليستثمروها ويؤدوا عنها الضريبة . وحصل أن الخلفاء الراشدين كانوا يقطعون الصوافي لبعض الصحابة ، فتخرج إذن عن كونها أرض خراج ، وتصبح ملكا لأفراد من المسلمين يؤدون عنها العشر ، على أن الخلفاء الراشدين كانوا يُضيّقون في إقطاعها إلا لحاجة ملحة . ثم إن معاوية طلب من عثمان بن عفان أن يقطعه وعائلته من الفقراء ولمن يتألف قلوبهم بعض الصوافي من بلاد الشام ، فسمح له بذلك .

وانتقل الحكم إلى بني أمية ، فكان خلفاؤهم لا يبخلون في إقطاع الصوافي إلى أفراد عائلاتهم وإلى من يرضون عنهم ، ثم جاء يوم نفدت فيه هذه الأراضي ، ونظر المتنفذون من بني أمية إلى أراض أخرى ، يكافأ عليها جهدهم في خدمة الدولة الأموية ، فلم يجدو إلا أن يطلبوا من عبد الملك والوليد وسليمان السماح لهم بشراء أرض الخراج شراء . وامتنع عبد الملك أولا ، ثم تسامح فيه ، فصار المتنفذون يشترون تلك الأراضي من بيت المال على أن يؤدوا الخراج عليها من ثمنها ، فيدفع الثمن خراجا . لكن الأمر كان ينتهي بعد

سنين بأن تنقطع تأدية الخراج من ثمنها ولا يؤدى إلا العشر ، وهو دخل صغير . وكان في هذا نقص للخراج ، وفيه تقليل من حظ بيت المال فيه .

ونظر عمر بن عبد العزيز في هذا أيضاً ، فاتخذ فيه سياسة حكيمة ، ذلك أنه رأى أن هذه الأراضي لا يمكن ردها إلى بيت المال فتعود أرض خراج ، لأن الملكية زالت عنها إلى أيد جديدة ، ورأى أنه لو أراد أن ينزع عن الأيدي الجديدة ملكيتها ، لأحدث ثورة كبيرة جداً في اقتصاد الدولة الإسلامية .

وفكر وانتهى به التفكير إلى أن يجعل حداً نهائياً لهذا الأمر ، فما تم حتى عام ١٠٠ هـ قد تم ، أما بعد تلك السنة ، فلا يجوز أن تنتقل أرض من أراضي الصوافي إلى أحد من الناس ، ومنع شراء أراضي الخراج منعاً باتاً ، وسمى تلك السنة بالمدة ، فاعتباراً من تلك المدة يقف بيع الأراضي وإقطاعها .

وهو إصلاح عظيم كان له أثر كبير ، فالشَّرَهُ الذي كان يدفع المتنفذين إلى الاستيلاء على الأراضي انقطع ، وتوقف الضغط على المزارعين والفلاحين من قبل الملاكين الجدد ، فأقبلوا على تلك الأرض يحرثونها ويزرعونها ، وقد اطمأنت قلوبهم إلى أنها قد سلمت لهم ، ولا بد أن ذلك زاد في دخل هذه الأراضي ، واستمر إصلاح عمر في عهد الدولة الأموية ولم يتراجع عنه الخلفاء الآخرون .

د ـ تثبيت الفاتحين في الأندلس :

وهنالك موقف لعمر بن عبد العزيز في شأن الأراضي يبدو مختلفاً عن موقفه الذي ذكرناه ، فقد روى لنا إيزيدور ، وهو مؤلف مسيحي ، أن سمحا عامل عمر بن عبد العزيز على الأندلس مسح أراضي الأندلس المفتوحة ، فوجد أموالا منقولة وغير منقولة لم توزع ، فوزع قسماً منها على الجيوش الفاتحة بالقرعة وترك الباقي لبيت المال ، ومن البديهي أن سمحا لم يفعل ذلك من

عنده ، بل استشار بـه أمير المؤمنين عمر بن عبـد العزيز . وقـد حصل إذن في عصر عمر بن عبـد العزيز توزيـع لبعض الأمـوال غير المنقـولـة أي الأمـلاك ، وإذا صح ذلك ، فإنما فعلـه عمر لكي يستقر الفـاتحون وعـائلاتهم على الأرض ؛ وإذا صـح ذلـك فـإن هـذه الأراضي يجب أن تكـون من الصـوافي التي أوقف إقطاعهـا في الشرق عـام ١٠٠ هـ . ولم يخرج عمر بن عبـد العزيز في ذلـك عمـا فعله الخلفاء الراشـدون ، فقـد رأينـا أن بعض الصحـابـة أقطعوا من الصوافي ، والإصـلاح الـذي كان يبتغيـه عمر بن عبـد العـزيـز ، إنما هـو إيقـاف الشره والتعدي على الأملاك ، وما كان يقصد منع التوطين والاستقرار .

هـ ـ نظرة عامة في الإصلاح المالي لعمر بن عبد العزيز :

يدعي بعض المستشرقين أن سياسة عمر بن عبد العزيز المالية أفقرت بيت مال المسلمين وأنتجت نتائج سيئة ، وخـالفت مصلحـة الخلافـة الأمويـة ، فهل هذا صحيح ؟

إن سياسة عمر بن عبد العزيز هي سياسـة الإسلام ، تمسـك بها ولم يَحِـدْ عنها ، وهي سياسة العدالة الاجتماعيـة . دعتـه عـدالتـه الاجتماعيـة إلى أن يمنع استغـلال المستغلين ، ودعـاه حبـه للإسـلام بـأن يفتـح بـاب الإسـلام على مصراعيـه ، مهما أنقص ذلـك من الموارد . ودعتـه عـدالتـه إلى أن يترك للنـاس الحرية في الهجرة والاستيطان مهما أثر ذلك في وضع الزراعة واستثمار الأراضي . كل ذلك قد تكون نتائجه سيئـة على بيت المـال ، وقـد ينقص موارده ، ولكن لماذا أحدث بيت المال ؟ هل الغاية منـه أن تتراكم فيـه الأموال أم الغـايـة منـه رفاهية الناس وحسن حـالهم ورفع مستواهم ؟ الغـايـة من بيت المـال أن يوزع ما فيه على الناس ؛ وكانت تمر أعوام في عهد الصحابـة الأولين لا يبقى في بيت

المـال مـال ، بل كان عمر بن الخطـاب يسعى لأن يوزع مـا فيـه قبـل نهـايـة العام . وظـاهر من هـذا أن بيت المـال لم يكن للاختزان بل للإنفـاق . على أن بيت المال في عهد الأمويين ، قبل عمر بن عبد العزيز ، كان يجب ألا يخلو من المال ، لأن الخليفة كان في حاجة إلى أن ينفق منه على الفتوح وائتلاف القلوب وإرضـاء أهـل بيتـه . أمـا الآن فعمر بن عبـد العـزيـز قـد أوقف الفتـوح كما ذكرنا ، فوقف الإنفاق عليها إلا قليلا .

أما تألف القلوب ، فما كان في حاجة لذلـك ، فـالنـاس كلهم كانوا راضين عن عصره وعن تقاه وعن عـدلـه ، ومـا كان يرتفع صوت عليـه ، بل هؤلاء هم الخوارج انضـووا تحت لـوائـه ، ولم يخـالفـوه ، وهم أكبر المخـالفين . لم يعـد من حاجة إلى إنفاق المال للتألف ، فمصلحة الإسلام التي وضع لأجلها بيت المال قـد تحققت في عهـده على أحسن مـا يرام . وكان يؤتى بـالزكاة إلى النـاس ، فيقرع على أبوابهم لتقدم إليهم ، فيمتنعون عن أخذها ، ويقولون : قـد كفـانـا الله من فضله ، وتلك هي الغـايـة القصوى التي يبتغيهـا الإسلام ، فقـد ارتفع مستوى المعيشة إلى حـد لم يبق فيـه ضعفـاء ولا فقراء . نعم إن الأغنيـاء والمترفين خف غناهم ، والإسلام لم يأت ليمكن الناس من جمع الذهب والفضـة واختزانهـا ، بل يرى الإسلام عكس ذلـك ، وهو أن ينفـق الـذهب والفضـة في سبيـل الله وأن لا يكتنزا ، ومن المعروف اليـوم أن ازدهـــار بلـــد من البـلاد يتم عن طريـــق الإنفاق ، وأن الاختزان يفقر الشعب ، ويخفف من قـدرتـه الاقتصـاديـة ، نعم إن هنالك طريقين للإنفاق :

١ ـ **إسراف الأغنيـــاء** في أمـوالهم ينفقـونهـا يمينـاً وشمالاً على البـــذخ والفخفخة .

٢ ـ **الإنفاق البنّاء** الذي يقصد منه الإنشاء والعمل الصالح وتقدم الأمة .

إن الإنفاق الثاني لا يخول الأموال أن تنتقل بين الأيادي ، فتنتج الازدهار فحسب ، بل يحدث أمراً جديداً ، وهو البناء والإنشاء والتقدم ، وهذا ما حصل بالفعل في عصر عمر بن عبد العزيز . وخلاصة القول عن السياسة المالية في عهده : إنها ليست سياسة جمع المال بل سياسة ازدهار وتقدم ، سياسة إغناء للفقراء وتقليص للبذخ عند الأغنياء ، وإحقاق للحق في كل الأحوال .

أما اعتراض بعض المستشرقين على عمر بن عبد العزيز بأنه دك بنيان الدولة الأموية في سياسته ، وأن التساهل الذي أبداه نحو أعداء الدولة ومعارضيها قد أيقظ أفكارهم ، ودفعهم إلى العمل ، وأثارهم على الدولة الأموية ، وأن عمر بن عبد العزيز دق الإسفين في صرح تلك الدولة ، فهو اعتراض غير وارد ، بل إن دعواهم عكس ما أري .

فلعل عمر بن عبد العزيز لم يكن متحمساً لبني أمية ، بحيث يتعصب على أعداء دولتهم ويكرههم . وأقدّر أنه ما كان يكنّ في نفسه إلا الحب لكل الناس ، بل للخوارج أنفسهم ، ولعله أيضاً ما كان يهتم بمصلحة الدولة الأموية خاصة ، فهمه الكبير كان هو الإسلام والإصلاح . لكن هل يعني هذا أنه كان يكره الدولة الأموية ، أو يتعمد أذاها ؟ لا فإنه كان أموياً بالعاطفة ، وكان كثير الترحم على بني أمية ، وكان عطوفاً على ذوي قرباه ، وكان يكره من الناس أن يشتموا بني أمية ، ومنهم يزيد بن معاوية . ولم يدر بِخَلَده قط أن ينقل الخلافة من بني أمية إلى غيرهم ، كما ادعى بعض المؤرخين ، فهو كان يحنو على العلويين لأنه كان يعتقد أنهم هضم حقهم لا في الخلافة بل في الحياة

الصحيحة ، أي حقهم العام في أمور المعيشة وغيرها . وكان ولي العهد من بعده يزيد بن عبد الملك ، ولم يكن يزيد صالحاً للخلافة ، ولو كان عمر بن عبد العزيز يريد ضمناً نقل الخلافة إلى غير بني أمية ، لحولها على الأقل عن يزيد ، وهو لم يرض بتحويلها عنه . بل نذهب إلى أبعد من هذا ، فنقول : إن عمر بن عبد العزيز أسهم في مد عمر الدولة الأموية ، فقد كانت له يد في تخويل تلك الدولة أن تعيش خمساً وعشرين سنة على سلام ووئام ، قبل أن تدخل في الاضطراب الذي قضى عليها أخيراً .

لقد قام عمر بن عبد العزيز بإصلاح ثوري كبير في الدولة الأموية ، لكنه إصلاح ثوري لم ينقض فيه بناء الدولة الأموية ، وما فعله الخلفاء من قبله لم يرجع فيه إلى الوراء ، ولم ينقض ما فعلوه ؛ إنما بنى فوق بنائهم بناء جديداً ، وهو بناء صالح أصلح من الأصل ، لكنه على أركان الأصل وعلى مخططه . إن عمر بن عبد العزيز مثال المصلح الذي يصلح الأمور على خير وجه ، فالإصلاح لا يكون في النقض أبداً . بل يكون في امتداد العمران وفي إصلاحه .

وقد استطاع عمر بن عبد العزيز أن يفعل ذلك بشروط صعبة ، أولها أنه قسا على نفسه كل القساوة ، وقسا على أولاده وزوجه . وثانيها أنه عمل عملا منظما حكيما صالحا لا يجوز الاعتراض عليه ، ولم يعترض الناس عليه أبداً . إن عمر بن عبد العزيز كان يقتل نفسه ليحيي غيره . وكان يعمل طيلة يومه وليله ، فلا ينام إلا قليلا جدا ، ولا يأكل من الطعام إلا قليلا جدا ، وكان ذهنه مشغولا بالإصلاح في كل ساعة ، يعتقد نفسه مسؤولا عن كل شاردة وواردة تحدث في دولة واسعة هائلة . فكان يمنع عن نفسه الراحة ليعطي حكمه في كل أمر . وكان يحسب حسابه في كل قضية حسابا دقيقا مفصلا مرتبا .

كانت حياته كشعلة من شمع تتوهج وتتقد ، وهي سريعة الانطفاء ، أقام على الخلافة سنتين ونصف السنة ، والشمعة تحترق بأقصى قوة الاحتراق ، حتى وافاه أجله ، وهو في ريعان الشباب ، فمات وهو مطمئن أنه أرضى ربه ، وأنه حكم بالعدل ما وسعه في حكمه ، فما أصلحه مثلا يحتذى ، وما أعظمه ! .



عصر يزيد بن عبد الملك

ما ينقضي حكم عمر بن عبد العزيز ويستولي يزيد بن عبد الملك سنة ١٠١ هـ ، حتى يواجه العراق ثورة يخيل أنها تكاد تهد كيان الدولة الأموية . فكيف تندلع نيران هذه الثورة ، والناس ما زالوا في ذكرى تلك الأيام الحلوة التي خيم السلام والمحبة فيها ، أيام ذلك الخليفة العادل الحكيم الإداري المحبوب ؟ إن لنا أن نعجب من تلك الثورة التي تندلع في البصرة وما حواليها ، ويقتصر المؤرخون على تشبيهها بثورة ابن الأشعث .

قضت سياسة الحجاج بعزل يزيد بن المهلب بن أبي صفرة عن خراسان ، وكان عامله عليها . وحاول الحجاج نكبة هذا العامل المعزول ، فهرب إلى الشام ، والتجأ إلى سليمان بن عبد الملك ليشفع له عند الوليد بن عبد الملك . وتجاوز الخليفة عنه بإلحاح من سليمان ، بل وصل الإلحاح إلى حد أنه قيّد ابنه داود مع يزيد ، وأسلمها إلى الخليفة ليقتص من كليهما ، إن كان ليس من سبيل للعفو عن يزيد . ثم إن يزيد أقام في حاشية سليمان ، فلما بويع سليمان خليفة عيّنه على العراق أولاً ، ثم خراسان ثانياً ، فقام بفتوح تباهى بها وبما أعطته من غنائم ، فلما مات سليمان طالب عمر بن عبد العزيز بتقديم الغنائم التي ادعاها ، فلم يستطع تقديمها ، فحبسه عمر على عدم الوفاء بها . وكان يزيد بن المهلب قد تقاسى أثناء حكمه في العراق على رجال الحجاج وآله ، فهدده يزيد بن عبد الملك بقطع عضو من جسمه إن ولي شيئاً من الأمر ، فأجاب ابن المهلب أن دون ذلك مائة ألف سيف .

ولما سمع ابن المهلب ، وهو في السجن ، بمرض عمر بن عبد العزيز أو بوفاته ، هرب من السجن ، وسار إلى البصرة حيث إخوته وبعض أهله وعدد ممن أنعم عليهم أثناء حكمه في البصرة . وكان على البصرة آنذاك عدي بن أرطاة ، فاستطاع ابن المهلب أن يشق طريقه إلى داره في البصرة دون ممانعة كبيرة ، ثم جمع حوله أتباعه من أزد عُمان ومواليهم ، وأخذ يثير الناس على الخليفة يزيد الثاني ، ويدعو إلى القرآن والسنة ، ويتهم الخليفة الجديد بمخالفتها . وتصدى له في هذا الحسن البصري ، فحض الناس على عدم اتباعه ، وذكر حاله السابق حينما كان عاملاً على البصرة : لا يرعى في الناس إلاًّ ولا ذمة مرضاةً لبني أمية . إلاّ أن الحسن البصري لم يستطع أن يحوّل الناس عنه ، فاجتمعوا عليه ، واستطاع أن يتغلب على عدي بن أرطاة وأن يسجنه بعد أن كان عزم على قتله .

هذه هي الحوادث الظاهرة التي قامت عليها ثورته . فهل تفسر الثورة ؟ وهل نستطيع بها أن نتصور الوضع الذي أدى إليها ؟ لا بد لنا من تحديد أكبر وتوضيح أصلح . فالثورة لا تقوم على عصيان شخص غاضب أو خائف .

إن تفسير الثورة يتضح إذا استعرضنا نظر أهل البصرة إلى الخليفة الجديد وما تنطوي عليه سياسته ، وإذا ثنينا بنظرة في ظهور العصبية الدموية : إن أهل العراق ارتاحوا خلال خلافة سليمان وعمر بن عبد العزيز من الحجاج وظلمه وسياسته . وكانوا يخشون عودة تلك السياسة خشية كبيرة ويزيد بن عبد الملك كان حرياً بالعودة إليها ، فهو كان متزوجاً بنت أخت الحجاج ، وكان متعصباً لآل الحجاج . فكان عظيماً على أهل العراق أن يتسنم الخلافة يزيد الثاني بحبه للحجاج وأهله . لكن هذا الشعور لم يكن كافياً لإشعال الثورة عندهم ، إنما كان كافياً لسكوتهم على ثورة تقوم بينهم وامتناعهم عن

إخمادها . أما الذي قام على الثورة منهم فهم شيعة يزيد بن المهلب ، وعددهم قليل . لكن هذه الشيعة لم تجد أمامها من يوقفها ، فأهل البصرة الآخرون وقفوا موقف المتفرج من عدي بن أرطاة ولم يساندوه ، بل طالبوه بزيادة أعطياتهم ليقووا جانبه . ولما أرجأ زيادتها حتى يأتيه أمر الخليفة ، تركوه وحده مع شيعته من أهل الشام خاصة ، ولم يكن عنده جيش كبير من الشام ، فعمر بن عبد العزيز لم يكن محتاجاً إلى أن يستبقي جيشاً للشام كبيراً في العراق . وقد ذكرنا أن من طبع أهل العراق آنذاك أنهم حين يرون أنفسهم أكبر قوة من العامل يثورون عليه ولا تردعهم إلا القوة القاهرة .

هكذا اشتعلت الثورة في البصرة ، فالأزديون خاصة واليمانيون عامة كانوا خائفين على أنفسهم حاقدين على الحجاج ، وأهل البصرة يكرهون سياسة الحجاج ، والقرّاء المتعبدون يكرهون يزيد بن عبد الملك لما ذكر عنه من استهتار ومجون . نعم كان في البصرة من يدرك أن يزيد بن المهلب لم يكن يقصد خدمة الدين بثورته ، بل كان يتبجح بذلك تبجحاً . وعلى رأس هؤلاء الحسن البصري ، ولكنهم لم يستطيعوا عمل شيء كبير ، بل كان يرد عليهم بالحجة نفسها ، وهي أن الخليفة يزيد الثاني حريّ بأن يفعل كما فعل جده من أمه يزيد الأول الذي هتك حرمة المدينة ، وكما فعل عبد الملك الذي ضرب الكعبة ، فلا يقدرون على ردّ تلك الحجة .

على أنه ظهر هذه المرة أيضاً أن الثورة على بني أمية عبث يؤول إلى النكبة ، بل إنها هذه المرة بالذات أقل جدية وأدنى ألا تنجح . فما كاد مسلمة ابن عبد الملك وعثمان بن الوليد اللذان أرسلهما يزيد الثاني لإخماد الثورة يلتقيان بجيش يزيد في العقر ، حتى تخاذل الجيش الكبير الذي انضم إليه بعد استيلائه على البصرة وواسط . ولم يحارب منه إلا شيعة ابن المهلب المخلصون ،

وهم قلائل . وخرج هذا بعد أن فقد الأمل في النصر ، فاستقتل في أرض المعركة . وعفا مسلمة عن جيشه إلا أهله وعشيرته ، فقد تتبعهم وقتل رجالهم واسترق نساءهم وأطفالهم ، ولم ينج منهم إلا القليل .

إن ثورة يزيد بن المهلب ليست ثورة جدية ، ولم تكن مؤهلة للنجاح قط . وكان بإمكاننا ألا ندخل في تفاصيلها كما فعلنا ، لولا خطورة النتائج التي أسفرت عنها . فلئن كان بنو المهلب قبل الثورة على خصام مع الحجاج وسياسة الحجاج ، فهم الآن ومن تبعهم من أزد عمان على حرب مع بني أمية عامة ، واليمانيون عامة لا بد أن يقفوا إلى جانبهم ، فيضمروا السوء والغدر لبني أمية . وهكذا فإن بني أمية خلقوا ضدهم منذ ثورة المهالبة هذه عدواً كبيراً مستعداً يتربص . وكان خصومهم من أهل البيت حريين بأن يستفيدوا من هذا العدو . فعلينا أن نؤرخ بداية الدعوة العباسية من هذه الثورة التي أمدت أهل البيت بعصبية يمانية كبيرة ضد البيت الأموي .

ونعود إلى الخليفة يزيد بن عبد الملك ، فنرى أن الزمن سبقه وأن شهرته دفعته في طريق وعر ، ودفعت معه بني أمية في نفس الطريق . ولنصف بعض الشيء طبع يزيد هذا وميوله : إنه يشبه جده من أمه يزيد الأول في كسله واستهتاره ، بل هو يتفوق عليه في ذلك . كان فتى يحب العبث وينطلق إلى اللهو . وقد غادر دمشق إلى البادية ، فقعد في قصر فيها . ويقال : إنه ترك أموره إلى جارية كان يعشقها اسمها حبابة ، فكان من يريد أن يحصل على شيء منه حصل عليه بواسطتها . وفي هذا القول مغالاة تدل على حقيقة صحيحة ، وهي أن يزيد الثاني لم يكن جاداً في حكمه كل الجد .

ولا ريب أنه يخالف بطبعه كل المخالفة عمر بن عبد العزيز ، ولا بد أنه خالفه في سياسته . فالتقشف الذي أحدثه عمر لا يعجبه ، والسياسة المالية

لعمر كانت حرية بأن تعارضه في أهدافه بالعبث والمجون . وبنو أمية عادوا إلى طمعهم في المال والعطاء ؛ فكان يزيد الثاني حرياً بأن يرضيهم في طمعهم . ولا أظنه ـ كما قيل عنه ـ يتعمد مخالفة عمر بن عبد العزيز بالسياسة ، أو يتقصد نقض الإصلاح الذي قام به . إنما عمد إلى إرضاء نفسه وإرضاء من حوله ، وسار مع تفاهة طبعه وشره من حوله ، فقضى غير قاصد على الإصلاح الذي قام به سلفه العظيم .

وما مضى أمد يسير ، حتى أخذ بعض عماله يقسون على الموالي ، ويطلبون الجزية ممن أسلموا جديداً ، فعلت الشكوى ثانية ؛ بل اتخذت في المغرب شكل الثورة على عامله يزيد بن أبي مسلم ، فقتله البربر وأعلنوا أنهم لا يقصدون الخروج على الخليفة بذلك ، فسكت الخليفة على ثورتهم وظهر بمظهر المقر لها . وعاد الخوارج إلى الثورة في العراق ، ولقي عمال بني أمية الأمرين من شوذب الخارجي .

أما الفتوح فلم تكن موفقة في عهده ، فقد هُزم المسلمون في بلاد القوقاز أولاً ، ولولا مهارة الجراح بن عبد الله الحكمي وحسن قيادته ، لغلبوا مرة أخرى . واستمرت خلافة يزيد حتى عام ١٠٥ هـ . وفيها توفي ، ونسبت وفاته إلى حزنه على موت حبابة جاريته .

عصر هشام بن عبد الملك

بوفاة يزيد الثاني ، ننتقل إلى عصر جديد يتسم بصفة الخليفة الذي قاده ، وهو هشام بن عبد الملك . امتد هذا العصر عشرين عاماً ، ومثل في الدولة الأموية اتجاهاً خاصاً ، واتصف بصفات مميزة .

ويجب أن نفهم هذا العصر من خلال شخصية هشام بن عبد الملك ، ومن ميوله وعواطفه .

أول الأمر أن هشام بن عبد الملك كان رجلاً منظماً ، واضح الرأي والفكر ، يدرس المسائل دراسة طويلة . وكان حازماً ذا سيطرة وقوة ، على أنه لم يكن من الجبابرة المتكبرين المتعجرفين . كل هذا إلى جانبه وفيه المديح له . لكن هشاماً لم يكن رجلاً عبقرياً ؛ فهو لم يحاول أن يحدث شيئاً جديداً في الدولة ينسب إليه ، ولم تكن له سياسة مخططة عميقة ، يحققها على سير الأيام . كان همه الإدارة والمال ، ومجد الفتوح وضبط الأمور ، لا الخلق والإبداع ؛ وهو في هذا يختلف عن أبيه عبد الملك بن مروان ؛ أو يختلف عن عمر بن عبد العزيز خاصة .

وبما أنه عاش في عصر عمر بن عبد العزيز ، ولم يفصل بين الخليفتين إلا خمس سنين ، فيجمل بنا أن نقارن بين الاثنين ، لنستطيع أن ندخل إلى عصر هشام دخولاً واضحاً .

لم يكن هشام دون عمر بن عبد العزيز كثيراً في التدين ، بل كان تقيا متعبدا حريصاً على الإسلام والسنة ، يحارب البدعة أشد حرب ، لكنه في

تقواه وحرصه ، كان يتلمس نجاة شخصه وحب نفسه ورضى ربه عنه ، فلم يكن كعمر بن عبد العزيز يعتبر التدين مسؤولية نحو الناس ، كما هو دين لله . كان دينه عبادة وتقى ، أي أمراً شخصياً ، ولم يكن تدينه خلقياً اجتماعياً ، فهو في علاقته بالأفراد ليس ورعاً ، وهو في علاقته في المادة خاصة قليل الورع .

وأثر هذه الصفة في عصره كبير جدا ، ويجب أن نفهم أصول حكمه بهذه الصفة ، فالحكم عنده سياسة أكثر منه دين . وهو عنده سياسة مالية بالأخص ، وهذا فارق كبير بينه وبين عمر بن عبد العزيز ، فعمر ما كان يهتم بالمال ولا بإغناء بيت المال، أما هو فهمُّه مُنْصَبٌّ إلى بيت المال ، يود أن يكون مكتظاً غنياً .

هذا والإدارة عند عمر بن عبد العزيز يقظة على أمور الناس وعلى العدل بينهم . أما الإدارة عند هشام ، فهي يقظة على تدبير المال وحسن إدارته وعدم التصرف به إلا في محله . أما السهر على أفعال الخير ، فلم يكن يدخل في تدينه وورعه . ثم ينضم إلى ذلك صفة غالبة على هشام ، وهي أنه بخلاف عمر كان ذا عصبية ، فقد كان متعصباً لبني أمية أكثر ما وسعه ، ولو أن عصبيته لم تكن عصبية الكرم عليهم وإطلاق اليد لهم . وكان متعصباً للعرب بحيث إنه كان لا يحسب حساباً للموالي . وعصبيته الأموية سهلت على خصومه حربه ، فيسرت لهم سبيل الدعوة سراً لآل البيت . أما عصبيته العربية ، فلم تكن تتجه إلى قبيلة دون قبيلة كما سنرى ، بل كانت تبغي رفع الخلاف من بينهم ، وعدم تقديم زمرة منهم على زمرة ؛ لكنها كانت عصبية نحو عزتهم وتفاخرهم وإعلاء شأنهم . فلم يكن يأبه إذن كثيراً لإعطاء الموالي كامل حقهم الذي خصهم به الدين .

وهشام قد جعل همه الفتوح وغلبة الأعداء ، مهما كلف ذلك من خسارة في أرواح العرب والمسلمين . وهو على نقيض في ذلك مع عمر بن عبد العزيز الذي يرى نشر الإسلام بالعدالة والحسنى والسلام أكثر من نشره بالسيف والقتال . هذه المقارنة بين خليفتين ، كان لها شأن كبير في الدور الأخير من الحكم الأموي ، تخولنا فهم التطور الذي حدث في عصر هشام والحوادث التي وقعت فيه ؛ وهي حوادث كثيرة تبدو كأنها متشعبة مضطربة غير منسجمة ، على أن المقارنة السابقة تفسرها ، وتدلنا على أنها تتجه منسجمة مع مزاج الخليفة وطبعه وميوله وسياسته .

ومن المقارنة السابقة نستطيع أن نستنتج مقارنة أخرى لها قيمتها ، وهي أن هشاماً يخالف يزيد الثاني في طبعه وميوله ، وهو حري إذن بأن يخالفه في سياسته ، لا سيما منها عصبية يزيد على المهالبة واليمانية ، وتمسكه بأسلوب الحجاج .

ويجب أن نجزِّئ البحث عن هشام أجزاء ، فندرس حكمه في العراق وما يتبع العراق ، ثم حكمه في المغرب ، ونستعرض بعد ذلك حالة الفتوح في عصره .

ونقدم لكل ذلك بمقدمة عن حكمه في دار الخلافة بالشام ، فهو عَدَل عن نهج الخلفاء الأمويين الكبار قبله ، فنقل مقره من دمشق إلى الرصافة على الفرات ، فعل ذلك خوفاً من الطاعون الذي كان يغزو دمشق من حين إلى آخر . واهتم بتنظيم دواوينه اهتماماً كبيراً ، فكانت غاية في الإتقان ببريدها ورسائلها وحساباتها . وكان قليل الاستقبال للناس ورؤيتهم ، يعتمد على دواوينه في تسيير سياسته ، ولا يعتمد على أوامره الشفهية . وكان له مستشار ومعتمد هو الأبرش الكلبي ، فكان هذا هو الذي يواجه الناس ، ويبلغهم أوامر

الخليفة . وكانت بلاد الشام في عهده على حالة لا بأس بها من الهدوء ، شأنها في ذلك ما كانت عليه إجمالاً في عصور الخلفاء الآخرين . وكانت معاملة هشام للذميين خير معاملة ؛ أجرى فيهم حكم الإسلام ، فكانوا مغتبطين .

وعمل هشام على تعزيز العلم والثقافة والحضارة في الشام ، فكان يرعى العلماء ويكرمهم كالزهري وأبي الزناد وغيرهما . وترجمت الكتب في عهده إلى اللغة العربية ، وشرع المؤلفون في الجمع والتصنيف ، وازدهرت الخلافة بالإنتاج الفني في العمارة والصناعة .

أما حكمه في العراق ، فيقتضي الشرح والتفصيل ، ولا ريب أن حكم العراق هو أهم زاوية في السياسة الأموية . وكان الأمويون يركزون عليه اهتمامهم كل التركيز . والعراق إجمالاً يشمل العراق الحالي ويتبعه حكم شرقي الدولة الإسلامية حتى أقصى بلاد ما وراء النهر .

خلَّف يزيد الثاني لهشام تركة ثقيلة في العراق ، فواليه عمر بن هبيرة أثار اليمانيين على الأمويين بسياسته القيسية المتعصبة ، وأعاد إليهم سيرة الحجاج . فكان على هشام أن يصلح ما فعله . ولقد حاول ذلك الإصلاح . وكان باب الإصلاح مفتوحاً ، فما عليه إلا أن ينقذ العراق من العصبية القبلية ، وأن يجمع بين زمرها المختلفة ، فيختار لها رجلا لا عصبية له ، وعليه أن يختار ذلك الرجل من الدهاة الحكماء الإداريين الحازمين ، على ألا يكون قاسياً بطاشاً كالحجاج ، وبذلك يدين العراق لهشام على يد ذلك العامل ، ووجد هشام بغيته في خالد بن عبد الله القسري .

وخالد هذا كان بعثه الوليد بن عبد الملك مكان عمر بن عبد العزيز عاملا على مكة والمدينة مستجيباً إلى طلب الحجاج في منع الفارين من الالتجاء إلى الحجاز والتواري عن ناظريه ، ولقد قام خالد القسري حق القيام

بما عهد إليه من ذلـك ، فجعل أصحـاب المنـازل مسؤولين عمن يلجـأ إليهم من الفارين ، فاستتب الأمر للحجـاج ، واطمأن بـالـه ، وقـام خـالـد بمـا عليـه في ذلـك ، فتكشف عن إداري نشيـط عمراني ؛ فقـد جلب المـاء لمكـة ، وأحـدث بعض الإصلاحات في مدن أخرى ، وظهر دهاؤه ، فوجد هشام فيـه ضـالتـه . وهو من بَجيلة ، وبجيلة قبيلة لا عصبية لها ، وقـد أضـاعت مجـدهـا في العصر الجاهلي ، وتردّت في النسيان .

كان خالـد إذن حريّـاً بـأن ينجح في العراق ، وأن يلم الشعث ، ويوقف الخصام بين اليمانيين والقيسيين ، على أن الأمر كان أصعب ممـا تخيلـه الخليفـة ، فقد تذمر القيسيون من أن اليمانيين التفوا حول خالد الذي رأوا فيه منقذاً لهم ، إذ إن بجيلة تدّعي النسب إلى قحطان ، ولو أن انتسابها هذا دعوى لم تثبت كل الثبـوت ، وانسـاق خـالـد في تيـار اليمانيين بعض الشيء ، فـأزال عن القيسيين كثيراً من الأعمـال التي كان عمر بن هبيرة قـد خصهم بهـا ، فلم يقض إذن على العصبية . غير أنه بدهائه وحسن خطابته وأحاديثه أسهم في جعل العراق ينعم بفترة راحة وأمان مدة استغرقت قريبا من خمس عشرة سنة .

وفي هذه المدة انكب على إصلاح الزراعة في العراق ، واتخذ سبيله لـذلـك في تجفيف المستنقعات ، وإعداد أراضٍ صالحـة للزراعـة منهـا . ووفق في عملـه خير التـوفيـق ، وإذا بـالأراضي الطيبـة تخرج من تلـك المستنقعـات ، فتقـدم الغلات الوفيرة . ولم يحجم خالد عن الاستفادة بنفسـه من تلـك الأراضي البوار التي أحياها ، بل ضم قسماً منها لشخصه يزرع له ، ويحرث ويأخـذ غلتـه ، إلا أنه ما كان يستبقي من ربحه منه إلا القليل ؛ فقد كان يوزع المال على أتباعـه وحواشيه والنـاس ، فيلقى الداعين له والراضين عنه ، وكان يوافي هشاماً بخراج كبير وبمال وفير ، فيسرّ الخليفة بزيادة دخل بيت المال ، ويرضى عن عاملـه ،

ولئن كانت الغيرة تأخذه حيناً من ازدياد غلة خالد الخاصة ، فقد كان مرتاحاً إلى سياسته في العراق ، وقد أطلق له اليد فيها . على أن خصوم خالد في العراق من القيسيين وغيرهم كانوا له بالمرصاد ، وكانوا يسعون به عند الخليفة بين الفينة والفينة .

وكان لخالد نقطة ضعف استغلها خصومه ، وذلك أن والدته كانت نصرانية ، فصار خالد يعطف على النصارى ويعينهم في الدولة ، ويأذن لهم ببناء الكنائس . واستفاد خصومه من هذا ، فادعوا أنه لا يحترم الإسلام ، ورووا عنه أقوالا فيها الاستخفاف بالدين ، فأوغروا صدر الخليفة عليه ؛ على أن هذا لم ينبس ببنت شفة ، حتى استبد خالد بالعراق ، فصار يستخدم سلطانه لاستغلال الناس ، فكان يؤخر بيع محصوله من الغلال ، فتعلو الأسعار فيضج الناس . وكان المهندس الذي يشرف على عمليات الإصلاح حيان النبطي. واستطاع خصوم خالد أن يجروا حيّان إلى طرفهم ، فكان لهم في ذلك كسب كبير ، إذ إن حيان كان في يده حساب غلات خالد ، وكان يعرف تصرفاته ، ولما أُبلغ هشام هذه التصرفات ، بلغ السيل الزبا عنده ، فقر قراره على أن ينحيه ، وأن يحل محله رجلا قويا شديدا ، فوجد بغيته في ابن العامل السابق ، أي في يوسف بن عمر بن هبيرة . وكان هذا رجلا قويا ورعا مشتهرا بذلك . فجاء يوسف من مكانه باليمن سنة ١٢٠ هـ إلى العراق متسللا ، فلم يدر خالد من شأنه شيئاً إلا بعد أن بلغ الحيرة ، وضم إليه القيسيين المخالفين وبعض النبطيين . وسار إلى واسط فألقى القبض عليه ، وأخذ يحاكمه ليستخرج الأموال التي جمعها . وكان الخليفة قد سوَّغ له أن يعذبه في سبيل الحصول على الإقرار بما أخذه من أموال ، على ألا يؤذيه في جسمه ، ولم يكن لدى خالد من الأموال إلا الشيء اليسير . فقد أنفق سائر أمواله على الناس ، واضطر ابن

هبيرة إلى أن يطلق سراحه ، فسار إلى الشام ليستعيد مكانته عند الخليفة ، لكن هذا أهمله .

لا ريب أن تبديل خالد بيوسف بن عمر كان له أثر كبير في العراق ، ذلك أن خالداً كان قد أمسك العراق بدهائه وحكمته ، فمنع الثورات والقلاقل ، وأخذ الناس يعملون . ولئن كان في سياسته القبلية غير موفق كل التوفيق ، إلا أن الخصام لم يجد في عهده مجالاً للظهور . أما يوسف بن عمر ، فعلى تقاه ، لم يكن حليماً ولا حكيماً ، بل رويت عنه أخبار في الحمق كثيرة ، وكان إلى جانب ذلك من ذوي البطش والقوة ، ولا ريب أن العراق لا يحكم بالشدة فحسب ، كما فعل ابن هبيرة ، بل باليقظة والدهاء والسياسة ، فعادت الخصومات بين اليمنيين والقيسيين ، وكان ابن هبيرة قيسياً فأجج تلك الخصومات بتعصبه لزمرته .

وأخذ أهل الكوفة يستعدون ليوم يدعمون فيه ثورة آل البيت على الحكم الأموي الظالم ، ولم يطل الأمر بهم ، فإن ابن هبيرة لاحق زيد بن علي من أولاد الحسين الذي أصبح بعد ذلك إمام الزيدية ، وكان خالد بن عبد الله القسري قد أودع أموالا عنده . فلجأ زيد إلى هشام فلم يعتبره ، فسار إلى العراق ، ونصحه أهله وأصدقاؤه بألا يأمن لأهل الكوفة ، لكنه لم يستطع أن يستفيد من النصح ، بل وقع بين أيدي الكوفيين ، فحببوا له الإمامة والخروج على ظلم بني أمية ، ومنّوه بخمسة عشر ألف سيف تكون تحت إمرته ، بل قيل عشرين ألفاً وأكثر . فنزل عند رغبتهم ، وصار يأخذ البيعة لنفسه على الكتاب والسنة ، ورفع الجور والظلم ، وعلى العدل بين الناس . واستمر يدعو لنفسه متحذراً يقظاً ، لا يتخذ مسكناً ثابتاً ، بل يتنقل ولم يدر بأمره ابن هبيرة إلا عندما استفحل ، فعمد إلى الحلية ، وأظهر معرفته بشأنه ليستعجل خروجه ،

وكان ذلك ، فقد قرر سريعاً أن يخرج في يوم أربعاء ، فدعا ابن هبيرة أهل الكوفة إلى المسجد يوم الاثنين ، وأغلق الأبواب عليهم ، ومنعهم من الخروج . وكان اليوم باردا ، فقضوا ليلتهم مرتجفين من البرد ، حتى إذا أسرع زيد بن علي إلى لَمّ جماعته ، لم يجد إلا نحواً من مائتي رجل ، أما الآخرون من شيعة آل البيت فقد سألوه عن رأيه في الخليفتين أبي بكر وعمر ، فأحسن القول فيهما ، فساءهم ذلك ، ورفضوا الانضواء تحت لوائه ، فسماهم الرافضة .

وأقبل على المسجد بالمائتين من أتباعه ، وفتح الأبواب لأهل الكوفة ، فخرجوا معتذرين عن اللحاق به للبرد الذي ألم بهم . وكان جيش أهل الشام متجهاً من الحيرة إلى الكوفة ، فخرج إليه زيد ، وقاتل مع فئته قتالا شديداً ، إلا أن السهام كانت أقوى منه فانهزم أمامها جماعته ، وأصابه سهم فقتل ودفن سراً . إلا أن ابن هبيرة عرف مكانه ، فأخرجه وصلب رأسه وأحرق جسمه . ثم أرسل برأسه إلى هشام بن عبد الملك ، فاستاء هشام من قتله ، وكان لا يحب القتل .

إن مقتل زيد بن علي في العراق أعطى دعاة العباسيين فرصة جميلة للدعوة ، بل إن مقتل ابنه يحي بعده ، وكان قد خرج إلى خراسان فالتقط فيها ، خوّلهم أن يظهروا بمظهر الآخذين بالثأر في خراسان لآل البيت .

وننتقل الآن إلى شرقي الدولة الأموية فنرى أن الأمر يختلف عن العراق اختلافاً بيناً . فالعرب هنا ليسوا وحدهم ، بل هم أمام طائفتين : المسلمين من غير العرب ، والأتراك غير المسلمين . وتتعقد الأمور تعقيداً كبيراً بين هذه الفئات ، والحوادث كثيرة متداخلة ، والمؤرخون درجوا على أن يعددوها . فلا يخرج القارئ بطائل كبير ، إلا أن يزداد به الأمر تعقيداً . ولعل العقد تحل حلاً واضحاً بتجزئة البحث إلى نقاطه الأساسية ، وهي :

١ ـ صلة العرب بعضهم ببعض .

٢ ـ صلة العرب بالمسلمين من غير العرب وما يتبع ذلك .

٣ ـ صلة المسلمين بالأتراك .

ولا ريب أن هذا العرض لا يسلسل في كتلة موحدة حوادث التاريخ ، بل يجزئها ، لكنها تصبح أكثر وضوحاً . وواجب القول إن وضع شرقي الدولة الأموية مهم غاية الأهمية ، وهو مفتاح الثورة التي قام بها العباسيون على الأمويين ، ومن خراسان انطلقت شرارة الثورة قوية ملتهبة فاجتاحت الدولة الأموية .

رأينا زياد بن أبيه يرسل إلى خراسان خمسين ألف عربي ، يقيمون فيها ويصبحون من أهلها ويزداد عددهم مع الزمن ، وتنضم إليهم قبيلة أزد عمان يرأسها المهالبة . فعرب خراسان إذن ينتمون إلى دوحتين : مضر واليمن ، وينشق عن مضر ربيعة .

وبما أن خراسان في شرقي العراق وعلى صلة بها وثيقة ، وبما أنها في معظم الأحيان تابعه لعامل العراق ، وهو الذي يعين واليها ، فقد كانت تتأثر كل التأثر بما يجري في العراق ، فالنزاع القبلي بين اليمانيين والقيسيين يجد صداه السريع في خراسان بين العرب ، بل يضاف إلى ذلك أمر جديد ، وهو أن العمال في خراسان يتغيرون بين الحين والحين بشكل سريع مفاجئ ، فتتغير السياسة فيها . وأياً كان من تحزب العامل القيسي للقيسيين ، والعامل اليماني لليمانيين ، فإنه يقوم بين العمال القيسيين خلاف شخصي ، وبين اليمانيين أنفسهم مثله ، فيدخل في العصبية عنصر التنافس الشخصي والتنازع على الحكم ، فيزداد الأمر سوءا .

وهذا يفسر لنا عدداً من الحوادث التي سنذكرها . فالولاة لا يسيرون على

خطة موحدة متتابعة ، بل ينقض أحدهم عمل سلفه ، وينتقم من أصحابه ، ويأتي بسياسة جديدة لا تدوم . فالجراح بن عبد الله الحكمي وابن نُعيم وسعيد خُذَينة يتلاطفون مع أهل البلاد الأصليين سيراً على السياسة التي وضعها لهم عمر بن عبد العزيز ، لكن يزيد الثاني يعين سعيداً الحرشي فيتشدد ويتقاسى ، ويأتي بعد ذلك أشرس سنة ١٠٩ هـ فيستعمل الحسنى ، لكنه يعود فيغير سياسته ، ويتقاسى على المسلمين الجدد ، فيهرب من سمرقند منهم سبعة آلاف إنسان . ويقع أشرس في مآزق حربية مع الترك ، فينتشله منها الجنيد . لكن الجنيد يقع في كمين ، فلا ينجو منه إلا بهلاك عدد كبير من جيشه ، وهو لا يستعمل إلا المضريين . ويخلفه عاصم الهلالي سنة ١١٦ هـ ، فيقرب اليمانيين ويقصي القيسيين ، ثم يسقط بسقوط أخيه ، فيقتص من أصحاب الجنيد ، ثم يأتي أسد أخو خالد القسري .

ويرى هشام أن الأمر بلغ حده ، فيجد في شخص نصر بن سيار الكناني الرجل الذي يستطيع أن يضبط المشرق ، وأن يحسن سياسته ، فيعينه عليه ، ويقف الأمر عنده وينتهي به . وهذا العدد العديد من الولاة بنزعاتهم المختلفة وعدم خبرتهم في شؤون الحكم وإدارة دفة البلاد وانكبابهم على تجميع المال إرضاء للخليفة أقام السكان وأقعدهم ، وأوقع بين العرب أنفسهم ، ناهيك عن خلافهم المنبثق من عصبيتهم القبلية .

تظهر هذه الوقيعة من خلال صلة العرب بالمسلمين من غير العرب في تلك الأصقاع . فعمر بن عبد العزيز أحسن الصلة بين الطرفين ، وجعل المسلمين سواء في المعاملة والضريبة ، فرفع الجزية عن الموالي ، وألزم عماله بذلك . لكن الدخل تناقصَ من رفع الجزية . ولما جاء يزيد الثاني ، أبطل عمل عمر ليعود الدخل إلى ما كان عليه . وكانت الحجة في ذلك أن المسلمين الجدد لم يختتنوا

أولادهم ، أو هم لا يعلمونهم القرآن الكريم ، فهم ليسوا مسلمين إلا ليفدوا أنفسهم من الجزية .

ولم يكن العرب في خراسان وما وراء النهر كلهم على شاكلة يزيد الثاني وعماله ، فكانوا يضجون من عمل الولاة وتنفيرهم الناس من الإسلام ، وعلى رأسهم أبو الصيداء . ويظهر في هذا الأمر بعد أبي الصيداء رجل يلعب دورا كبيرا في المشرق ، وهو الحارث بن سُريج التميمي ؛ فهذا رجل يثور على الولاة العرب المهتمين قبل كل شيء بجمع المال ، ويقف إلى جانب السكان المسلمين ، ويعدهم بالمساواة بالعرب وبالعدل في أمورهم . بل تأخذ ثورته حد الإعلان بمبايعة من يرتضيه المسلمون ، ويتخذ راية سوداء . ويأخذ بمذهب جديد هو مذهب جهم بن صفوان كاتبه . وهو مذهب الإرجاء ، وفيه تسوية بين المسلمين وأن الإيمان هو الذي يميز المسلم عن غير المسلم لا العمل ، فمن اقترف ذنباً ، فأمره إلى الله ، إن شاء عفا عنه وإن شاء عاقبه ، ولا يحكم عليه بالكفر إلا إذا نقض شهادته بالله ورسوله . ومعنى هذا بالنسبة للمسلمين الجدد أنه لا تزول منهم صفة الإسلام بعدم ختن أولادهم أو تعليمهم القرآن . واجتمع المسلمون الجدد حول الحارث بن سريج ، وقاتل بهم عمال بني أمية الذين تشددوا عليهم . وتعقدت الأمور أكثر حينما غُلب الحارث بن سريج على أمره أمام هؤلاء العمال ، فاضطر إلى أن يلتحق بالترك وأن يلجأ إليهم ، وهم من غير المسلمين .

وكان الأصل في الخلاف بين العرب الحاكمين والسكان المسلمين الجدد فيما وراء النهر ـ وهم الذين يسمون بالصُغد ـ إنما هو الجزية ، كانت تطلب من الصغد حينما يجد العمال أن الدخل خف ، وحينما يضج غير المسلمين ممن يقع عليهم تعويض ما خف من الدخل . فما كان بالإمكان تسوية أمر الصغد

وتهدئتهم إلا بإيجاد حل لهذا الموضوع الشائك . وجاء نصر بن سيار الوالي المحنك الحكيم ، فعمد إلى حله بشكل يضمن استمرار الدخل نفسه ، ويزيل عن الصغد المسلمين الصَّغار الذي يلحق بهم من دفع الجزية . والذي فعله في ذلك هو شبيه بالأسلوب الذي وضعه عمر بن عبد العزيز . وهذا عرضه :

رفع نصر الجزية عمن أسلم رفعا تاما ، فالمسلم لا يدفع الجزية ، بل يدفعها غير المسلم ، ولا بأس أن تزاد قليلا على غير المسلم على ألا تثقل الزيادة كاهله . على أن تلك الزيادة لا تفي أبداً بما نقص من الجزية حين حُطت عن المسلمين الجدد . والذي يفي بذلك النقص إنما هو تدبير آخر ، وهو أخذ الخراج ، فالخراج ليس صغارا وليس فيه تحقير لدافعه ، والخراج يؤخذ من الأرض لا من العامل على الأرض . فسواء كان العامل عليها مسلما أم غير مسلم ، فهو يدفع ما عليه منها . وكان يختلط في ذهن السكان الأمر بين الخراج والجزية ، ويظنون الضريبتين شيئاً واحداً . وكان اسم الخراج يطلق في خراسان حينا على الجزية ، ويطلق اسم الجزية على الخراج . فكان إصلاح نصر بن سيار أنه ميز بين الاثنين تميزاً مطلقاً ، وأصبح الناس لا يرون في لفظ الخراج صغارا ، بعد أن ميز عن الجزية التي يعتبرون دفعها صغاراً وحطة . وبما أن نصراً زاد في مقدار الخراج والجزية ، فلم يحدث ضعف في موارد الدولة ، واستقرت على وجه مرضٍ . على أن هذا التدبير الذي اتخذه نصر جاء في آخر الأمر ، حين وصل الاضطراب إلى حده الأقصى ، وصار رأب الصدع شاقاً بعيداً . فنصر أصلح الحالة المالية بشكل أرضَى الأطراف جميعاً ، لكنه لم يستطع أن يصلح بين العرب أنفسهم ، ولم يصلح بين بعض العرب الفاسدين من سكان خراسان .

أما الترك والخُتَّل ، وهم سكان ما وراء النهر ، فكانوا شديدي المراس ، وعليهم ملوكهم يدافعون بأقصى قوتهم عن ملكهم أمام الإسلام أولا ، وأمام

العرب ثانياً . ووجد هؤلاء الترك والختل في اختلاف المسلمين واختلاف العرب دوراً يلعبونـه ، فهم كانوا دومـاً إلى جـانب المسلمين المعـارضين للولاة ، وكانـوا يسعـون دومـا إلى أن يتفقـوا مـع العرب المنـاهضين للـولاة . وكانـوا محـاربين أقوياء ، وبلادهم ذات شعـاب ووديـان وآجـام ، والقتـال فيهـا صعب ، فلقي الولاة منهم الأمرين . وكان الحرب بين الفريقين سجـالا ، يـوم للعرب ويـوم عليهم ، بـل إن إقبـال بعض المسلمين من العرب كالحـارث بن سريـج ومن غير العرب عليهم جعل الكفة ترجح في جانبهم يوما ، حتى أن هشام بن عبد الملك كان لا يتوقع من أخبار جيشـه فيما وراء النهر إلا السوء ، حتى إذا ورده يومـا خبر انتصارهم سجد لله شاكراً .

كان الوضع في خراسـان ومـا وراء النهر إذن ينـذر بـالسـوء ، ولم يعمـل هشام بن عبد الملك على تلافي الوضع إلا في آخر أيـامـه ، أمـا في أيـام خلافتـه الأولى فقد سمح للأمور بأن تـأخـذ بجـانب السوء ، ولم يـدرك خطورة تعـداد العمال والاهتمام الشـديـد بتحصيـل الضرائب والخـلاف بين العرب بعصبيـاتهم القبلية وزمرهم . فأورث من بعده حملا ثقيلا .

وحكمُ هشام في الأقطار الأخرى مشابه لحكمه في خراسان وما وراء النهر ، فـاهتمام العمال بجمـع الأمـوال كان الظـاهرة الأسـاسيـة التي أودت بـالهـدوء والإصلاح . وسوء إدارة بعضهم كان العـامل الأول في تـدهـور الأحـوال ، ففي السند أساء بعض العمال الحكم ، فاستاء الهنود وارتدوا عن الإسلام بعد أن أقبلوا عليه ، وتسموا بأسماء عربية ؛ ولم ينفع هشاماً أنـه غير عمـالـه عليهـا . وفي مصر أساء بعض الولاة معاملـة الأقبـاط ، وضَعَّفوا الخراج على أهل الاسكنـدريـة ، فثـار الأقبـاط سنـة ١٠٧ هـ ، وقـابل العمال ثورتهم بـالشـدة والقسر ، لكنهم لم يقضوا عليها إلا في سنة ١٢٢ هـ .

أمـا في المغرب فيبـدو أمر جـديـد يسـاعـد على الفتنـة ، ويوقع الخـلاف الشـديـد ألا وهـو الخـوارج . فـالصفريـة والإبـاضيـة وجـدوا في المغرب أرضـاً خصبة ، فهاجر إليه قسم منهم ، وأخذوا ينشرون فيه مـذهبهم . وهو مـذهب يتفق مع استعداد البربر وميولهم ، فهم قوم أشـداء صـابرون أقرب إلى البـداوة والعنف . والـذي كان يعمـل فيهم أكثر شيء هـو الأنفـة التي في نفـوسهم والتي أجج أوارهـا بعض العمال ؛ فقـد كان من هولاء من لا يشعرونهم بـأنهم كالعرب مع أنهم مسلمون مثلهم . أما الخوارج فكانوا يلقنونهم أنـه لا فرق بين عربي وغير عربي وأن بني أمية ظـالمون ، وأن عمـالهم في إفريقيـا ليسوا في ظلمهم وتعسفهم إلا صـورة عن أسيـادهم الأمـويين . وكان البربر قـد أسلمـوا وحسن إسـلامـهم ، ووقفوا إلى جانب العرب في الفتوح في الأندلس ، وساهموا فيها خير مسـاهمـة ، فلما ألفوا من بعض العمال الإهمال ثارت ثائرتهم ، واشتـدت تلـك الثورة حينمـا ذهب وفد منهم يشكو العمال إلى هشام ، فلم يستقبلهم هشام ، وتلك عـادتـه ، وبقوا زمناً طويلا ينتظرون المقـابلـة ، ثم عـادوا واستقر في ذهنـهم أن الخليفـة الأموي لا يرعى في رعيته إلاً ولا ذمـة . وأقبلوا على الخوارج ، فنظمـهم هؤلاء للثورة ، فاشتعلت نـارهـا بينهم ، وكانت نـاراً مؤججـة . والبربر قوم يحسنون الحرب ويستقتلون فيها ، وإذا بـالعمال في إفريقيـا يعجزون أمـام هـذه الثورة العارمة ، فيجد هشام جيوشه في مأزق فيها ، فيرسل كلثوم بن عيـاض القسري عام ١٢٣ هـ ، ويمده بـابن أخيـه بلج ، لكن البربر يقتلون كلثومـا في معركـة النوام ، ويهزمون ابن أخيه ، وتسوء الحـال كثيرا ، ولا تجـدي الإمـدادات التي تصـل من الأنــدلس . ويهــدد البربر القيروان . ويتقلص نفـوذ العرب في المغرب . ويخشى هشام من ضياع هذه المنطقة من بين يديه ، فيقر قراره بـأن يوجه جيشاً هائلاً لاستعادة المغرب ، فيجهز جيشاً عرمرماً بقيـادة حنظلـة بن صفــوان الكلبي سنــة ١٢٤ هـ ، فينجــح حنظلــة في ضرب البربر وتفريقهم

والقضاء على ثورتهم ؛ ويقتل منهم مقتلة عظيمة يثأر بها الجيوش العرب التي أعمل البربر فيها السيف دون رحمة .

أما الفتوح ، فقد كان من حسن سياسة هشام أنه أولى اهتماماً كبيراً أمرها ، سار في ذلك على خطى من سبقه من الخلفاء ، ولعله أدرك أن العرب آنذاك إنما يقعدهم عن الخلاف والعصبية شؤون الفتح ومحاربة العدو . ولعله لذلك ألقى بأكثر ثقله على الفتوح ، وكان يدفع بني أمية ، ومنهم أولاده خاصة ، إلى السير إليها ، ولا يخوّل أحدا منهم أخذ العطاء إلا إذا حارب . وظهرت بالواقع بطولات في حرب الروم كانت مضرب الأمثال ، وظهر مسلمة بن عبد الملك قائداً كبيراً ، أحرز انتصارات هائلة ، وظهر من خلفه بطلان أصبحا من رجال الأساطير ، وهما محمد البطال وعبد الوهاب بن بخت ، ففعلا الأعاجيب حتى أتت قصة ذات الهمة في عهد الحروب الصليبية تخلد ذكراهما ، وتشعل النفوس ببطولتها .

وكان إلى جانب جبهة الروم جبهة في جنوبي بحر الخزر ، وهي جبهة شديدة على المسلمين ، وقد خصها هشام بعنايته ، فأرسل إليها مسلمة أخاه ، ثم مروان بن محمد ، وكان الحرب فيها سجالا .

واستمرت الفتوح في أوربا ، وامتد المسلمون إلى بلاد الفرنجة ، فاجتازوا البيرينة واستولوا على ناربونة ، وذلك في عصر عمر بن عبد العزيز . وولى هشام عبد الرحمن بن عبد الله الغافقي أميراً للأندلس ، فقام بأعمال باهرة . وضرب أيدوس ومعه منازه البربري الذي آزره وخان المسلمين . ثم تقدم عبد الرحمن في بلاد الغال « فرنسة اليوم » حتى وصل إلى بواتييه في الجنوب الغربي من باريس ، وهناك اصطدم بشارل مارتل فاستشهد في المعركة .

ولعله كان يشعر أن الجيش غير قادر على الصمود في تلك المناطق

النائية ، فأخذ عهداً من عبد الملك بن قطن الفهري الذي كان عليه أن يخلفه بألا يستمر في القتال ، وأن يعود إلى مواقع قريبة من مراكز العرب ، فما رأى الفرنج في صباح اليوم التالي من المعركة التي قتل فيها أمير المسلمين إلا أرضاً بلقعا ، فالمسلمون قد غادروا المكان دون أن يشعر بهم إنسان . وعد المؤرخون موقعة بواتييه نصراً مبيناً للفرنجة ، وعدّوها معركة حاسمة ، وهي بالواقع معركة هامة فاصلة ، إلا أن العرب لم يهزموا فيها ، بل تأكدوا أنهم يجب ألا يغامروا بجيوشهم القليلة العدد في بلاد واسعة وبين أمم عديدة حرية بالقضاء على المسلمين ، مهما طال الزمن .

ما هي النتيجة التي نستطيع أن نخرج بها من عصر هشام ؟ إن عرض الحوادث بين لنا أن بلاد الشام كانت آمنة مطمئنة في عصره ، وتلك هي الخاصة المميزة للحكم الأموي ، فالشام سارت مع حكمهم وتلاءمت معه . أما العراق فقد هدأ مع خالد بن عبد الله القسري ، ثم ثار على يوسف بن عمر بن هبيرة . وقد يعزى هذا إلى دهاء خالد وحماقة ابن هبيرة . واضطربت الأمور في خراسان وما وراء النهر لسوء سياسة بعض العمال فيها ، وكثرة تقلب الأمراء فيها ، وجور بعضهم على المسلمين من غير العرب . لكن الغريب في أمر هذه المنطقة أنها بالرغم من الاضطرابات كانت في يد العرب يحكمونها كما يشاؤون ، ثم اعتباراً من حوالي عام ١١٦ هـ أخذت تضطرب بين أيديهم ويقعون فيها في المآزق . وتسوء الأحوال أيضاً في الهند ومصر بعد عام ١٢٠ هـ . أما في المغرب فثورة البربر تشتد بعد عام ١٢٢ هـ ويصبح أمر العرب فيه عسيراً .

من هذه الخلاصة السريعة يبدو لنا أن حكم هشام كان إجمالا في حالة هدوء قبل عام ١٢٠ هـ ، وأنه أخذ يتأزم ويضطرب بعد ذلك التاريخ . فماذا

جرى ؟ لسنا نستطيع أن نعزو ذلك إلى تغيير في سياسة هشام أو في شخصه ، فهو هو في كل هذه الظروف ، ولسنا نستطيع أن نعزو ذلك إلى عزل خالد بن عبد الله القسري عن العراق ، فالاضطراب الذي وقع في الدولة لم يقتصر على العراق ، بل تعداه إلى الصغد والهنود والقبط والبربر .

إن تفسير انقلاب الوضع في عهد هشام بعد عام ١٢٠ هـ لا يمكن أن يتضح بالأسباب السابقة ، بل يجب البحث عن شيء جديد ، ولنمعن النظر في التواريخ نجد أن تغير الوضع مرتبط بتغير الجيل . وقد مر معنا سابقا أن تاريخ العرب كان يتسم بصفة الجيل . وقد رأينا أن جيل الصحابة الأولين كان على أحسن حال ، ثم أتى جيل التابعين الأولين حوالي عام ٣٦ للهجرة ، فأخذت الأمور تضطرب ، وحصلت فتنة مقتل عثمان ، ثم تبعتها حوادث عهد يزيد بن معاوية والاختلاف من بعده بين المسلمين وصراعهم العنيف الذي لم ينته إلا بنهاية ذلك الجيل . ولما استلم الجيل الذي بعده شؤون الحكم منذ حوالي سنة ٨٠ هـ استقرت الأمور وانضبطت ، وسارت الدولة سيرا هادئا إلا من حوادث عادية لا بد من مثيلها . حتى إذا تغير الجيل منذ حوالي ١٢٠ هـ دخلت الخلافة الأموية في طور جديد ، طور الاضطراب والقلاقل والاختلاف ، واستمر ذلك الطور حتى انقضى الحكم الأموي .

نحن نجد في كل ذلك أثر الجيل ، فكأن كل جيل يأتي بحال يخالف الجيل الذي قبله . ولا بد أن نقرر هذه الحقيقة ، فليست صدفة من الصدف ، إنما هي واقع واضح . ولئن كانت الحوادث لا تنتظم في اتجاه واحد ذي صفة ملازمة مستمرة خلال الجيل ، فإن خطاً واضحاً بيناً يمكن أن يرسم في اتجاهها ، بالرغم من العثرات البسيطة في ذلك الخط .

ولا ريب أن الخلفاء يلعبون دوراً مهما في تلك الخطوط ، لكن دورهم

ليس هو الذي يحدد سير الخط العام ولا ينقض ما قلناه إلا مع معاوية . فبالرغم من أن جيله جيل قلق ، فهو قد استطاع أن يهدئه خلال حكمه ، واستطاع أن يوجهه في الفتوح وجهة تخفف من قلقه . لكن تعديل اتجاه الجيل في عهد معاوية ما كان إلا ظاهرة خارجية ، فالدماء كانت تغلي في نفوس ذلك الجيل ، وكان معاوية يطفئ غليانها بحلمه وصبره ، وما توفي من كان يضبط هذا الغليان ويحسن توجيهه ، حتى عاد يفور فورة جديدة في عهد يزيد ، فتتحرج الأمور أسوأ حرج .

يجب إذن أن ندخل في حساب التطور التاريخي أثر الجيل ، وأن نهتم به كل الاهتمام ، فالحوادث التاريخية لا تفسر بالشخصيات التاريخية وبالحوادث الاقتصادية وبالجماعات والأفكار فقط ، بل بتغير روح الجماعات تبعاً للأجيال المختلفة أيضاً . وفي تاريخ العرب في صدر الإسلام وما بعده نلحظ بشكل واضح تغير طبيعة الحوادث بتغير الجيل .

عصر الفوران العربي وتدهور الحكم الأموي

١ ـ الوليد بن يزيد ويزيد الثالث

صفة العصر الذي ابتدأ حوالي عام ١٢٠ للهجرة أنه قلق مضطرب عاطفي ، يحركه الخصام ، وتعبث به المصلحة ، لا يرعى الأخلاق الحليمة ، ولا يقيم لها وزناً كبيراً . فحريّ بنا أن نتوقع فيه السوء ، وأن نراه يتدهور بالأمة في مراتع الضلالة . وكان الواقع شبيهاً بما نتوقع . وساعد عليه الخليفة الذي خلف هشام بن عبد الملك ، وهو الوليد بن يزيد . فهذا الرجل يمثل العصر خير تمثيل ، فهو عاطفي جياش العاطفة ، وهو شاعر كثير الشعر ، وهو محب للحياة وملذاتها ، وهو ذو نفس قلقة مضطربة ، ليس له من همّ إلا إرضاء نفسه وإشباع رغباته في الحب والصداقة والانتقام . وظهرت آثار نفسيته في حكمه كما سنرى ، فتردى الأمر وخرجت الخلافة الأموية عن رزانتها وقوتها . ولم يكن بنو أعمامه من بني أمية أكثر رزانة منه وأقوى نفساً ، بل فرحوا بوفاة هشام وبتوليه الخلافة ، ثم وجدوه على غير ما يأملون ، فمدوا يدهم إلى الصراع فصارعوا ، ولم يلجؤوا إلى الحكمة معه ، وإلى الحيلولة دون تهوره وطلاحه ، فشارك الجميع في سوء الحالة وتدهور الخلافة .

اجتمع حول الوليد بن يزيد في عصر هشام بن عبد الملك فتيان السوء ، وكان ولياً للعهد من بعد هشام ؛ ولاه والده يزيد بن عبد الملك ، وأسبقه بهشام لأنه كان غلاماً ، وكان هشام يافعاً . ووجد هشام ولي عهده الوليد مستهتراً ماجناً خليعاً ، معاشراً للمستهترين ، مقبلاً على الملذات معهم ، فهاله

ذلك ونصحه فلم يرعوِ ، فوجد في ذلك فرصة سانحة ليبعده عن ولاية العهد ، ويعين ابنه مسلمة بدلا منه . لكن مسلمة كان على شاكلة الوليد وشاكلة جيله مستهتراً خليعاً ، فلم يستطع هشام إلا أن يشدد على الوليد وعلى مسلمة ؛ فهرب الوليد إلى البادية ، وأقام فيها ، لا يتوقع من هشام إلا السوء ، حتى أتاه خبر وفاته ومعه أمارات الخلافة ، فوجد متنفساً له ، وانطلقت سجيته على كاملها ، فازداد في لهوه وعبثه ، وأقبل على خصومه ممن كانوا يشجعون هشاماً عليه ، أو يؤيدونه في جفائه له ، فصار ينتقم منهم ، وفيهم إبراهيم ومحمد المخزوميان ، وبنو القعقاع من عبس ، فقد كانوا إلى جانب هشام فيما قصده من حل ولاية العهد عنه ؛ فأثار عليه بانتقامه منهم بني مخزوم وبني عبس ، بل أثار بني أمية بإدارته ظهره لهم ، وعدم اهتمامه بشأنهم . فقد ترك دمشق وجعل مقره الغدف في البادية ، وأخذ ينفق الأموال على حاشيته وعلى الناس جزافاً ، فبدد ما كان جمعه هشام من مال ، وضاعف في أعطيات الناس دون حساب ، وإذا بالمال ينقص ، وإذا برجال بني أمية مستبعدون . وقد أراد الوليد تولية ابنيه العهد ، وهما ابنا أمة .

وأخذ الناس يضعون عليه الأخبار يبالغون عليه في غلوائه ومجونه ، فيتهمونه تهماً في دينه ليست حقيقية إلا من حيث استهتاره بالخمر والنساء ، فتزداد نقمة الشعب والمتدينين عليه . وتزداد حاجته إلى المال بعد أن أنفق معظم ما عنده منه ، فتوقعه هذه الحاجة في أخطاء سياسية كبيرة ، فيبيع مثلا خالدَ بن عبد الله القسري عامل العراق السابق إلى خصمه يوسف بن عمر ابن هبيرة العامل الحالي لقاء تأدية مبلغ كبير من المال ، فيقتل ابن هبيرة عدوه خالداً القسري بعد تعذيبه . ويستاء من ذلك اليانيون الذين يعدون القسري سيداً من أسيادهم وصديقاً من أصدقائهم . ويسير الوليد على أسلوبه ممتهناً الناس ، معجباً بقوة جسمه وجمال منظره ، منطلقاً مع عاطفته وخياله .

فيجتمع خصومه على التآمر والثورة عليه ، ويشترك في ذلك اليمنيون والكلبيون والقيسيون وأبناء خالد القسري ورجال من الكتاب هضمت حقوقهم وأمراء من بني أمية انتقص من قدرهم ، ويشارك مع هؤلاء جميعاً عدد من المتدينين ، وعلى رأسهم القدرية .

ويجدر بنا أن نقف قليلاً عند « القَدَرية » فهؤلاء أناس يقولون بحرية الإنسان في فعل ما يفعل ، بخلاف خصومهم « الجبرية » الذين يرون أن الإنسان مسير في أعماله وأن الله قدّر عليه أن يفعل كل ما يفعل ، فلا يستطيع إلا أن يسير بقضاء الله وقدره . وقد تقاسى هشام بن عبد الملك على القدرية فنفاهم إلى دهلك ، واستبقاهم فيها الوليد بن يزيد ، وأقر هشاماً على شدته معهم . ولم يدرس أمر القدرية من الوجهة السياسية دراسة تامة . والذي ظهر لي بعد البحث أنهم كانوا موجهين من بعض العلويين ، وأن هؤلاء العلويين كانوا يشجعون حركتهم ، لأن فيها ثورة على الحكم الأموي وعدم القبول به ، فالقدرية بدعواها أن الإنسان مخير غير مسير لا تقبل بالأمر الواقع ، وهو ظلم الأمويين بل تثور عليه . وأيا كان فالدور الذي لعبته القدرية إنما كان على طرفي نقيض مع مصلحة بني أمية .

وكان طبيعياً أن يلتحق القدرية المشَجَّعون من آل البيت بالمؤامرة التي كانت تحاك ضد الوليد بن يزيد ، لأن فيها هدماً للبيت الأموي ، وطبيعي أيضاً أن يحاولوا جلب الذي قاد الثورة من الأمويين ، وهو يزيد بن الوليد ، إلى جانبهم فيقول بقولهم ويحظى بصداقتهم . وها هو ذا يعلن الثورة على الوليد الثاني ، فيسير إلى المسجد الجامع بدمشق ، ويضع يده على ما فيه من الأسلحة ، ويطلق المال في سخاء لمن يجتمع حوله ، حتى يلتف حوله نحو من ألف رجل . ويرسل عبد العزيز قائداً يفاجئ الوليد بالغدف ، فلا يستطيع

هذا أن يقاوم كثيراً ، فليس لديه حامية كبيرة ، حتى إذا قاتل ووجد أنه لا عون له في قتاله ، دخل غرفته ووضع المصحف بين يديه يقرأ فيه ويقول : يوم كيوم عثمان ؛ فيقتل .

إن مقتل الوليد بن يزيد سنة ١٢٦ هـ كان إيذاناً بسقوط الدولة الأموية . وبالرغم من أن قاتله يزيد بن الوليد أعلن عن رغبته في أن يسير سيرة عمر بن عبد العزيز ، وأن يتتبع خطاه ، فينفق خراج الأمصار في الأمصار ، ولا يقيم أبنية ولا قصورا ينفق عليها الأموال ، ويأخذ بالشورى ، بالرغم من هذا فإن الناس لم يجمعوا على بيعته ، بل اضطرب الحال ، وعظم عليهم مقتل الخليفة السابق ، فتأخر بعض العمال عن البيعة ، وتأخرت بعض الأمصار ، ووُجد من بني أمية متذمرون معاكسون .

ولقد حاول يزيد بن الوليد ، وهو يزيد الثالث ، أن يقوم بالإصلاح كما وعد ، فأخذ في التقشف ، وأنقص أعطيات الجند التي كان زاد فيها سلفه ، فأعادها إلى ما كانت عليه ، فسماه الناس بالناقص ، وبضغط من أصحابه القدرية أرسل إلى العراق منصور بن جمهور عاملا عليه ، بدلاً من يوسف بن عمر بن هبيرة الذي أُلقي القبض عليه وهزئ به وعذب . لكن يزيد الثالث ما لبث أن خلع منصوراً هذا لطيشه واضطراب حكمه ، وأرسل إلى العراقيين رجلا يرون فيه الصلاح لهم ، لأنه أحد أبناء عمر بن عبد العزيز ، وهو عبد الله .

على أن خلافة يزيد لم تطل إلا نحواً من ستة أشهر ، فقد مات في العام نفسه الذي ولي فيه وهو عام ١٢٦ هـ ، وذلك بعد أن استخلف إبراهيم بن الوليد بناء على طلب من القدرية .

٢ ـ مروان الجعدي

لم يعش يزيد الثالث مدة طويلة ليشهد أثر الانقلاب الذي أحدثه في الدولة الأموية ، وكانت نفسه تميل إلى الصلاح والإصلاح ، فأخر ظهور آثار الغليان الذي كان يحدث في النفوس . وما إن توفي حتى بدت الأمور على حقيقتها ، فتبين أن الدولة الأموية قد دخل الفساد إليها ، وحل فيها الشقاق ، وانطلقت في سبيل الانهيار .

لكن يجب أن نتفهم الدور الأخير من عصر بني أمية الذي انهار به حكمها حق التفهم ، ويجب أن نستخلص منه عوامل الانهيار على حقيقتها الصحيحة ، فنرى من كان هو المسؤول عن القضاء على تلك الدولة التي قابلت أحداثاً كبيرة فصمدت أمامها . وليس خيراً لذلك من أن نستعرض الحوادث التي حصلت ، ثم نستخاص منها ما يجب استخلاصه .

إذا فعلنا رأينا كل عناصر الخلاف تدخل في مسرح الحوادث الواحد بعد الآخر ، فتلعب فيه دورها الهدام ، من تطاحن العصبيات القبلية ، والتناحر الإقليمي بين الأقطار ، والخلافات المذهبية التي وجدت بين الشيعة والخوارج والقدرية والجعدية والسنية ، ثم أخيراً نقمة غير العرب على العرب .

ومن العجيب أن آخر خليفة من خلفاء بني أمية رجل قدير قوي محنك داهية محارب صبور في الشدائد لا يكل ولا يمل . إنه مروان بن محمد بن مروان بن الحكم الجعدي الملقب بالحمار ، وهو حفيد مروان بن الحكم الذي انتقل إليه الحكم الأموي من بني سفيان ، وتلك مرة أخرى تنتقل الخلافة المروانية إلى فرع جديد لأولاد مروان ، كانت أول الأمر في يد أولاد عبد الملك ، ثم انتقلت

إلى ابن أخيه عبد العزيز ، وهي تنتقل الآن مع مروان إلى ابن الأخ الآخر لعبد الملك ، وهو محمد .

ومروان بن محمد كان كأبيه عاملا على منطقة الجزيرة وأرمينية ، وكان هو الذي يقود الفتوح في جنوبي القفقاس ، وقد نجح نجاحاً باهراً في قيادته الحربية ، وكان النجاح صعباً في هذه المنطقة، لأن العدو كان عنيداً ومحارباً ، لكن مروان لم يكن من القواد العاديين ، فهو إلى جانب حسن قيادته وحيله الحربية ومعرفته بنفوس المحاربين فاجأ العدو بخطط حربية لم يألفها ، فكان بعدد صغير من الجيش يقضي على عدد كبير من الأعداء ، ويذكرنا مروان بن محمد في حروبه برومل بطل الألمان في حربه للإنجليز بشمال إفريقيا في الحرب العالمية الأخيرة .

وقد أحدث مروان تنظيماً جديداً للفرق الحربية كانت تدخل في المعارك فتذهل العدو ، وذلك ما يدعى بالكراديس ، وكان العرب قبل مروان يحاربون إجمالاً صفاً واحداً أو صفوفاً متراصة تقابل صفوف العدو ، فيلتحم الطرفان بعد مبارزات فردية تقع بين الصفين ، ويأتي في الصف أفراد القبائل قبيلة بجانب قبيلة . وتلك طريقة في الحرب تثير الحماسة في الجيش ، فتجعله متمتعاً بأكثر قوته ومقدرته ، لكن عنصر الفن الحربي غير متحقق في هذه الطريقة ، فالجيش مقسم إلى قبائل ، لا إلى فرق متكاملة مدربة ، اتخذت من النضال مهنة . وكان من عبقرية مروان أنه لم يعتمد على التنظيم القبلي ، بل جعل جيشه مقسما أقساما متشابهة متكاملة في أجزائها ، تستطيع الفرقة أن تلعب في ميدان القتال بمفردها ما تفعله عدة قبائل غير متجانسة . كان مروان يُلقي بكتيبة من كتائبه في الحرب فرقة بعد فرقة ، فإذا ظن العدو أنه قد تمكن من الكتيبة التي تحاربه ، أتته كتيبة أخرى تذهله بقوتها الجديدة وعلى

كل كتيبة قائد تسمى باسمه كالذاكونية والوضاحية . وهذه الكتائب تتكون من أفراد مدربين كل منهم ذو عمل محدد يتقنه ، والانسجام مطلوب منهم في أعمالهم ، وهم لا يعتمدون على الغنيمة التي تدرّها الحرب عليهم ، بل على أجور منتظمة يأخذونها ، وتكفيهم أودهم .

ولئن كانت هذه الطريقة في تنظيم الجيش كراديس معروفة قبل مروان ، فلم تكن قد أخذت صفتها الأخيرة ، إنما كانت تتخذ أحياناً وبظروف خاصة ، أما مروان فيجعلها نهجه ومخططه ، ويضع فيها أمله . ولقد نجحت هذه الخطة ، فأولت مروان النصر بعد النصر ، حتى لندهش من المعارك العديدة التي قارع فيها مروان خصومه ، فكان يقضي عليهم الواحد بعد الآخر ، مع أن ظاهر أمله في النجاح ضعيف .

وكان مروان شيخاً محنكاً حين توفي يزيد الثالث ، فقد كان تجاوز الخامسة والخمسين من العمر ، وكان يعد شيخ بني أمية ، وهو رجل ذو طموح عجيب . وقد وجد أن من بقي من بني أمية لم يكونوا بمستواه من القدرة والقوة والكفاءة ، فطمح إلى الخلافة . وتلك بادرة من بوادر انهيار الدولة الأموية ، فبدلا من أن تنتقل الخلافة بالعهد ، صار الطامحون يسعون إليها بالقوة أو بالمؤامرات ، كما فعل يزيد الثالث قبل مروان هذا . وتظهر رغبة مروان في أن يلعب دوره في الوصول إلى الخلافة حين امتنع عن مبايعة يزيد الثالث واعتبره مغتصباً للخلافة . وأراد أن يعلن عصيانه عليه ، لولا أن يزيد الثالث تلافى ذلك بتثبيته على الجزيرة وأرمينية ، بعد أن كان أرسل إلى الجزيرة عاملا استلمها .

على أن مروان عاد إلى الاستفادة من الفرصة بعد وفاة يزيد الثالث وانتقال الخلافة إلى إبراهيم بن الوليد بالوصية ، فلم يعترف بإبراهيم هذا ، وعاد

إلى نغمة اغتصاب يزيد الثالث ومن تبعه للخلافة ، بل قام بعمل سياسي عجيب ، وهو أنه أعلن بيعته لولدين من أبناء الخليفة المقتول الوليد بن يزيد . وهذان الولدان كانا في دمشق أي في قبضة الخليفة الجديد إبراهيم بن الوليد . وهذا الاعتراف هو تقديم ضحية جديدة ، ترفع مروان إلى عرش الخلافة ، فالحكم القائم لن يرضى بأن يكون في بلده شخص أو شخصان ، يبايعهما الآخرون بالخلافة . وطبيعي أن يقبض عليهما ، وأن يفتدي الحكم بهما نفسه في أول فرصة ، وهذا ما سنراه يفعله ، ولعل هذا هو ما يتمناه مروان ، لأنه بذلك ينصب نفسه مطالباً بدمهما ووكيلا عنهما .

والذي حدث أنه أعلن العصيان على إبراهيم بن الوليد ولم يعترف به ، فسيّر إليه هذا سليمان بن هشام على رأس جيش ليقمع عصيانه . ولنقف قليلا عند شخصية سليمان بن هشام : فهو صفة من صفات ذلك العصر ، إنه محارب عانى حرب الروم ونجح فيها ، ولو أنه ليس من عيار مروان ، ثم هو متقلب تجرفه الرياح فيسير يمنة ويسرة ، وهو ذو مطامع ، لكنه لا يعرف كيف يحققها ، فلئن كان محارباً فإنه ليس سياسيا ، وكانت بين يديه فرصة حسنة ينتهزها ، وهي أن مروان كان ذا عصبية مضرية بطبيعة انتمائه إلى الوليد بن يزيد ، ووقوفه إلى جانبه ؛ فكان سليمان يستطيع أن يحرك على مروان العصبية اليمانية ليحاربه بها . لكنه لم يفعل ذلك ، إلا بعد أن دحره مروان في أول اشتباك وقع بينهما ، فعاد إلى دمشق ، وقدم ابني الوليد بن يزيد ضحية لانكساره ، ثم ذهب إلى الكلبيين اليمانيين في تدمر ، يحتمي عندهم من مروان الذي كان متقدما نحو دمشق ، وبلغ مروان دمشق فدخلها ، ولم يجد مشقة في أن يبايعه الناس فيها خليفة ، ثم انضم إلى البيعة إبراهيم بن الوليد الخليفة الأصلي .

وهنا نجد الظروف تضطر مروان إلى خطأ يقدم عليه ، وهو أنه لم يكن

يثق بأهل دمشق ، ولم يكن يعرفهم ؛ وما كان يثق إلا بأتباعه ورفاقه في الجزيرة وأرمينية ، فترك دمشق ومعها الشام الجنوبية ، وجعل مقر الخلافة في حران بالجزيرة ؛ وبذلك أثار الشام عليه . صحيح أن دمشق فقدت في عهد الخلفاء السابقين بعض مكانتها كعاصمة ، وغادرها اثنان منهم إلى البادية ، لكنها كانت بالواقع العاصمة الحقيقية للدولة ، وما التجاء الخلفاء إلى البادية إلا نوع من المشتى لا ترك لدمشق . أما مروان فقد نقل دواوين الدولة وبيوت أموالها وجهاز حكومتها بأجمعه إلى حرّان ، ففقدت دمشق مركزها جميعه ومعها جنوب الشام ، فكان طبيعياً أن تثور عليه ، وبالرغم من أن مروان سلك سلوك الحكمة مع أعدائه في الشام فعفا عنهم ، ولم يعاقب من ساهم في قتل ابني الخليفة الوليد إلا عدداً يسيراً . ولم ينتقم ولم ينبش قبر يزيد ، خلافاً لما يدعيه بعض المؤرخين ، بالرغم من ذلك فإن الشام الجنوبية لم تسكت على الإهانة التي لحقت بها ، وتذكرت الأيام الخوالي من حكم أولاد عبد الملك ، فثارت عليه سنة ١٢٧ هـ .

وابتدأت الثورة في فلسطين ، وانتقلت إلى دمشق فحمص ، فكان على مروان أن يقمع تلك الثورة ، فسار إلى حمص ثم إلى دمشق ، وانتهى بتدمير الثورة من جذورها مع الكلبيين ، فهؤلاء هم الذين كانوا يشعلونها غير راضين عن مروان وعن عصبيته المضرية ، وكان مركز الكلبيين في تدمر ؛ فسار إليها وافتدى الأبرش الكلبي قبيلته بصلح عقده مع مروان ، وهكذا تمكن مروان من قهر أعدائه في بلاد الشام ، فاستتب له الأمر فيها .

لكن جبهة الشام لم تكن إلا واحدة من جبهات كان على جيوشه أن تقاتل فيها ؛ ففي العراق لم يصف له الأمر ، وظهر في العراق اضطراب وقلاقل لم تكن أقل من الشام إن لم تكن أكثر ، بل هي تؤيد الملاحظة نفسها التي قدمناها عن الشام ، فالنفوس قلقة في العراق ، والأفراد الذين يظهرون

على مسرح الحوادث متقلبون ، يأخذهم التيار يميناً وشمالاً ، وهم لا يأبهون لما يصيبهم من تقلب ، فكأن ذلك هو القاعدة .

ويجب في ظروف كهـــذه ألا نعجب من أن العراق يلعب دوراً مهما في إقلاق بال الخليفة الأموي ، فالعراق مافتئ يثير العثرات في وجه الأمويين ، حتى في أهدأ أيام حكمهم ، فكيف به في عصر قلق مضطرب .

كان يزيد الثالث قد عين على العراق رجلاً يحظى بتأييد العراقيين ، وذلك لحبهم لوالده ، وهو عبد الله بن عمر بن عبد العزيز . وعمل عبد الله بن عمر على إرضاء العراقيين ، فأغدق عليهم من ديوان العطاء ، وكان غيره من العمال قد قلل العطاء لأن أهل العراق كانوا يأخذون المال دون أن يذهبوا إلى الفتوح ، مع أن العطاء يجب أن يكون للجيش الذي يساهم في الفتوح . وغضب جيش الشام على ابن عمر لهذه المعاملة السخية مع العراق ، أما أهل العراق فلم يروا فيها إلا ضعفاً من ابن عمر . والضعف يحرك أهل الكوفة على الثورة على الأمويين ، وكانوا دوماً غير مرتاحين من جند الشام الذي كان يقيم في الحيرة ويتسلط على المدن العراقية .

ووجد الكوفيون الفرصة في الثورة مع رجل من آل البيت من أولاد جعفر بن أبي طالب وهو عبد الله بن معاوية ، وكان قد ورد الكوفة فتزوج فيها ، وجمع حوله الزيدية الذين كانوا ينقمون على الأمويين قتلهم لزيد بن علي ويحيى ابنه ، واجتمع حوله من أهل الكوفة عدد من المناصرين . لكن شأن هذه الثورة كان كغيرها من ثورات العلويين ، فلم تكن صادرة عن قلب صبور متحمس ، ولم يهتم لها ا بن عمر كل الاهتمام أول الأمر ، ثم نهض لها بعد قليل سنة ١٢٧ ، فلم يدافع عن ا بن معاوية إلا الزيدية أصحابه ، فهزم

أصحابه وطلب هو الأمان على نفسه ، فأمن عليها ، وخوّل أن يختار مقرا لـه ، فاختار الجبال ، ولم يكف عن الدعوة لنفسه .

وكان أنصار عبد الله بن عمر من اليمانيين من قضاعة وكلب ، وبهم استقام أمره في العراق ، فقدمهم على المضريين . ولم يبايع مروان الثاني بالخلافة حين بايعه أهل الشام ، وكان في هذا متمشياً مع ميل اليمانيين الذين كانوا مناوئين لمروان في الشام ، وكان على مروان أن يثبت أمره في العراق ، فاستفاد من النقمة التي سادت بين المضريين من جيش الشام في العراق على سياسة ا بن عمر اليمانية ، فنصب أحدهم والياً على العراق من قبله ، وهو النضر بن سعيد الحرشي ، وهو ا بن لعامل لهشام على خراسان ، فيجمع النضر شمل المضريين ويحارب ابن عمر بهم ، فيعود النزاع بين اليمانيين والمضريين من أهل الشام ، وفي هذا من السوء الشيء الكثير . أما أهل العراق فينظرون إلى هذا النزاع نظرة المترقب المسرور .

على أن عدوا جديدا ما لبث أن ظهر أمام الفرقاء الثلاثة : اليمانيين والمضريين والعراقيين وهم الخوارج . وكان أهل العراق يخشون الخوارج ، ويحالفون أهل الشام في حربهم لهم . غير أن الخوارج ظهروا هذه المرة بعنفوان شديد ، واستطاعوا أن يستثيروا النعرات القبلية . ونحن نعرف أن هنالك دوحة من الدوحات العربية كانت على هامش الحوادث ، وهي فرع ربيعة من قبائل العرب الشمالية ؛ وكانت في أكثر أمرها تبعاً لقيس ، غير أنها كانت ناقمة من أنها تبع لغيرها ، وحرك فيها الخوارج عنصر العصبية ، واستفزوا فيها العزة ، فانضمت إلى مذهبهم في ذلك العصر القلق المضطرب ، وإذا بالخوارج يظهرون بأعداد ضخمة لم يظهروا بمثيلها قبل الآن .

على أن دخول ربيعة في الخوارج غيَّر من اتجاه هؤلاء ، فلم تعد سيرتهم

سيرة الخوارج الأولى ، ولم يعودوا يحاربون لعقيدتهم المجردة ، بل دخلت الدنيا في نظرتهم ، والتفتوا إلى السلطان ، وكانوا على مثال العصر في الإقبال على الحكم والمغامرة في سبيله ؛ واشتركوا في حوادث الجيل وفي تمثيل نزعاته وقلقه . وقادهم أميرهم الذي بايعوه وهو الضحاك بن قيس الشيباني من الجزيرة إلى العراق ، فتصدى له ابن عمر وابن الحرشي وأهل العراق ، لكنهم هزموا أمامه . ولعلهم شعروا أن الخوارج هذه المرة ليسوا عدواً مذهبياً متعصباً كالمرات السابقة ، فسار ابن الحرشي إلى مروان ملتحقا به تاركا في المعمعة ا بن عمر وحده ، ولم ير ابن عمر خيراً من أن ينضم إلى الضحاك ، فيعينه هذا واليا على البلاد الواقعة شرقي العراق كالأهواز وفارس . ولم تعد المسألة إذن مسألة خوارج وسنة ، بل مسألة سياسة ومناصب ، وهذه الظاهرة هي صورة الجيل والعصر .

ولم يخل الحجاز واليمن من الاضطراب أيضاً ، فقد ظهر أبو حمزة المختار بن عوف الأسدي بجماعة من الأعراب دخلوا في مذهبه وهو خارجي . وبايع عبدَالله بن يحيي باليمن ، واستولى على الحجاز سنة ١٢٩ ، فأرسل إليه مروان من حاربه وقتله . ثم قتل إمامه عبد الله بن يحيي . وهكذا خرج مروان منتصراً من المواقع كلها في العراق والشام والحجاز واليمن .

هذه هي الحوادث التي وقعت في عهد مروان قبل أن يصل إلى العراق ذلك العدو الرهيب الذي قضى على الدولة الأموية .

ماهي محصلة هذه الحوادث وعلى ماذا تدل ؟ إن أول ملاحظة يجب تسجيلها هو أن الدم كان يفور في عروق العرب من أهل الشام والعراق والحجاز واليمن ، ناهيك عن خراسان التي سندرس أمرها بعد . والملاحظة الثانية أن هذه الفورة لم تكن للدفاع عن مبدأ معين أوعن فكرة عامة ، بل

كانت تعبيراً عن قلق نفسي يود الظهور بأي ثمن ، ولعلنا نفسره بالأطماع الشخصية من حب السلطان . على أننا يجب أن نضيف أن هذه الأطماع الشخصية كانت ترتدي رداء الدفاع عن المصالح العامة من مذهبية وعصبية وإقليمية .

غير أن هذا الرداء لم يكن إلا ثوبا ظاهريا . أما الأصل فهو الفورة النفسية الشديدة المنطلقة مع العواطف والأطماع الشخصية . فالمسؤول الأول في حوادث سقوط الدولة الأموية هو ذلك الالتهاب النفسي في الجيل الذي عاصر هذه الحوادث ولعب دوره فيها . لكن هذه المسؤولية محدودة ، فسقوط الدولة الأموية ما كان يتم بهذه الفورة فقط ، لو لم تكن هذه الفورة جواً ملائماً لها ، فقد رأينا أن الرجال فيها هم من المغامرين الذين يستفيدون من الفرص ، فيلعبون دورهم فيها كيفما اتفق ، والفرص كانت مواتية لهم ، فقد انتهى الحكم الأموي إلى وضع متدهور يخول المغامرين والانتهازيين أن يضربوا بسهمهم الطائش فيه .

ويمكن تلخيص هذا الوضع المتدهور بكلمة هي أن الأمويين أضاعوا ثقة أهل الشام فيهم . وذلك هو الخطأ الأكبر الذي قلب دولتهم . فبنو أمية أقاموا حكمهم في الشام وعلى أهل الشام . وأهل الشام هم الذين كانوا يمسكون بقواعد الحكم الأموي ويثبتونها . ولقد ناصروا بني أمية في كل المواقع وأعطوهم النصر . وكانوا وإياهم يداً واحدة على نوائب الدهر . وأقصد بأهل الشام جنوب الشام ، أي في خط ينتهي بشمال حمص أو بجهات قنسرين . وأخطر أهل الشام قبائل بني كلب التي كانت تقطن هذه المنطقة وتكثر فيها . والحق أن معاوية بنى حكمه على كلب وتزوج منها ، وبنى مروان حكمه عليها أيضاً ، فكسب بها موقعة مرج راهط . واستمر خلفاؤه على صلات حسنة بكلب ، وإن كانوا

يشجعون قيسا في العراق وخراسان . والخطأ الأكبر لبني أمية في عصر يزيد الثاني أنهم قضوا قضاءً مبرما على المهالبة وهم من اليمن ، وأساؤوا لكلب وهي من اليمن أيضا ، فأشعروها أنهم ضدها في الشام أيضا . وجاء مروان الجعدي فأعلن عداءه لها وأعلنت عداءها له ، فأوقعه ذلك في خصام مع الشام الجنوبي . وترك الشام ولجأ إلى حران في الجزيرة بين قيس ، ففقد ثقة الشام بعد أن فقد ثقة كلب . وهذا هو الذي أودى به بالرغم من حسن قيادته وحيله الحربية وقدرته في تسيير الرجال . ولو بقي أهل الشام معه قلباً وقالباً وعلى رأسهم كلب ، لقوي بهم ودفع كل المصائب التي جابهته بيسر ، ولتمكن من العباسيين الذين أقبلوا عليه من خراسان .



٣ ـ الثورة العباسية وسقوط الدولة الأموية

في عام ١٣٢ للهجرة سقط حكم بني أُمية سقوطاً نهائياً ، واعتلى الخلافة بنو العباس ، وحاول المؤرخون أن يفسروا ذلك الانقلاب العظيم ، فاتجهت آراؤهم أول الأمر إلى أن هذا الانقلاب إنما هو ثورة من الفرس على الحكم العربي . وأخذ بهذا الرأي عدد من المؤرخين ، وانطبع في ذهن القارئ العادي . لكن بعض المستشرقين في أوائل هذا القرن ، وعلى رأسهم ولهاوزن في كتابه « الدولة العربية » انتبهوا إلى أن هذا القول ليس صحيحاً ، فالثورة ليست من الفرس ضِد العرب ، وإنما هي ثورة على بني أمية خاصة : هي قلب الحكم الأموي إلى حكم عباسي . وتبع المستشرقين في ذلك بعض المؤرخين المحدثين من العرب على أن من قال بهذا الرأي توقف أمام صعوبات فيما يتعلق بدحض القول بأن الثورة فارسية ، فأبو مسلم الذي قاد الثورة فارسي ، ومن قبله خداش ، وموطن الثورة فارسي أيضاً ، وهو خراسان . وهنالك شيء أمَر من ذلك ، وهو أن إبراهيم بن محمد بن علي صاحب الدعوة العباسية أوصى أبا مسلم وصية قال فيها ـ على ما رويت لنا في كتب التاريخ ـ : « وإن استطعت أن لا تدع بخراسان لساناً عربياً فافعل »[١٥٩] . هاتان الصعوبتان حيرتا المؤرخين ، ولا سيما منهما الصعوبة الثانية ، ففيها معنى واضح في وجوب محاربة العرب وقتلهم .

على أنا نستطيع بعد التفكير وإعمال الرأي أن نفسر الأمور ، وأن نجلو الحقيقة ، فلندع المستشرقين ، ولندع من تبعهم من مؤرخي العرب المحدثين ،

(١٥٩) تاريخ الطبري ٦ : ١٤

ولنفكر تفكيراً جديدا . علينا أن نتصور حقيقة ثورة بني العباس من حوادثها المختلفة ومن سيرها العام . ولنقدم لذلك بمقدمة صغيرة عن انتقال الادعاء بالخلافة من الهاشمية ، يعني من أبي هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية الذي كان صاحب الدعوة وإمامها عند الكيسانية والهاشمية ، إلى العباسيين أي محمد بن علي بن عبد الله بن عباس ، وذلك عام ٩٨ هـ . يقال في هذا الصدد : إن أبا هاشم وجد محمد بن علي على غاية من العلم والفهم والإدراك ، ولم يكن له خلف ، فأوصى إليه بالأمر من بعده ، فانتقلت الدعوة منه إليه . ويورد بعض المؤرخين الشك في هذا الانتقال ، لكنا لا نرى ما يوجب الشك الوطيد فيه ، فأبو هاشم لا خلف له ، ومن الطبيعي أن يجد خلفاً له في أحد أبناء عمه الذين لازموه في الحُميمة حيث كان ، ولم يكن إلى جانبه غيرهم .

هذا العام ٩٨ للهجرة هو عام ذو أهمية كبرى في تاريخ الدولة الأموية وفي مبدأ الدولة العباسية . وبالرغم من أن محمد بن علي على غاية من الذكاء والمعرفة والكفاءة ، فإنا لانجد له مع الأسف ترجمة واضحة كافية . وأياً كان ، فإن أعماله تدل على ذكائه وكفاءته . وماذا كان يستطيع رجل ذكي قدير أن يعمل ؟

إن الوضع في الدولة الأموية ، في ذلك العصر كان يتعثر في ثغرات . وتلك الثغرات كثيرة ، والناظر إليها والعامل فكره فيها تتضح له اتضاحاً بيناً . هذه الثغرات توجد حيث اجتمع أعداء الدولة الأموية ، والدولة الأموية قد ألبت على نفسها أعداء عديدين ، نعد منهم بصفة خاصة أربع طوائف : فالأمويون قد حاربوا المهالبة اليمانيين وتتبعوهم ، فهم إذن قد جعلوا لأنفسهم أعداء من اليمانيين . وكان للأمويين أيضاً أعداء في الموالي ، فقد كان هؤلاء يدفعون من الضرائب مقداراً كبيراً ، ولا يعاملون بالتساوي مع العرب ،

وكان عليهم ضغط من كل جهة ، فكانوا أعداء الدولة بطبيعة الأمور . وكان إلى جانب هاتين الطائفتين عدو قوي للأمويين هو الشيعة ، فالشيعة العلوية ـ كما نعرف ـ كانت لا تزال تقوم بين حين وآخر بثورات وانقلابات ، وكانت ثورتها تخمد في كل مرة ، تخمد بالسيف والحديد ، فتزداد الكراهية ، وتشتد العداوة . وطائفة رابعة تكره الأمويين ، بل تكره الإسلام ، وهي الطائفة التي لم تؤمن إيماناً تاماً ، بل بقي في نفسها شيء من الدين القديم كالراوندية والخُرَّمية .

ويظهر ذلك العداء كله بشكل واضح بعد وفاة الخليفة عمر بن عبد العزيز عام ١٠٢ للهجرة ، فيظهر بصفة واضحة لمحمد بن علي مخطط العمل ، ويعرف مع من ينبغي عليه أن يتحالف : إنهم هؤلاء الناقمون على الحكم الأموي ، إنهم أعداء الحكم الأموي . وليس عليه إلا أن يجمعهم حوله ، وأن يتخذهم واسطة فيبلغ هدفه . وهذا أمر طبيعي بديهي لمن يعمل بالسياسة ، ولمن يتفهم أحوال العصر .

والآن لننظر في خريطة الدولة الأموية ، ولنرَ مكان الضعف في هذه الخارطة بالنسبة للأمويين ، فذلك المكان هو الحليف الأكبر لمحمد بن علي في دعوته . إن هذه الخارطة تدلنا على منطقة بعيدة عن مركز الدولة الأموية هي خراسان ، وعلى منطقة في وسط الدولة الأموية هي منطقة الكوفة المتشيعة وما حولها ، وعلى منطقة ثالثة هي الحجاز . إن هذه البلاد مناطق ضعف بالنسبة للدولة الأموية ، لا ريب في ذلك ، لكن أيها أسهل منالاً لأعداء تلك الدولة ؟ إن الحجاز كان مركز الدعوة العلوية ، فقد كان أبناء فاطمة يقيمون في المدينة ، فلا يستطيع محمد بن علي العباسي أن يتخذ المدينة مقراً له ، فمنافسوه فيها أقوياء ، لا يستطيع الوقوف إلى جانبهم ، ولعلهم

يعطلون حركته . أما الكوفة فلا ريب أنها مكان ضعف ، لكنها مراقبة كل المراقبة من قبل العمال الأمويين ، وحركات الثورة فيها تضطهد وتُتَتَبَّع ، ومن الممكن أن تقوم فيها دعوة ، لكنها ينبغي أن تكون سرية كل السرية ، وأن لا تتجاوز عدداً كبيراً من الناس وإلا عرفت فقمعت . وعلى ذلك فلا تستقيم فيها دعوة عامة ، أضف إلى هذا أن العباسيين يعلمون حق العلم ما هي الكوفة ، وكيف وقع في حبائل الدعوة فيها عدد كبير من أبناء فاطمة ، قُتلوا وذهب دمهم هدراً ، ومحمد بن علي ذكي لا يقع في الفخ .

فكان من الطبيعي أن يتجه نظره إلى خراسان ، وماذا كان في خراسان في ذلك العصر ؟ كان في خراسان تشاحن بين العرب : بين اليمانيين والقيسيين أو المضريين . وتكاد لا تنقضي سنة إلا حصلت بعض المنازعات والمناوشات ؛ وخراسان قريبة أيضاً مما وراء النهر ، والأتراك يشنون غاراتهم على الدولة الإسلامية فيها . وفي خراسان عدد كبير من الفرس والموالي مضطهدين يبغون الحصول على حقهم . وخراسان آخر الأمر بعيدة عن الحكم الأموي ومتطرفة لا تصل إليها يد بني أمية إلا بعد جهد جهيد . ثم إن خراسان قبل هذا وبعده منطقة ذات أهمية كبرى بين الأقطار الإسلامية ، فهي من الناحية الاقتصادية من أبرز المناطق ، وكانت تقدم من الخراج ما يعادل خراج مصر[١٦٠] . وكان أهلها من أشد الناس وأكثرهم ثورة وجفاء . فمن البديهي إذن أن يأخذ محمد بن علي - وهو ذكي - بفكرة صحيحة ، وهي أن تكون الحركة الأولى التي تصدر ضد الأمويين في خراسان بالذات .

على أنه لم يغفل عن الكوفة بالمقدار الذي تتيحه له الدعاية فيها ، فأسس مركزاً للدعوة منها خفية تنطلق إلى خراسان . أما هو فكان مقيماً بالحُميمة بين

---

(١٦٠) كان دخل خراسان في عهد المأمون (٤٨) مليون درهم . وكان دخل مصر في أحسن عهودها (عهد أحمد بن طولون) أربعة ملايين دينار أي مالا يزيد عن المبلغ السابق .

الحجاز والأردن ، وهو بلد مناسب له ، فالحمية تقع على طريق الحج ، وليست قريبة من المدينة ، فهو إذن بعيد عن نظر العلويين ، بعيد عن نظر الخلفاء .

وهو في مكان يؤهله أن يتصل بدعاته ، إذ يتذرع هؤلاء بالحج فيمرون بهذه المدينة ويجتمعون به ، فهو إذن من الناحية الجغرافية على خطة مرتبة دقيقة ذكية .

ثم إنه أضاف إلى كل ذلك وسيلة حسنة من وسائل الاتصال ، ذلك أنه اتخذ التجار والصناع حلفاء له ، يتجولون في المملكة الإسلامية ، ويتصلون بمن يشاء من الناس ، فيستطيعون أن ينقلوا الدعوة وأن ينظموا أمرها . والتجار معظمهم من الفرس ، والعرب لم يكونوا يتاجرون كثيراً .

فشأن تنظيم الدعوة إذن لم يأت عفواً ، ولم يُرِد محمد بن علي أن يفضل طائفة على طائفة أخرى ، وأن يتحالف مع الفرس في خراسان ومع تجار الفرس ، بل دعاه إلى ذلك الوضع الذي كانت عليه الدولة الأموية .

لنعرض الآن مراحل الدعوة وحوادثها الهامة :

يرجع أول الدعوة إلى عام ١٠٣ للهجرة ، ففي هذا العام يوجه محمد بن علي بن عبد الله بن عباس اثني عشر نقيباً إلى خراسان ليقوموا بالدعوة فيها ، وهؤلاء النقباء منهم ثمانية عرب ، وأربعة غير عرب . ويعمل هؤلاء الدعاة على نشر الدعوة دون أن يبينوا من هو الذي سيكون إماماً ، ويحيطون عملهم بالسرية التامة ، ويتصلون بالعناصر المعادية لبني أمية ، ويلهبون حماستها ، وعلى رأسهم بكير بن ماهان وهو فارسي . لكن عمال بني أمية على خراسان استطاعوا أن يضعوا أيديهم على بعض الدعاة ، فنكلوا بهم شر تنكيل .

وفي عام ١٠٩ هـ تأخذ الدعوة شكلا جديداً ، إذ يرسل محمد بن علي رجلا

قوياً متفهماً للمحيط الخراساني ، اسمه خِداش ، فيسعى هذا في نشر الفكرة ، ويقوم بواسع العمل ، فتنشط الدعوة العباسية . لكنه يتصل بأصحاب مبادئ شيعية متطرفة كالخرّمية ، والخُرمية أصحاب مذهب إباحي . فيمتعض الشيعة المعتدلون منه ، ويكتبون إلى محمد بن علي بالأمر ، فيستنكر هذا عمل خداش . وفي غضون ذلك يكون حكام بني أمية قد ألقوا القبض على خداش وقتلوه ، وذلك عام ١١٨ للهجرة .

وتقف حركة الدعوة قليلا حتى عام ١٢٥ ، وفيه يتوفى محمد بن علي ، وينتقل الأمر منه إلى ابنه إبراهيم . فيتولى إبراهيم الدعوة سنة ١٢٦ للهجرة . ومنذ ذلك التاريخ تأخذ الدعوة شكلاً جديداً ، فإبراهيم يعمل على تنظيمها وتقويتها ، ويشرف عليها إشرافاً دقيقاً . ويعطيها صفتين جديدتين ، أولا : إن البيعة للرضا من أهل البيت ، أي لمن يُرتضى به من أهل بيت الرسول ﷺ ، وهو بيت يضم العباسيين والعلويين . ثانياً : إن العمل سيتم للثأر لشهداء أهل البيت ، وهو بهذا يضع هدفاً مثيراً يحمس التابعين .

ثم يعطي الدعوة قوة جديدة في تعيينه أبا مسلم الخراساني قائداً عاماً لها في خراسان ، على أنه يعهد إليه بأن يستشير سليمان بن كثير الخزاعي الأزدي الذي قام على الدعوة بعد خداش ، ويطلب منه أن يرجع إلى سليمان بن كثير في رأيه ، وألا يتجاوز مشورته ، ويسميه الشيخ . وأبو مسلم كان في ذلك الوقت شابا . وهكذا أراد إبراهيم أن يطعم الدعوة بالشباب ، فأرسل أبا مسلم ؛ وأراد أن يعضدها بالشيوخ ، فعهد إلى أبي مسلم بالرجوع إلى سليمان . على أن سليمان بن كثير لا يسلِّم لأبي مسلم بالأمر حين يصل إلى خراسان مدعيا أنه شاب يخشى من قيامه على الأمر . ويظهر أبو مسلم كفاية ومقدرة ، فينسحبُ مع أصحابه من مرو . وبذا يجد سليمان وأتباعه من الشيعة أنهم

لا يستطيعون أن يفعلوا شيئا كبيرا بدون أبي مسلم ، حتى إذا رجع هذا إلى خراسان ، استتبت له القيادة وتم له الأمر فيها . وأصبح الزعيم الأوحد وذلك عام ١٢٨ للهجرة .

وفي هذا العام يأخذ أبو مسلم عهد الدعوة من الأتباع على الصورة الآتية :

« أبايعكم على كتاب الله عز وجل وسنة نبيه ﷺ ، والطاعة للرضا من أهل بيت رسول الله ﷺ . عليكم بذلك عهد الله وميثاقه والطلاق والعتاق والمشي إلى بيت الله ، وعلى أن لا تسألوا رزقاً ولا طمعا حتى يبدأكم به ولاتكم ، وإن كان عدو أحدكم تحت قدمه ، فلا تهيجوه إلا بأمر ولاتكم »[١٦١] .

وظاهر من هذا الميثاق أن الطاعة للولاة واجبة دون سؤال أو استفهام . ولاريب أن شكل هذا الميثاق يتفق مع العقلية الفارسية أكثر مما يتفق مع العقلية العربية ، فالفرس معتادون على الطاعة لولاتهم دون سؤال أو استيضاح

ويشرع أبو مسلم في تحقيق غايته ؛ فيأخذ في الإيقاع بين العرب . وكان وضع العرب آنذاك ييسر له سبيل الإيقاع بينهم .

ولنقف قليلا هنا لنبين ذلك الوضع على ما انتهى إليه ، وذلك بإيراد خلاصة عن أحوال العرب في خراسان :

لنرجع قليلا إلى الوراء نر أن زياد ابن أبيه أرسل إلى خراسان نحوا من خمسة وعشرين ألفا من البصريين ومثلهم من الكوفيين . وواضح أنه أرسل هذا العدد إلى خراسان للقيام بالفتوح ، ولصد الترك الذين كانوا يهاجمون خراسان . وواضح أيضا أنه اختار من بين العرب القاطنين في الكوفة والبصرة من هم مشاغبون ؛ ليبعد مشاغبتهم وينتهي من اضطرابهم ، فالذين وفدوا إلى

---

(١٦١) تاريخ الطبري ٦ : ٤٥

خراسان في عهد زياد ابن أبيه إنما هم أشخاص معظمهم مشاغبون ثوريون مقلقون ، شأنهم شأن معظم المهاجرين الذين يتركون موطنهم إلى بلاد نائية قصد الربح والكسب . ثم انضم إلى هذا العدد من المهاجرين والفاتحين قبيلة المهلب بن أبي صفرة الأزدي . حينما ولي خراسان للحجاج ، فأصبح عدد أفراد الجيش العربي من المحاربين في خراسان نحوا من ستة وأربعين ألفا مقسومين إلى زمر خمس : فعشرة آلاف من تميم وعشرة آلاف من الأزد ، وعشرة آلاف من قيس ، وتسعة آلاف من بكر ، وسبعة آلاف من عبد القيس من بني ربيعة . ولا شك أنه كان في خراسان بين المهاجرين المغامرين عدد من الفاتحين العرب الذين كانت غايتهم ليست الكسب المادي بل نشر الإسلام .

ودب الخلاف بين قبائل العرب منذ عصر الدولة المروانية بصورة تكاد تكون دائمة ، ولذلك أسباب عديدة منها :

١ - إن البكريين من ربيعة والتميميين من مضر - وخصامهم معروف في الجاهلية - استمروا على تنازعهم ، فتخاصموا على الأراضي المفتوحة ، أيهم صاحب الأرض وأيهم صاحب السيادة فيها .

٢ - وخلاف آخر هو اختلاف الزمر الكبيرة الذي وجد في البصرة والعراق عامة ، وانتقل مع القبائل إلى خراسان ، وهو خصام بين الأزد وربيعة من جهة وبين مضر من جهة أخرى .

هذا الخصام يظهر واضحاً بين الولاة من القبائل المتخاصمة وبين العمال وبين الكتاب ، وبين من يتولون الأعمال الصغيرة . وهذا الخلاف ليس بين الصالحين من القبائل ، إنما هو بين السفهاء . فالولاة يكيد الواحد منهم لأخيه السابق ، بل يكيد الوالي للآخر من قبيلته نفسها ، فلا يريد أحدهم أن يخلفه غيره ، بل يحول دون ذلك بوسائله ، كما حدث بين بكير وبجير ، وكلاهما من

تميم ، فقد وقعا في الخلاف الشديد حتى أتى وال جديد هو أمية ، ففصل بينهما ، لكنه لم يستطع منعهما من العداء . وقتل أحدهما الآخر .

٣ ـ ويأتي بعد كل ذلك أثر الخلفاء في دمشق وخلافهم فيما بينهم حول سياسة الحجاج ، معها أو ضدها . ولنذكر حادثة قتيبة بن مسلم الباهلي مع سليمان بن عبد الملك ، وكيف اضطرب حبل الأمن في خراسان من جراء ذلك وحدثت الخصومات .

والولاة يسعون دائماً للاحتفاظ بولايتهم ، ويقتضيهم ذلك الاحتفاظ أن يؤدوا الضريبة لوالي العراق وللخليفة متزايدة غير متناقصة ، بل كان بعضهم يُطمِّعهما بمزيد من المال يؤدونه . ومن أين يأخذون تلك الأموال ؟ إنهم يأخذونها من الشعب ، وهذا الشعب هو بصفة خاصة أهل ما وراء النهر وخراسان . أما أهل ما وراء النهر فلم يدخلوا أول الأمر في الإسلام ، وفتحت بلادهم عنوة ، وكان عليهم أداء الجزية والخراج ؛ فكانوا يؤدون أكبر دخل من الضرائب . أما المقاتلون من أهل خراسان ، فقد حرموا من العطاء إلا قليلا منه ، ذلك العطاء الذي يأخذه المحارب المسلم . وكان منهم في عهد عمر بن عبد العزيز ألف مولى لا يتناولونه .

وانتقل الصُغد من أهل ما وراء النهر إلى الإسلام ، وأصبح من الواجب إعفاؤهم من الجزية ، لكن الولاة كانوا يتغاضون عن ذلك ، لئلا ينقص مقدار المال الذي يرسلونه إلى الوالي أو الخليفة ، فينسب إليهم التقصير وعدم الكفاية ، فيعزلون من ولايتهم . وحينما كان بعض الولاة ، تحت تأثير الظروف وضغط عمر بن عبد العزيز ، يكفون عن أخذ الضرائب والجزية من الصغد المسلمين ، يقبل هؤلاء على الإسلام ، فيقل دخل بيت المال ، فيطالب الوالي الرؤساء الدينيين بأن يؤدوا هم المبلغ كاملاً غير منقوص ؛ ذلك أن تنظيم

الضرائب كان يقتضي أن يقدم الرؤساء الدينيون كامل الجزية ، بحيث إذا سقط بعضها عمن يسلم وقعت على الباقين . ويضطر الرؤساء الدينيون إلى وفاء المبلغ الذي سقط عن المسلمين ، فيحصل من ذلك ضجيج وشغب . وكان الولاة يتفادون الشغب بإعادة الجزية على المسلمين الذين لم يطبقوا شعائر الإسلام تطبيقاً تاماً .

وهذا ما فعله الأشرس ، ذلك أنه كان أعفى من الجزية المسلمين الصغد ، وأرسل أبا الصيداء ليبشر بالإسلام ، فدخل عدد كبير من الصغد في الإسلام . ولما اضطر الرؤساء إلى دفع ما سقط عنهم ، علا ضجيجهم ، فأعيدت الجزية على المسلمين الذين لم يختتنوا أولادهم ، فهربوا من سمرقند إلى فرغانة تخلصاً من وضعهم .

أمثال هذه الحادثة وضعت أمام الحكم العربي صعوبات شديدة أتت بصفة خاصة من جهة الترك ، فالعرب فتحوا قسماً مما وراء النهر ، لكنهم لم يفتحوا بلاد الترك في شرق سيحون . وبقي الأتراك غير مسلمين ، وهم قوم أشداء قادرون على الحرب والقتال ، متهيئون لذلك في كل لحظة ، مسلحون خير تسليح . أما العرب فكانت عدتهم ضعيفة في أول الأمر ، وكان الأتراك يدفعون للعرب فدية كي يمنعوهم من الهجوم عليهم ما داموا أقوياء ، لكنهم كانوا يمتنعون أحياناً عن دفع الفدية ، فيضطر العرب إلى قتالهم ، وقتالهم صعب لأن بلادهم واسعة وحدودهم طويلة وأرضهم رخوة موحلة فيها آجام .

فكان الترك مصدر قلق دائم للعرب في خراسان . ويزيد الصغد مجال القلق ، حينما يهربون من اضطهاد العناصر السيئة من العرب لاجئين عند الترك ، وكانوا قبل الإسلام تحت حكمهم وحمايتهم . ويبقى هؤلاء المهاجرون من الصغد عنصر شغب دائم باعتبارهم قد تركوا أهلهم وذويهم ، فيضطر العرب إلى خوض الحرب لإعادتهم إلى سمرقند .

ويضطرب الأمر مرة أخرى على العرب ، حين يتجرأ الترك فيغزون بلاد خراسان ، وقد يصلون إلى نيسابور في وسط خراسان ، وتستمر الصعوبات مع الصغد والترك على هذا المنوال .

ولا ريب أنه كان بين العرب صالحون ينظرون إلى الأمور نظرة الحق والعدل ، فيربؤون بأنفسهم أن يسكتوا على الظلم والتعسف ، ويحاولون الإصلاح ما استطاعوا ؛ لكن الإصلاح عسير ، فهذا أبو الصيداء رجل تقي يحاول الخير ، فينجح أول الأمر ، ويأخذ عمر بن عبد العزيز برأيه ، فيرفع الجزية عن الصغد المسلمين ، ويسوي في العطاء بين العرب وغيرهم من المسلمين . لكن الأمور لا تستمر على ذلك زمناً طويلاً ، فالحاجة إلى المال تأتي مرة أخرى ، ويتغير الخليفة ، ويصبح الرؤساء الدينيون الذين يجمعون الضرائب ذوي ضجيج ، فيتساهل الولاة ، ويأمرون بجمع الجزية من الصغد الذين أسلموا . ويحرض أبو الصيداء المسلمين من أهل سمرقند ليقفوا أمام الظالمين ، فيخرجون منها ، ويجتمع إلى جانبهم عدد من العرب ، لكنهم لا يستطيعون الدفاع عنهم أمام جيش الوالي ، فيتركونهم آسفين حزنين .

ويأتي الحارث بن سُريج التيمي في آخر العهد ، ويريد إصلاح الامر بشكل نهائي ، فيعلن خروجه على الدولة الأموية الظالمة ، ويعلن برنامجاً إصلاحياً يقضي بتحرير من أسلم من أهالي خراسان ـ وهم غير عرب ـ من دفع الجزية ويعلن إشراكهم في العطاء . لكن الحارث بن سريج كان يضرب فأسه في الماء ، فلم يستطع الإصلاح ، وكل ما استطاعه هو أنه فرق بين العرب ، وجعل الخلاف يشتد والموقف يتأزم ؛ ثم هرب إلى بلاد الترك الكفار مستعيناً بهم على أمره .

واستمر الحال بالإجمال على الوضع السابق بين الإصلاح والاضطهاد . وفي

خلال ذلـك دب خلاف كبير بين زمر القبـائل وبين الولاة ، ونشبت ثورة بين القبائل كثورة ابن خازم ، وتلا ذلك استئصال للثـائرين ، ثم طلب للثـأر من الذين وتروا في الثورات ، كما فعل موسى بن عبد الله بن خازم .

واستمرت ثورة من أسلم من الصغد على دفع الجزيـة ، واستمر التجـاؤهم إلى الترك . واستفاد الترك من كل ذلك ، وهجموا على العرب ، فـأقضوا مضجعهم زمناً طويلاً ، وزاد الطين بلة ثورة يزيد بن المهلب ومـا تبع هـذه الثورة من نفـور الخلفـاء الأمـويين من المهـالبـة وتشريـدهم لهم ، فكان لـذلـك صـداه ، فتأزمت الأمور أكثر فأكثر . كل ذلك جعل العرب والولاة منـذ سنـة (١٠٣) للهجرة لا ينتبهون إلى مـا يجري في داخل بلادهم من دعـوة عبـاسيـة هـاشميـة قوية بين الفرس والعرب الموتورين في خراسان .

وأتى نصر بن سيار في آخر عهد هشام بن عبد الملك والياً على خراسـان ، وكان رجـلاً بعيـد النظر قـوي الـذكاء داهيـة مجربـاً ، فنظر في الأمـور نظرة عميقة ، فعمد إلى إصلاح الوضع ، فهاجم الترك أولاً ، واضطرهم إلى الخضوع له وإلى إلقـاء السلاح أمـامـه ، ورغبّ المهـاجرين الصغـد في العودة إلى أوطـانهم فعادوا ، وقد رأينا أنه أعلن برنامجاً جديداً للضرائب يمنع بـه القلق السـابق بين الصغد ، فميز بين الجزية والخراج ، وكانا في خراسان لا يميزان ، فجعل الجزيـة هي الصغار ، ولا تؤخذ من المسلمين ، وأعفاهم منها ، ورد قيمتهـا على المشركين الـذين زاد عـددهم . وجعـل الخراج على الأرض . فسـوى في ذلـك بين السكان المسلمين وغيرهم ، وليس الخراج صغـاراً ، إنمـا هـو ضريبـة على الأرض من الثمر والإنتاج . فعاد الصغد إلى ديارهم آمنين .

ثم إن نصراً أعطى الحـارث بن سريج الأمـان على نفسـه ، فعـاد من بلاد

الترك إلى مرو مركـز الحكم العربي في خراسـان ، وأمن على نفسـه حينـاً من الدهر ، فصار يطالب نصر بن سيار بإصلاحات أشمل .

وبـدا كأن الأمور قـد سويت ، لكن حوادث الشـام جـاءت مخيبـة لهـذا الرأي ، فإن الوليد بن يزيد طلب من نصر أن يجمع له التحف والأموال ، فلما جمعها وأنفق الدراهم والدنانير في جمعها ، جـاءه الخبر بمقتل الوليـد بن يزيـد ، فاضطرب الأمر في خراسان ؛ ذلـك أن الحـارث بن سريج مـا كان يـأمن على نفسه من يزيد الثالث الذي خلف الوليد بسياسـة مخـالفـة لسيـاستـه ، فـأعلن العصيـان ، ولم يستطع نصر أن يوزع العطـاء على الأزديين دراهم نقـداً ، لأنـه أنفق المـال على التحف التي جمعهـا . وهكـذا ثـار الأزديون ، وظنوا الظنون . وآل ذلك إلى أن شبت ثورة الأجدع الأزدي المعروف بالكرماني في مرو ، وكان الحـارث بن سريج قـد ثـار في مرو أيضـاً على الحكم الأموي . وأصبـح نصر بن سيـار في وضـع عسير لا يستطيـع مـواجهـة المـوقف ، فتخلى عن مرو لأهلهـا يتشاجرون فيما بينهم .

وحدث ما كان يتوقعه ، فقـد قتل الحـارث بن سريج ، ثم انتقم لـه ابنـه بقتل الأجدع الكرماني . ولما حدث ذلـك عـاد نصر بن سيـار ليخضع علي بن الأجدع الذي هب للقتال ، فبدأت المفاوضات بين نصر وابن الأجدع .

في ذلك الحين كان أبو مسلم مهيأ للخروج ، فكان وضع العرب في خراسان يسعفه في إدخال أصـابعـه ولعب دوره . واستفـاد من هـذا الوضع وأخـذ يوقع بين العرب . ومما فعله في ذلك أنه أرسل إلى علي بن الأجدع الكرماني يعلمه أن الذي قتل والده إنما هو نصر بن سيـار ، وأن ابن الحـارث لم يفعل أكثر من أنـه أطاعه وحقق مأربـه . وصـدق ابن الكرمـاني هـذا الكلام ، فشبت الحرب بين نصر وبينه .

في هذا الوضع من الخصام فاجأ أبو مسلم الخراساني العرب بجموع قد أعدها منذ زمن طويل ، ودربها أحسن تدريب ، فهزم نصراً ودخل مرو واستولى على خراسان . وهكذا بدأ انهيار الدولة الأموية .

بعد أن تم استيلاء أبي مسلم على خراسان ، تغيرت الأمور تغيراً جديداً ، ولا يعنى المؤرخون ببيان ذلك بإشارة خاصة بل يدرجونه بالحوادث درجاً ، لكن ينبغي لنا أن نبين قيمة هذا التغيير . وبيان ذلك أن إبراهيم بن محمد غير القيادة ، فعهد بقيادة الجيش الذي اتجه إلى العراق إلى قحطبة ، وقحطبة عربي طائي . إن هذا التغيير يظهر لنا طريقة إبراهيم في إدارة الأمور وذكاءه فيها ، فهو قد عهد لخراساني (أبي مسلم) بقيادة الدعوة في خراسان ، وعهد إلى عربي بقيادة الحرب في العراق ، ثم يعهد بعد ذلك ـ كما سنرى ـ إلى عباسي (عبد الله بن علي) بقيادة الحرب في الشام . وتلك خطة واضحة ظاهرة ، وإن لم يشر إليها المؤرخون . ويرضى أبو مسلم بتعيين قحطبة ويسلم له به ، فيتقدم قحطبة منتصراً على ابن هبيرة والي الأمويين على العراق ، حتى يقتل في إحدى المواقع ، بعد أن يكون قد أيد قوة بني العباس وأظهر أنهم لا يغلبون . ويستمر ابنه الحسن في الفتوح حتى يدخل الكوفة .

وفي الكوفة تعلن الخلافة ، وذلك عام ١٣٢ للهجرة ، ويكون الخليفة مروان بن محمد قد ألقى القبض على إبراهيم ثم قتله . ويقال : إن إبراهيم عهد بالأمر إلى أخيه أبي العباس ، فسار أبو العباس مع إخوته وأعمامه إلى الكوفة . وهناك أخذت البيعة للعباسيين بالرغم من أبي سلمة الخلال الذي كان قائماً على الدعوة في الكوفة .

ويوجه أبو العباس الذي دعا نفسه بالسفاح عمه عبد الله بن علي إلى حرب بني أمية في ديارهم بالشام . ويكون بنو أمية مختلفين ، قد أنهكهم

خلافهم ، فيسير عبد الله بن علي مظفراً ، ويطرد مروان الحمار من الشام في موقعة الزاب ، ويلاحق مروان حتى مصر ، فيقع مروان في الأسر ببوصير ويقتل . ويتتبع العباسيون الأمويين فيقتّلون فيهم ، ويعملون السيف بالقوة أو بالغدر حتى يقضوا عليهم ، إلا فرداً منهم يهرب إلى الأندلس ، فيقيم الدولة الأموية فيها .

هذه هي الوقائع المعروفة في كيفية نشر الدعوة وفي الانتصار على الأمويين حرباً .

ولنعد الآن إلى فكرتنا السابقة في البحث عما ذكر من تغلب الفرس على العرب في هذا الأمر ، وعن كونهم هم الموجهين للثورة ، فلا نجد شيئاً من ذلك ثابتاً ، فالمدبر الأول للأمر إنما هم بنو العباس : محمد بن علي أولاً ، وإبراهيم بن محمد ثانياً ، وفي آخر الأمر أبو العباس السفاح . ولهم طريقتهم التي ذكرناها ، فهم الذين يولون ولاتهم . وهم الذين يضعون شكل الدعوة ، ويعينون القواد ، والشيعة تطيعهم في ذلك . ثم إن بين النقباء الذين أرسلوهم للدعوة ثمانية من العرب[١٦٢] . أما أصدقاء الدعوة فهم أعداء بني أمية ، ومن أعداء بني أمية اليمانيون وهم عرب . وسنرى أن محمد بن علي يخصهم بالذكر حلفاء له ، ويتخذهم أبو مسلم الخراساني أصدقاء له . أما القواد فهم فرس في خراسان ، عرب في العراق ، عباسيون في الشام . وذلك طبيعي ، فالعنصر الفارسي في خراسان أكبر عدداً من العنصر العربي ، وفي العراق لا عنصر فارسياً إلا قليلاً ، أما في الشام فالذين يقتلون الخليفة الأموي ويحاربونه هم العباسيون أنفسهم قواداً . كل ذلك واضح جلي لا يسعنا معه أن نقول : إن عنصر الدعوة العباسية عنصر فارسي ، وإن الفرس هم الذين حركوا تلك الدعوة ، وقاموا بها دون غيرهم .

---

(١٦٢) الدولة العربية ، ولهاوزن ص ٤٠٧ .

على أن هناك وصية إبراهيم بن محمد لأبي مسلم ، تأتي مخالفة لما اتجهنا إليه في نص من نصوصها ، فما شأنها ؟ لندرس تلك الوصية أولاً ، وهذا نصها :

« يا عبد الرحمن إنك رجل منا أهل البيت ، فاحتفظ وصيتي ، وانظر هذا الحي من اليمن ، فأكرمهم وحل بين أظهرهم ، فإن الله لا يتم هذا الأمر إلا بهم ، وانظر هذا الحي من ربيعة فاتهمهم في أمرهم ، وانظر هذا الحي من مضر ، فإنهم العدو القريب الدار ، فاقتل من شككت في أمره ومن كان في أمره شبهة ومن وقع في نفسك منه شيء . وإن استطعت ألا تدع في خراسان لساناً عربياً فافعل ، فأيما غلام بلغ خمسة أشبار تتهمه فاقتله »[١٦٣] .

هذه الوصية واضحة في أن إبراهيم بن محمد يرى أن يحسن أبو مسلم معاملة أهل اليمن ، وهم عرب لا شك في ذلك ، ونصها واضح أيضاً في عبارته «وإن استطعت ألا تدع بخراسان لساناً عربياً فافعل » إنه واضح في الحض على قتل العرب ، ومن بينهم اليمانيون . وفي هذين النصين تناقض ظاهر ، لا ريب في ذلك . وليس من المعقول أن يحض إبراهيم على العناية ببعض العرب وعلى قتل كل عربي في الوقت نفسه ، لا سيما وأن بين الدعاة كما ذكرنا عدداً من العرب ، ومن القواد أيضاً عدد من العرب ، فما هو شأن هذا التناقض ؟

لقد نظر المؤرخون فيه ، وحاولوا أن يعللوه ، فقال بعضهم : إن كلمة « عربياً » ، هي « مضرياً » في الأصل . وبذلك يستقيم المعنى ولا يقع التناقض ، على أن هذا التفسير لا يمكن الأخذ به . فليس هنالك لسان مضري ولسان غير مضري ، فقد توحدت الألسنة منذ عهد بعيد . وقال بعض المؤرخين : ينبغي أن نستبعد هذا النص الأخير ، ونحذفه من العبارة العامة ، لأنه مخالف لها ، بل قال بعضهم : يجب أن لا نثق بهذه الوصية لمناقضة بعضها بعضاً .

---

(١٦٣) الطبري ٦ : ١٦ .

ما هو موقفنا من ذلك ؟

لنرجع إلى نص هذه الوصية ، ولنحاول أن نزيل تناقضها بصورة عملية عقلية بينة . إن نص العبارة التي تسبق « وإن استطعت ألا تدع بخراسان لساناً عربياً فافعل » هو قوله : « فاقتل من شككت في أمره ، ومن كان في أمره شبهة ومن وقع في نفسك منه شيء » إن هذه العبارة تدل على الشبهة والشك وما يدخل في هذا المعنى ، والحض على قتل من يقع ذلك عليه . والعبارة التي تتلوها تدل أيضاً على الريبة والشك والشبهة وهي : « فأيما غلام بلغ خمسة أشبار تتهمه فاقتله » . وعلى ذلك ، فإن سياق الكلام يقتضي أن تكون الجملة المتوسطة بين هاتين الجملتين بمعنى التهمة أيضاً . وذلك يوافق منطق اللغة العربية ومنطق الكلام . وإذا كان الأمر كذلك ، فهل نستطيع أن نجعل تلك العبارة دالة على معنى التهمة ؟ لا ريب أننا إذا رجعنا إلى معرفتنا عن الخط العربي والكتابة العربية ، وعن التصحيف الذي يقع فيها ، أدركنا أنه من الممكن أن يكون قد وقع تصحيف في العبارة ، بحيث أخذت معنى جديداً غير المعنى الأساسي الذي هو التهمة ، لكن هل نستطيع أن نرد هذه العبارة إلى أصلها ، وأن نرفع عنها التصحيف ؟

لنأخذ « كلمة لساناً عربياً » فنرى أن كلمة « لساناً » من الشكل الذي كانت تكتب فيه دون تنقيط « ل ساناً » تصحف عن « إنساناً » وأما كلمة « عربياً » فقد تصحف عن كلمة « مريباً » . وعلى ذلك فعبارة « لساناً عربياً » تقابل « إنساناً مريباً » . وتصحيف ذلك الشكل عن الآخر ممكن . فيكون نص العبارة إذن « وإن استطعت ألا تدع بخراسان إنساناً مريباً فافعل » . وهذا يجري مع سياق الوصية ، ويجري مع العبارة السابقة واللاحقة ، فهو بمعنى الريبة والشك والتهمة كتلكما العبارتين .

هـذا التفسير إذن يرفـع التنـاقض من الـوصيـة ، ويعيـدهـا إلى سـابـق عهدها . وبديهي أننا لا يمكن أن نجزم جزماً بما انتهينا إليـه ، إلا بعـد أن نرى تحريف هذا النص في كتبه الأصلية ، لكنه تفسير يعيد للوصية قيمتها . ويدفع عنها التناقض .

فيما تقدم بيان عن وضع بني العباس ، وعن الثورة التي قـاموا بهـا . وهـذا البيان يعطينا فكرة واضحة عن ميول تلك الثورة واتجـاهـاتهـا . ويبـدو منـه واضحاً أن على رأس تلك الثورة رجالاً من بني العباس دهاة أقويـاء ، منظمين عارفين بما يقومون به . أولهم محمد بن علي وأقرباؤه وابنه إبراهيم ، وتبعهم عـدد من إخوة إبراهيم ومن أعمامه وأقاربـه . وقـد اشتركوا جميعـاً في تنظيم الثورة أو وضعوا خططهـا ، وأشرفـوا عليهـا . ووجهـوهـا كما يجب أن تـوجـه . نعم إنهم تحالفوا مع أعداء بني أميـة جميعـاً ، فـاستفـادوا منهم كل الاستفـادة ، لكنهم هم الموجهون ، وهم أصحـاب الأمر . والـدعـاة والقواد إنمـا يتلقون أوامرهم منـهم ، فيتبعونها بحذافيرها . ثم إنهم استفادوا من العناصر المعـاديـة لبني أميـة ؛ وكانت تلك العناصر تجمعها كلمة واحدة هي إزالة بني أمية ، وتجمعها فكرة موحـدة ، وهي أن بني أمية أعداء الدين ، فيجب القضاء عليهم . وكانت حركتهم تـدعى بـ « عصا الكفار » و « كافر كوبات » . وكان الثوار يحملون عصياً على طريقة ثوار المختار بن أبي عبيد . استفاد العباسيون إذن من أن الثورة ضـد الكفـار . والكفار على زعم الثوار هم بنو أمية .

ثم إن العباسيين اتخـذوا الخراسـانيين عضـداً أول . على أنهم لم يعتمـدوا على خراسان لأنها معادية للعرب وخالية منهم ، لا ، فخراسان كان فيها عـدد كبير من العرب ، وقـد عـاشـوا مـع أهلهـا الفرس عيشـة تـزاوج وتقـارب ، ولبسـوا لباسهم وتزيوا بزيهم ، وشاركوهم في أعيـادهم وحفلاتهم ، وكأنهم من أهل البلـد

إلا أن تحالف العباسيين مع خراسان لم يتم لأن خراسان غير عربية ، أو لأنها مخالفة للحكم العربي ، بل لما ذكرناه من أنها بعيدة ، لا تصل إليها يد بني أمية إلا شططا ، ولأن الشيعة فيها أقوى ، واليمانيين كثيرو العدد .

ومهما يكن من أمرْ ، فعلينا أن نقول : إن الحركة تعتمد على الخراسانيين الفرس بصورة خاصة أكثر من العرب الخراسانيين ، لسبب طبيعي هو أن هؤلاء الخراسانيين كانوا متحمسين ضد الأمويين أكثر من العرب أنفسهم . وكانت جراحهم من الأمويين أعمق من جراح اليمانيين في خراسان ، فكان من وضع الشيء في محله أن يقبل العباسيون على الخراسانيين ويمدوا إليهم أيديهم بالدرجة الأولى قبل غيرهم . أضف إلى ذلك أن الخراسانيين يفهمون الدعوة السرية ووسائلها وعقليتها أكثر من العرب ، فقد اعتادوا زمن الكسرويين على الطاعة والولاء ، وألا يسألوا أولياءهم عما يفعلون .

وزبدة القول : إن الدعوة العباسية ليست دعوة قومية : إنها دعوة لبست لباس الدين للقضاء على بني أمية الذين اتهموا بأنهم كفار ، ولبست لباس الثأر لأهل البيت . وهي دعوة نودي بها على إعادة الأمر إلى نصابه ، إلى الرضا من أهل البيت أصحاب الحق بالخلافة ، أولئك الذين ينادون بإقامة شعائر الدين قياماً لا يحققه الأمويون .

وبعدُ ففيما تقدم من شرح بيانٌ عن صفة الثورة التي حدثت ، فأودت بحكم بني أمية . والسؤال الآن : هل كان لهذه الثورة أن تؤتي ثمارها ، فتنشئ حكم العباسيين ، لمجرد أنها سارت تلك السيرة التي عرضناها ، واستفادت من تلك الظروف التي ذكرناها ؟

إن الانقلاب الذي حدث أمر خطير للغاية . وليس يجزئنا أن نُفسّره باعتبار موقف أصحابه والقائمين به ، بل لا بد أن يكون لمن وقع عليهم

الانقلاب أثر في إنجاحه أو تخويله حق النجاح . وإلا فإن الدولة الأموية تعرضت قبل ذلك لهزات دون أن تودي بها تلك الهزات ، فلماذا أودت بها هذه المرة ؟

إن الثورة العباسية نجحت لأنها ظهرت في حين كان يحدث فيه انقلاب أساسي في الدولة الأموية . ولا أقصد بهذا الانقلاب الخلاف الذي حدث بين أفراد البيت الأموي فقط ، بل أقصد أوسع من ذلك ، فما اختلاف الأمويين إلا وجه من وجوه الانقلاب الذي كان قائماً آنذاك بينهم .

والحق أن الدولة الأموية كانت تعاني آنذاك أزمة كبيرة لم يولها المؤرخون اهتماماً كافياً : أزمة لم يكن معوّلها فقط على انتقال الحكم من ضلع من البيت الأموي إلى ضلع آخر ، أي من آل عبد الملك بن مروان إلى آل محمد بن مروان ، بل انتقال الحكم من جنوبي الشام إلى شمالها ومن الهيمنة اليمانية إلى الحكم القيسي ومن المجتمع المدني إلى المجتمع العسكري .

وبيان ذلك أن مركز الثقل في الدولة الأموية انتقل في أواخر حكمها من جنوب الشام إلى شمالها . وأول مظهر لذلك أن الخلفاء المتأخرين أخذوا يغادرون دمشق إلى البادية ، ويقيمون في قصور لهم أنشؤوها هناك ، وعلى رأسهم هشام بن عبد الملك ، فعلوا ذلك هرباً من الطاعون الذي كان يصيب دمشق من حين إلى آخر . وأضاعت دمشق بذلك شيئاً من قيمتها . وانتقلت هذه القيمة إلى شمال الشام . وأسعف في ذلك الانتقال أن قطعاً كبيرة من الجيش الشامي انتقلت إلى الجزيرة وشرقي الجزيرة لمتابعة القتال في أرمينية والقفقاس . وهذه القطع لم تعُدْ كتائب جماعات حلت في هذه المنطقة للجهاد ، ترجع في الشتاء إلى بيوتها ، بل أصبحت فرقاً حربية مأجورة ، رأينا مروان بن محمد الجعدي ينظمها كراديس للقتال . وهي جيوش أصبحت تقيم

في شمالي الجـزيرة وتتغـذى وتتكـون من أهـل تلـك المنطقـة من القيسيين خاصة . وكانت تدخلها عناصر الجنوب من اليمانية ، إلا أن هذه العنـاصر كانت تتأقلم معها ، فتصبح منها وفيها .

وهكذا تكونت جماعة جديدة ومجتمع جـديـد في شمالي الشـام . ولم يقتصر التغير على إحداث هذا المجتمع وعلى تكوينـه تكوينـاً جـديـداً ، بل اتخـذ هـذا المجتمع كياناً خاصاً وأفكاراً جديدة ، فأصبح يقول بمذهب الجعد بن درهم الـذي نسب إليه مروان وتأدب على يـديـه . ومـذهب الجعـد ذو شقين : الشق الأول قوله بأن القرآن مخلوق وبنفيه لبعض الصفـات الإلـهيـة وقولـه : إن الله لم يكلم موسى تكليماً ولم يتخذ إبراهيم خليلاً بما لهاتين الكلمتين من معنى ظاهر . والشق الثاني أن الإنسان مسير لا مخير ، خلق الله أفعـالـه ، وليس لـه فيهـا إلا تنفيـذ حكم الله .

هذا المذهب في شقه الأول كان ملائماً لتلك المنطقة من بلاد الشـام . فهي كانت في جـوار المسيحيين وعلى تمـاس معهم في السلم والحرب ، فكانت تحـدث منازعات جدلية بين الطرفين ، يحاول النصـارى فيهـا أن يُحجوا المسلمين بـأن المسيـح الـذي هـو كلمـة الله هـو من ذات الله ، كما أن كـلام الله (القرآن) من ذاته . وكان على المسلمين أن يردوا تلك الحجـة بمـذهب يرى أن كلام الله ليس ذاتـه ، وأن القرآن مخلوق ومحـدث ، وأن المسيح مخلـوق ومحـدث ، وليست لـه صفـة الـذات الإلهيـة . أمـا الشـق الثـاني ، وهـو مـذهب الجبر وعـدم الخيـار والحريـة ، فهو تمسـك بمبـدأ كان يقول بـه الأمويون رداً على العلـويين ، وهـو المبدأ الذي ابتعد عنه الوليد بن يزيد آخذاً بقول القـدريـة في حريـة الإنسـان وخلقـه لأفعـال نفسـه بنفسـه ، ومـذهب الجبر ملائم لمجتمـع الجـزيرة ولقيـادتـه الحربية الصارمة .

كانت تلك المنطقة العليا من الشام قد اتصفت إذن بمذهب جديد في العقيدة ، انتشر في مجتمع ذي كيان خاص ، تغلب فيه العصبية القيسية والنظام العسكري . وتلاءم هذا المجتمع مع تلك العقيدة ، لأنها تعبر عن رغباته وحاجاته في مصارعة النصارى وفي الطاعة للقائد والخضوع لحكمه استجابة لما قضى الله بالخضوع له ، إذ خلق أفعاله وسيره ، وسير الناس في طريقهم الذي قضاه لهم تحت إمرته .

وقابل هذا المجتمع الحربي الجديد مجتمع دمشق الذي كان يئن من موجات الطاعون ومن سوء الحال الاقتصادية ، فكان يشعر بأن له الحق في أن يجابهه ، وأن يستولي على السلطان منه . وكان بالواقع أقوى منه وأقدر على السلطان الفعلي . وحصل التصادم كما رأينا ، واستولى مروان بن محمد على الخلافة ، ونقلها بدواوينها وأموالها إلى حران في الجزيرة . بل لعله حاول أن ينشئ عاصمة جديدة في الموصل ، فقد أنشأ هذه المدينة في شرقي حران في المنطقة المسماة باسم الموصل ، وفتح طرقاتها ، وبنى لها سوراً ، وأنشأ فيها جامعاً ، فأصبحت مدينة ذات أهمية[١٦٤] . وجعلها مروان قاعدة الجزيرة وعاصمتها .

كان في انتقال الخلافة من دمشق إلى الجزيرة انقلاب كبير . ولا يقلل من قيمة هذا الانقلاب أن الخلافة لم تخرج من أيدي الأمويين ، بل ظلت في يد أحدهم ، فالانقلاب بالرغم من ذلك انقلاب ذو شأن ، وانتقال الخلافة كان من منطقة إلى منطقة ، ومن جوار إلى جوار ، ومن عصبة إلى عصبة أخرى ، وأخيراً من مجتمع إلى مجتمع . وكان لابد للمجتمع القديم أن يدافع عن نفسه وعن حقه المغتصب ، فحصلت تلك الهزة العنيفة في تاريخ الأمويين . ولئن كان مروان قد تغلب على تلك الهزة وأخضعها بالسنان ، فإن التفكك الذي حدث

---

(١٦٤) انظر مادة موصل في معجم البلدان لياقوت .

في الدولة الأموية والصدع الذي تم لم يُرْتَق ، ولم يكن للجرح أن يلتئم في عهد مروان ، إذ لم يُترك متسع من الوقت أمام الحكم الجديد ليوطد أركانه ، فإن ثورة فاجأته من خراسان ، وهو لا يزال في مبدأ طريقه ، ولا يزال بنيانه في أول لبناته .

وزبدة القول : إن الثورة العباسية ظهرت في موعد مناسب لها كل المناسبة ، ظهرت في وقت كان يجري فيه تفاعل في الدولة الأموية ، تفاعل شديد قلبها رأساً على عقب ، فأخذتها الثورة العباسية على حين غرة ، فلم تصمد أمام المفاجأة في ساعة كانت أحرج ساعة في تاريخها ، فسقطت سقوطها المريع .

وإذن لم يُسقط الدولة الأموية فقط سياستها في عدم الاكتراث بالعناصر غير العربية ، وكثرة أعدائها الذين وجدوا فرصتهم في التكاتف تحت القيادة العباسية الذكية ، لم يسقطها ذلك فقط ، بل انضمت إليه مناسبة واتته كل المواتاة ، ذلك أن الدولة الأموية كانت قد نقضت بنيانها بنفسها بغية أن تبني بنياناً جديداً مكانه ، وإذا بالبنيان الجديد الذي لم يستقر بعدُ يتعرض للعاصفة ، فيتساقط كأوراق الخريف .



نظرة عامة في الحكم الأموي

ينبغي لنا قبل أن نختم بحثنا عن بني أمية أن نلقي نظرة عامة إجمالية على حكمهم . ولا نقصد بهذه النظرة أن نلخص تلخيصاً ما ورد من بحوث سابقة ، بل نود أن نتجنب الحوادث الفردية والتفاصيل ، وأن نعنى بالصفات العامة والميزات الخاصة لحكم بني أمية بأجمعه . فنظرتنا هذه إذن يجب أن تعطينا فكرة عامة مجملة عن عهد بني أمية ، لاتحديداً تفصيلياً لحوادث ذلك العهد .

تلك الفكرة العامة التي نبتغيها تيسر لنا فهم التطور الإجمالي للعصر الأموي ، وتحلل نزعاتهم العامة وتبين مزاياهم ونواقصهم ، وتظهر حسناتهم وسيئاتهم ، تعطينا كل ذلك بخطوط عامة ولمحات ظاهرة ، فتتضح لنا صورة العصر ، ويتبين لنا سير الحكم بتياراته العامة المطلقة .

وتلك النظرة تصدق كما قلنا إجمالا لا تفصيلا ، وتصدق على كل عصور الدولة الأموية ، إلا عصراً خاصاً منها ، وهو العصر الذي تولى فيه عمر بن عبد العزيز قيادة الدولة الأموية ؛ فذلك العصر يخالف اتجاه سير الحكم في عهد الأمويين ، فهو عصر يريد أن يصلح ذلك الاتجاه إصلاحاً جذرياً بحيث لا يلبث أن يصبح اتجاهاً راشدياً لا أموياً ؛ والفرق بين الاتجاهين كبير كما نعرف .

ونرى أن خير وسيلة لتحديد تلك النظرة العامة الإجمالية عن الأمويين أن نبين :

أولاً : شكل الحكم الذي اتخذوه مع ركائزه .

ثانياً : سياستهم المالية .

ثالثاً : عصبيتهم القومية ونظرتهم إلى طبقات الشعب .

رابعاً : عصبيتهم الدينية وموقفهم من تطبيق الشعائر .

خامساً : أعمالهم في الحضارة والعلم والزراعة .

سادساً : العداوات التي جابهوها .

سابعاً : دخول الوهن إلى مخططهم الأصلي .

ثامناً : مكانة بني أمية في تاريخ الإسلام والعرب .

ولنشرع بالعرض ، وأول مانقوله في ذلك : إن ما ينطبق على الأفراد من حيث حب البقاء يسري على الدول ، وهكذا كان على الحكم الأموي أن يسعى إلى البقاء ، ويعمل له ، ويضع كل قوته في سبيله .

فمخططاته إذن يجب أن نكتشفها في سعيه إلى البقاء وطريقة تنظيمه له .

ولم يبين لنا أحد مخطط الأمويين في البقاء ، ولعلهم لم يضعوا ذلك المخطط ، لكننا نستطيع أن نستشف ذلك من تاريخهم ، ونستطيع أن نضع أنفسنا في موضعهم لنعرف خطتهم .

إن الأيام السابقة والحوادث الماضية علمتهم ما يلي :

أولاً : لقد قُتل الخلفاء الراشدون عمر وعثمان وعلي .

ثانياً : إن مقتل عثمان كان مدبراً بفتنة معينة مستندة إلى أن الشعب يستطيع أن يأخذ حقه بيده وأن يحاسب خليفته .

ثالثاً : إن علياً لم ينجح لأن من حوله كانوا يشاركونه بالرأي ، بل يتغلبون عليه فيه .

رابعاً : (وهو الأهم) إن المشاركة بالرأي ، إن حسنت مع الصحابة ، فهي لاتحسن مع الأعراب المحاربين .

بعد كل ذلك لايسع الحكم الأموي أن يقع فيما وقع فيه الخليفتان الراشديان الأخيران . وبقاء الحكم الأموي مرهون إذن بوضع أصول للحكم تمتنع بها الفتن ، ويجتنب مقتل الخلفاء ، وتزول هيمنة طبقة الأعراب المحاربين .

ولم يبحث الأمويون بعيداً لايجاد حكم يتلاءم مع نزعتهم هذه . فحكم البيزنطيين يوافقهم في ذلك . ولقد جعل معاوية ديدنه قبل المبادرة إلى حرب علي بأن يكون هو الحاكم الأوحد في دمشق ، وأن يكون رأيه هو السائد ، ولا رأي إلى جانبه إلا ما يستمع هو إليه . ثم لما أصبح خليفة زاد في تمسكه بهذا الأسلوب ، بل حرره ووضعه الوضع النهائي .

الحكم الذي يلائم بقاء الدولة الإسلامية آنذاك هو في ذهن معاوية حكم الفرد ، إنه ليس حكم الشورى العامة ؛ فالشورى عند معاوية تأخذ وجها آخر ، وهو شورى العارفين المطلعين من الكتّاب وأرباب الدولة .

واستمرار الحكم أيضاً يقضي بأن يُعرف الخليفة المستقبلي قبل وفاة الخليفة الحالي ، لتمتنع أسباب الاختلاف والنزاع والشقاق بين المسلمين . ويعني ذلك أن تتم البَيْعة بولاية العهد لشخص معين في حياة الخليفة .

إن الدولة الأموية كانت مرغمة بحكم ميلها إلى البقاء بالأخذ بمبدأ حكم الفرد الوراثي .

ويتبع هذا الحكم التصرف بأموال الدولة لمصلحة الدولة . إذ يبقى أن مصلحة الدولة هي العليا فلتُنفق أموالها لبقائها ، والمال أداة من أدوات الحكم . إنه إسلامي النزعة في الجمع والتوزيع ، لكنه ليس خاضعاً لحق معين مبين ،

اللهم إلا في عصر عمر بن عبد العزيز . إن المال عصب الدولة الأموية الحساس ، وقد أفرط الأمويون في استخدام المال لتألف القلوب . إن حق المجاهدين يجب أن يؤدى لهم ، وكان يؤدى . لكن ما يتبقى بعد تأدية ذلك الحق إنما يتصرف به الخليفة ، فيزيد وينقص ، ويأخذ بمبدأ عدم التسوية في العطاء . وذلك المبدأ ليس كمبدأ عمر بن الخطاب الذي يرجع فيه إلى الأسبقية والتفاني في خدمة الإسلام ، بل فيه يرجع الخليفة الأموي إلى خدمة الدولة أو الدفاع عنها أو الاستكانة لها . وهكذا أصبح التفاني في خدمة الدولة بديلا عن التفاني في خدمة الإسلام ، فالدولة تمثل الإسلام في عرف الأمويين وتصبح ظله .

ونزعة البقاء في الدولة الأموية تستدعي أن تكون لها عصبية تقوم عليها وتستند إليها وتمكن حكمها بها . ولقد كانت هذه العصبية هي عصبية أهل الشام ، فعلى أهل الشام قامت الدولة الأموية ، وهم الذين وقفوا إلى جانبها في الصراع مع علي والحسن ، فلابد لدوامها أن تجعلهم دوماً معها ، وأن تضعهم إلى جانبها في صف القتال الأول . وهذا يستدعي أن تنظر إليهم نظرة خاصة . ثم تتسلسل عصبية بني أمية بحسب السند الذي تجده ، وبحسب ما ترتكز إليه مصلحتهم ، وبحسب مكانة تلك العصبية . ويمكن أن نحدد ذلك التسلسل فيما يلي :

الخليفة هو السلطان الأوحد ، ومن حوله حاشيته من بني أمية ، يرقون أعلى من غيرهم ، ويحق لهم مالا يحق لغيرهم ، ثم يأتي العرب من أهل الشام الذين ذكرناهم ، ولهم من الحقوق مايعلو غيرهم من العرب الآخرين ، وحصتهم من الغنائم أكبر من حصة غيرهم .

ويأتي بعد أهل الشام من العرب عرب الأقطار الأخرى . أما الأعاجم

والموالي فليسوا أكفاء للعرب أياً كانوا . وتلك نظرة ظاهرة عند الأمويين في مجمل تاريخهم . نعم إنهم قد يستخدمون الموالي في دواوين الملك وعلى الخراج خاصة ، لكنهم يعتبرونهم موظفين لا أمراء ، وقد يستخدمونهم في القضاء ، لكنهم لا يستخدمونهم في ذلك إلا قليلا . ثم يأتي في آخر الركب الرعايا غير المسلمين .

ذلك التدرج في المكانة عند بني أمية ، من ذمي إلى مولى إلى عربي غير شامي إلى عربي شامي إلى أموي إلى خليفة ، ظاهرة مميزة من مظاهر الحكم الأموي . وعليه قامت دولتهم ، ويجب أن نرى في هذه الظاهرة سلطان النزعة إلى البقاء والاستمرار ، فحكم بني أمية يقوم خاصة على بني أمية أسرة متكاتفة متعاضدة منذ عهد عثمان بن عفان ، ويقوم على أهل الشام من العرب ، لاسيما بني كلب حماة العرش الأموي ، ويقوم على حكم العرب عامة ، فالموالي ما كانوا يحبون بني أمية أو العرب ، ولا يسع بني أمية الثقة بهم .

ولعل النزعة العربية في الحكم الأموي ليست نزعة أموية خالصة ، فهي نزعة الخلافة الراشدية ، فعمر ما كان يسوي من حيث نظرته بين العربي وغير العربي ، فالعربي في نظره يجب أن يكون سند الإسلام الأول ، ويجب أن يُسلم العرب كلهم مهما تأخر إسلامهم ، فلا تؤخذ الجزية مثلا من نصارى بني تغلب ، إنما تؤخذ منهم الصدقات مضاعفة ، وعليهم ألا ينصّروا أولادهم[١٦٥] . وانطلق الأمويون في هذا الطريق باعتبار العربي مقدماً على غير العربي ، لا تعصباً له ، بل تعاضداً به واستنجاداً بنزعته نحو الإسلام الذي أصبح دين العرب .

هذا وهنالك سبب آخر للعصبية العربية المقدمة عند الأمويين ، وهي أن

---

(١٦٥) الخراج لأبي يوسف . المطبعة السلفية ١٣٠٢ ، ص ١٢٠ ـ ١٢٢ .

الأمويين في ذلك إنما يأخذون بعصبية لها قوتها فيستنـدون إليهـا ، فـالعرب هم المحاربون الأولون ، وفي يدهم القيادات ، وعليهم يرتكز بنـاء الـدولـة الحربي . أما غيرهم فرعيـة قـائمـة على الأرض أو العمل المهني ، ولا يرجى من عصبيتهـا الشيء الكثير .

ويتبع التعاضد بـالعرب جعل الـدولـة عربيـة بلغتهـا عروبـة كاملـة غير منقوصة ، فاللغة العربية هي لغة الدواوين والنقد والعلم والدولة عامـة . وقـد رأينا حركة التعريب التي تمت في عهـد الأمويين ، بحيث أصبح كل شيء عربي اللغة .

على أنه إلى جانب التعاضـد العربي ظل الإسلام يحكم في دولـة بني أميـة . فالحكم الأموي قام على أسـاس آيـة من آيـات القرآن اتخـذهـا حجـة ، وخولتـه الدفـاع عن النفس والوصول إلى مكاسبـه ، وهي : ﴿ ومن قتل مظلومـاً فقـد جعلنا لوليه سلطاناً فلا يسرف في القتل ﴾ ، فـالحكم الأموي يقوم على أسـاس إسلامي ، ولا يسعه بحال من الأحوال التخلي عن الإسلام مهما قال القائلون في ذلك . إن أسـاس الحكم الأموي هو الإسلام ، ولا يمكن أن يكون غير الإسلام . والـذين اجتمعوا حول معـاويـة في قتـالـه لعلي إنمـا اجتمعـوا تحت فكرة الأخـذ بثارات عثمان ، وإعادة الخلافة إلى نصابها الأصلي .

والـواقـع أن الـدين الإسـلامي كان حجر الـزاويـة في حكم بني أميـة ، ولم يشتهر منهم شخص بـأنـه تزنـدق أو كفر ، بل كانوا يلاحقون الزنـدقـة والكفر والبدعـة . نعم إن منهم من كان يقع في الموبقـات .، لكن لا عن كفر بـآيـات الله بل عن استهتـار . والخلفـاء الثلاثـة الـذين اتهموا بشرب الخمر ، وهم يزيـد الأول والثاني والوليـد بن يزيـد ، لم يكن شربهم للخمر ، إن صح عنهم كلهم ، كفراً بالإسلام وبآياته ، بل استهتاراً وإقبالاً على الملذات .

على أن من البديهي أن يكون هذا عند الخصوم عظيما ، وأن يؤول بالزندقة والكفر . وزيد في الأخبار ما ليس فيها .

الإسلام حجر الزاوية في الحكم الأموي منذ نشأته ، على أن الأمويين بأثر من حكمهم الفردي اضطروا أن يفهموا من أصول الحكم في الإسلام غيرما فهمه أبو بكر وعمر ؛ ذلك أن نظرتهم للحكم غير نظرة الراشدين ، فالحكم عندهم سلطان الفرد . والخليفة عندهم ظل الله على الأرض ، فليس من رقابة على الخليفة وعلى أعماله ، وليس للشعب أن يبدي رأيه فيه أو أن يخالفه في أوامره . إن الحاكم الأموي يقيم شعائر الدين ، وقد أقامها أكثر الحين ، ويسير مع الإسلام ، ويحاسب نفسه فيه ، لكن إن خرج عليه في حكم ، فليس لأحد أن يحاسبه إلا الله ؛ وليس للشعب أن يحاسب الخليفة أو آل الخليفة فيما يفعلون ، ويجب ألا تتكرر فتنة عثمان ، فيُحاسَب الخليفة من قبل أفراد من الشعب . والمتصدي للخليفة والذي يحاسبه في أعماله هو خارج على الخليفة ، يحل قتاله وقتله . وذلك رأيهم .

وهكذا ينتقل الحكم مع الأمويين من حكم ديني إلى حكم زمني معتمد على الدين . فالأمويون أمراء للمؤمنين وخلفاء وملوك ، لكنهم ليسوا أئمة كأئمة العلويين . هم يؤمون الناس في الصلاة ، لكنهم ليسوا مجتهدين ولا مشرعين في الدين . خفت الصلة إذن بين الخلافة وبين التشريع والاجتهاد ، وأصبح الخليفة ملكاً أكثر منه إماماً .

وموقف الأمويين مخالف في كل ذلك للشيعة وعلماء الدين والخوارج خاصة . فنظرتهم الدينية نظرة خاصة ، لكنها نظرة لم تتعد الحكم إلى شيء آخر . فهم لم يضعوا لهم مذهباً دينياً معيناً يختلف عن مذهب أهل السلف ، بل تقيدوا بمذهب أهل السلف من حيث التشريع والعقيدة . وما مخالفتهم إلا فيما

يختص بالسلطان الزمني . ونستطيع أن نقول : إن للأمو يين مـذهبـاً معينـاً في الإسلام يتصل بطر يقة الحكم ، لكنـا لا نستطيع أن نقول : إن لهم مـذهبـاً غير مذهب السلف فيما يتصل بشؤون العقيدة والشعائر الدينية والتشر يع عامة .

و يختلف مذهبهم في الحكم عن مذهب أحدهم ، وهو عمر بن عبد العزيز ، فهذا مذهبه راشدي ، أي أن الخليفة إمام للدين كما هو أمير للمؤمنين .

وجملة القول : إن الأمو يين إلاّ واحداً منهم يرون أن الحاكم لا يسأل أمـام الشعب عن عملـه ، وليس للشعب أن يحـاسبــه على ذلــك العمـل . وكان من الممكن أن يتبع هذا الرأي ميل عند بني أمية إلى مـذهب الإرجـاء ، والإرجـاء هو عدم الحكم على النـاس من أفعـالهم ، بل ترك الحكم إلى الله ، فـالله هو الـذي يحكم في أعمال الناس وهم مرجون لحسابه ، والذي يُطلب منهم إنما هو الإيمان ، فمن أعلن إسلامه كان مسلماً ، وهو مذهب الجعـد بن درهم . والواقع أن مروان الحمـار آخر خلفـائهم أخـذ بـذلـك المـذهب ، غير أنـه كان وحيـداً في ذلـك مع جماعته ، وعيب به . فليست القضية عند بني أمية إجمالاً أن يسكت الناس عن مساوئهم ، لأن الله سيحكم فيها ، بل أمرهم أنه ليس للناس أن يحاسبوا الخليفـة على أعماله إطلاقاً . فقد نظر الأمو يون إلى الخليفة نظرة التعالي ، فهو ظل الله على الأرض كما يقول عبد الملك بن مروان . فليس لأحـد أن ينتقـده ، وتلـك النظرة هي نظرة كل ملك مستبد ، وقد وقع فيها الأمو يون أيضاً .

أمـا غير الأمو يين ، فيرى بنـو أميـة أن لا يطبـقَّ في حقهم السكـوت عن مساوئهم ، وألا يقبل فيهم الإرجاء ، بل يجب عليهم أن يقوموا بشعـائر الـدين كاملـة غير منقوصـة . وكانت الشعـائر تقـام في عهـد بني أميـة ، ولا يقبل من الشعب الزنـدقـة أو البـدعـة . وقـد حـارب الأمـو يـون المـذاهب غير السلفيـة كالقدر ية .

وموقفهم إذن من علماء الدين واضح ، فهم يقدرونهم ويشجعونهم على ألا يتطاولوا بأنظارهم إليهم .

وهم بعد ذلك مسلمون يقصدون نشر الإسلام إلى أبعد الأصقاع ، ويقومون بالجهاد خير قيام ، ويرسلون البعوث إلى كل مكان ، بل كان يشارك فتيان بني أمية في مقدمة الجيش الفاتح . ولا ريب أن موقفهم في ذلك موقف بطولة وتدين ومصلحة ، فالجهاد كان يمنع الناس من التفكير بالخلافات وبالشقاق ، وهو عمل ديني مجيد يثاب فاعله دنيا وآخرة ، وهو يثير البطولة ويبعث الهمم . ولئن كان يجلب بعض المغانم ، فليست المغانم هي الأصل فيه ؛ فجبهة الروم مثلا ، وهي التي كانت مثار الشجاعة ومرتع البطولة ، ما كانت تدر الربح الكثير ، بل كان بيت المال يئن منها ، لأن حملاتها ما كانت تنتهي إلى تقدم ، بل كان معظمها يبوء بالفشل ، لاسيا الحملات إلى القسطنطينية ، وهي الهدف الأخير فيها .

كان الأمويون معتزين بإسلامهم كل الاعتزاز ، يريدون أن يرفعوا رايته في كل مكان . ولتكن تلك سياسة ، ولتكن تدينا ، ولتكن مصلحة . أيا كان فبنو أمية يعتزون بإسلامهم .

وكان الأمويون يبغون أن يكون حكمهم أعظم حكم في العالم ، وما كانوا يرضون أن يسبقهم في ذلك إنسان . كانوا يبغون السيادة في كل مكان ، كانوا يبغون إمبراطورية كبرى .

فإذا تناولنا الآن سياسة الأمويين في الميدانين معا : ميدان الإسلام والعروبة ، وجدنا أن دولتهم إسلامية عربية ، فيها ازدواج بين الإسلام والعروبة . والإسلام في نظرهم شرع مطبق وحكم وشعائر وعقيدة . والعروبة

دم ولغة ، فكل ذلك يتحد عندهم ، وينسجم في قالب واحد هو قالب الدولة الإسلامية العربية .

إن الأمويين ينظمون دولتهم وعلاقاتهم وعصبيتهم ونزعاتهم على مبدأ واقعي متين ، وهو نزعة الاستمرار والبقاء ، فما كان يسند هذه النزعة أصبح نزعة الأمويين وميلهم ، وما عارضها نبذوه . وسياسة الأمويين إذن واقعية مكينة في بنائها العملي .

وبعد فلئن كان الأمويون حريصين طيلة عهدهم إلا آخره على مخططهم في الاستمرار والبقاء ، فإن ذلك لم يكن في سبيل مصلحتهم فحسب ، فقد كانت خدمة الإسلام والعروبة والحضارة نصب أعينهم أيضاً . إنهم كانوا يسعون من أجل مصلحتهم ، لكنهم كانوا بناة منشئين ، محبين للفن والأدب والعلم . وتلك صفة حُق لهم أن يفاخروا بها . وهم في هذا إنما يمثلون طبيعة العربي المتحضر ، كما رواها لنا التاريخ العربي عن اليمن والشام قبل الإسلام ، وكما يرويها لنا التاريخ الإسلامي عن أصحاب الدول من العرب كبني حمدان والأمويين بالأندلس ، ودول الطوائف فيها : ميل للحضارة والعمران والفن ، وأدب وشعر ، وعناية بالعلم وأهله وتشجيع له .

ولقد غمط حق بني أمية في ذلك زمناً طويلاً ، غير أن تاريخ الفن والبناء في عصرهم برهن بما لا يحتمل الشك على أنهم في أمد يسير تذوقوا من الفن مالم يتذوقه غيرهم في قرون . وهذا معاوية يبني قصر الخضراء في عهد عثمان ، فينفق عليه من المال ما جعل أبا ذر الغفاري يتهمه بأحد أمرين : إما بالإسراف الذي لا يقر إن كان المال ماله ، أو بالخيانة إن لم يكن المال ماله[١٦٦] . وهذه قصور البادية ، كقصير عمرة وغيره ، شاهدة بطراز بنائها

(١٦٦) أنساب الأشراف للبلاذري ٥ : ٥٣

وحماماتها وأسوارها على أن بني أمية دخلوا إلى المدنيـة من بـاب واسع عريض ، ناهيك عما يدل عليه جامع دمشق من معجزات للفن لا تبارى .

أما في الأدب فتاريخ بني أمية معروف لاحاجة بنا إلى ذكره . وعنـايتهم بالعلم تظهر من أول يوم من أيام خلافتهم مع معاوية ، فهو أنشـأ بيتـاً للحكمـة أي مركـزاً للبحث ومكتبــة . واستمر المروانيـون يعنـــون بهــذا البيت حتى في أسفارهم وحروبهم يسألون عنه ويهتمون به . ومعاويـة هو الـذي أنشـأ المـدارس الابتـدائيـة على صورة كتـاتيب[١٦٧] . وهـاهم أولاء بنو أميـة يبنون مرصـداً في دمشق[١٦٨] . والمراصـد تـدل على قـوس عريض في العلم لمـا تقتضيـه من أدوات دقيقة ومن خبرة ومن علم . وكان علم الأوائل في عصرهم على خير حـال . فهـذا ما سرجويه ينقل إلى اللغة العربية ، وإذا بنقله إلى العربية مجال إعجاب عنـد ابن فضل الله العمري الـذي يقول فيـه : « كان صلب العود ، صعب الجلمود ، لا ينقل إلا ماحرره وفصل كلمه على قدر المعنى ، لا يتجوز في كلمـة يعبر بهـا عن معنى مالم تكن دالة عليه بالمطابقة ، مقابلة في اللغة الأخرى لمـا نظرت بـه موافقة ، وهو على هذا ظريف العبارة »[١٦٩] .

ويعني هذا القول أن الصياغة في الترجمة بلغت أوجها في عهـد الأمويين ، وهو أمر عجيب . أمـا التـآليف العربيـة الخـالصـة فهي كثيرة ، ولو أن الـزمن أغار عليها فأضاعها ؛ لكن أخبارها تنبئنا عنها . فهـذا غيلان القـدري يكتب نحواً من ألفي ورقـة ، أي مـا يقرب من عشرة مجلـدات متوسطـة[١٧٠] ، وهـذا

---

(١٦٧) محاسن الوسائل للشبلي ، نسخة مصورة في المجمع العلمي بدمشق ، ق ٦٥

(١٦٨) Dreyer , A History of astronomy , Dovier Publications 1953 , pp 245 - 246 ,

(١٦٩) مسالك الأبصار لابن فضل الله العمري ، نسخة أيا صوفيا ٣٤٢٢ ، ١٠٢ .

(١٧٠) الفهرست لابن النديم طبعة فلوغل ص ١١٧ .

الوليد بن يزيد نفسه يجمع ديوان العرب وأشعارها وأخبارها وأنسابها[171] وهذا واصل بن عطاء يكتب قِمَطْرين من الكتب في الكلام[172] . كل هذه أخبار تدلنا على مقدار الإكثار في العلم والإنتاج فيه ، مع أنا دأبنا زمناً طويلاً على الاعتقاد أن العصر الأموي خال من التأليف .

ألا إن بني أمية قاموا في ميدان المدنية والحضارة بخدمة عجيبة ، كان الناس إلى عهد بعيد ينكرون بعضها عليهم مدعين أنهم لقربهم من عصر البداوة لا يستطيعون أن يتفهموا الحضارة . ولو عرف الناس الأوج الذي بلغه بنو أمية في الحضارة ، لعدوه معجزة بعد الذي أنكروه من القليل مما نسب إليهم .

أما في ميدان التنظيم ، فهم الذين أحدثوا البريد بمراحله وفنادقه وخيوله السريعة ، وهم الذين وضعوا نظام الأوقاف والأحباس سنة ١١٨ ، ودواوين الملك ومراسيمه ، ونظام الحسبة وأنظمة القضاء وسجلاته . وبلغوا في التنظيم الحربي أعلى باع ، فأوجدوا نظام الكراديس . واستولى أسطولهم على البحر الأبيض المتوسط وكان سيداً فيه ، فكانت سفنهم تغزو القسطنطينية .

فبنو أمية رجال دولة ونظام وحضارة . وهذا ظاهر في مراحل تاريخهم وأعمالهم . ويظهر هذا بصفة خاصة في عنايتهم بالاقتصاد ، والاقتصاد عندهم زراعي أكثر منه تجاري أو صناعي ، والأرض تعتبر المورد الأول في الدخل .

ولقد حرص بنو أمية على تنمية موارد الدولة في إصلاح وسائل الري والزراعة ، وقد عملوا في ذلك عملاً رائعاً ، وأسدوا خدمة كبيرة ، وكان همهم بالواقع منصرفاً انصرافاً جدياً إلى تحسين الزراعة وإصلاح الأرض البور . ففتحوا الأقنية وبنوا السدود . ولعل أول من فعل ذلك منهم بهمة خاصة

(١٧١) الفهرست ٩١ .

(١٧٢) المنية والأمل ص ٢١ .

يزيد بن معاوية ، وكان مهندساً ، وهو الذي فتح مجرى نهر يزيد المعروف باسمه في دمشق . وليس عمله طبعاً أكمل من عمل غيره من الأمويين ورجالهم في ذلك كالحجاج وخالد القسري .

وسياستهم في المال والاقتصاد ذات أثر كبير في حكمهم ، ولها علاقة بنظرتهم الأخرى إلى السياسة ، فهي قد تداخلت كثيراً في شؤون الدين والسكان ، وقد رأينا كيف كانت تؤثر في إسلام الصغد أو البربر ، وكيف كانت تؤثر في انتقال السكان من الأراضي الزراعية إلى المدن .

كانت الدولة الأموية واقعية في سياستها قديرة في حكمها . وكل ذلك يخولها الحياة والبقاء والقوة . على أن ذلك أيضاً يدفع بها في طريق الخصام والحرب والنزاع . فالقوة التي نشدتها الدولة الأموية والعصبية التي استندت إليها والمال الذي استخدمته بين يديها كان كل ذلك يخلق لها أعداء يزدادون في عداواتهم وشنآنهم . وأولئك الأعداء عديدون : منهم من كانوا أعداء لها منذ نشأتها وبحكم نشأتها ، ومنهم من كسبت عداوتهم بحكم عصبيتها ، ومنهم من نشأت عداوتهم من سياستها المالية . ثم هنالك عدو أكبر لها وهو نوع من الفورة النفسية كان ينتاب العرب جيلا دون جيل .

أول عداء لبني أمية هو ما ورثته دولتهم بحكم نشأتها ، وهو عداء العراق والشيعة والخوارج وبعض أهل الحجاز . ولقد فعل معاوية الشيء الكثير في سبيل تألف أولئك الأعداء ، إلا أن خلفاءه لم يرقوا إلى درجته من الدهاء وحسن السياسة واللباقة ، فما عرفوا كيف يتجنبونها ، فَبُلُوا بها تخبو تارة وتلتهب أخرى ، يستعملون معها الشدة كل مرة والدهاء مع الشدة أكثر الحين .

والعدو الثاني لدولتهم هم الموالي ، كسبت عداوتهم بحكم عصبيتها العربية

وسياستها المالية التي قام عليها الحجاج . فقد عد العرب مقدمين على الموالي في الرزق والجاه ، وعد الموالي فلاحين يجب ألا يغادروا أراضيهم .. على أن زياد ابن أبيه كان يريد أن يستخلص من الموالي رجالا له ، بل سعى معاوية في نقل قسم منهم كبير إلى الشام مستعيناً بهم على الروم والجراجمة[١٧٣] غير أن سياسة الحجاج طبعت الموالي بطابع العداء الشديد للحكم الأموي . وما استطاع عمر بن عبد العزيز أن يزيل هذا الطابع نهائياً .

والعدو الثالث لبني أمية هو التكوين القبلي للجيش ، فقد استمر العرب يحاربون تحت لواء قبائلهم ، ولم تُفد هجرتهم من بلادهم الأصلية إلى البلاد المفتوحة في توزيعهم توزيعاً جديداً مبنيا على التداخل والامتزاج . فالهجرة تمت على أساس تكوين الجيش ، وهذا الجيش بقي مكونا على أساس قبلي إلا في آخر الدولة . فكان لابد من حصول الاحتكاك بين القبائل وإثارة النعرات القبلية ، لاسيا بين الأعراب . وكان بنو أمية يسعون كل السعي لإزالة تلك النعرات وأسبابها ، إلا أنها كانت أقوى منهم ، بل كانت تجرف بعض خلفائهم وتجرف في تيارها بصورة خاصة ولاتهم في الأقطار .

والعدو الرابع وهو أشد الأعداء قوة وفتكا هو تلك الفورة النفسية التي كانت تنتاب العرب جيلا دون جيل ، ولا يسعنا هنا أن نذكر طبيعة تلك الفورة الدورية وسببها الأصلي[١٧٤] ، لكن علينا أن نسجلها . بدأت تلك الفورة في العصر الجاهلي ، فأثارت فيه النعرات والخلاف والغزو والنهب ، ثم خمدت بعد الهجرة جيلا واحدا حوالي أربعين عاما ، وعادت عند فتنة عثمان . وكان لها أن تستمر في عهد معاوية لولا حسن سياسته التي حققت من قوتها

---

(١٧٣) ميزات بني أمية لمحمد كرد علي ، في محاضرات المجمع العلمي العربي ٢ : ٣١٥ .

(١٧٤) الذي اتجه إليه بحثنا في موضوع آخر استقصيناه أن أصلها فيزيولوجي نفسي .

ووجهتها توجيهاً نحو الفتوح فشغلتها بعمل آخر . لكن معاوية ما كاد يتوفى حتى تركت الفورة الثغور وعادت بين العرب أنفسهم ، واستمرت حتى انتهت بانتهاء جيل الفتنة الذي ابتدأت به ، ثم اختفت جيلاً آخر ، أي حوالي أربعين عاماً ، فعادت في أواخر عصر هشام واستمرت إلى آخر الدولة .

هذا العدو الشديد من الفورة النفسية والاضطراب والقلق كان يضر بالدولة الأموية ضرراً كبيرا . وظن الناس أن الخلاف لابد منه بين العرب وأنه من طبعهم الدائم ، مع أنه بالواقع ماهو إلا فورة نفسية دورية تحدث جيلا دون جيل . ولئن اتخذت شكل الخلاف القبلي في ظهورها ، فذلك لأن المجتمع الأموي مبني على التنظيم القبلي .

هذا وكان يجب توجيه هذه الفورة النفسية توجيهاً صالحا لتخفيف أثرها ، كما فعل معاوية مستعيناً بحلمه وعقله . ولو كان للعرب عمل آخر إلى جانب الحرب لتغير الأمر . لكن الواقع أن العرب اقتصروا في أعمالهم على الحرب والجندية والإدارة ، ولم يهتموا بالفلاحة والحرف والتجارة اللهم إلا بحكم الإمارة أو الإقطاع أو السيطرة . ولا ريب أن الأمويين ليسوا مسؤولين عن اهتمام العرب بالأعمال الحربية دون غيرها ، لكنهم لم يعملوا شيئاً ليحولوا اهتمام العرب أيضاً إلى العمل في الميادين الأخرى . ولو كانوا فعلوا لاتجه قسم من فورة العرب حين ظهورها إلى الإنتاج ، ولأمكنهم بعض السيطرة على القسم الآخر من الفورة .

وجملة القول: إن الذي جعل الفورة تتمثل في الخلاف الحربي بين العرب هو أن تنظيم العرب كان قبليا وأن تكوين مجتمعهم كان حربيا . ولو كان أمرهم غير ذلك ، لظهرت الفورة في أسلوب آخر ، لعله حضاري أو فكري أو روحي أو مادي أو مهني أو غير ذلك تبعاً للأصل الذي تنتظم به حياتهم .

وهكذا كان في نشأة الدولة الأموية منذ أول الأمر صعاب تعترضها في كل خطوة من خطواتها ، أو قل : إنها حملت متاعبها معها منذ أول نشأتها . على أنها مهما كان الجيل ومهما كانت فورته ، فقد كانت قادرة على مجابهة هذه الصعاب بالمخطط الذي وضعته لاستمرار بقائها ، ولو أدى ذلك إلى بعض الشرور .

وهذا المخطط يتلخص كما رأينا في حكم فردي قوي وراثي لاتزعزعه الأحداث ، وفي عصبية شامية واقية حامية من المفاجئات ، حتى إذا شل هذا المخطط أو دخله الوهن في أجزائه يوما قضي على الدولة . والواقع أن دولة بني أمية سقطت لأنها أخلت بأسباب بقائها الأولى ، فحين أصبحت الخلافة تنتقل فيها بقوة السيف كما فعل يزيد الثالث ومروان الثاني ، وحين ابتعد الأمويون عن عصبيتهم الأصلية من أهل الشام العرب الأصليين وخاصة بني كلب ، فجعل مروان الجعدي مركز الخلافة بعيداً بِحَرّان في جوار قيس ، نقضوا أسس دولتهم في البقاء والاستمرار . نعم إنهم حاولوا إنشاء أسس جديدة وعاصمة جديدة ، لكن الزمن لم يمهلهم لهذا الإنشاء ، وإذا بالعدو يفاجئهم على حين غرة ، فتسقط دولتهم سقوطها المريع ، مع أنها كانت في عز مجدها الحربي ، يقودها خليفة قادر في ميدان الحرب والسياسة معا .

وبعد فما هي مكانة بني أمية في تاريخ الإسلام والعرب ؟ وهل لهم في صرح ذلك التاريخ ركن بنوه ؟

إنهم هم الذين وضعوا أصول الحكم في تاريخنا الطويل ، فالعباسيون لم يزيدوا في أصولهم إلا القليل ، وهم الذين عرّبوا الدولة وأدوات الدولة ، وهم الذين وضعوا أنظمة الاقتصاد الإسلامي بعد أن وضع عمر بن الخطاب تفاصيل تشريعه ، وهم الذين وضعوا مبادئ الفن العربي والمدنية العربية ، وهم الذين

فتحوا طريق العلم والتأليف للعرب . وجملة القول : إنهم واضعوا أصول الدولة الإسلامية العربية وفنها وعلمها واقتصادها . ولئن كانت لهم أخطاء وذنوب وقبائح ، فإنما مرد معظمها إلى رغبتهم في استمرار دولتهم ، لا إلى شيء آخر . إن أخطاءهم نجمت من حب البقاء ، لا من الاسترسال في الشر نفسه ، فهم كانوا يودون تجنب الشر ما أمكنهم ، ولو أن نشأتهم وطبيعة حكمهم كانت توقعهم في براثنه رغم أنوفهم أحياناً .

إنهم بناة مجد قصدوه لأنفسهم أولاً ، وعم غيرهم آخراً . إنهم رجال سياسة وحروب ، دهاة وأبطال . إنهم ملوك جبابرة صارمون ، منشئون وبناؤون . إنهم عرب أصيلون ، مسلمون ومعتزون .

كلمة الختام

بعد أن عرضنا تاريخ الدولة الأموية والأحداث التي سبقتها ومهدت لها ابتداء من فتنة عثمان ، ماذا يجب أن يكون شعورنا نحو ذلك التاريخ ؟ أيكون الشعور الذي يود أعداء العروبة أن يوحوه ، حين يدّعون أن تاريخ العرب مملوء بالفتن والخلاف والشقاق ، وأن ميزته الأولى كثرة الدم المهرق في الحروب وغير الحروب ؟

لئن كان الشعور الذي يودون أن يوحوه يجد تأييداً له في عصر من العصور ، فأحر به أن يجد تأييده في تاريخ الدولة الأموية ؛ فنشأة تلك الدولة - وهي نتيجة لفتنة كبرى كفتنة عثمان - حرية بأن تعرضها لأكبر الهزات العنيفة . فأصل بنائها الفتنة ، ولا يمكن لبناءٍ قام على أصل مضطرب أن يكون بمعزل عن العواصف . والواقع أن الدولة الأموية كانت معرضة للأعداء يتربصون بها الدوائر في كل حين : من أهل الحجاز والعراق ، ومن الخوارج والشيعة ، ومن الموالي والأعاجم ، ومن العلماء والأتقياء . وكانت هي متوثبة للرد على أولئك الأعداء دفاعاً عن النفس وحباً بالبقاء . فتلك الدولة قمينة بأن تعطي أعداء العروبة تاريخاً يجدون فيه الأمثلة الكثيرة على ما يبغون . فهل الشعور الذي يود أعداء العروبة إيحاءه يجد ما يؤيده ويثبّته بعد قراءة تاريخ الدولة الأموية ، منذ بداية الفتن في الإسلام ؟

قلت في مبدأ كتابي هذا : إن التاريخ لا يكترث بالحسن والقبح وبالخير والشر ، وهو لا يقرظ ولا يعيب ، فما شأنه إلا ذكر الحقائق وبيان الوقائع

مفسرة معللة ، لا مجمِّلة ولا مُقَبِّحة . وقد أوردت تاريخ الدولة الأموية كما يقتضيه مني التاريخ الحق ، فلم أقتصد في ذكر الفتن والحروب حين تبرز للتاريخ وتدعوه إلى العناية بها . ولم أتعرض لغير التاريخ السياسي بشيء إلا حين يبرز أثره في ذلك التاريخ ، وهكذا ـ بحكم الموضوع ـ لم أتناول جوانب الخير العميم في أثر الأمويين وأعمالهم في العلم والفن والأدب والحضارة إلا لماماً .

والقارئ الذي يود أن يجد بغيته من التشفي في نقد تاريخ العرب والإساءة إليه يجد المادة مبسوطة أمامه في هذا الكتاب بحكم الموضوع وبحكم صفة الدولة . فهل يخرج القارئ العادي الحيادي بفكرة السوء عن تاريخنا بعد قراءته هذا الكتاب ؟

إذا قرأ القارئ هذا الكتاب بسرعة دون عمق ، فلعله تهوله كثرة الفتن والشقاق ، وتمج نفسه كثرة الحروب وكمية الدم المسفوك . بل يستطيع أن يعدد الفتن والحروب تعداداً ، فيعيد فتح صفحات الأحداث التالية : مقتل عثمان ، وقعة الجمل وصفين ، مقتل الحسين ، وقعت الحَرة ، ضرب الكعبة ، معركة مرج راهط ، موقعة عين الوردة ، ثورة المختار بن أبي عبيد ، الحرب بين ابن الزبير وعبد الملك ، فتن الأعراب في الشام ، ثورة ابن الأشعث ويزيد بن المهلب وزيد بن علي ، مقتل الوليد الثاني ، خلاف الأمويين في الشام وأهل العراق بالعراق وأهل خراسان بخراسان في عهد مروان الجعدي ، ثم ثورة العباسيين والمعارك التي نجمت عنها .

إنها لصفحات سود معتمة ، لاريب في ذلك . ويقول القارئ المستعجل : إنه لايخفف من سوئها تعليلها وتفسيرها بأنها نتيجة لتفاعل في الأمة لابد منه ، فهي بارزة أمامنا بثوبها الأحمر الدموي . ولعل ذلك القارئ المستعجل يميل إلى رأي المبغضين لتاريخنا ، ويرى أن لهم بعض الحق فيما يقولون .

إني لأرى أن من مهمتي هنا أن أدافع عن تاريخنا ، فليس من شأن المؤرخ الدفاع أو الاتهام . والتاريخ الصحيح لا يهتم بشعور القارئ ، ولا يعنى بتحويله من حال إلى حال ، فهو يبغي أن يكون علماً ، والعلم لا يهتم إلا بتقرير الوقائع . على أن ذلك ، إن كان صحيحاً ، وهو صحيح ، فإن من الخير للتاريخ العلمي ألا يترك القارئ يسترسل في السطحية ، ويجانب التعمق ، ويبتعد عن الحق .

أود هنا أن أُنبِّه القارئ إلى ألا يتيه بالشعور الذي تحدثه القراءة السطحية ، وأن يفكر معي في النقطتين اللتين يثيرهما أعداء تاريخنا ، وهما :
أولاً ـ إن تاريخنا مملوء بالشقاق والنزاع والفتن .

ثانياً : إن الحرب وسفك الدماء خاصة لازمة به .

أما النقطة الأولى ، فليس يكفي أن يُكثَر من تعداد الفتن والخلافات لتقوم الدعوى بأن تاريخنا مملوء بها ، فليس هذا هو العلم الحق والتاريخ الصحيح . إنما يجب على المدعي أن يثبت أن هذا الخلاف احتل مدة ذلك التاريخ كاملة أو على الأقل أكثر مدة فيه . وهو لا يستطيع ذلك ، بل التمعن في هذا الكتاب يدل على خلافه ، فقد ذكرنا أن الخلافات والفتن كانت تقتصر على جيل دون جيل ، فهي إذن بعيدة عن أن تكون دائمة امتلأ بها التارخ .

لكن ليس هذا كل شيء ، بل إن الأجيال الفائرة الثائرة لم تكن تحت تأثير الفتن والخلاف في كل سني حياتها . فلنستعرض تواريخ تلك الفتن والحروب لنتأكد من ذلك : بدأت الخلافات مع فتنة عثمان عام ٣٥ وانتهت بعام الجماعة سنة ٤٠ . ثم خمدت عشرين عاماً ، وما عادت إلى الظهور إلا سنة ٦١ مع حكم يزيد ، واستمرت حتى عام ٧٣ أي إلى مقتل عبد الله بن الزبير . ثم تظهر مرة أخرى مع ثورة ابن الأشعث من عام ٨١ إلى ٨٣ . ثم تزول الفتن

والاضطرابات ، إلا مالا شأن لـه ، من عـام ٨٣ إلى ١٢٢ أي إلى ثورة زيـد بن علي ، وتستمر بفترات وتطور من عام ١٢٢ إلى ١٣٢ .

إن هـذا التعـداد في السنين وفي فترات الاضطراب يجب أن يكون الهـادي لنا في الحكم على مدى امتدادها . فماذا يعطينا ؟ إن حسابا بسيطاً فيـه يـدلنـا على أن فترات الاضطراب استغرقت بمجموعها (٣٢) عاما خلال اخطر حقبـة في تاريخنا ، تلك الحقبة التي امتدت ٩٨ عاما من سنة ٣٥ إلى ١٣٢ .

وماذا تعني هذه الأرقام ؟ إنهـا تعني أن تـاريخنـا في أكثر العهود اضطرابـا ليس مملوءاً بـالفتن والشقـاق والنزاع ، كما يُقصـد منـه أن يكون ، بـل الأصـح القول : إن فترات الاضطراب في ذلك العهد القلق الخطر تحتل أقل من ثلثه .

فالأصل في تاريخنا بأحلك أيامه الوئام لا الخصـام ، والسلام لا الحرب . والفتن لاتحتل إلا جزءاً يسيراً من أحلك أيام تاريخنا .

ولننتقل إلى النقطة الثانية : هل صحيح أن الحرب وسفك الـدمـاء صفـة لازمة لتاريخنا ؟ إن البيـان الـذي تقـدم عن فترات الفتن والقتـال ينفي هـذه الدعوى نفياً تاما . لكني لن أكتفي بهذا ، بل أود أن أبين أن العربي يبتعد عن سفك الدم ما وسعه ، ويتجنب إسالته بشتى الوسائل .

لاستيعـاب هـذا المعنى وفهمـه حـق الفهم يجب أن نعرض كيف كان يقـع الصدام بين العرب أنفسهم ، ذلك الصدام الـذي يبغي حل الخلافـات بـالسلاح والدم .

من العجيب أن العرب يخيبون في ذلك كل من يود أن يجد حب الـدم في أعماق نفوسهم ، فالصدام الدموي عند العرب في الجـاهليـة والإسلام ذو صفـات أساسية لازمة به :

أولاً ـ ليست الغاية من الصدام أن يسحق أحد الخصمين الآخر سحقاً ، بل أن يُعرف أي الخصمين أقوى ، وذلك بوزن القوى .

ثانياً ـ يتخذ المتحاربون أسلوباً خاصاً لوزن القوى ، وهو أن يتبارز الشجعان من كلا الطرفين ، فيعرف كل منهما حماسة الخصم وكثرة الشجعان فيه .

ثالثاً ـ تقع « المناهضة » بعد ذلك ، والمناهضة هي أن يلتحم الجيش بكامله مع الجيش الآخر . لكن هذه المناهضة الجماعية لا تستمر جماعية طوال اليوم ، فكثيراً ما يقف المتحاربون ليتأملوا الصدام بين متصارعين يبديان ضروباً من فنون القتال والشجاعة ، فيقف القتال بين الفرقتين المتصادمتين حتى ينتهي الصراع بين البطلين اللذين يمثلانها .

رابعاً ـ إن المناهضة وما يرافقها من مبارزات ، يقف بعض المحاربين لتأملها ، تدل الطرفين على رجحان الكفة في جانب أحدهما . ويظهر ذلك واضحاً للعيان ، حين يأخذ الجانب الذي رجحت كفته في التقدم نحو مركز العدو ، وهو مهاب الجانب حتى يصل إلى القائد ، فإما أن يصمد هذا ويبرز للقتال ، وإما أن يولي الأدبار ، وإما أن يستسلم .

خامساً ـ أيا كان ، فإن المعركة لا تستمر أكثر من يوم واحد إلا في حالات خاصة . ولنذكر « أيام العرب » وهي حروبهم يوماً واحداً ، وقد يتكرر اليوم مرات على فترات زمنية فاصلة واسعة ، فيصبح أياماً .

إن المحصول الدموي من هذا القتال لا يمكن أن يكون جسيماً ، فالمحارب يدرك قوة خصمه بدلائل معينة ، فيعرف أنه سيقدر عليه أو أنه سيهزم أمامه ، فإذا عرف الأولى تقدم إليه بعزم شديد فهزمه ، وإن أدرك الثانية ولى من

أمامه أو طلب الصلح . وعدد الضحايا التي تقع في هذا اليوم من الصـدام يجب أن يكون صغيراً بالنسبة إلى عدد المتقاتلين .

ولنقدم الدليل العددي على صحـة دعوانـا ، بعـد أن قـدمنـا عرض صفـة الحرب العربية . لنأخـذ أخطر موقعـة من المواقع التي حـدثت في تلـك الحقبـة العصيبة من تاريخنـا ، ألا وهي معركـة صفين . إن المؤرخين يتفقون على أنهـا أشد المعارك هولاً . بل يقول ابن شهاب الزهري بالحرف : « فيها اقتتلوا قتالاً لم تقتتل هـذه الأمـة مثلـه قـط »[١٧٥] . فلنر كيف اقتتلوا : بـدأت المبـارزة بين جمـوع منفردة من كـلا الطرفين في أول يـوم من صفر واستمرت حتى السـابـع منه[١٧٦] ، تخرج فرقـة من الفرق ، فتصـادم فرقـة أخرى ، وتحـدث مبـارزة بين أفرادهما[١٧٧] .

وفي اليوم السـابع ، وكان يوم ثلاثـاء ، قـال علي بن أبي طـالـب : « حتى متى لا نناهض هؤلاء القوم بأجمعنا » ؟[١٧٨] .

فابتدأت المناهضـة يوم الأربعـاء في السـابع من صفر ، واستمرت مع بعض المبـارزات والوقـوف يـوم الخميس والجمعـة وليلـة السبت . ثم رفـع أهـل الشـام مصاحفهم[١٧٩] .

ويعني هذا أن القتال الحقيقي والصدام الجماعي استمر ثلاثـة أيـام مع وقف القتـال بـالليل إلا مسـاء الجمعـة ، فيكون مجموع سـاعـات القتـال حوالي ثلاثين ساعة .

---

(١٧٥) تاريخ الإسلام للذهبي ٢ : ١٦٩

(١٧٦) المصدر السابق ٢ : ١٦٧

(١٧٧) تاريخ الطبري ٤ : ٨

(١٧٨) المصدر السابق ٤ : ٩

(١٧٩) تاريخ الإسلام ٢ : ١٧٠

هذه هي أعظم المعارك التي شهدتها أخطر مرحلة من حقبات تـاريخنـا . وبعدُ فكم كانت حصيلة ذلك القتال الذي « لم تقتتل هذه الأمة مثلـه قـط » ؟ هنـا يجب أن نشير إلى مـلاحظـة أسـاسيــة ، وهي أن الأرقـام التي يعطيهـا المؤرخون عن عدد قتلى الحروب خيالية ، ويظهر لنـا خطـأ تقـديرهم في كثير من المواقع .

فهـذه مـوقعـة الجمـل يـدعـون أن عــدد قتـلاهم عشرة آلاف ، نصفهم من أصحاب علي ونصفهم من أصحاب عـائشـة[١٨٠] . ويعني هـذا أن عـدد القتلى من أصحاب علي خمسة آلاف . وانظر الآن في الخبر الآتي الذي يدل على عدد الذين نجوا من جيش علي ، فإن علياً « لمـا فرغ من بيعـة أهل البصرة ، نظر في بيت المال ، فإذا فيه ستمائة ألف وزيادة ، فقسمها على من شهد معه (معركة الجمل) فأصاب كل رجل منهم خمسمائة »[١٨١] . وكا علي يسوي في العطاء .

وحساب بسيط يدلنا على عدد هؤلاء الناجين ، فهم بالحساب لا يزيدون كثيراً عن ألف ومائتي مقاتل سوى الخدم والعبيـد . فهل يعقل أن يكون عـدد القتلى من المنتصرين خمسة آلاف ، وعـدد النـاجين منهم ألفـاً ومـائتين ؟ أنت ترى أن المؤرخين يقدمون أرقاماً وهمية يجب ألا نهتم بها .

وبعـد فلنبحث بشكل علمي عن عـدد ضحـايـا الحروب في هـذه الحقبـة الخطرة . إن شكل الحرب الذي وصفناه يمنع من أن يكون العـدد كبيراً ، فمـدة القتال قصيرة ، والمبارزة تأخذ أكثر المدة ، والتصادم الجمـاعي لا يستمر أكثر من يوم إلا في حالات خاصة . ولدينا إحصاء دقيق بالأسماء عن نتيجـة موقعـة من أهم مواقع الإسـلام ، وهي مـوقعـة بـدر الكبرى . كان عـدد المسلمين فيهـا ٣١٩

---

(١٨٠) تاريخ الطبري ٣ : ٥٤٣

(١٨١) المصدر السابق ٣ : ٥٤٤

رجلاً[١٨٢] . فقتل منهم ثمانية عشر رجلاً[١٨٣] . أما قتلى المشركين فلم يتجاوز سبعين قتيلاً[١٨٤] بين ألف منهم شهدوا المعركة فيكون قد قُتل من كل سبعة عشر فرداً من المسلمين فرد واحد ، ومن كل أربعة عشر رجلاً من المشركين رجل واحد . ومعركة بدر ، كما لا يخفى ، معكرة فاصلة في تاريخ الإسلام .

الحق أن عدد القتلى في حروب العرب لا يتجاوز عُشر المقاتلين على أكبر تقدير ، إلا في حالات استثنائية .

ولنعد إلى معركة صفين لنرى عدد القتلى في هذه المعركة ألتي لم يشهد تاريخنا مثلها عنفاً واستقتالاً . ولندع تقديرات المؤرخين التي تعتمد على أرقام خيالية[١٨٥] . لنأخذ أصرخ مثل على عدد القتلى . إن بطن شِبام من بني هَمْدان هو الذي قاتل أشد القتال في هذه المعركة ، وشهد المقاتلون له بذلك . لقد سقط منه في ميدان المعركة أكبر نسبة في العدد ، فلم تبق منهم « دار إلا وفيها البكاء »[١٨٦] . فالعدد الذي سقط منهم قتيلاً يجب أن تكون نسبته استثنائية خاصة . يقول المؤرخون : « كانوا ثمانمائة مقاتل يومئذ ... وكانوا قد صبروا في الميمنة حتى أصيب منهم ثمانون ومائة رجل ، وقتل منهم أحد عشر رئيساً : كلما قتل منهم رجل ، أخذ الراية آخر »[١٨٧] . فعدد القتلى بين هؤلاء المستميتين الذين لم ينوا لحظة عن القتال ، وكانوا خير الصابرين والمجالدين ، لم يبلغ ربع

---

(١٨٢) كما في صحيح مسلم وصحيح الترمذي : جمع الفوائد لمحمد الروداني ، المدينة المنورة ١٩٦١ ، ٢ : ٨٨ .

(١٨٣) المعجم الكبير للطبراني : جمع الفوائد ٢ : ١٠١ .

(١٨٤) عيون الأثر لابن سيد الناس ، القاهرة ١٣٥٦ ، ١ : ٢٨٥ .

(١٨٥) فهم يدعون أن المتحاربين في صفين « افترقوا عن ستين ألف قتيل وقيل عن سبعين ألفاً ، منهم خمسة وأربعون ألفاً من أهل الشام : تاريخ الإسلام للذهبي ٢ : ١٧١

(١٨٦) تاريخ الطبري ٤ : ٤٥

(١٨٧) المصدر السابق ٤ : ١٤ ويؤيد عدد القتلى نص آخر في ٤ : ٤٥

عـددهم . ولا ريب أن عـدد القتلى العـام في كل الجيش يجب أن يكـون دون ذلك بكثير ، ولا يمكن أن يكون أكثر من نتيجة موقعة بدر بكثير .

وعلى ذلك فالدم الذي كان يسيل في حروب العرب العادية غير الضاريـة يجب أن يكون دون ما حدث في موقعة بدر وفي موقعة صفين . وما سقـط من قتلى في هاتين المعركتين أقل من عُشر المحاربين .

وبعدُ ، فيظهر لنا مما تقـدم أن الغـايـة من الحرب عنـد العرب هي وزن قوة الخصم لا سحقه ، وأن الحرب لا تدوم أكثر من يوم ، إلا في حالات خاصة وفي معركة ضارية ، وأن الدم الذي يبذل فيها لا يمكن أن يكون كبيراً .

هل يستبين معنـا في كل هـذا تعطش العرب للقتـال وسفـك الـدم ؟ إن الوقـائع والحقـائق تـدلنـا على أن العرب يشتبكون في القتـال حين لا يجـدون مناصـاً منـه ، وأنهم لا يبغونـه لـذاتـه ، بل ليتم اختبـار القوى فيـه ، فتتنحى الطائفة الضعيفة مستسلمة للطائفة القويـة ؛ فلا عنـاد في الحرب ، ولا تشبث فيه ، ولا إصرار على نتائجه .

أين كل ذلك مما يود الطاعنون على التاريخ العربي أن يظهروه به ؟ أين امتلاء التاريخ العربي بـالفتن والشقـاق ، وهو قـد قضى في أشـد عصوره خطراً وتعرضـاً للعواصف أكثر من ثلثي وقتـه في الهـدوء والسكينـة والـوئـام والعمـل البناء ؟ وأين سفك الدماء وكثرة القتل في ذلك التاريخ ، وهو في أشد حروبه وأضرى معاركه لا يقـدم من الضحـايـا إلا أقل من عشر المتحـاربين ولا تـدوم المعركة الجماعية في أكثر الحالات إلا ساعات معدودات .

يجب أن تزول هاتان الأسطورتان من الطعن على التـاريخ العربي ، وأن تزولا إلى غير رجعة ، فردهما إنما نأخذه من الحقبة التي هي حقيقة بـأن تعطي أجود الأمثلة عنها . وهي قد أعطت أمثلة تنقض ما تدعيان به .

إن الفوران النفسي ينتاب أجيال العرب ، جيلاً دون جيل ، فيُثير عاطفتهم فيلتهبون أمام العواصف ، وتحدث الفتن أثرها فيهم . لكن الفوران لا يحاول أبداً أن يصطدم بالحق والعدل ، بل يخيل إليه أنه إنما يدافع عنهما ، فلكل فريق من المتنازعين وجهة نظر يعتقد صحتها ، فهو إما محروم من حقه على ما يعتقد فهو يطالب به ، وإما متمسك بسلطانه يعتقد أن ذلك السلطان حق يجب ألا يمس . نعم إن بينهم من ذوي المطامع ، لكن هؤلاء يتذرعون بالحق لبلوغ مآربهم . وليس بين المتنازعين فوضويون همهم هدم النظام ، اللهم إلا بعض الأعراب الذين يثيرون الفتن والاضطراب جهلاً منهم بقواعد الحضارة وأصول الحكم وانطلاقاً مع الفورة النفسية . وتلك الفورة عند العرب حرية أن تهدأ إذا أزيحت من طريقها المصاعب والأهواء ، أو وجهت للخير والعمل الصالح .

وأياً كان فالعرب في طبيعتهم أهل رحمة وسلام ، حتى إذا فارت نفوسهم واعترضتهم المصاعب ، وفرقت بينهم الأهواء ، وأحدثت الفتن أثرها فيهم ، كانوا عاطفيين يثورون ويتنازعون ، فيظن الناس أنهم قد بلغوا الذروة في الخصام ، وأنهم سيأخذ بعضهم برقاب بعض ، لكن طبيعة الرحمة والسلام تستحوذ عليهم حين الحرب ، فلا يستخدمون تلك الحرب للتشفي والقتل وسفك الدماء بل لاختبار القوى (اللهم إلا في حالات الثأر الخاصة) ، وإذا بالضعيف يستكين للقوي مستجيراً به وبنخوته ، قابلاً بسلطانه . ثم يعفو القوي عن الضعيف ، ويجزئه منه أنه انضم إليه وقبل بسؤدده . وكأن المعركة حلبة للمباراة يفوز بها القوي ، فيأخذ كأس الفوز سلطاناً وسؤدداً وحكماً .

وجملة القول : إنه كان لا بد للدولة الأموية من أن تشهد صراعاً بين القوى التي وضعتها فتنة عثمان وجهاً لوجه . وكان لا بد لهذا الصراع من أن

يكون كثير المظاهر طويل المدى بحكم نشأة تلك الدولة وما رافق تلك النشأة من أحداث . وكان على الدولة الأموية ، بحكم حرصها على البقاء والاستمرار ، ألا تتراخى فيه . لكن الحق هو أن الصراع لم يحتل إلا ثلث مدة ذلك التاريخ ، قضى ذلك الثلث من عهد الدولة في التفاعل والتخمر والاستعداد لأيام الصدام ، حتى إذا وقعت المعركة لم تدم إلا يوماً أو أياماً يتم فيها اختبار القوى ومعرفة الأقوى إجمالاً لا التشفي والقتل . ولم يتجاوز مجموع الأيام التي وقع الاصطدام الفعلي في المعارك الكبرى لكامل تاريخ تلك الدولة ـ باستثناء الفتوح ـ الشهر أو الشهرين على الأكثر . وفي هذا بيان يحدد مدى حب العرب للسلم أو للحرب في أخطر عصر من عصور الغليان في تاريخهم ، ناهيك عن العصور الهادئة الرزينة البناءة ، وهي الكثرة الغالبة . وكفى بهذا بياناً .



المراجع

١ ـ مصادر البحث من الكتب العربية القديمة مرتبة على الحروف :

إحياء علوم الدين للغزالي ـ مصر ، مطبعة البابي الحلبي ١٣٤٦ .

الأسامي والكنى للحاكم النيسابوري ، نسخة الأزميرية ، مصطلح الحديث ، ١٣٨ ، ٩٠٣٢ .

أنساب الأشراف للبلاذري ـ القدس .

البداية والنهاية لابن كثير ـ مصر ، مطبعة السعادة والسلفية ، ١٣٤٨ .

تاريخ الإسلام للذهبي ـ القاهرة ، مكتبة القدسي ، ١٣٦٧ وما بعدها .

تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ـ مصر ، مكتبة الخانجي ، ١٣٤٩ وما بعدها .

تاريخ حلب لابن العديم ـ نسخة أحمد الثالث في الآستانة ٢٩٢٥ .

تاريخ دمشق لابن عساكر ـ تهذيب عبد القادر بدران .

تاريخ دمشق لابن عساكر ـ نسخة الظاهرية ، تاريخ ١١ .

التاريخ الكبير للبخاري ـ حيدر آباد ، دائرة المعارف العثمانية .

تهذيب التهذيب لابن حجر ـ حيدر آباد ، دائرة المعارف العثمانية ١٣٢٩ وما بعدها .

تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي ـ النسخة الأزهرية ، المصطلح
الخراج لأبي يوسف ـ مصر ، المطبعة السلفية ، ١٣٠٢
ذكر أخبار أصفهان لأبي نعيم ـ ليدن ، ١٩٣٦
الرياض النضرة في مناقب العشرة للمحب الطبري ـ مصر ، المطبعة الحسينية ، ١٣٢٧
العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والعجم لابن خلدون ـ بولاق ، ١٢٨٤
عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير لابن سيد الناس ـ مصر ، مكتبة القدسي ، ١٣٥٦
الفهرست لابن النديم ـ مصر ، المطبعة الرحمانية ، ١٣٤٨ إلا ما نص عليه أنه من طبعة فلوغل .
الكامل في التاريخ لابن الأثير ـ مصر ، الطباعة المنيرية ، ١٣٤٨ .
كنز العمال للمتقي الهندي ـ حيدر آباد ، ١٣١٣ .
لسان الميزان لابن حجر ـ حيدر آباد ، دائرة المعارف العثمانية ، ١٣٢٢ وما بعدها .
محاسن الوسائل للشبلي ـ نسخة صورها المجمع العلمي العربي عن دار الكتب المصرية .
المحبر لمحمد بن حبيب ـ حيدر آباد ، دائرة المعارف العثمانية ، ١٩٤٢
مروج الذهب للمسعودي ـ طبعة دي مينار ودي كورفيل .
مسند أحمد بن حنبل ـ تحقيق محمد أحمد شاكر
معجم البلدان لياقوت ـ طبعة وستنفلد
المنية والأمل لأحمد بن يحي بن المرتضى ـ حيدر آباد ، ١٣١٦ .
وفيات الأعيان لابن خلكان ـ مصر ، ١٢٩٩ .

٢ ـ الكتب العربية الحديثة :

تاريخ الإسلام السياسي لحسن إبراهيم حسن
التاريخ الإسلامي العام لعلي إبراهيم حسن
التاريخ السياسي للدولة العربية لعبد المنعم ماجد
خطط الشام لمحمد كرد علي
محاضرات في التاريخ الإسلامي للخضري

٣ ـ الكتب المترجمة إلى العربية :

الدولة العربية لولهاوزن
العرب في التاريخ لبرنارد لويس
تاريخ الشعوب الإسلامية لبروكلمن
تاريخ العرب لفيليب حتي

٤ ـ الموضوعات المفردة في صدر الإسلام والدولة الأموية :

الترتيبات الإدارية لعبد الحي الكتاني
التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة لصالح أحمد العلي
حركة الفتح الإسلامي لشكري فيصل
الخراج في الدولة الإسلامية لمحمد ضياء الدين الريس
الدعوة إلى الإسلام لأرنولد
السيادة العربية والشيعة والإسرائيليات في عهد بني أمية لفان فلوتن
العبقريات لعباس محمود العقاد : عبقرية عثمان ، عبقرية علي ، عبقرية معاوية
الفتنة الكبرى لطه حسين

فجر الإسلام لأحمد أمين
المجتمعات الإسلامية في القرون الأولى لشكري فيصل
مقدمة في تاريخ صدر الإسلام لعبد العزيز الدوري
مميزات بني أمية لمحمد كرد علي في محاضرات المجمع العلمي العربي ٢ / ٣٠٥

٥ ـ كتب الاستشراق باللغات الأجنبية :

وهي عديدة يرجع في شأنها إلى كتابين هامين يعددانها ويوضحان أمرها وأمر الكتب العربية حيناً وهما :

J. Sauvaget - Introduction a l'histoire de l'Orient musulman, Paris, 1946.

B. Spuler. - Geschichte der islamichen Länder, Leiden, 1952.

الفهرس

الصفحة

الصفحة

الصفحة



(١٣٢٩ ـ ١٣٨٧ هـ = ١٩١١ ـ ١٩٦٧ م)

أول من تخصص في تنسيق الكتب والوثائق في سورية . ولد في طرابلس الشام ودَرَس في معهد الوثائق والشروط بباريز . وعين محافظا لدار الكتب الظاهرية بدمشق فمكث ما يقرب من عشر سنوات نسّق فيها كتبها المطبوعة والمخطوطة ووضع فهرساً في مجلد للمخطوطات التاريخية التي تحويها الدار المذكورة . وانتُدب للجامعة العربية بالقاهرة ، فأنشئ في أيامه « معهد المخطوطات » وتولى إدارته وقام برحلة من أجله صوّر بها كثيراً من المخطوطات . وعاد إلى سورية فعين أميناً لجامعة دمشق (سنة ١٩٥٠ ـ ٥١) فمديراً للإذاعة السورية (١٩٥١ ـ ٥٤) فأستاذاً بكلية الشريعة للتاريخ واللغة الفرنسية (١٩٥٥) فعميداً لها . وتوفي بدمشق . خلّف مؤلفات مخطوطة ومطبوعة ، منها « المكتبات العامة ونصف العامة في العراق وسورية ومصر في القرون الوسطى ـ ط » بالفرنسية ، قدمه لجامعة السوربون بباريس ونال به درجة دكتوراه الدولة ، و « فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية : التاريخ وملحقاته ـ ط » و « قصة عبقري ـ ط » رسالة في سيرة الخليل بن أحمد الفراهيدي ، و « الخطيب البغدادي ، مؤرخ بغداد ومحدثها ـ ط » و « الدولة العربية ، سقوطها ـ ط » ترجمه عن فلهاوزن .

(الأعلام للزركلي)

